جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية

الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي
من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٩
Political Reform in Arab Gulf States
From 1970 To 2009

إعداد الطالب
المعتصم بالله داود علوي

إشراف
الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

نوفمبر / ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

"إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل. وهذا من عِظَم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

العماد الأصفهاني

تفويض

أنا **المعتصم بالله داود علوي**، أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: المعتصم بالله داود علوي.

التاريخ: ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٩

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "**الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي**".

وأجيزت بتاريخ: / /

أعضاء لجنة المناقشة: التوقيع:

١. الأستاذ الدكتور: لمين عواد المشاقبة رئيساً ومشرفاً:

٢. الأستاذ الدكتور: عبد المجيد علي العزام عضواً:

٣. الدكتور: سعد فيصل السعد عضواً:

٤. الدكتور: غازي اسماعيل ربابعة عضواً خارجياً (الجامعة الأردنية):

شكر وتقدير

أود أن أسجل عظيم الشكر والامتنان لله أولاً وأخيراً، ثم لأستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور/ أمين مشاقبة الذي جهد كل الجهد لتوجيهي طيلة مدة إعدادي لهذه الرسالة، فله ولصبره ولسعة صدره كل التحية والاحترام.

كما أود أن أشكر الدكتور سعد فيصل السعد رئيس قسم العلوم السياسية وكذلك الدكتور محمد عوض الهزايمة والأستاذ الدكتور عبد المجيد علي العزام الذين لم يبخلوا علي بأية معلومة أو معرفة، ولا سيما أنهم كانوا لي المربيين والمعلمين منذ مرحلة البكالوريوس حيث رافقوني بسعة صبر وطولة بال بدرايةٍ ورويةٍ وفضلهم عليّ فضل الآباء على الأبناء. وأشكر جامعتي العزيزة التي شُرّفت بالانتماء إليها والتعلم فيها.

وأود كذلك أن أتقدم بعظيم الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين أداروا نقاشاً علمياً عالي الهمة وهم يصوّبون ويقيّمون هذه الرسالة المتواضعة.

لكل هؤلاء الشكر والاحترام

الباحث

إهداء

إلى روح والدي الذي لم يمرّ يوم إلا ودعا لي بالصلاح والرشد،

إلى والدتي حفظها الله وأكسبني رضاها،

إلى زوجتي التي صبرت معي كل الصبر،

إلى عمي الغالي، شعاع دربي وكيم عوض،

إلى أخي ورفيق دربي المنتصر بالله،

إلى جميع من امتن عليّ بالمساعدة

أهدي هذا الجهد.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
حكمة للعماد الأصفهاني	ب
التفويض	ج
قرار لجنة المناقشة	د
الشكر والتقدير	هـ
إهداء	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ل
قائمة الملحقات	م
الملخص بالعربية	ن
الملخص بالإنجليزية	ع
الفصل الأول: التمهيدي	١
١-١ المقدمة	٢
١-٢ مشكلة الدراسة	٣
١-٣ فرضيات الدراسة	٣
١-٤ هدف الدراسة وأسئلتها	٣
١-٥ أهمية الدراسة	٤
١-٦ الإطار النظري	٤
١-٧ الدراسات السابقة	٥
١-٨ تعريف المصطلحات والمفاهيم الإجرائية	٩
١-٩ محددات الدراسة	١٣
١-١٠ منهجية الدراسة	١٤
الفصل الثاني: عملية الإصلاح	١٥
المدخل	١٦
٢-١ الفساد	١٧
٢-١-١ المدخل العام	١٧
٢-١-٢ المدخل المفاهيمي	١٨
٢-٢ مفهوم عملية الإصلاح	٢٤
٢-٢-١ المدخل التاريخي	٢٤
٢-٢-٢ المدخل المفاهيمي	٢٧

٢-٣ الإصلاح آلياته وأدواته	٣٠
٢-٣-١ المدخل	٣٠
٢-٣-٢ البرلمان والإصلاح	٣١
٢-٣-٣ الحكومة والإصلاح الذاتي	٣٣
٢-٣-٤ الرقابة القضائية	٣٦
٢-٣-٥ رقابة الإعلام والإصلاح	٣٧
٢-٣-٦ التنمية السياسية والثقافية ودورهما في الإصلاح	٣٩
الفصل الثالث: الحكم الرشيد	٤٢
٣- المدخل	٤٣
٣-١ أساسيات بناء الحكم الرشيد (المضامين والخصائص)	٤٥
٣-١-١ المشاركة	٤٥
٣-١-٢ الشرعية	٤٥
٣-١-٣ الشفافية	٤٦
٣-١-٤ دورية الانتخابات	٤٧
٣-١-٥ المساءلة	٤٨
٣-١-٥-١ المساءلة التنفيذية	٤٨
٣-١-٥-٢ المساءلة التشريعية	٤٩
٣-١-٥-٣ المساءلة القضائية	٥٠
٣-١-٦ استراتيجية نشر الثقة	٥٠
٣-١-٧ تمكين المرأة	٥١
٣-١-٨ دائرة الاقتصاد في الإصلاح	٥١
٣-٢ دواعي الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي	٥٤
٣-٢-١ المدخل	٥٤
٣-٢-٢ الأوضاع والتحولات	٥٤
٣-٢-٢-١ القبيلة والحكم	٥٥
٣-٢-٢-٢ الوعي الثقافي	٥٩
٣-٢-٢-٣ دواعي الإصلاح في المجتمع الخليجي	٦٠
٣-٣ التيارات الفكرية في المجتمع الخليجي (القضايا التي تعاملت معها الليبرالية الخليجية)	٦٢
٣-٣-١ المدخل	٦٢
٣-٣-٢ القضايا التي تعاملت معها الليبرالية الخليجية	٦٦
٣-٣-٢-١ الديمقراطية والمشاركة الشعبية	٦٦
٣-٣-٢-٢ حرية الصحافة	٦٦
٣-٣-٢-٣ الأحزاب	٦٧

٣-٣-٢-٤ الإصلاح الاجتماعي	٦٨
٣-٣-٢-٥ الفكر القومي العربي	٦٩
٣-٣-٢-٦ التيار الإسلامي في الخليج العربي	٧١
٣-٣-٢-٧ التيار الماركسي في الخليج العربي	٧٢
٣-٤ دوافع الإصلاح في دول الخليج العربي	٧٤
٣-٤-١ المدخل	٧٤
٣-٤-٢ دوافع الإصلاح ومبرراته	٧٥
٣-٤-٣ الدوافع الداخلية للإصلاح	٧٩
٣-٤-٤ الدوافع الخارجية للإصلاح	٨٧
الفصل الرابع: الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي: دراسة حالة	٩٢
المدخل	٩٣
٤-١ الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية	٩٦
٤-١-١ خصائص وسمات السلطة في المملكة العربية السعودية	٩٦
٤-١-٢ الأطراف الرئيسيون في المملكة العربية السعودية	٩٧
٤-١-٣ الأسرة المالكة	٩٩
٤-١-٤ الدوائر الثلاث للسلطة في السعودية	١٠١
٤-١-٤-١ الدائرة الأولى: أبناء الملك عبد العزيز	١٠٢
٤-١-٤-٢ الدائرة الثانية: أبناء إخوة الملك عبد العزيز	١٠٢
٤-١-٤-٣ الدائرة الثالثة: الفروع غير المباشرة لآل سعود	١٠٣
٤-١-٥ مسيرة الإصلاح في السعودية	١٠٥
٤-١-٥-١ الإصلاحات في المؤسسة الدينية	١٠٧
٤-١-٥-٢ مفهوم الدستور في السعودية	١٠٩
٤-١-٥-٣ إصلاح مجلس الشورى	١١٢
٤-١-٥-٤ الانتخابات البلدية كمظهر إصلاحي	١١٤
٤-١-٦ المعارضة ومسيرة الإصلاح في السعودية	١١٥
٤-١-٦-١ المعارضة الإصولية والعائلية السعودية	١١٦
٤-١-٦-٢ الإصلاحيون الليبراليون	١١٧
٤-١-٦-٣ الإسلاميون المعتدلون والإصلاح	١١٩
٤-١-٦-٤ حركة مؤتمرات الحوار الوطني الإصلاحية	١٢٠
٤-١-٦-٥ إجراءات الإصلاح التربوي	١٢٢
٤-١-٧ المجتمع الأهلي والإصلاح	١٢٤
٤-١-٧-١ تقنين منظمات حقوق الإنسان والجمعيات المهنية والإصلاح	١٢٦
٤-١-٧-٢ ترسيخ مجلس الشورى والمجالس البلدية	١٢٧
٤-١-٧-٣ حقوق المرأة السعودية	١٢٨
٤-١-٧-٣-١ تشكيل لجنة وطنية نسائية لمجلس الشورى	١٢٩

٤-١-٧-٣-٢ مشاركة سيدات في انتخابات غرفة التجارة والصناعة	١٢٩
٤-١-٧-٣-٣ عضوية هيئة المهندسين السعوديين	١٣٠
٤-١-٧-٣-٤ انشاء مدينة صناعية لتوظيف ثمانية آلاف امرأة	١٣٠
٤-١-٧-٣-٥ ترشح نساء لمناصب رفيعة في وزارة الخارجية	١٣٠
٤-٢ الإصلاح السياسي في دولة الكويت	١٣٤
٤-٢-١ سمات السلطة في دولة الكويت	١٣٥
٤-٢-١-١ رئيس الدولة	١٣٥
٤-٢-١-٢ المجالس التشريعية في الكويت	١٣٨
٤-٢-١-٣ العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي	١٤٠
٤-٢-٢ الصراع بين الحكومة والمجلس	١٤١
٤-٢-٢-١ حوارية القبيلة والحزب في الكويت	١٤٣
٤-٢-٢-٢ التكتلات السياسية في الكويت	١٤٤
٤-٢-٣ مستويات الإصلاح ومقوماته	١٤٦
٤-٢-٣-١ لجان التحقيق البرلمانية	١٤٩
٤-٢-٣-٢ الاستجوابات البرلمانية	١٥٠
٤-٢-٣-٣ وقائع الاختلاسات في المؤسسات الحكومية	١٥٠
٤-٢-٤ المرأة الكويتية وحقوقها السياسية	١٥١
٤-٢-٥ أداء الحركة النسائية في الكويت	١٥٤
٤-٢-٦ الأزمة السياسية والإصلاح في الكويت	١٥٥
٤-٢-٦-١ إنشاء مجلس أعيان	١٥٨
٤-٢-٦-٢ رئاسة الوزراء	١٥٨
٤-٢-٦-٣ إشكالية الدوائر الخمس والأنظمة الانتخابية	١٥٨
الفصل الخامس: مستقبل الإصلاح السياسي في الخليج العربي	١٦٦
المدخل	١٦٧
٥-١ معوقات الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي	١٧٠
٥-١-١ مؤسسات المجتمع المدني	١٧٠
٥-١-٢ الخلفية القبلية للمجتمعات الخليجية	١٧٣
٥-١-٣ المؤسسة الدينية المتزمتة	١٧٧
٥-١-٤ الدولة الريعية	١٧٨
٥-١-٥ اختلال التركيبة السكانية	١٨٠
٥-١-٦ ضعف مستوى المؤسسية والثقافية الديمقراطية	١٨١
٥-١-٧ غياب دور المرأة وضعف ثقافة حقوق الانسان	١٨٤
٥-١-٨ غياب النظريات السياسية	١٨٥
٥-٢ سبل الإصلاح في دول الخليج العربي	١٨٩
٥-٢-١ دول الخليج العربي ومؤشرات الشفافية الدولية	١٩١
٥-٣ تمكين المرأة الخليجية	١٩٤

٥-٣-١ وضع المرأة في المجتمع الخليجي	١٩٥
٥-٣-٢ المرأة الخليجية والتحديات المجتمعية	١٩٦
٥-٤ الخاتمة، الاستنتاجات، التوصيات	٢٠١
أ. الخاتمة	٢٠١
ب. الاستنتاجات	٢٠٢
ج. التوصيات	٢٠٥
المصادر والمراجع	٢٠٧
الملاحق	٢٤٥

قائمة الجداول

رقم الفصل	رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
٤	١	نسبة الناخبين في الدوائر الخمس	١٦٠
٤	٢	المقاعد البرلمانية التي تستحقها كل دائرة	١٦١
٤	٣	تقييم إطار النظام الانتخابي	١٦١
٥	١	مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨	١٩٢

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	مذكرة جمعية الإصلاح الإجتماعي في الكويت	٢٤٥
٢	عريضة مدنية إلى الملك فهد	٢٤٨
٣	عريضة دينية إلى الملك فهد	٢٥٣

الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي

إعداد الطالب

المعتصم بالله داود علوي

إشراف

أ.د. أمين عواد المشاقبة

الملخص

لقد سيطرت ظاهرتا "الفساد" و "الإصلاح" على الكثير من الدراسات، منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ وحُملت على صورة جادّة من البحث وبأساليب معمّقة من الدراسة. ولكن يجب الاعتراف بأن الكتابات العربية في موضوع الفساد السياسي بالندرة النسبية على مستوى النظري أو التطبيقي رغم أهمية الموضوع وعلاقته بالعديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبما أنّ منطقة الخليج العربي من أهم المناطق العربية الجاذبة الاستطلاع، فإن كثيراً من الدراسات قد تناولتها بالرصد والتحليل. وكان موضوعا الفساد والإصلاح من أدقّ القضايا التي أثيرت منها هذه الدراسة.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تفسير مفهوم الفساد ومضامينه. وإدراك أهمية الإصلاح ودوره المحوري في إطلاق عملية تنموية شاملة في الدولة الخليجية إلى قيام الحكم الرشيد. وكشفت مدى التزامها بمبادئ الحكم الرشيد وركائزه ومن ثم الوقوف على طريقة تعامل أنظمة الحكم في هذه الدول مع القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي. وكذلك معرفة العقبات والتحديات التي تواجه الإصلاح السياسي فيها.

تناولت هذه الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في منطقة الخليج انطلاقاً من فرضية مؤدلها أن الأنظمة السياسية الخليجية قد وجدت نفسها في حلّة من الرضوخ لاستحقاقات الديمقراطية، والإصلاح ومكافحة الفساد السياسي، إلا فإنها ستتعرض للارتباك وبالتالي تهديد لاستمرارها وبقائها. وجود علاقة تبادلية بين الإصلاح السياسي والمشاركة والتنمية السياسية في الدولة الحديثة. وقد استخدم الباحث ما يعرف بالمنهج الشمولي في هذه الدراسة حيث أخذ بمنهج تحليل النظم، والمنهج الوظيفي، ومنهج القرار السياسي، والمنهج التاريخي، وكذلك المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي كما يستخدم الباحث المنهج المقارن وذلك لمقارنة النظم السياسية من حيث تطورها والتغيرات التي تطرأ عليها في مراحل التطور المختلفة.

وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول؛ الأول تمهيد حول أهمية الدراسة، وفرضياتها والدراسات السابقة، والإطار النظري. ثم جرى التركيز في الفصل الثاني حول مفهوم عملية الإصلاح وآليات الإصلاح وأدواته. أما الفصل الثالث انحصر في الحكم الرشيد ومضامينه ودواعي الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي. وتناول الفصل ما قبل الأخير الإصلاح في دول الخليج العربي، وعولجت المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت كحالة دراسة وانتهى البحث بالفصل الخامس بمستقبل الإصلاح السياسي في دول الخليج وأتبعت بخاتمة وتوصيات.

حيث خلصت هذه الرسالة إلى عدد من الاستنتاجات منها إن الأنظمة السياسية العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص مشغولة هذه الأيام في التعاطي مع قضايا الفساد والإصلاح، وليس من حيث نوع الفساد وأسبابه ودوافعه، بل تجاوز الأمر ذلك ليصل إلى دراسة حجم الفساد وحلقاته ودوائره وقوة مراكزه وترابط آلياته. فارتفاع درجة الفساد السياسي يؤدي إلى قيام ازدواجية أو ثنائية في النظام السياسي. وأن كل دول الخليج محكومة بعائلات انحصر فيها التوارث والقيادة السياسية العليا حيث وجدت نفسها، وفي سبيل صيانة ذاتها مضطرة إلى الدخول في مراحل الإصلاح ﷺان الدعوة إلى الإصلاح التي انطلقت في منطقة الخليج العربي قد جاءت من موردين: أولهما ذلك الكم الهائل من المتغيرات الدولية والتي وصلت أفكارها ومبادؤها إلى المجتمع الخليجي، وثانيهما ذلك التوجه الذي سيطر على عقول الكثير من رجال السلطة الذين أرادوا الخلاص من الضغط الداخلي الذي سيؤدي إلى زعزعة أمكنتهم، وما اعتنقه الآخرون من أن الأخذ بتيارات الإصلاح والبدء فيها سيخفف الضغط الأجنبي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات، من أبرزها أن على دول الخليج العربي تحويل مفهوم الإصلاح السياسي إلى جزء من الثقافة السياسية الخليجية. ورفع قدرة المجالس النيابية والشورية، وحل العداء بينهما وبين الحكومات عن طريق خلق حالة تنافسية حول تقديم الأفضل للناس. وﷺذلك إلغاء القوانين والتشريعات التي تعيق تطور الحس الاجتماعي بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وحث المؤسسة الدينية وأهل الفكر على الاشتغال المعرفي على صياغة المفاهيم الحديثة والتوفيق بينها وبين الدين والثقافة الاجتماعية السائدة. ولابد من التوجه الجدي نحو بناء المشاركة السياسية والقبول بالتعددية السياسية . وأخيراً إعادة النظر بشكل أساسي بمكوّنات الهوية السياسية في الدول الخليجية وذلك عن طريق جدلية الدولة والدين، حيث أن الخطاب الديني الانشقاقي لم يحقق انسجاماً تاماً بين الموروث وبين الحداثة، ولا الحق التاريخي للعائلة الحاكمة أصبح الآن قادراً على بقاء التوازن بين طرفي العقد الاجتماعي في الدولة الخليجية.

THE POLITICAL REFORM IN THE GULF STATEST

BY

ALMO'TASIM BELLAH DAWOOD ALAWI

ADVISOR

DR. AMIN AWAD MASHAQBEH

ABSTRACT

Since the outset of the twenty first century, the two aspects; Corruption and Reform, had been the attractive subject of excessive studies. Both were seriously investigated through profound study modules. Yet, it has to be admitted that the Arabic Writings, pertaining to the issue of Political Corruption, are relatively scarce, at either level: the theory or the application, in spite of its vital importance; being directly related to many of the political, the social and the economical standings.

In the Arab region, the Gulf Area was the most attractive to incorporate in many monitoring and analyzing studies, where corruption and reform, both seemed to be the most delicate and precise issues.

The aim of this study is to illustrate the concept and the components of Corruption, to draw attention to the importance of Reform, as well as its basic role in triggering a comprehensive development process that leads to the immergence of the Good Governance, in the Gulf State, and the extent of allied commitment to its principles and bases, to show the way by which the regimes in the Gulf States deal with the issue of Political Reform, and, finally, to pinpoint obstacles and challenges that confront the process of Political Reform in the aforementioned states.

The issue of Political Reform in the Gulf States, as investigated in this study, is actually based on the assumption that the political regimes found no other choice but to subdue to the requirements of democracy, reform, and political corruption encounter, being the alternate to chaos, and to the direct threat to the continuation and even the very existence of their regimes. The study, moreover, takes into account the presence, in the modern state, of mutual relation between political reform and the development of political association. Thus, the method known as the comprehensive method has been adopted, where analytical, functional, historical, descriptive, and political decision data methods were utilized, in addition to the comparative method of comparing the changes and the development of the political regimes, during the various stages of development.

The study is composed of five chapters, a conclusion and a suggestion of relevant recommendations. Chapter one presents an introduction that highlights the significance of the subject study, assumptions considered, previous studies and the theoretical frame. In chapter two, the focus is on the concept of reform, its mechanism and its relevant tools. The third chapter exclusively investigates the Good

Governance, its conceptual contents, and the reasons that called for political reform in the Gulf States. The one chapter before last discusses the reform in the Gulf States, taking both Saudi Arabia and Kuwait as case studies. The last chapter is an attempt towards envisaging the future of political reform in the Gulf Area.

One of the conclusions, among others, of this study reports that the Arab political regimes, in general, and those of the Gulf States, in particular, are nowadays busy, dealing with both issues: Corruption and reform. Not from the point of corruption type, cause or motivation, but beyond towards investigating its extent, involved circles, centers of power and interlinks therein. It is because, the higher the level of political corruption goes, duality, in the political system, becomes more likely present. And, as the Gulf States have been ruled by families, who exclusively inherit reign as well as the highest political leadership, those families found themselves most obliged to go into the process of reform, in order to safeguard the said leadership. The immense international changes, along with their allied ideas and principles, became well known to the gulf people, and turned to become the factor that triggered the obligation. Besides, those in power had the imperative trend to release any jeopardizing internal pressure, as well as any imposed external one, by starting a reform process.

In the recommendations that the study puts forth, the one significant is that the Gulf States should transform the concept of political reform into one integral part of the Gulf political culture. Moreover, they are to upgrade the effective power of their consulting councils and parliaments, to put an end to the present state of hostility, between those and the governments, by introducing a substitute state of competence that favors citizen interests, to annul legislations and laws that hinder the development of a social sense of freedom, democracy, and human rights, and to urge both, the thinkers and the people of the religion, to work on introducing new concepts that present compatible conformity between the prevailing social culture and religion. It is as well vital to allow political association to develop, to accept political diversity, and to reconsider the content components of the Gulf states political identity, through an advanced state – religion dialogue, as the religious divisive speech seems not to have achieved a complete conformity between what is inherited and what comes new, and as the historical right of family reign is not any more capable of maintaining an equilibrium in between the two sides which form the Gulf States social entity.

Filename:	00
Directory:	C:\Users\user\Desktop
Template:	C:\Users\user\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
Title:	جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
Subject:	
Author:	Name
Keywords:	
Comments:	
Creation Date:	١٢/١/٢٠١٠ ٢:٥٢:٠٠ م
Change Number:	2
Last Saved On:	١٢/١/٢٠١٠ ٢:٥٢:٠٠ م
Last Saved By:	user
Total Editing Time:	1 Minute
Last Printed On:	١٢/١/٢٠١٠ ٣:٥٣:٠٠ م

As of Last Complete Printing

Number of Pages:	17
Number of Words:	2,661 (approx.)
Number of Characters:	15,174 (approx.)

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ فرضية الدراسة

١-٤ هدف الدراسة وأسئلتها

١-٥ أهمية الدراسة

١-٦ الإطار النظري

١-٧ الدراسات السابقة

١-٨ تعريف المصطلحات والمفاهيم الإجرائية

١-٩ محددات الدراسة

١-١٠ منهجية البحث

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

١-١ المقدمة:

يعدّ مفهوم الإصلاح من مفاهيم العلوم الاجتماعية المثيرة للجدل والنقاش؛ إذ إنه يتناول أحد الأساسيات المهمة في مسيرة التطور والترقي في المجتمعات البشرية ولم يقتصر معناه ودلالاته على الدوائر الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدى ذلك إلى دوائر الثقافة والفكر والمعتقدات ومن هنا حيث جاء على لسان نبي الله شعيب عليه السلام في قوله تعالى (وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله) (سورة هود: آية ٨٨) فإن أساس دعوته هو الإصلاح ففكرة الإصلاح أصيلة وسبيلها حكيم ولكن تعقيدات نمط العلاقات بين الأنظمة السياسية والشعوب في أمتنا، وكذلك تأثيرات البعد الدولي في أمورنا وشؤوننا، جعلت لنهج الإصلاح وطرقه اجتهادات ومنعطفات حادة. وتواجه المنطقة العربية اليوم تحديا لا يمكن تجاهله أو تأجيله ألا وهو تحدي الإصلاح الشامل والتغير العميق في شتى جوانب الدولة والمجتمعات.ولم تعد قضية الإصلاح اليوم خياراً من مجموعة خيارات يمكن أخذه أو تركه بل أصبح ضرورة هامة داخليا قبل أن يكون خارجياً لكي تعزز الأنظمة السياسية من شرعيتها ومن ذلك دول الخليج العربي.

لقد شهدت الدول الخليجية، في مرحلة الاضطراب السياسي الذي عاشته المنطقة، سلسلة من التطورات على المستوى الإقليمي والدولي خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد على العالم وانتشار موجة الإرهاب وتداعياتها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، والاحتلال القهري للعراق والمبادرة الأمريكية في مشروع الشرق الأوسط الكبير وما تحمله من دلالات غير آمنة (مشاقبة، ٢٠٠٥) كل ذلك شكل تحديا سياسيا أمام دول الخليج العربي التي بدأت تواجه جملة من القضايا كالفقر والبطالة وعدم تفعيل دور المرأة وقضايا الفساد السياسي والمالي والإداري وحتى الاقتصادي، وفقدان المشاركة السياسية بعد أن أصبح المواطن في هذه الدول خارج العملية السياسية نسبياً، وخاصة في عملية صناعة القرار، وغياب مدونة للحقوق والحريات العامة وبالأخص حرية الرأي والتعبير، كل هذه التحديات الخطيرة وقفت عائقا أمام محاولات الإصلاح وبناء الحكم الرشيد في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتاج إلى معالجة تستدعي بالفعل إلى القيام بعملية إصلاح شاملة لتذليل تلك العقبات، وتسهيل الطريق أمام تطبيق مبادئ الحكم الرشيد من أجل إطلاق عملية تنموية متكاملة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة.

١ – ٢ مشكلة الدراسة :

في ظل الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية الحالية شهدت دول الخليج العربي مجموعة من التحولات على صعيد المشاركة السياسية ومسألة الديمقراطية بوجه عام. ومن المعترف به والمدرك أن هذه التحولات قد جاءت بسبب معطيات وضغوط محليه وخارجية ، وبالتالي فإن النخب السياسية الحاكمة بدأت تواجه قوى جديدة تفرض التحديات السياسية والأيدلوجيات الحديثة، ونتائج الأحداث العالمية التي أدت إلى تغيّرات جذرية في الفكر السياسي والاجتماعي العالمي. حيث أن هذه التحولات تقوم على أوليات توطين الديموقراطية وحقوق الانسان وفتح المجال للتعددية السياسية، إصلاح المنظومة العربية والقضاء على أي شوائب في الأجهزة التنفيذية والتشريعية للدولة، وأن التغير والإصلاح سنة كونية لابد منها.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في أنها تناولت موضوع الإصلاح السياسي في أنظمة الحكم في دول الخليج هذا الإصلاح المستثنى خليجياً من مجمل من عمليات التنمية والإصلاح التي لم تتجاوز حتى فترة قريبة الجانب الاقتصادي والاجتماعي. وبقي الجانب السياسي الأقل حظاً في المسألة الإصلاحية، إذ إن هناك فجوة بين البنى الاجتماعية المكونة لتلك المجتمعات وبين البنى السياسية القائمة حيث تواجه عمليات الإصلاح السياسي في دول الخليج العديد من العقبات والتحديات.

١ – ٣ فرضيات الدراسة:

ولقد قامت هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين وهما:

الفرضية الأولى: أن الأنظمة السياسية الدولية بدأت تدرك أنها تواجه مستجدات كبيرة ومتغيرات أساسية فرضتها الحقائق والتطورات الحديثة، لابد من الأخذ بها، وأن هذا التغير والتبدل لابد وأن يواجه قوى شد عكسية تمثلها مؤسسات ذات مصلحة في التجمد.

الفرضية الثانية: وجود علاقة تبادلية بين الإصلاح السياسي والمشاركة والتنمية السياسية في الدولة الحديثة.

١ – ٤ هدف الدراسة وأسئلتها:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١ – تفسير مفهوم الفساد ومضامينه.

٢ – إدراك أهمية الإصلاح ودوره المحوري في إطلاق عملية تنموية شاملة في الدولة الخليجية إلى قيام الحكم الرشيد .

٣- توضيح الرؤية لعملية الإصلاح السياسي في دول الخليج ودعم الحريات العامة وحقوق الإنسان والتحول إلى مجتمع الحرية والحكم الصالح.

٤- الوقوف على طريقة تعامل أنظمة الحكم في هذه الدول مع القضايا المتعلقة بالإصلاح السياسي، وكشفت مدى التزامها بمبادئ الحكم الرشيد وركائزه.

٥- معرفة العقبات والتحديات التي تواجه الإصلاح السياسي فيها.

وبناءً على ما سبق، فإن الباحث سعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم الحكم الصالح في المجتمع السياسي؟

٢- ما ملامح الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي؟

٣- ما التحديات والعقبات التي تواجه الإصلاح في منطقة دول الخليج العربي؟

٤- هل يمكن تحقيق الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي دون تمكين ومشاركة النساء؟

٥- ما مستقبل الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ؟

١-٥ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في أن الإصلاح السياسي يمثل المدخل الرئيس لتحقيق بقية الإصلاحات التي تحتاجها دول الخليج، والبدء به يوفر شروطاً وضمانات حقيقية لإنجاز إصلاحات وطنية شاملة تؤدي إلى بناء دولة مؤسسات حديثة، تكون انعكاساً حقيقياً لقيم المجتمع، ومكرسة لتحقيق مصالحه، والنقطة الجوهرية هنا تتمثل في الانتقال بالحياة السياسية من وضعها الشكلي إلى ميدان التطبيق والممارسة الفعلية لتكون دولة مؤسسات ومواطنة متساوية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتبين الحاجة الملحة لدول الخليج إلى تطبيق عملية الإصلاح السياسي. كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها من البحوث النادرة التي تحدثت عن موضوع الإصلاح في دول تبدو وكأنها منغلقة على ذاتها وجامدة ومنزوية عن حركات التحديث والتطور الدولية إضافة إلى تقاليدها الاجتماعية التي دخلت في صراع أجيال وطبقات داخل الدولة الخليجية.

١-٦ الإطار النظري:

إن معالجة موضوع الإصلاح في الإطار النظري هو مدخل لفهم هذه الظاهرة واستيعابها. فأي مشروع سياسي يحتاج إلى النظرية أولا. ففكرة الإصلاح فكرة قديمة وتتطورت على مدى الحضارات البشرية وهي أصيلة في الفكر الإسلامي العربي فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم كمنهج نبوي في قوله تعالى: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) (سورة هود: الآية ٨٨) وجاءت الآية لتبين الآلية الحقيقية والأساسية لعملية الإصلاح ألا وهي في قوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (سورة الرعد: الآية ١١). فاللبنة الأولى لعملية

الإصلاح كما بينت الآية هي التغير على المستوى الذهني والفكري للعقل أولا ثم تنطلق في عملية تدريجية ثلاثية الدوائر تبدأ بالحالة الذهنية وتتمثل (بالوعي والإدراك) وتنتقل إلى الحالة الفكرية (العلمية) ومن ثم الحالة العملية (التطبيق). وبالانتقال إلى المفاهيم العلمية المتخصصة يطلق هذا المفهوم بشكل عام على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد الذي عرفه صموئيل هنتينغتون بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس العزوة المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية " (هنيتينغتون، ١٩٩٣) كما يتناول هذا المفهوم في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الكثير من المفاهيم مثل: التنمية السياسية Political Development والتحديث Modernization والتغير السياسي Political Change والتحول Transition والتكامل السياسي Political Integration.

إن ثمة مبادئ أساسية لعملية الإصلاح وهي:

١- أن أي تغيير حقيقي يعني بالضرورة، الانتقال من وضع إلى وضع مغاير تماما. وبالتالي فإن التغييرات المحدودة أو الشكلية أو ما تسمى "بالحواء الإصلاحي" (نادر فرجاني، ٢٠٠٤) لا يمكن أن تدخل في ضمن مفهوم الإصلاح.

٢- لتحقيق أي إصلاح حقيقي لابد أن تكون العملية الإصلاحية شاملة ومتواصلة ومستدامة.

٣- لكي يكون الإصلاح حقيقيا ومتواصلا فلا بد من الاسترشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي، بعضها يتعلق بالقيم التي ستواجه المرحلة الانتقالية وبمنهجية المرحلة الانتقالية، مثل إستراتيجياتها، وأهدافها السياسية وأولوياتها وبرامجها، وبعضها يتعلق بمدتها وآليات تنفيذها. فالإصلاح يستوجب استخدام آليات الشفافية (عماد الشيخ داود، ٢٠٠٣) وتعزيز المساءلة حيث يجب أن يكون لكل المواطنين بالسواء دور في عملية صنع القرار، وتكون بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسطية شرعية تمثل مصالحهم. وتقوم هذه المشاركة على حرية التعبير والرأي وتعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

١-٧ الدراسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة العديد من الدراسات المتعلقة بموضع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ومن ثم فقد وجد الباحث أن هناك عدداً من تلك الدراسات مرتبط بالموضوع محل الدراسة ومنها مايلي:

١. دراسة (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) بعنوان "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية":

نظم هذه الندوة مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان (الفساد والحكم الصالح) في بيروت حيث شارك فيها ٦١ باحثا من الدول العربية. وقدمت هذه البحوث دراسات ميدانية لحالات عربية تعالج حالة الفساد والإصلاح

وتضعه في بحث استبياني وهذه الحالات هي: (الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر، الكويت، فلسطين، العراق، مصر، السعودية، لبنان، المغرب).

وقامت هذه البحوث والمناقشات والدراسات بهدف:

أ. استمرارية الحوار والنقاش الفكري حول تطبيق المساءلة والشفافية وذلك من أجل إيضاح أماكن الخلل والعطب ومعالجتها بروح الجماعة والمسؤولية تجاه المصالح والثروات العربية.

ب. أهمية دور المواطن في عملية الإصلاح والمشاركة في محاربة الفساد وحماية المصالح العامة.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

أ. الإدراك بأهمية مناهضة الفساد ومقاومته، ومحاسبة المفسدين والفاسدين والتأكيد على أهمية الحكم الصالح ورعايته وحمايته المصالح العامة.

ب. لابد من تمكين دور المتابعة والرقابة وحق الوصول إلى المعلومات واستخدام الموارد المتاحة، وذلك للكشف عن الفساد وإصلاح الأوضاع وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة أتت لتبين وتوضح أماكن الخلل الذي يحدثه الفساد، حيث اهتمت بقضايا مقاومة الفساد ومحاربته وكذلك بموضوع المساءلة والشفافية وتطرقت لموضوع الإصلاح ولكن في إطاره العام، مع أنها قامت بدراسات ميدانية لثلاث دول من دول الخليج العربي فقط وهي الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية ولكنها لم تعط قضية الإصلاح السياسي بالشكل المناسب فقد أغفلت هذا الجانب المهم في عملية الإصلاح الشامل. وهذا ما تم توضيحه من قبل الباحث في هذه الدراسة، حيث أنها تناولت دورالإصلاح السياسي في أنظمة دول الخليج العربي وأثره في تقدم العملية التنموية الشاملة.

٢. دراسة خلف، ولوشياني، (٢٠٠٧) "الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في منطقة الخليج":

ويحتوي هذا الكتاب على عشرة فصول، وهو بمثابة دراسة تبحث في تقديم رؤية جديدة فيما يتعلق بالنقاش الدائر حول الإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي. وهو من إصدار مركز الخليج للأبحاث للمؤلف عبد الهادي خلف وجاكومو لوشياني. ويولي الكتاب اهتماما خاصا لتطور الدساتير وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في دول الخليج العربية، بعيدا من التصنيفات التقليدية القائمة على ثنائية التسلط والديمقراطية.

وهدفت هذه الدراسة إلى:

أ. توضيح العوامل التي تؤثر في الإصلاح السياسي في دول الخليج، وأهمها الفاعلون السياسيون والمؤسسات المؤيدة للإصلاح وأهمية البرلمانات كعامل ومحرك مهم للتغيير.

ب. توسيع دائرة المشاركة السياسية في دول الخليج العربية.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

أ. إن عملية الإصلاح الدستوري في الخليج العربي اكتسبت أهمية إضافية خلال السنوات الماضية.

ب. إن عملية الإصلاح الدستوري في دول الخليج العربي فتحت آفاقا للإصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي أفضل مما هو حاصل في الدول العربية الأخرى.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أولت اهتماماً خاصاً للإصلاح السياسي في دول الخليج العربي حيث أوضحت الآليات والأدوات الفاعلة في الإصلاح السياسي، ولكنها لم تتحدث عن كيفية عملية الإصلاح الدستوري إذ أشارت إلى أن هذا الإصلاح هو منوط بالنظام الحاكم فقط.

لذا قام الباحث بتوضيح العلاقة المهمة والوطيدة بين الإصلاح الدستوري والإصلاح السياسي في هذه الدراسة. وتبيان أن الإصلاح الدستوري ليس فقط منوطاً بالنخبة الحاكمة وإنما بكل ما تتطلبه مصلحة جميع أفراد المجتمع وحاجياته وبما يتوافق بعملية التنمية الشاملة.

٣. دراسة إبراهيم، (٢٠٠٧) "تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي":

وهو من إصدار مركز الخليج للأبحاث للمؤلف حسين توفيق إبراهيم. ويتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل والتقييم المحطات الرئيسية والسلامح البارزة في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس. ويطرح الكتاب من خلال رصده لتطور دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، جملة من القضايا التي تعد جزءا من أجندة بحثية لمواصلة دراسة المجتمع المدني في دول المجلس. ومن الأهداف التي سعت لها هذه الدراسة:

أ. بيان دور المجتمع المدني وتحليله في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

ب. توضيح أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت وتؤثر في تطور المجتمع المدني في دول المجلس، وفي مقدمتها: طبيعة التداخل والتأثير والتأثر بين ما هو تقليدي وبين ما هو حديث.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

أ. أهمية بناء قاعدة معلومات دقيقة عن منظمات المجتمع المدني في المجلس.

ب. الحاجة إلى بلورة مؤشرات ملائمة لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني، والتعمق في تحليل طبيعة وحدود تأثره بالعوامل الخارجية.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قدمت نظرة مجهرية في تحليل رصد تطور المجتمع المدني في دول الخليج العربي حيث أن تطور المجتمع المدني عامل مهم في مسيرة الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي. إلا أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني الذي هو المقياس الأساسي لتطور أي مجتمع وتفاعله في عملية التنمية والإصلاح الشامل. وهذا ما تناوله الباحث في هذه الدراسة حيث أنها بينت أن من أدوات الإصلاح السياسي هي استقلالية مؤسسات المجتمع المدني.

٤. دراسة أوتاوي، ودن، (٢٠٠٧) "الأنظمة الحاكمة و "مأزق الملك" في العالم العربي: مخاطر الإصلاح الهرمي":

قامت بهذه الدراسة مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بواسطة برنامج الشرق الأوسط، وحيث قام بهذه الدراسة كل من الباحثتين مارينا اوتاوي المتخصصة في الديمقراطية ومؤسسات الدولة في مناطق النزاعات، وميشيل دن رئيسة تحرير (نشرة الإصلاح العربي) وعملت سابقا في وزارة الخارجية والبيت الأبيض. وقد أتت هذه الدراسة في قسمين الأول يعرض نماذج من الإصلاح الذي تديره الأنظمة الحاكمة. وتحدث عن الإصلاح المؤسساتي حيث أن الإصلاح يتم في إطار خصوصيات كل بلد وعلى أساس طبيعة الحكم ومدى الضغط الخارجي والداخلي إضافة إلى عوامل أخرى.

أما القسم الثاني فقد ناقش سياسات الإصلاحات التي تديرها الأنظمة والمعارك بين الحرس القديم وبين الحرس الجديد. ومن الأهداف التي سعت لها هذه الدراسة:

أ. تحديد مخاطر الإصلاح الذي يأتي من أعلى الهرم والذي يتسم بالحذر.

ب. معرفة العوامل التي تؤثر في الإصلاح السياسي للعالم العربي وأهمها المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والمجالس المحلية المنتخبة، وضرورة التغيير ومحاولة التحكم في عملية التغيير.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

أ. إن العديد من الدول العربية قد قامت بإصلاحات ولكنها موجهة نحو المجال الاقتصادي ومعالجة الأمور الاجتماعية، وذلك بدلا من إعادة توزيع قيم السلطة ضمن النظام السياسي.

ب. إن التحول السياسي في كل دولة يقوده جملة من العوامل ذات تراتبية تحددها الدول فمثلا تمثل البرلمانات عاملا ديناميكيا للتغيير بينما في أنظمة أخرى يتسم هذا التأثير بالجمود.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قد أولت اهتماماً كبيراً لمخاطر الإصلاح السياسي الذي يأتي من أعلى الهرم، وأغفلت البُنى الاجتماعية بجميع مستوياتها حيث أن من أهم مخاطر الإصلاح السياسي تكمن في عدم قبول أفراد المجتمع لهذا الإصلاح، وبالتالي عدم شرعنة هذا الإصلاح مما يؤدي إلى فشله، حيث بين الباحث في هذه الدراسة أن عملية الإصلاح السياسي تتم على أساس التوافق مع المعيار القيمي والاجتماعي والثقافي للمجتمع ومع ما يراه من هو في أعلى الهرم وذلك من أجل إنجاح أي إصلاح سياسي.

وبعد مراجعة الباحث للدراسات السابقة وجد أن هناك ضرورة ملحة لدراسة الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي وتختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها حيث أنها تناولت دورالإصلاح السياسي في أنظمة دول الخليج العربي وأثره في تقدم العملية التنموية الشاملة. وكذلك توضيح العلاقة الهامة بين الإصلاح الدستوري والإصلاح السياسي. وأن الإصلاح الدستوري ليس فقط منوطاً بالنخبة الحاكمة وإنما بكل ما تتطلبه مصلحة جميع أفراد المجتمع وحاجياته وبما يتوافق بعملية التنمية الشاملة. وأن من أدوات الإصلاح السياسي هي استقلالية مؤسسات المجتمع المدني. أن عملية الإصلاح السياسي تتم على أساس التوافق مع المعيار القيمي والاجتماعي والثقافي للمجتمع. كما أن الدراسات سالفة الذكر لم تتناول التطورات الجديدة التي شهدتها دول

الخليج العربي في نهاية عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ كما أغفلت في بعضها دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي.

١-٨ تعريف المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

١. **الإصلاح Reform:** يعرف الإصلاح لغويا من خلال مصدر الكلمة (صلح) و(صلاحا) و(صلوحا) أي الشيء الذي زال عنه الفساد (الجر، ١٩٧٣،٧٤٩) والصلاح هو ضد الفساد والإصلاح هو ضد الإفساد (الرازي، ١٩٨٣) وعرفه صموئيل هنتينغتون بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس العزوة المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية" (هنتنغتون، ١٩٩٩).

٢. **الإصلاح السياسي Political Reform:** ويشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي وبناء الديمقراطية والتغير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق فكرة المساءلة وتقوية آلياتها المساءلة والتركيزعلى المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون (القطاطشة و عدوان، ٢٠٠٥).

٣. **مفهوم الحكم Governance:** وهي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون دولة ما على المستويات كافة (تقرير برنامج الأمم المتحدة حول مؤشرات الحكم، ١،٢٠٠٦). ويتصف هذا المفهوم بأنه تعبير عن ممارسة السلطة السياسية بمختلف الأصعدة لإدارة شؤون المجتمع بكافة موارده، أنه مفهوم محايد ويضم العمليات والعلاقات والآليات والمؤسسات التي تشارك في صنع القرار. وهو مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يشمل عمل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية وكذلك عمل القطاع الخاص.

٤. **الحكم الرشيد Good (Rational) Governance:** هو إدارة الحكم التي تعزز وتدعم حرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (وثيقة لبرنامج الأمم المتحدة في إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧). ويقوم الحكم الرشيد على مبادئ الإنصاف والمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون وتتم ممارسته بواسطة مجموعة من المؤسسات التي تمثل الشعب تمثيلا كاملا وتهدف إلى تحقيق التقدم والتنمية.

٥. **التغير السياسي Political Change:** يشير هذا المفهوم إلى التحول في الأبنية والعمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية. وقد يأخذ مفهوم التغير السياسي شكل تكيف النظام السياسي مع المطالب والضغوطات والتأثيرات التي تفرزها التغيرات البيئية الداخلية والخارجية. حيث يتعين على النظام السياسي أن يستجيب لهذه التغيرات بإحداث قدر من التغير في بنيته المؤسساتية وقياداته وأهدافه وسياساته. ويتأثر النظام السياسي لعملية الاستجابة لكافة هذه التغيرات بعوامل كثيرة من ضمنها الموارد المتاحة له.

٦. **الدولة الخليجية (دول الخليج العربي) Arab Gulf States:** يطلق هذا المصطلح على دول مجلس التعاون الخليجي وهي منظمة إقليمية تأسست في ٢٥ أيار ١٩٨١ من ٦ دول عربية تطل على الخليج العربي، كونها تشترك في منطقة جغرافية واحدة وتتشابه في الأنظمة السياسية وفي طريقة تداول الحكم، وكونها تحكم من قبل أسر حاكمة يتم توارث الحكم فيها. وتشابه التكوينات الاجتماعية والهياكل الاقتصادية فيها، حيث تعدّ هذه الدول دول ريعية بسبب الثروة النفطية حيث لا تفرض هذه الدول الضرائب العالية على مواطنيها، وهي:

١) **المملكة العربية السعودية:**

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع في شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال كل من العراق والأردن والكويت، ومن الشرق الإمارات وقطر والبحرين والخليج العربي، والجنوب كل من سلطنة عمان واليمن، ومساحتها ٢.١٤٩.٦٩ كم^2 ويبلغ عدد سكانها ٢٧.٠١٩.٧٣١ وتشمل حوالي ٥.٥٧٦.٠٧٦ من المقيمين الأجانب، حسب إحصائيات يونيو ٢٠٠٦. (موسوعة مايكروسوفت انكارتا اونلاين، ٢٠٠٧، www.encarta.msn.com)

ب. **التاريخ:** حيث صدر في عام ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م، ٢١ جمادى الثانية ١٣٥١ هجري المرسوم الملكي بتوحيد مقاطعات الدولة التي تحولت بمقتضى هذا المرسوم إلى المملكة العربية السعودية. ويتولى الحكم الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وهو الملك المؤسس للمملكة العربية السعودية، وفي ٢٠٠٥م وتولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بعد أخيه الملك فهد.

ج. **نظام الحكم:** ملكي وراثي يرتكز على الإسلام حيث يعدّ القرآن الكريم هو دستور الدولة، والملك هو أعلى سلطة في البلاد وهو رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة حيث يتمتع الملك بصلاحيات عديدة ولكنها غير مطلقة ويتم مبايعة الملك وولي عهده بواسطة أهل الحل والعقد، وتتوزع السلطة التشريعية السعودية موزعة بين الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى. ويتكون مجلس الوزراء من ٢٦ وزيراً ويجمع مجلس الوزراء بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى حاليا ١٥٠ عضوا معينين ولا تأخذ المملكة بفصل السلطات المتعارف عليه.

د. **أهم التيارات السياسية الفاعلة:** لا توجد أحزاب سياسية ولكن هناك بعض الفئات الاجتماعية التي تؤثر على عملية صنع القرار وهي النخبة الملكية وتساهم في بلورة الاتجاهات العامة وإيجاد قنوات مرنة للاتصال والتفاعل بين جميع المستويات وعلماء الدين حيث يؤثرون في السياسة العامة في الدولة بحكم مكانتهم المميزة وتكنوقراطيون وهم جميع أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية ولهم رأي مسموع في كل ما يتعلق في القضايا الفنية المعقدة ورجال الأعمال فقد اهتمت الحكومة برجال الأعمال وفتحت الباب لهم على مصرعيه لكي يساهموا في تطوير القطاعات التجارية والصناعية.

٢) دولة الكويت:

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع في شمال شرق شبه الجزيرة العربية على ساحل الخليج العربي، يحدها من الشمال العراق، ومن الجنوب السعودية وتبلغ مساحة دولة الكويت (١٧.٨١٨) كم٢ ويبلغ عدد السكان ٣.١٠٠.٦٤٨ وتبلغ نسبة السكان ٣٤% والباقي وافدون (ويكيبديا كومتر www.wikipedia.org).

ب. **التاريخ:** تم إعلان استقلال الكويت في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح في يوم ٧ سبتمبر ١٩٦١م، وفي ١١ نوفمبر ١٩٦١م تم إصدار دستور الكويت، وفي ٢٩ يناير ١٩٦٣م تم افتتاح أول جلسة لمجلس الأمة.

ج. **نظام الحكم:** إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعدّ النظام السياسي نظام دستوري وفقا للدستور الصادر عام ١٩٦٢م وتنحصر إمارة البلاد في ذرية الشيخ مبارك الصباح ويعين الأمير خلال سنة من توليته وليا للعهد من أبناء الأسرة الحاكمة. وتتكون السلطات في الكويت من السلطة التنفيذية وهي تتمثل بمجلس الوزراء الذي يتكون من ١٦ وزيراً معينين بالبرلمان بحكم وظائفهم.

أما السلطة التشريعية فهي ممثلة بالبرلمان ويسمى بالكويت بمجلس الأمة الذي يتكون من ٦٦ عضواً والسلطة القضائية تتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بكافة درجاتها.

د. **أهم التيارات السياسية الفاعلة:** لا توجد أحزاب بالكويت ولكن يوجد كتل برلمانية من أهمها كتلة العمل الشعبي والكتلة الإسلامية والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتحالف الوطني الإسلامي وتجمع العدالة والسلام وتجمع الميثاق الوطني.

٣) مملكة البحرين:

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع في الخليج العربي إلى الشرق من السعودية والشمال من قطر مساحتها ٦٢٠ كم٢، وعدد السكان ٦٨٨.٣٤٥ حسب إحصاء ٢٠٠١م حيث ٨١.٢% من سكان البحرين مسلمون (شيعة وسنة) ٩% منهم مسيحيون، و٩.٨% لهم أديان أخرى (ويكيبيديا كومتر www.wikipedia.org).

ب. **التاريخ:** في أغسطس ١٩٧١م أصبحت دولة مستقلة وأصبح الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أميرا على البحرين في مارس١٩٩٩م خلفا لأبيه الشيخ عيسى آل خليفة.

ج. **نظام الحكم:** ملكية دستورية ديمقراطية حيث تحولت البحرين من دولة إلى مملكة في فبراير عام ٢٠٠٢م، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، ويتألف المجلس التشريعي (البرلمان) من مجلس النواب وينتخب بالانتخاب العام، ومجلس الشورى الذي يعين من قبل الملك، ويتكون كل مجلس من ٤٠ عضواً.

د. **الأحزاب:** جمعية الوفاق الوطني الإسلامي (شيعية) وجمعية الرابطة الإسلامية (شيعية) وحركة حق (معارضة) وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (يساريون ليبراليون) وجمعية الاصالة الإسلامية (سلفيون) وجمعية المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمون) والعدالة الوطنية (غالبية سنية) وجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي وجمعية التجمع القومي الديمقراطي.

٤) دولة قطر:

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب آسيا مطلة على الخليج العربي. لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع المملكة العربية السعودية ويبلغ عدد سكانها (٧٤٣) ألف نسمة (بحسب النتائج الأولية من التعداد السكاني في عام ٢٠٠٤).

ب. **التاريخ:** حصلت قطر على استقلالها في الثالث من شهر سبتمبر من عام ١٩٧٢م والأمير الحالي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد تولى السلطة في السابع والعشرين من يونيو عام ١٩٩٥م بعد انقلاب سلمي على أبيه.

ج. **نظام الحكم:** نظام أميري إمارة وراثية ويتمتع الأمير بسلطات واسعة ومجلس الوزراء الذي يترأسه الشيخ حمد بن حاسم آل ثاني وهو السلطة التنفيذية العليا في البلاد، فيما يصادق الأمير على جميع القوانين والتشريعات وللبلاد أيضا مجلس للشورى يتألف من ٣٥ عضواً حيث يبحث في الشؤون السياسية والإدارية والاقتصادية التي يحيلها إليه مجلس الوزراء وسيكون المجلس منتخبا في عام ٢٠٠٨م والسلطة القضائية تباشرها المحاكم والنيابة العامة.

٥) الإمارات العربية المتحدة:

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع في شرق شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال والغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، وفي نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ٥.٦٣١.١٣٥ نسمة يشكل المواطنون ١٥.٤% منهم.

ب. **التاريخ:** تم التوقيع على الدستور الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١م من قبل ست إمارات عدا إمارة رأس الخيمة التي انضمت إليه في ١٠ فبراير ١٩٧٢م، وتأتي تسمية الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت اتحادا فيما بينها وهي: إمارة أبو ظبي، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة رأس الخيمة، إمارة عجمان، إمارة أم القيوين، إمارة الفجيرة.

ج. **نظام الحكم:** الإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص يختلف عن باقي دول الخليج كون نظام الحكم فيها اتحادياً فيدرالياً فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم، ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ويحكم الدولة رئيس ينتخبه أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد من بينهم لولاية مدتها خمس سنوات، وجرى العرف أن يكون رئيس الدولة، حاكم أبو ظبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس الدولة ونائبه ومن المجلس الأعلى للاتحاد. ويعدّ المجلس الأعلى أعلى سلطة تشريعية وتتألف السلطة التشريعية من المجلس الوطني الاتحادي ولا يتمتع هذا المجلس بأية صلاحيات تشريعية، بل يمارس دوراً استشارياً وهو مكون من ٤٠ عضواً يتم تعيين نصف أعضائه، والنصف الآخر فيخضع للانتخاب من قبل هيئات انتخابية تشمل عددا محدودا من السكان ولكن الدولة سائرة بالتدريج نحو انتخاب كل أعضاء المجلس من قبل عامة الشعب وينص الدستور على استقلال القضاء.

٦) سلطنة عمان:

أ. **الموقع الجغرافي:** تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ولها حدود مشتركة من الشمال الغربي مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الغرب مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي مع اليمن. وتبلغ مساحتها (٣٠٩) آلاف كم وعدد سكانها ٣.٢٠٤.٨٩٧ نسمة ويتضمن ٥٧٧.٢٩٣ وافد (وفق إحصائيات عام ٢٠٠٧م).

ب. **التاريخ:** في منتصف القرن الثامن عشر تولت أسرة آل بوسعيد الحكم بقيادة مؤسسها احمد بن سعيد الذي يعدّ مؤسس الدولة العمانية في العهد الحديث، في عام ١٩٧٠م تسلم القيادة السلطان قابوس بن سعيد خلفا لوالده سعيد بن تيمور.

ج. **نظام الحكم:** ويعد النظام السياسي نظاما ملكيا وتتمتع السلطة التنفيذية ممثلة في السلطان بسيطرة تامة على غيرها من السلطات لكن السلطان قابوس أنشأ عام ١٩٨١م مجلس الشورى ويضم ٤٥ عضوا حيث تصدر القوانين بتوقيع السلطان وتتكون السلطة التنفيذية إضافة إلى السلطان من أربع هيئات وزارية هي مجلس الوزراء وثلاث هيئات متخصصة أخرى وهي مجالس التنمية الاقتصادية والمالية والدفاع.

١-٩ محددات الدراسة:

وتنقسم محددات الدراسة إلى قسمين:

أ. **المحددات المكانية:** وهي منطقة دول الخليج العربي مع التركيزعلى والسعودية والكويت كحالة دراسة.

ب. **المحددات الزمانية:** وهي من فترة (١٩٩٧م) إلى (٢٠٠٩م). ولضرورات البحث، تم الرجوع إلى مراحل زمنية قبل ذلك.

١-١٠ منهجية البحث:

استخدم الباحث ما يعرف بالمنهج الشمولي أو الكلاني، حيث طبق الباحث المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الحوادث التاريخية في كل من دول الخليج العربي؛ وبالأخص حالتي الدراسة، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة بطريقة منطقية، وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم أوضاع الحاضر والتخطيط للمستقبل. كذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي، هذا المنهج الذي يعتمد على دراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقياً من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها (تعبير كيفي)، أو من خلال وصف الظاهر وصفاً رقمياً (تعبير كمي)، وذلك في وصف المجتمعات الخليجية ومكوناتها الفكرية لغرض معالجتها لوضع الحلول لها. وذلك أخذ الباحث بمنهج تحليل النظم الذي يقوم على فكرة المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية حيث يساعد هذا المنهج على فهم الأسباب والدوافع الكامنه في الحراك الاصلاحي للنظم السياسية في دول الخليج العربي. ومنهج القرار السياسي، حيث أن صانع القرار السياسي هو محور عملية اتخاذ القرار، وفي هذا المنهج يتم التركيز على شاغلي المناصب الرسمية ودراسة دوافعهم وتصوراتهم لصناعة القرار وكيفية استجابتهم لمؤثرات البيئة الداخلية والخارجية. والمنهج الإحصائي وذلك لرصد حالات التغير التي تعتري الأبنية الاجتماعية وترصد التطور الذي أحدثته الأنظمة السياسية. أما الأخذ بالمنهج الوظيفي فذلك من أجل تحليل المهام والوظائف التي تناولتها الدراسة. كما يستخدم الباحث المنهج المقارن وذلك لمقارنة النظم السياسية من حيث تطورها والتغيرات التي تطرأ عليها في مراحل التطور المختلفة.

الفصل الثاني
عملية الإصلاح

المدخل

٢-١ الفساد

٢-١-١ المدخل العام

٢-١-٢ المدخل المفاهيمي

٢-٢ مفهوم عملية الإصلاح

٢-٢-١ المدخل التاريخي

٢-٢-٢ المدخل المفاهيمي

٢-٣ الإصلاح : آلياته وأدواته

٢-٣-١ مدخل

٢-٣-٢ البرلمان والإصلاح

٢-٣-٣ الحكومة والإصلاح الذاتي

٢-٣-٤ الرقابة القضائية

٢-٣-٥ رقابة الإعلام والإصلاح

٢-٣-٦ التنمية السياسية والثقافة السياسية ودورهما في الإصلاح

الفصل الثاني
عملية الإصلاح

المدخل:

بالرغم من قيام الدولة الحديثة بمؤسساتها الرسمية (المشرّعة، والمنفذة، والقاضية، والمراقبة) وغير الرسمية، وبالرغم من وضع الآليات الفاعلة والدقيقة لاكتشاف الخلل في المناحي العامة، إلا أن الواقع ينذر بوقوع عكس المأمول والمفترض. وحتى يمكن مواجهة هذا التلاطم المفضي، بالضرورة، إلى تدمير المجتمعات وابتلاع الموارد وضياع الحصائل، لا بد من الدراسة المعمّقة لأسباب الفساد التي أصبحت متجذرة بصورة أو بأخرى في معظم دول العالم، واستشرت حتى طالت معظم أجزاء الدولة الحديثة.

ولما كانت الأمانة العلمية تقتضي تحري دوافع الظاهرة تماهياً مع تناول مرجعياتها بالفحص والتمحيص، فإن هذه الدراسة المتواضعة قد فرضت على نفسها منهجية استقرائية لتجارب العالم الناجحة والفاشلة في إعلان الحرب على الفساد، وتوظيف الرؤية الأكاديمية خدمة لهذا الهدف.

كما أن الحديث عن الإصلاح يحتاج، بالضرورة، إلى دراسة الفساد أولاً، إذ إن الإصلاح لغةً هو تقويم المعوّج وتصحيح الخطأ. أي أن أية محاولة للإصلاح هي في الأساس آتية على أثر وقوع الزلل ومجانبة الصواب. ولكي يجيء ذلك على سويته، فلا بد من اعتماد منهجية ملازمة قائمة على أسس المقارنة كأسلوب علمي للدراسة، كي يصل البحث إلى مبتغاه؛ إذ إن دراسة حالة دولة بمفردها دون النظر إلى الحال الجمعي (الدولي) لن تؤدي غرضها، إذ إن المواصفات التي فرضتها الأحداث الدولية والتطورات العالمية، التي أخذت أحد صورها شكل "العولمة"، أزاحت الحدود بين المكونات السياسية والثقافية والاجتماعية التي كانت قائمة طوال القرنين الماضيين على قياسات مختلفة.

٢-١ الفساد

٢-١-١ المدخل العام:

وبناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة ستتناول موضوع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من مدخل تاريخي وصفي ومفاهيمي استقرائي، ينفتح على مفهوم الحكم الصالح والشفافية، ومراقبة الفساد والإصلاح التي دارت حولها مقاربات كثيرة، انطلقت في مجموعها من فرضية أن المجتمع العربي مشغول هذه الأيام، ليس في نوع الفساد وأسبابه ودوافعه، بل تجاوز ذلك إلى دراسة حجم الفساد، واتساع دوائره، وتشابك حلقاته، وقوة مراكزه، وترابط آلياته بدرجة غير مسبوقة. إضافة إلى آثاره الانتشارية والانشطارية ومضاعفاته التي باتت تهدد نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد؛ ومنهج إدارة الاقتصاد وإعادة تشكيل نظام القيم؛ إذ إن الفساد قد تمركز في قلب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحتى تأتي المقاربة موضوعية فإن الباحث، في قراءته لبعض بدايات ظاهرة الفساد، ومن ثَمّ البحث عن الإصلاح، وجد أن ذلك لم يعرف تاريخاً محدداً، وعليه فمن الممكن أن تكون الظاهرة قد نشأت مع المظاهر الأولى للمجتمعات الإنسانية البدائية. فالأقوام التي سكنت ما بين النهرين قد عرفت ظاهرة الفساد وبالتالي دعت إلى الإصلاح*(كريمر، ١٩٧٥، ص ٨١-٨٢).(الغازي، ١٩٧٣، ص ١٠٠) (الشيخ داود، ٢٠٠٣، ص ١٦) .

أما في وادي النيل فقد قامت هناك إشارات لتنظيم الإدارة والدعوة إلى قيام "العلاقات السليمة" في الحكم والدولة **(سعد، ١٩٨٨، ص ٢١٠-٢١٤). ولم يغفل المجتمع الإغريقي الاهتمام بمشكلة فساد الحكم والدعوة إلى إصلاحه***. كما لم يغفل الصينيون ذلك****. أما أفلاطون فقد تطرق لظاهرة الفساد والإصلاح

---

* لقد حوت الالواح السومرية إشارات إلى جرائم الفساد. كما دعت إلى إصلاحها وذلك في القوانين التي عرفها "اوروك" و" اورخو" التي عرفت بالالواح السومرية. وكذلك ماورد في محاضر جلسات "آراك". وتقول الوثائق التي عثر عليها في العراق والتي يعود تاريخها إلى الألف الثالثة قبل الميلاد إن المحكمة الملكية انذاك قد نظرت في قضايا الفساد، استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة وانكار العدالة وقد وصلت القرارات والاحكام إلى حد الإعدام

** كما جاءَ في تشريع حور-كبا

*** لقد حدد سولون " في تشريعاته، التي أطلق عليها اسم قانون اتيكا"، قواعد إرشاد الموظفين والمسؤلين. وطالب بالمثل العليا للمساواة الاجتماعية، أي إصلاح الفساد. وطالب لسن التشريعات التي تكرس القانون.

في كتابه "الجمهورية" وذلك عندما أشار إلى ظاهرة "الفساد" في الحكم (توشار، ١٩٨١، ص ٣١). أما في كتابه "القوانين" فتراه يحارب الفساد في جميع صوره وطالب بإنشاء هيئة مراقبة لتصرفات المواطنين. من جانبه فقد تحدث أرسطو عن الفساد وذلك من خلال تصنيفه للدساتير(توشار، ١٩٨١، ص ٣٥ – ٣٧). وفي المسيحية كانت هناك نصوص تعالج ظاهرة الفساد***** (بعلبكي، ١٩٨٦، ص ٣٩).

وفي قمة السياق التاريخي جاء الإسلام مكثراً من التنبيهات والإشارات إلى الفساد والتحذير منه. وجاءت آيات القرآن الكريم متتالية تدعو إلى الإصلاح، كما امتلأت السنة الشريفة والأحاديث النبوية بالدعوة إلى نبذ الفساد والمفسدين بل واعتبرتهم السنة المطهرة أعداء الله ورسوله.

وبتطور المجتمعات الإنسانية الحديثة وخاصة في أوروبا فقد استشرى الفساد وخصوصا في القرن الثامن عشر.(الحسين، ١٩٩٧، ص ١٤٦وص ١٨٣). أما في هذه الأيام فقد ازداد الفساد وأصبح مؤسسياً، يُدار من قبل الدول، ويُصنف على أساس أنه جزء من العمل العام الذي يقوم به أصحاب السلطة.

٢-١-٢ المدخل المفاهيمي:

حتى يمكن مقاربة مفهوم "الإصلاح" Reform، فلا بد من تحديد مفهوم "الفساد" Corruption. فالفساد لغة جرى تداوله في العديد من كتب الأدب والتاريخ والسياسة. كما أن حالة الفساد قد وردت في الكتب السماوية على أساس أنها ظاهرة تهدد سلامة المجتمعات والدول.

لغةً فإن كلمة "فساد" هي من الجذر "فسد" ويقال فَسَدَ الشيء يَفْسُد فساداً فهو فاسد. وأفسده فَفَسَدْ، والمَفْسدة هي ضد "المصلحة" (الرازي، ١٩٨٣، ص ٥٠٣). والفساد يعني أخذ المال ظُلماً، ويعني التلف والعَطَبْ. ولغوياً يعني "الفساد" أيضا الجدب والقحط. وتعني اللفظة إلى جانب ذلك التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم (الجر، ١٩٧٣، ص ٩٠٧).

وفَسَد فساداً وفُسوداً ضد صَلُح. وفَاسَدَ وأفْسَدَ وفسّد ضد "أصلحه". وفَاسَدَ القوم، أساء إليهم ففسدوا عليه (المنجد في اللغة، ١٩٩٢، ص ٥٨٣).

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Corruption تعني Cause to Change from good to bad أي التسبب في التغيّر من الصالح إلى السيء. وهي مرادفة لعدم الأمانة أو الأذى أو السوء. وتعني أيضا تعفّن الجثة بعد الموت The Corruption of the body after death. (French 1983, P.155). وتعني العمل القابل للرشوة.

والمتتبع للفظة في القرآن الكريم يجد أنها تنصرف إلى أكثر من معنى فهي تعني الخلل والخراب والقتل واغتصاب المال قال تعالى: {ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا

**** لقد شخّص كونفوشيوس ظاهرة الفساد في كتابة "المعلم الأكبر"، وقد ردّ أسباب الحروب إلى فساد الحكم. أما في كتابة "عقيدة الوسط" فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بإشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزّع المهمة بين الناس على أوسع نطاق .(عقيدة الوسط، ص ٢١٦-٢١٧ .

***** "لاتضلوا: المعاشرة السيئة تفسد الاخلاق الحسنة" الإصحاح ١٥ الفقرة٣٣ والإصحاح ١٠ الفقرة ١٠ .

لعلهم يرجعون} (سورة الروم: الآية ٤١) وتعني المعاصي قال تعالى: {فأكثروا فيها الفساد} (سورة الفجر: الآية ١٢). وهناك الكثير من الدلالات.

لقد وردت كلمة الفساد في كثير من المواقع والسياقات في كل الكتب السماوية، وهذا أمر يحتاج إلى تفصيل كبير وعليه فسينتقل الباحث إلى الخاص والمبتغى من معاني الفساد، حيث بدأت المفردة بالانتشار والانصراف إلى معاني سوء الإدارة واستغلال المال العام والنفوذ، وسقوط الحكم في مزالق السوء. إن تطورات الأحداث قد غيّرت كثيراً في مفهوم "الفساد" ليشمل كل حالات "الخروج عن الصواب"، حيث يُعرّف الفساد على "أنه استغلال السلطة بطريقة غير مشروعة" بينما يرى بعضهم أن مفردة "الفساد" هي "علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين، يقع فعلهما تحت طائلة القانون" (طرابيشي، ١٩٩٩، ص٢٠). أما صموئيل هانتنغتون فيعرف الفساد بأنه "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لتحقيق أهداف خاصة" (هانتنغتون، ١٩٩٣، ص ٧٧). في حين تعرّف "الشفافية الدولية. (منظمة دولية غير حكومية تناهض الفساد) International Transparency" الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة، وأنه عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة" (الشيخ داود، ٢٠٠٣، ص ٢٨ – ٢٩).

وقسم بعض المفكرين المفردة إلى نوعين؛ فساد صغير كالرشوة والعمولة والمحسوبية والاعتداء على المال العام، وفساد كبير مثل السيطرة على موارد الدولة وصفقات السلاح. (عبد الفضيل، ٢٠٠٤، ص ٣٤-٣٩)

وقد استندوا في ذلك على المفهوم الخاص الذي تبناه صندوق النقد الدولي (IMF) حول الفساد والذي رأى بأنه "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من السلوك، لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة مع الأفراد" (IMF, 1998, P.8.) أي خروج الحكم عن رشده.

لعل أخطر ما ينتج عن ترسّخ ممارسات "الفساد" هو ذلك الخلل الكبير الذي يلحق بأخلاقيات العمل وقيم المجتمع؛ الأمر الذي يؤدي إلى نشوء حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له الذرائع بل وتشرع له أحياناً، حتى أصبح حاضراً في الحياة اليومية. وفي غمار هذا كلّه يفقد القانون هيبته، لأن مكتسبات الفساد تحقق فرصاً للفاسدين لأن يتحكموا في كثير من المواقع المؤثرة في المجتمعات وبالتالي يصبحون قادرين على تعطيل القانون.

وما إن يشعر المواطن أن هذا القانون لم يعد مستطيعاً أن يحفظ كيانه، يفقد المواطن ثقته فيه. وبذلك تضيع الحدود بين "العام" و"الخاص"، وتنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد، وتنهار كل الضوابط وتتآكل كل القيم والمثل، خاصة وأن آثار الفساد المدمّرة لا تصيب القضايا الأخلاقية فقط بالخلل، بل يمتد ذلك إلى كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لا تتمثل خطورة الفساد في ذاته، وإنما تكمن في حقيقة أن ممارساته ليست مجرد ممارسات فردية خاصة، وإنما تتحرك من خلال "أطر شبكية" ومجموعات منظمة هي أساس "المافيات" السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في العالم (زرتوقة، ١٩٩٩، ص ٢٩٦). مما أكسب ممارسات الفساد نوعاً من المؤسسيّة، الأمر الذي يزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، ويعرّض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر.

ومما يزيد من هذه الخطورة قيام "بيئات حاضنة للفساد" تؤمّن له كل فرص الاستشراء، بل وقيام آليات تساعد على "إعادة انتاج الفساد" في مرافق الحياة العامة ومناحيها كافة (عبد الفضيل، ٢٠٠٦، ص٨٣-٨٥).

وهنا لابد من التأكيد على أن تقارير معدلات الفساد ومؤشراته في الدولة العربية تعدّ من الأعلى في العالم بحسب تقارير "الشفافية الدولية". كما تعدّ معدلات النمو فيها من أدنى معدلات النمو في الدول النامية. ويضاف إلى ذلك وجود قناعة أكيدة لدى المواطن العربي بأن الفساد مستشر في الحكومات والمؤسسات العربية ؛ وذلك في غياب المساءلة والتغييب المستمر للشفافية وحكم القانون (عبد اللطيف، ٢٠٠٦، ص ٣٨٥).

ولكي يُدركوا مدى خطورة ظاهرة "الفساد" في الوطن العربي، فإن الباحثين في هذا الشأن قد وجدوا أن المواطنين العرب قد اقتنعوا بأن الخطاب الرسمي لم يفتأ ينثر الوعود بالقضاء على الفساد، وملاحقة المتورطين فيه، ولكن دون جدوى. ومما يزيد الأمر إرباكاً أنه كثيراً ما يُضحّى ببعض رموز الحكم كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي، وهذا، أصلاً وفي حد ذاته، اعتراف رسمي بانتشار الفساد ووصوله إلى صفوف المسؤولين. ومن هنا يجب التنبه إلى أن الفساد كان العنصر الأساسي في إحداث التغييرات السياسية والانقلابات العسكرية على مر التاريخ العربي.*

ولكن من الملاحظ أنه بالرغم من كل التعهدات بالتصدي للفساد إلا أن شيئاً لم يقترب من تحقيق الإصلاح المنشود. وعلى العكس فقد اتخذت هذه التعهدات كمطية للتخلص من بعض الخصوم السياسيين. وهنا يجب أن يُدرك أن الأنظمة التي تقوم على "المناطقيّة" المرتكزة على تعددية ضعيفة ربما تتعرض لحالات من الفساد السياسي، خاصة إذا بدأ المواطنون ينظرون إلى الحكومة كمصدر للمكاسب الشخصية؛ الأمر الذي سيشعل الصراع بين "الامتيازات القانونية" وبين "التفضيلات غير القانونية" (أكرمان، ٢٠٠٣، ص ٢٢٨-٢٣٠). قد لا تكمن المشكلة في الفساد بحد ذاته بقدر ما تكمن في علاقات تبادل المنافع بين أطراف السلطة المتحصنة داخل الأنظمة، ومع ذلك فإننا نجد أن بعض علماء السياسية يجادلون بأن مثل هذه الأنظمة ربما تكون مرغوبة فيها لأنها تبحث على الاستقرار في المجتمعات التي تعاني من انقسامات عميقة، ومثّلوا على ذلك بالأنظمة العشائرية. (Lijphart, 1996, P.20). بينما لم يعر علماء آخرون قضية الاستقرار أهمية

---

* أعلن ضباط الاحرار المصريون في بيانهم الاول (٢٣/٧/١٩٥٢) أن ثورتهم ستبقى موجهة ضد الفساد في جميع أشكاله وقال الكولونيل عبدالرزاق بومدين وهو يطيح بالرئيس بن بلة: لقد بتعهد بالقضاء على الفساد وقال زين العابدين بن علي في الذكرى الأولى للسابع من تشرين الثاني ١٩٨٨ إن لا أحد فوق سلطة القانون. وقال الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم (١٠/٧/٢٠٠٠): علينا أن نكافح الفساد).

كبيرة إذ ركزوا على ضرورة رفع وتيرة المساواة بين كل مكونات المجتمع بغض النظر عن حجومها. (Guinier, 1994, P.60)

ولذا فقد رأى بعضهم ضرورة إقامة أنظمة انتخابية ضمن المجتمعات المنقسمة وضمن سياق عام تقوم خلاله هذه المجتمعات بتنظيم حياتها السياسية. وهكذا يصل إلى مراكز صناعة القرار سياسيون أكفاء يلجأون إلى إقامة علاقات عريضة عبر الجماعات العرقية والاجتماعية. (Horowitz, 1985, P.35)

وهنا لابد من الالتفات إلى حقيقة أن وجود انقسامات عرقية كبيرة يُصعّب إقامة حكومات فعالة وكفؤة (Easterly and Levine, 1997, P.1203 -1250). وحتى يمكن تجاوز ذلك فعلى الدول أن تنشئ مؤسسات حكومية قوية خالية من الفساد، ولنا في نيجيريا في منتصف القرن العشرين الماضي مثل على ذلك؛ حيث فشلت الدولة هناك في مكافحة الفساد لأنها أقامت سلطة تركز على تقاسم الغنائم وليس على نشر الرخاء الاقتصادي العام، ولهذا كثرت الانقلابات وكثرت حالات تبادل السلطات بين العسكريين والمدنيين (اكرمان، ٢٠٠٣، ص ٢٣٤).

وهكذا فإن هناك ثلاثة أبعاد مركزية لتحديد حدوث الفساد السياسي؛ الأول توفر امتيازات ضيقة التركيز لتوزيعها من قبل السياسيين. والثاني مقدرة أصحاب السلطة على الحصول على هذه المكاسب. أما الثالث فهو ذلك الاستقرار المؤقت للتحالفات السياسية، وبعده يندفع السياسيون وأصحاب المصالح إلى السيطرة على أكبر حجم ممكن من المكاسب. وهذه كلها إن اجتمعت، قد تظهر الفساد أمام فئات المجتمع على أنه خيار وحيد (اكرمان، ٢٠٠٣، ص ٢٣٦-٢٣٧).إن مقاربة الفساد السياسي في كل ظروفها وطبيعتها تستند إلى أربع فرضيات؛ الأولى أن هناك علاقة عكسية بين الفساد السياسي وبين المشاركة السياسية. والثانية أن ظاهرة الفساد السياسي تتسم بالعمومية؛ أي أنها لا تقتصر على شكل معين من أشكال الحكم ولا درجة معينة من درجات النمو. أما الثالثة فإنها تقول: إن بيئة النظام السياسي يمكن أن تكون ذات علاقة طردية أو عكسية مع الفساد السياسي. أما الأخيرة فإنها تفترض أن ارتفاع درجة الفساد السياسي يؤدي إلى وجود ازدواجية أو ثنائية في النظام السياسي، ويقصد بذلك التفرقة بين النظام السياسي القانوني وبين النظام السياسي الواقعي (بدر الدين وآخرون، ١٩٩٢، ص ١٤).

واستناداً إلى ما سبق، فإننا نلحظ أن مفهوم الفساد السياسي مثله مثل العديد من المفاهيم السياسية والاجتماعية مفهوم مركب، بمعنى أنه ينطوي على أكثر من بعد. ومن هنا جاء تعدد التعريفات لأن كل واحد منها قد نظر إلى المفهوم من زاوية معينة، خاصة وأن العامل القيمي يؤثر تأثيراً واضحاً على اعتبارات الفساد والرشاد، فما يعتبر فساداً في مجتمع ما ربما يعتبر مجرد وجهة نظر سياسية مختلفة في مجتمع آخر (Szeftel, 1983, P.164).

لذا رأى الباحث في البداية، أن دراسة الظاهرة يجب أن تستند في كثير من نواحيها على الدراسة المقارنة. وفي هذا الاتجاه فإن كثيراً من الدارسين لموضوع الفساد قد جاؤوا من أربعة مناظير. المنظور الأول هو

المنظور القانوني في تعريف الفساد وهذا ينصرف إلى الايمان بأن السلوك السياسي يعدّ فاسداً مجرد أن ينتهك بعض القواعد الرسمية أو الضوابط القانونية.

ومن (Peters and Welch, 1978, P. 974-975) (Waterbury, Vol.25, No.4, 1973, P.533) هؤلاء (هانتنغتون) كما سبق ذكره. والمنظور الثاني جاء مركزاً على بُعد "المصلحة العامة" الذي عرّف الفساد على أنه السلوك السياسي المنطوي على ما يهدد المصلحة العامة، وتقديم المصالح الضيقة والخاصة عليها. أما المنظور الثالث فقد قال بإن الفساد يقصد به إساءة استخدام الوظيفة العامة من جانب شاغليها (Warner, 43.No.2, 1983, P.147). ويختلف هذا المنظور عن المنظور القانوني بأنه يرى أن السلوك المنطوي على الفساد ليس من الضروري أن يكون مخالفا لقانون ما.

أما منظور الرأي العام فيشير إلى أن السلوك الفاسد يتحدد برؤية المواطنين الذين هم من يقرر بأن هذا السلوك السياسي فاسد أو غير ذلك. وبالتالي فإنه يرتكز على ثقافة المواطنين وقيمهم (Odlenburg, 1987, P.511). وعلى تقويمهم وآرائهم؛ لأنهم أولاً وآخيراً هم المتضررون من هذه الظاهرة. لم يقتصر السلوك الفاسد على من جاؤوا بالتعيين فهناك أيضاً من شغل منصبه بالانتخاب وما يجمع بينهما هو الانحراف عن الطريق السوي عند القيام بتأدية الواجبات الرسمية. (معوض، ١٩٨٧، ص٤).

أما إذا ما التفت الباحثون إلى الفساد في العالم العربي، فإنهم سيجدون أن سبل تولي السلطة في كثير من الدول العربية قد اضطلعت به الصلات القبلية والطائفية والإقليمية، حيث لعبت دوراً رئيسياً في ذلك، بل وأن بعض الدول قد شهد ذلك كسبيل وحيد للتجنيد السياسي. وهذا يعني، بالضرورة، عدم اعتماد التجنيد السياسي على معايير الكفاءة والإنجاز من ناحية، وتسهيل أساليب الاستفادة من المناصب السياسية لتحقيق مغانم شخصية من الناحية الأخرى.(Kingdom, 1987, P.947-950).(خربوش، ١٩٩٢، ص ١٢٥-١٢٦). ولنا في دول الخليج العربي والمغرب والأردن أمثلة على ذلك، دون الاضطرار لتصنيف هذه النظم على مراتب الفساد الكبير.

وعليه فإننا نجد أن الفساد ظاهرة ممكنة الحدوث في ظروف غياب الشفافية والمساءلة والمراقبة، وكل هذا يتأتى من غياب الديمقراطيات والمشاركة السياسية.

وهنا يجب أن ينتبه أصحاب الفكر الإصلاحي إلى أن المعركة قاسية وشرسة، إذ إنها تقوم أحياناً كثيرة بين فئات متفاوتة القوة، وأنها صراع قائم بين من يملكون السلطة والامتيازات وبين مجموعات لا تملك إلا قوة المطالبة. ولكن التجارب التي مرت بها دول أوروبا وغيرها أثبتت أن الحلول واردة، وأن التغيرات ممكنة، ولكن يجب أن يتم ذلك عن طريق التنظيم والتوعية والتثقيف والتنمية السياسية، بالرغم ما يبدو من صعوبة لأن السلطة هي التي تملك أحياناً مفاتيح القدرة والإمكانية والمعلومة والقوة العسكرية أحياناً.

وفيما يخص دول الخليج فإن الباحث يرى أن الأمر فيها أقل سوءاً من غيرها وأن إمكانات الإصلاح واردة، خاصةً وأن معظم الأنظمة السياسية في هذه الدول تقوم على أساس "العائلة-القبلية" التي بدأت تدرك أن "صيانة الذات" Self Maintenance هي الوسيلة الوحيدة للاستمرار في السلطة، وهذه لا تتم إلا بالانفتاح والشفافية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية؛ وهذا ما يُرى في كل هذه الدول.

وحتى نُستكمل جوانب البحث فلا بد من تناول مفهوم الإصلاح السياسي في الدولة قديمها وحديثها مع التركيز على دول الخليج العربي وسيكون ذلك على ذات سياق ما سبق في المبحث الثاني.

٢-٢ مفهوم عملية الإصلاح

٢-٢-١ المدخل التاريخي:

لقد عرفت المجتمعات الدولية منذ القدم، محاولات جادّة لإصلاح ما فَسُد وذلك بغية إيجاد العلاج الناجح للخلاص من ظاهرة الفساد. وهكذا فما أن استشرى الفساد حتى، وهذا أمر طبيعي، انطلق المصلحون يبحثون عن الحلول للخروج من هذا الخلل الذي أودى بكثير من الدول والأنظمة السياسية.

وقد حدّث التاريخ أن السلالات السومرية (في بلاد ما بين النهرين) قد عرفت شكل الإصلاح، ففي الآثار التي وجدت في بقايا "مملكة أشنونة" عثر على طينيّة (لم يعرف مشرّعها) فيها الكثير من دعوات الإصلاح، بالإضافة إلى وضع قوانين عدّة تنظم الحياة الاجتماعية (الشيخ داود، ٢٠٠٣، ص ٣٢). وفي العراق سن سادس ملوك سلالة بابل الأولى (حمو- رابي)، قانوناً موحداً للبلاد مضمناً إياه العديد من المناحي الإصلاحية، بالإضافة إلى الأحوال الشخصية وتوجيه المجتمع ضد الفساد الاجتماعي (الدباغ، ١٩٨٣، ص ٨٧). كما عالجت شريعة حمو- رابي كثيراً من ممارسات الفساد ودعت إلى مبدأ "حسن الحكم" المعروف هذه الأيام.

أما الإغريق فقد عرفوا ظاهرة "الإصلاح" على صعيد ممارستهم السياسية حين صاغ "سولون" مبدأ يدعى "حق الجماعة". ويعني أن أي جماعة لها عبادة مشتركة (أي مبدأ ما) لها حق أن تضع لنفسها قوانين تعترف دولتها بصلاحيتها ومشروعيتها. وفي المضمون فإن هذه الجماعات، وطبقاً للحق المذكور، هي النواة لما يعرف اليوم بمؤسسات المجتمع المحلي كالأحزاب والنقابات والجمعيات. (حسين، ١٩٢١، ص ٥١-٥٦).

أما أرسطو فقد رأى أن أفضل الحكومات العملية هي الحكومة الدستورية (**Polity**) التي تقوم على التوازن بين القيم الأساسية الموجودة في المجتمع وبين الطبقات الممثلة لهذه القيم. كما تمثل التوازن بين السلطة وبين الحرية. وأن هذه الحكومات عادة ما تقوم على طبقة وسطى قوية هي الأقل ميلاً للفساد أو التطرف. وهكذا فإن الحكم الدستوري عند أرسطو يستهدف الصالح العام؛ وهو حكم يتميز برضا الرّعية وهو الضامن الأساسي للحريات والمحافظة عليها.

وجاء أرسطو بثمانية أنواع من المحاكم (السيد، ١٩٧٩، ص ١٢٠- ١٢١). تضمن صلاح الحكم، وهي:

١) محكمة لتصفية الحسابات العامة.

٢) محكمة الفصل في الأضرار التي تلحق بالدولة.
٣) محكمة الفصل في انتهاك الحرمات الدستورية.
٤) محكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام.
٥) محكمة القضايا المدنية المهمة.
٦) محكمة لقضايا القتل.
٧) محكمة الاجانب.
٨) محكمة قضايا الجزاء.

والمتتبع لمقاصد الرسالات السماوية يرى أنها كلها جاءت للإصلاح. فسيدنا موسى عليه السلام ما جاء إلا ليصلح فرعون الذي ادعى الألوهية وكان من الذين قال عنهم تعالى: {الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد} (سورة الفجر: الآية ١١ و١٢). وعلى نفس السياق جاءت رسالة سيدنا عيسى عليه السلام. وقد قال الله تعالى {لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم، وقال المسيح يا بني اسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من انصار} (سورة المائدة: الاية ٧٢). وهكذا جاءت دعوة سيدنا عيسى عليه السلام لإصلاح الفئة الفاسدة التي سماها بالظالمين.

وفي الكتاب المقدس جاء نص، من ضمن نصوص كثيرة، يقول "لا يقدر أحد أن يخدم سيدين، لأنه إما أن يبغض أحدهما ويحب الآخر، أما أن يتبع أحدهما وينبذ الآخر، فأنتم لا تقدرون أن تخدموا الله والمال" (اتحاد جمعيات الكتاب المقدس، ١٩٧٨، الإصحاح ٦: ٢٤). وفي هذا معنى إصلاحي يحث على الارتقاء لخدمة الله تعالى، والتعالي عن خدمة المال التي تقود إلى المفسدة.

أما دعوة سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقد جعلت الإصلاح مبدأ رئيسياً من مبادئها. وأكدت وبكل وضوح وصدق وجدّية، على ضرورة نبذ كل شكل من أشكال الفساد في الأرض. ودعت إلى جعل العمل الصالح هو المنهج الأساسي للحياة. يقول تعالى: {ولاتفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، وأدعوه خوفاً وطمعاً إن رحمة الله قريب من المحسنين} (سورة الأعراف: ٥٦) كما نهت الرسالة المحمدية الطاهرة عن كل أعمال الفساد وأشكاله، سواء ما تعلق منها بعقيدة المؤمن أو فساد الملك على الرعية أو فساد الرعية نفسها، أي "أن الخليقة والأرض أنشأها الله على الفطرة الصالحة التي لا يمكن أن تشوه بإفسادها، وقد جعلها الله سبحانه وتعالى على الوجه الملائم لمنافع الخلق". (المديرس، ١٩٩٢، المجلد ٣، ص ٣٧٢). وقال تعالى: {إلى مدين أخاهم شعيباً، قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين، ولا تقعدوا بكل صراط توعدون وتصدون عن سبيل الله من آمن به وتبغونها عوجا، واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم، وانظروا كيف كان عاقبة المفسدين} (سورة الأعراف: ٨٥ و٨٦). ففي هذه الاية الكريمة

نرى أن سيدنا شعيباً كان كثير المراجعة لقومه لإصلاح الفساد الذي استشرى بينهم، حيث أن سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: إن شعيباً ذاك خطيب الانبياء عليهم السلام لحسن مراجعة قومه.

لقد ربط الإسلام الإصلاح (التوحيدي)، بإصلاح المجتمع من فساد المعاملات ومن ذلك كل أنواع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومقاومة الجور وجرائم المجتمع وسلب الحقوق والحث على تكافل المجتمع (المدرس، ١٩٩٢، ص ٣٨٨). ولتأكيد ذلك فقد وردت كلمة الإصلاح وصلح في القرآن الكريم في أكثر من مئة وسبعين موضعا وفي ٥٤ سورة كريمة.

أما السنة النبوية الشريفة فقد جاءت على أكثر من صورة تدعو في كلها إلى الإصلاح. فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عزوجل وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماؤلوا" رواه مسلم والنسائي (ناصيف، ١٩٦٢، ص ٥٠). ويستشف من الحديث الحث على ضرورة صلاح الحكم في جميع مناحيه.

وفي ذات السياق، فإن الإسلام دعا إلى ضرورة تقديم كشف الذمم قبل تولي السلطة وهذا ما تسميه الأنظمة السياسية الحديثة بالكشف عن الممتلكات او إقرار الذمة. فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد ذلك فهو غلول" رواه أبو داود والحاكم (ناصيف، ١٩٦٢، ص ٥٢).

وبعد الرسول عليه الصلاة والسلام جاء الخلفاء الراشدون الذين ثبتوا معنى الحكم الصالح وحسن الإصلاح. فسيدنا أبو بكر رضي الله عنه شدد على تطبيق القوانين، وأدار الدولة بهدي القرآن والسنة. أما سيدنا عمر رضي الله عنه فقد عمل على إصلاح الدولة بإنشاء العديد من الداوين وأحكم قبضة القانون على مرافق الدولة وكذلك فعل بقية الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين (المصطفى، ١٩٨٢، ص ١١٤-١١٧). نادى الإسلام بمبادىء المساواة والعدل والشورى والطاعة وكل ذلك تحت طائلة المساءلة والعقاب (مجاهد، ١٩٩٩، ص ١٦٣-١٧٢).

وفي العصر العباسي بالذات أنشأ ما عرف "بديوان الأزمة" الذي يعنى بالمساءلة والتدقيق المالي والمحاسبي، وعرف أيضاً "ديوان المظالم" و"ديوان الاستخراج" الذي كان يقوم على تتبع أخبار الوزراء والكتاب والحجاب والعمال المتهمين بالمحسوبية والرشوة (الشيخ داود،٢٠٠٣، ص٣٦)، وهذه تتشابه، إن لم تتطابق مع ما يعرف اليوم بآلية المساءلة التي هي واحدة من ثلاثة شروط سياسية للإصلاح وهي المساءلة والشفافية وحسن الحكم؛ إضافة إلى الشفافية التي يوازيها تماما "ديوان الاستخراج". أما النزاهة التي سميت في حكم الخلفاء "بحسن الحكم" فقد تجلت ممارساتها في اختيار "الكُتاب" أي القائمين على الدواوين والمتابعين لأمورها، حيث اشترط أن يكون أحدهم عدلاً ملما بالعلم الديني والدنيوي يملك المهارة في حسن الإدارة (الدوري، ١٩٨٨، ص ١٤٦-١٥٨).

اما في أوروبا فقد يشار إلى بدء نظرات الإصلاح ودعواته في الأدبيات التي انتشرت مع ميكافيللي (١٤٦٩-١٥٢٧) ثم ما عرف بحركة الإصلاح الديني (البروتستنتينية) التي تعني لغويا "حركة احتجاج" والتي قامت اساسا كثورة ضد فساد الكنيسة الكاثوليكية في روما وسلطة البابا ورجال الدين، الذين اكتسبوا سلطة دنيوية من وراء سلطتهم الدينية. وقد تبلورت هذه الحركة في القرن السادس عشر وتزعمها مارتن لوثر وجان كالفن (اندروملر، ، ١٩٧١، ص ٨٠-٨١). لقد هاجم رواد حركة الإصلاح الديني ذلك الفساد الذي استشرى في أوروبا بسبب السلطة الكنيسة وسلطة البابا بالذات، مؤكدين على أن علاقة المسيحي بربه يجب أن تكون مباشرة ودون واسطة من رجال الدين (مجاهد، ١٩٩٩، ص ٣٣٥). كما هاجموا هيراركية كنيسة وكهنوت وقوانين الكنيسة المدنية التي تخرج عن تعاليم الكتاب المقدس، والتي قالوا إنها ابتداع للحصول على السلطة الزمنية وجمع الثروة (غالي و عيسى، ١٩٧٤، ص ٢٢٣-٢٢٦).

لقد بدأت بوادر الإصلاح الحديث تظهر مع نشوء الجمعيات (مجالس تمثيلية) التي ارتقت في أعمالها حتى وصلت إلى مستوى ممارسة الرقابة السياسية. وقد عزز هذه الممارسات (ديفرجيه، ١٩٩٢، ص٣٠). الإصلاحية بروز مبدأ فصل السلطات (Separation of Powers) الذي تبلور على يد المفكر مونتسكيو بعد أن سبقه أرسطو وشيشرون ومارسيليو ولوك. وقد رأى هؤلاء أن "السلطة مفسدة" لذا فإن فصلها إلى مؤسسات متميزة، يصبح أمراً ضرورياً لصيانتها من التسلط (الشيخ داود، ٢٠٠٣، ص ٣٨). استمرت وتيرة الإصلاح بالتقدم خلال القرن الثامن عشر الذي شهد ظهور ثلاث شرعات Bills في الأعوام ١٨٣٢، ١٨٦٧، ١٨٨٤ – ١٨٨٥، حيث تمت توسعة قاعدة المنتخبين ازالة عدم المساواة في التمثيل (البرلمان) (ديفرجيه، ١٩٨٠، ص٢١).

وفي القرن العشرين بدأ البحث عن استكمال الإصلاح، وعلى الأقل تحقيق أكبر قدر ممكن منه، وذلك بإصلاح الأنظمة الانتخابية، وبوضع مواصفات جديدة للأنظمة السياسية تعتمد مبادئ كل الثورات الإصلاحية التي شهدها العالم الغربي. ومع كل ذلك فلا يزال الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي يعاني من أزمات حاول أن يتجاوزها، إلا أن تعقد المصالح بين الدول، وتشابك العلاقات الدولية، وزوال الحدود والموانع بين الوحدات السياسية، وتلك الثورة الهائلة في المعلومات وفي المواصلات والاتصالات، جعلت عملية الإصلاح تتعثر إلا أنها في مجملها ظلت تدافع عن نفسها بكل عنف.

٢-٢-٢ المدخل المفاهيمي:

لغة، يقول ابن فارس: "صَلَحَ الشئ يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد(ابن فارس، د.ت، ص٣٠٣) ويقول ابن منظور: "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده : أقامه" ولغة يقال "صلحت حال الرجل" أي زال عنها فسادها" (الجر، ١٩٧٣، ص ٧٤٩). والصلاح ضد الفساد عند أبي بكر

الرازي، والاستصلاح ضد الاستفساد (الرازي، ١٩٨٣، ص ٣٦٧) (ابن فارس،د.ت، ص،٣٠٣) (ابن المنظور، ١٩٩٧، ص،٦٠-٦١).

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع An action that improves conditions (Frenck, 1983, P.568). أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد،أو هو تحسين الحالة أو تصليحها (بعلبكي، ٢٠٠٤، ص ٧٧٠).

الإصلاح لغة يشير أيضًا إلى الرتق، وسد ماهو موجود فعلا بغية تعميمه. ويمثل على ذلك بعملية إقامة دعائم لمنع انهيار المبنى المتداعي. أما الأخذ بالإصلاح كأسلوب للعمل الاجتماعي فهو ما يعرف في الأدبيات الحديثة باسم "الإصلاحية." وبالتالي هو تعديل جذري في الحكم لتلافي كل نواحي النقص أو الخلل (الجاسور، ٢٠٠٤، ص ٦٢). وعلى صعيد تعريف المفردة في القواميس الغربية فقد ورد فيها To improve by correcting erros اي التحسين بتصحيح الخطأ.

أما في القرآن الكريم فالمفردة تعني عمل الصالحات {وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار..} (سورة البقرة: ٢٥) وتعني العمل بشريعة الله، "إن الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون} (سورة البقرة : ٦٢) كما تدل على ضرورة إقامة العدل في الأرض، {فمن خاف من موص جفا أو إثما فأصلح بينهم فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم} (سورة البقرة: ١٨٢) وتعني صلاح أمر الرعية {وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقال موسى لأخيه هارون اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبل المفسدين} (سورة الأعراف: ١٤٢). لقد تحدث القرآن الكريم عن الإصلاح ليس في إطاره النظري فقط ولكن في إسناد للتجربة العملية الواقعية التي أقامت أفراداً ومجتمعات ابتعدت عن الفساد ونادت بالإصلاح وعملت على تطبيقه (الصلاحي، ٢٠٠٨، ص٢٦-٢٧).

إذا ما أخذ بالمعاني المتخصصة فإن الإصلاح هو "مفهوم يطلق على التغيرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى لإزالة الفساد Refrom means social or political change that seeks to remove "corruption (Webster's, 1984, P.588). ويعرفه آخرون بأنه "تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها وهو ، خلافا لمفهوم الثورة ، ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام (الكيالي، ١٩٧٤، ص ٥٥).

أما (هانتغتون) فيعرفه بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة" (هانتغتون، ١٩٩٣، ص ١٢١).

يتطلب الإصلاح استخدام آليات متعددة منها الشفافية وتعني الانفتاح الكامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات. ومنها المساءلة وذلك بإشراك الجمهور بعد الاطلاع على سياسات الحكومة بابداء رأيه بتلك السياسات. ومنها حسن الحكم الذي يعني الترميم والدقة والوعي في كل ما يتعلق بقضايا الدولة.

الإصلاح هو حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير واقع، وبالتالي الوصول إلى "الأفضل" و"الأحسن" حسب رؤية المواطنين. وهذا يعني، بالضرورة أن يكون الفساد أو النقص أو الخلل سابقة على الإصلاح. وحتى يستكمل الباحث مفهوم الإصلاح لابد له من استعراض آليات الإصلاح وأدواته وهذا ما سيكون عليه المبحث التالي.

٢-٣ الإصلاح : آلياته وأدواته

٢-٣-١ المدخل:

مما سبق يدرك الباحث أن الفساد نزعة شريرة تصارع قوى الخير وقيمه، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي. كما أنه ظاهرة لم تسلم منها المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها، محافظها او ليبراليها. فكما نشهد حالات فساد في المجتمعات النامية، نراها وبنفس القوة أحياناً أو أكثر في مجتمعات، من المفروض نظريا، أن تكون قد تجاوزت ذلك أو تحصنت ضده. ففي الولايات المتحدة الامريكية لا يزال البحث متعثرا حول لصوص فضيحة انرون Enron وهاليبرتون Halliburton، وفي الصين حقق النظام مع كبار المسؤولين في قضية تهريب أموال في محافظتي كينغهاي Qinghai وهونان Hunan.

وحتى يمكن محاصرة ظاهرة الفساد لابد من وضع آليات وخطط، وانتهاج طرق لمحاربة هذه الظاهرة، وعندها ينقلب الأمر إلى تطابقه بين مكافحة الفساد وبين الإصلاح إذ إنهما شيء واحد.

لقد بدأت المجتمعات الإنسانية بوضع التصورات والإستراتيجيات التي تتوافق مع نظرتها الاجتماعية والسياسية والفكرية، والتي تشكل آلية فاعلة للإصلاح، وبالتالي الوقوف أمام ظاهرة الفساد. فالإسلام على سبيل المثال قد لجأ إلى وسيلة تعبئة الفرد بمنظومة أخلاقية مركزة، ومرتكزة على نظام محاسبة داخل نطاق الضمير يطلق عليه "التقوى". وقد أعطى الأفضلية لأولئك الذين يردعهم تقواهم عن الإساءة والفساد، {إن اكرمكم عند الله اتقاكم} (سورة الحجرات: ١٣) ووضع الردع القانوني في المرتبة الثانية. بينما عولت الليبرالية الغربية الحديثة على تطويق الأفراد بحزمة كثيفة من القوانين الرادعة في سياق إجراءات رقابية ومحاسبية دقيقة، دون الالتفات إلى النفس البشرية والعمل على تهذيبها (الشطي، ٢٠٠٦، ص ٤٥٣). غير أننا يجب أن لا نفرط في الاعتقاد بأن الديمقراطية تقدم حلولاً للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، والا عُدّ ذلك اندفاعا متعجلاً. فالديمقراطية كآلية حكم لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على □فاءة الاستخدام فحسب، ولكنها تعتمد أيضا، وبشكل متوازٍ، على نوعية المدخلات من خطط مدروسة وبرامج عملية. ويكون ذلك واضحا إذا ما أدركنا أن الفساد ليس مشكلة سياسية واقتصادية فقط، بل إنه، في الجوهر والأصل، هو مشكلة أخلاقية. ولهذا فقد عجزت كل الديمقراطية الغربية العريقة والمتطورة عن اجتثاثه؛ فقد شهدنا مؤخرا فضائح

فساد سياسي وتجاري زعزعت ايطاليا وأسبانيا بشدة والمانيا وفرنسا، وبرزت في التحاليل بموازنة الاتحاد الأوروبي، وظهرت جلية في الأساليب الفاسدة التي استخدمت من قبل كل من هلموت كول وفرانسوا ميتران وبينونو كراكسي (الاتحاد الأوروبي Times,26.1.2000) لتحقيق المشاريع المتعلقة بالاتحاد الأوروبي .

إن الديمقراطية، منفردة، لا تكافح الفساد ولا تقضي عليه، إلا أن الأمر ينحصر في كونها آلية حكم توفر منظومة سياسية متكاملة يمكنها، إن أُحسن إدارتها، أن تحاصر الفساد وتحصره في أضيق نطاق. ويقصد بالمنظومة السياسية دستوراً تعاقدياً يمنح الرعية حق الولاية على نفسها، وتعددية سياسية تُفضي إلى قيام أحزاب ذات برامج واعية قادرة على التنافس بشكل جدي، وانتخابات حرة نزيهة تأتي بمجالس نيابية، تمثل الأمة بأسرها، أعضاؤها من الأكفاء القادرين على أن يقوموا نيابة عنها بمهام التشريع المطلوبة، وإجادة مهام الرقابة بكل وعي. ويقر تشكيل حكومات تتناوب عليها الأحزاب ذات الأغلبية والحائزة على ثقة الناخبين، وأن تقوم معارضة موضوعية، همها الأول تصحيح القرارات ومراقبة أعمال الحكومة ليس لإسقاطها ولكن لتقويم المعوج، وبالتالي طرح البدائل الموضوعية التي تمكنها من حيازة الأغلبية، وبالتالي تولي السلطة سلمياً (الشطي، ٢٠٠٦، ص ٤٥٩). كما تشمل المنظومة إقامة سلطة قضائية مستقلة ونزيهة تسعى لتحقيق العدالة، وتأمين حريات سياسية كاملة للمواطنين تكفل لهم حرية التعبير والأمن والاستقرار والنشر وتشكيل الجمعيات المدنية.

إن قيام مثل هذه المنظومة كفيلة بتوفير نظام رقابي على أعمال الجهاز التنفيذي في الدولة كافة، شريطة أن لا يطالها فساد سياسي. كما تؤمن نظاماً محاسبياً يدقق في كل الأمور المالية، وهذا من الأمور الهامة التي تنتج تحققاً كبيراً لمبدأ الشفافية في أعمال الحكومة. وهنا يجب أن لا ننسى دور الإعلام الحر والصادق، ودور مؤسسات المجتمع المحلي في فضح الفساد من خلال النشر، ومن خلال تكوين رأي عام ضاغط يتصدى له. وحتى تتكامل المكونات الصحيحة والفاعلة لابد من وجود قضاء نزيه عادل من شانه ردع المفسدين وإيقاع العقوبات الرادعة بحقهم. بتوفر هذه العناصر يستطيع المرء أن يقول إن الديمقراطية، في هذا المفهوم، كفيلة بتوفير الشفافية والمحاسبة والنشر، إلا أن علينا الاعتراف بأن هذا ليس أمراً يسيراً.

٢-٣-٢ البرلمان والإصلاح:

إن السلطة الرقابية الممنوحة للبرلمان قادرة وبكل جدية، على ضمان قدر كبير من الشفافية لأعمال الحكومة. فالمؤسسة البرلمانية توفر أدوات رقابية فاعلة تتفاوت في درجة آثارها. "فالسؤال" البرلماني يؤمن تدفق المعلومات والبيانات والوثائق كافة، التي تكون أساس كشف الحادثة وتكون أساساً قوياً لأي إجراء تنفيذي في الجهاز الحكومي. وإذا ما زادت حالة الاشتباه بوجود فساد ما، فإن المؤسسة البرلمانية ترفع درجة مراقبتها لتوفير الشفافية ومعرفة الحقيقة. فتتقدم "بالاستجواب" أو "طلب المناقشة العامة" لموضوع السؤال. وهكذا ينتقل النقاش بين نائب ووزير ليكون بين السلطة التشريعية (البرلمان) وبين السلطة التنفيذية (الحكومة).

أما إذا ما كشف التدقيق العام عن شكوك تفوق الشبهة فإن البرلمان يلجأ إلى أدوات أكثر تأثيراً وهي "تشكيل لجان التحقيق" التي غالباً ما تملك سلطات واسعة تمكنها من الاطلاع على الوثائق واستجواب كل من ترى أن له صلة بالموضوع (عبدالمنعم، ١٩٩٩، ص ٣٤٢-٣٤٣). وهذا في جملته يمثل مراقبة ومساءلة ربما تودي بمصير مسؤول ما بالدولة إذا ما ثبت تورطه بعملية فساد. ولكن هذا يجب أن يكون صحيحاً في المضمون، لأن هناك بعض المجالس النيابية من تغطي على عيوب المسؤول فتلجأ إلى المقاضاة شكلاً إلا أنها تغفل ذلك عملياً وهذا قمة الفساد.

لكن كل هذه الإجراءات البرلمانية وهذا التحقيق السياسي لا يغني عن المساءلة القضائية، إذ يمكن أن تطلب المؤسسة البرلمانية إحالة القضية برمتها على القضاء. فالمؤسسة البرلمانية يمكنها أن تحيل إلى السلطة القضائية من ترى أنه فاسد، رغم أن الاستجواب يعدّ مساءلة سياسية وعادة ما يجري الاستجواب مع وزير، أو ربما يقتضي الأمر وتطوره إلى مساءلة الحكومة بأسرها، عندها تأخذ السلطة البرلمانية بالأداة الأعلى في السلم الرقابي ألا وهي "طرح الثقة".

إن بروز البرلمان (السلطة التشريعية) كشريك أساسي في إدارة الدول، جعل مهمة الرقابة السياسية للبرلمان أكثر أهمية من المهمة الأخرى وهي التشريع. والمقصود بالرقابة السياسية للبرلمان هو قيام السلطة التشريعية بمراجعة أعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم لما عهد لها به من مهام، ومساءلتها عن تلك المخالفات (سلام، ١٩٨٣، ص ١٧).

لقد كان من الصعب إخضاع الحاكم لسيادة القانون لأنه كان يستأثر بكل مفاصل السلطة ويملك كل أسباب القوة. إلا أن الأمر اختلف فيما بعد، وظهر ما عرف بمبدأ فصل السلطات، ومارست بعض الدول مساءلة الحكام. وتدين السلطات التشريعية في العالم المتحضر بتثبيت الدور الرقابي لها أمام السلطة التنفيذية لبريطانيا التي كانت أول من بدأت باستخدام هذه الآلية الرقابية (العدوان، ٢٠٠١، ص ٢٧ – ٤٢).

بالرغم من كل ما سبق، فإن الإصلاح يقتضي، إلى جانب الدور البرلماني، وجود آليات أخرى في مواجهة الفساد والقضاء عليه ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١. تسهيل عملية الاتصال بين السلطة التشريعية وبين المواطنين، وذلك بإقامة حوارات بين نواب المناطق وسكانها. وأن تفتح مكاتب للشكاوي على أن تؤخذ هذه الشكاوي محمل الجد. وهناك لابد من الاستدراك بأن النائب الصادق هو صمام الأمان لتحقيق أول مراحل الإصلاح. وعدا ذلك يصبح الخطر داهماً ويمثل أشد أنواع الفساد وأسوأها، إذ إن السلطة التشريعية هي المتحدثة باسم المواطن، فإنْ هي قصرت بذلك أو تواطأت، لإسباب خاصة، مع السلطة التنفيذية فإنها ستودي حتماً، ليس بحقوق المواطنين فقط، ولكن ربما بالدولة كمؤسسة قانونية واجتماعية وسياسية.

٢. المراجعة الدورية للأنظمة والقوانين، ومراقبة ردود الفعل عليها والرجوع إلى مواقف المواطنين والاستئناس بأراء المتخصصين والإفادة من استطلاعات الرأي العام.
٣. الاستمرار في مراقبة أعضاء المسؤولين الحكوميين، إن كان هناك شكوك في استغلالهم للسلطة أو الثراء أو الإساءة للوظيفة العامة أو الانحراف بها نحو المصالح الذاتية.
٤. تطوير عملية الرقابة المالية والإدارية والسياسية بما يضمن أفضل الاستخدام للأموال العامة وللقرارات الحكومية.
٥. أن يعطي البرلمان وغيره من مؤسسات الرقابة، الصلاحيات للتحقيق والتحقق والردع لإيقاف الهدر المالي والسياسي (الأمم المتحدة ، ١٩٩٣، ص ٧٧ وما بعدها).

٢-٣-٣ الحكومة والإصلاح الذاتي:

تجرى الرقابة على القرار الإداري للسلطة التنفيذية عبر ممارستها من خلال أجهزة الرقابة المختلفة مجتمعة أو متفرقة. وبالرغم من اقتصارها على مؤسسات الحكومة إلا أنها تظل، أيضاً ضمن رقابة البرلمان في بعض من نواحيها. إن مراقبة الفساد ليست مقصورة فقط على الوظيفة البرلمانية، إلا أنها تبدأ أولا بتفعيل الأجهزة الداخلية للسلطة التنفيذية وهذا ما يعرف بالرقابة الإدارية (العدوان، ١٩٩٩، ص ٢٥). وبالرغم من أن القرار الإداري يمكن أن يُمحص ويدقق من قبل كثير من الجهات، إلا أن الأصل أن تقوم السلطة التنفيذية نفسها بهذه الرقابة كونها مكلفة بمراعاة تحقيق المصلحة العامة، على أن تراعى الالتزام بالتشريعات القانونية.

إن قيام الإدارة الحكومية بالمبادرة بإصلاح أخطائها يضمن شرعية هذه الإدارة ومشروعية قراراتها ويحميها، قبل أن تدخل في نزاع مع الأطراف المتضررة التي ستحاكمها أمام جهات رقابية أخرى، فإنها تبادرهي إلى مراقبة ذاتها، وهذا دليل صحة ورشد.

وهنا يجب أن يُدرك أن سلطة الإدارة الحكومية فيها من السعة ما يمكنها من الدخول في جميع المجالات، ولها من المصداقية ما ينعكس إيجابياً على أراء المواطنين الذين يمثلون مصدر الشرعية الحقيقية لها. كما أن هذه العملية الرقابية لا تخضع عمليا لأية قواعد إجرائية معقدة، وغالباً ما تكون دون تكلفة مادية. ومع ذلك فإن هذا الأمر يلقي على عاتق السلطة التنفيذية مهمة لا يستهان بها، متمثلة في ضمان مبدأ الشفافية والنقد الذاتي وبالتالي المشروعية.

وهناك وسيلة أخرى للمراقبة الذاتية تتمثل في تمكين المواطن (المتظلم) من توجيه تظلمه إلى الرئيس المسؤول عن متخذ القرار، ويأتي هذا التزاماً بهرمية السلطة التي تتمثل في تمتع الرئيس الأعلى بصلاحية إزاء مرؤوسيه، قامت على تراتيبه إعطاء الأوامر والتعليمات ومتابعة تطبيقها. كما أن هذه الوسيلة غير ذات كلفة أيضاً على المواطن، على غير واقع المراقبة القضائية التي من الممكن أن تحتاج إلى رسوم وكلف مادية، والتي يمكن أن تواجه تعدد الاستثناءات التي تقيد من ولاية القضاء. فإلى جانب مخاطبة الرئيس يمكن

أن يجد المواطن آلية أخرى لإسماع شكواه، تتمثل في اللجان التي عادة ما تشكل في جميع أقسام السلطة التنفيذية ودوائرها، ومن ذلك لجان المراقبة المالية أو الإدارية كدواوين المحاسبة والرقابة والتفتيش ولجان المظالم إلى غير ذلك من الصيغ.

ولتسهيل التعاطي مع هذا النوع من الرقابة فعالياً ما يصار إلى تسهيل تشكيل اللجان أو جعلها لجانا دائمة. إضافة إلى إمكانية ممارسة الرقابة من قبل جهات متعددة ربما تكون خارج إطار الوزارات أو الدوائر الحكومية (العدوان، ٢٠٠٤، ص ٧٧-٧٩). ويفتح هذا باباً آخر من أبواب التظلم أمام المواطن الذي يغدو بإمكانه تقديم مظلمته إلى اللجنة المكونة من عدد من المسؤولين، والقائمة حسب تشريعات، ولها اختصاصات تعطيها صلاحيات واسعة في بحث المظالم. ومثل هذه اللجان ما يشكل عادة في الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية وتسمى وحدات المراقبة المالية ووحدات المراقبة الإدارية أو غير ذلك من المسميات.

وتقول الأدبيات السياسية إن نظام المراقبة الإدارية قد عرف باسم "نظام الامبودسمان" Ombudsman System، الذي يُعد واحداً من أدوات الرقابة لاستئصال شأفة الفساد. وقد وصف بانه "نظام المحقق في الشكاوي ضد موظفي الدولة" (بعلبكي،٢٠٠٤ ، ص ٦٣١). وهو نظام ينشأ بموجب الدستور، أو بتفويض من البرلمان. وعادةً ما يرأسه موظف عام أو هيئة من المفوضين. ويتولى الامبودسمان النظر في الشكاوي، كما سلف، ويمثل أحد الوسائل التي تبقي السلطة التنفيذية والإدارة بشكل عام تحت المساءلة والمراقبة المتوالية من قبل السلطة التشريعية (الامم المتحدة، ص ٩٥-٩٧). ولكن التوسع الدولي باللجوء لنظام الامبودسمان في الرقابة في بعض الدول جعله يتشكل بتكليف من السلطة التنفيذية، ومثال ذلك ما جرى في العديد من دول جنوب شرق أسيا وفي بعض دول افريقيا (الشيخ داود، ٢٠٠٣، ص ٢٠٤).

ومع ذلك فقد تعرض هذا النظام إلى انتقادات ومجابهات وردود أفعال كثيرة، وذلك لدواعي عدم التطابق بين مسؤوليات الامبودسمان والمسؤولية الوزارية، كما حدث في بريطانيا، (رفضت حكومة المحافظين النظام عام ١٩٦٢) إذ قالت الأراء البريطانية إن الوزير مسؤول بموجب المسؤولية الوزارية أمام البرلمان، ومن غير الممكن أن يقوم مكتب الامبودسمان بمراقبة الوزير في الخفاء أو تعقبه عند أدائه مهماته الوزارية وعوضاً عن ذلك فقد أقامت بريطانيا ما عرف بمكتب المفوض البرلماني للإدارة The Parliamentary Commission for Administration. أما سنغافورة فلم تصادق على إنشاء مثل هذا النظام الرقابي بحجة عدم تحقق الخبرات والمهارات الكافية (الامم المتحدة،١٩٦٦، ص ٩٥-٩٧). في حين أن حماسة البروفيسور ستيفان هورويتز، الذي شغل منصب الامبودسمان في الدنمارك في الخمسينيات من القرن العشرين، وجهوده قد أثمرت في جعل كثير من دول الشمال والجنوب تؤمن بإقامة ما قام به هورويتز وذلك مثل دول نيوزيلنده والنمسا وفيجي وغوايانا، بينما نرى دولة مثل مصر قد شكلت عام ١٩٦٤ هيئة تشبه في نظامها نظام الامبودسمان، وذلك إذ شرع القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى بأن تباشر تلك الهيئة الرقابة ضمن

اختصاصها في الجهاز الحكومي والجمعيات العامة والخاصة ومؤسسات القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة، وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأي وجه من الوجوه. وقد حملت هذه الهيئة اسم "هيئة الرقابة الادارية" كما انيط بها مجموعة من المهمات منها مراقبة أساب قصور الانتاج وعيوب النظم الادارية والمالية (طنطاوي، ١٩٩٩، ص ٣١٢) والكشف عن الجرائم التي تمس المال العام، وحالات الكسب غير المشروع. ولكي يصار إلى تمكين الامبودسمان من مكافحة الفساد لابد وأن تتوافر فيه بعض الصفات:

١. الاستقلالية عن التدخلات الإدارية والتنفيذية التي يشوبها الكثير من الحد من سلطات الامبودسمان. وتتوقف استقلالية هذا النظام على الأسلوب الذي تم به إسناد المهمة للمفوض. ففي تنزانيا مثلاً يخول رئيس الجمهورية هيئة المفوضين للبدء بالتحقيق، ولا يحق له إيقاف هذا التحقيق. بينما في زامبيا فإن رئيس الجمهورية له صلاحيات كاملة للتدخل في التحقيق. (الامم المتحدة، ص ٩٨-١٠٠). في حين نرى أن استقلالية الهيئة مضمونة في دول أوروبا حيث يتم تعيين الهيئة من قبل السلطة التشريعية كالسويد مثلاً. أما حاكم هونغ كونغ (ماكليهوز) فقد أصدر عام ١٩٧٣ قراراً بإنشاء ما سماه "اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد" (Independent Commision Against Corruption ICAC) وذلك حين ألقى بياناً أمام المجلس التشريعي قال فيه "إن الجمهور سيكون لديه ثقة أعظم في وحدة مستقلة كل الاستقلال ومنفصلة عن أية أجهزة أخرى بما في ذلك الشرطة." وأسند رئاسة الهيئة للسيد جاك كتير الذي كان وزيراً وحاصلاً على ثقة المواطنين. وقد استطاع كتير ولجنته أن يرسخا أنظف عملية مراقبة في مناطق أسيا (كليتجارد، ٢٠٠٠، ص ١٥٣).

٢. سلطة التحقيق وهذه تقتضي الشفافية وتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات (الامم المتحدة، ١٩٩٣، ص ١٠٠). ففي هونغ كونغ كانت سلطة ICAC تطال كل شخص يشتبه به، ولها الحق بالحصول إلى أية معلومات تطلبها (كليجارد، ٢٠٠٠، ص ١٥٧).

٣. السرية والمرونة امكانية الاتصال، يجب أن تتوافر في الشخص الذي يشغل عضوية الامبودسمان الشخصية التي تمتاز بالسرية والكتمان والصرامة والصبر وبالرغبة في تحقيق العدل وبالمرونة دون تفريط أو إفراط (الامم المتحدة، ١٩٩٣، ص ١٠١).

٤. السرعة والصلاحيات فكلما أعطيت الامبودسمان صلاحيات أوسع، ولكن بشكل موضوعي، كان مردود عملها أكثر دفعاً واصلاحاً. ومن هذه الصلاحيات على سبيل المثال لا الحصر، إلقاء القبض على المشبوهين، وحق استدعاء أي شخص امكانية التصرف بالأموال وتجميدها ومنع السفر والاستعانة بالخبراء والحق بكشف حسابات المتورطين.

اما السرعة فيقصد بها تسهيل مهمة الهيئة واعطائها إمكانية العمل لساعات أطول (الشيخ داود، ٢٠٠٣، ص ٢٠٨-٢٠٩).

٢-٣-٤ الرقابة القضائية:

السلطة القضائية هي السلطة التي تسند إلى القضاة والمحاكم، والتي تقوم بتتبع القوانين والقرارات والتعليمات التي تصدر عن السلطة التنفيذية بعد أن تجيزها السلطة التشريعية. وتمتاز السلطة القضائية عن السلطتين الأخريتين أنها مستقلة تماماً (أو هكذا يجب أن تكون). (راجان، ١٩٩٩، ص ٧٩). وهي السلطة الوحيدة التي تملك بمفردها (طبقاً للمفهوم القانوني) سلطة الإرغام في تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عنها. كما أنها السلطة الفيصل في الحكم على ما تتخذه السلطة التنفيذية من قرارات أو إجراءات، وحتى يتم ذلك فإنها يجب أن تمتلك الحق في استخدام آلية المساءلة للكشف عن طبيعة أداء السلطة التنفيذية (أفندي، ١٩٩٩، ص ٦٧).

إذ مما لا شك فيه أن هدف الرقابة القضائية هو إلغاء تصرف إداري، ألحق ضرراً بالمواطن، وذلك إما بإلغائه أو بالتعويض عنه، ولهذا السبب كان لابد من ضمان استقلال القضاء إن كنا نبحث عن الإصلاح (شطناوي، ١٩٩٩، ص ٣٠٥-٣٠٦).

القضاء ليس ضماناً للفصل بين الأفراد، بل هو، أيضاً "ضمان في وجه طغيان السلطة التنفيذية" على الحقوق والحريات، خاصة بعد أن تغولت الحكومات في العديد من الدول، وذلك عن طريق استغلال سلطة الأنظمة والقرارات والتعليمات، وممارسة رجال الإدارة اليومية لتنظيم سير المرافق العامة، وتنفيذ القوانين وصون النظام العام، وعن طريق التدابير الاستثنائية (طلبة، ١٩٩٠، ص ٤٠-٤٥). مما يترك الباب مفتوحاً أمام طغيان السلطة على مواطنيها، الأمر الذي يجعل من الضروري ضمان استقلالية القضاء التي يجب أن تفرض رقابتها على دستورية الإجراءات والقرارات، والعمل على كبح جماحها من الانفلات والخروج عن المبادىء والقواعد الدستورية وغيرها من التشريعات المتخذة. لذا اقتضى زيادة فعالية مبدأ الحكم الجيد أو الحكم الصالح Good Governance وتأكيد تأثيره وفاعلية القضاء وقدرته. إذا ما أصيب جهاز هذه السلطة سُمح للفساد أن يترسخ، وبالتالي تصعب مكافحته أو التصدي له، وسينعكس ذلك ايضاً على الموظفين والمسؤولين الحكوميين الميالين للإصلاح، لأنهم، بالضرورة، سيتعرضون إلى مضايقة الموظفين الحكوميين الفاسدين الذي أمنوا سطوة القضاء بسبب الخلل الذي أصابه (اليوت، ٢٠٠٠، ص ٢٨٤-٢٩٠).

إن فعالية القضاء واستقلاله، تكفل حماية المجتمع من أي تعد غير قانوني على حقوق الأفراد، لذا يجب التأكيد على دقة الصلاحيات الممنوحة للموظفين العموميين ومراقبة سلوكهم، ومتابعة مدى التزامهم بحسن استخدام السلطة وبعدهم عن انتهاك القوانين أو استغلال النفوذ، أو ارتكاب كل ما يصُنف على أنه فساد،

كتزوير الانتخابات أو التهرب من الضرائب أو المساعدة عليها، على أن يكون الدور الرقابي والقضائي للسلطة القضائية ملتزماً بالحياد والموضوعية والشفافية (الامم المتحدة، ١٩٩٣، ص ٨٤٩).

وكمثل على ذلك فقد أشادت الأدبيات القانونية والسياسية بتجربة القاضي بلانا Plana الذي وضع حداً للفساد الأكبر في تاريخ دولة الفلبين إبان حكم ماركوس. حيث استطاع أن يوقف ظاهرة خطيرة استحكمت في مكاتب ضريبة الدخل في الفلبين وأصبحت مضرب المثل في جنوب شرق أسيا. كل هذه الإنجازات لا يمكن أن يقوم بها شخص إلا أن يكون مخولاً بسلطة قانونية مطلقة ومستقلة؛ الأمر الذي جعل من تجربة هذا القاضي أنموذجاً ناجحاً وعملياً للرقابة القضائية لمناهضة الفساد (كليتجارد، ١٩٩٤، ص ٨٣ وما بعدها) .

وهكذا فإن مساهمة السلطة القضائية في مراقبة الفساد وتتبعه والتصدي له، ومكافحته واستئصال شأفته، هي مساهمة أساسية ومهمة ومركزية. وحتى يمكن تعزيز ذلك يجب تحقق بعض الأمور لعل من أهمها:

١. احترام الدستور والالتزام به. ورفض كل الممارسات الحكومية غير المتوافقة مع أحكامه التي يجب أن تقوم على مبدأي المساواة والعدالة.
٢. مراقبة السلطات المتأتية عن طرق أخرى غير الدستور، وذلك بالتدقيق في التعليمات والقوانين والقرارات والتعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية استناداً إلى الصلاحيات التي يمنحها إياها الدستور.
٣. التأكيد على شمول الموظف العام، مهما علت مرتبته، بسلطة المراقبة العامة للدولة، وإخضاعه لجميع الإجراءات القانونية كإلزامه بتقديم إقرار إشهار ذمته المالية، وضرورة قبوله بأحقية القضاء في تدقيق هذا الإقرار؛ وبعدم اعتراضه على قرارات القضاء بالحجز على أمواله ومصادرة ممتلكاته التي حصل عليها بطرق فاسدة وغير مشروعة أو عن طريق استخدام نفوذه.
٤. فتح كل قنوات الاتصال بين المواطنين وبين السلطة القضائية، يتم من خلالها تقديم الشكاوي أو التبليغ عن حالات الفساد، ويجب أن يطلب من هذه السلطة جدية التعامل مع هذه الشكاوي والتبليغات وأخذها على محمل الاهتمام والدراسة والمتابعة.
٥. مراقبة استخدامات الاموال العامة وتفعيل مراقبة أعمال التدقيق المالية.
٦. تفعيل دور الإدعاء العام كجزء مهم من أجزاء السلطة القضائية (الامم المتحدة، ١٩٩٧، ص ١٠٩).

٢-٣-٥ رقابة الإعلام والإصلاح:

في العاشر من الشهر الثاني عشر عام ١٩٤٨ أصدرت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة إعلانا للجمعية العامة، عرف باسم "الإعلان العالمي لحقوق الانسان". وقد نصت المادة ١٩ منه على "لكل شخص

الحق في حرية التفكير والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستيفاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسلية كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية".

لقد جرى العمل الحر على احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين، ومن أهمها حرية التعبير عن الرأي وهذا يعني فيما يعنيه "حرية الصحافة" وبناء "الإعلام الحر". وهنا لابد من الإشارة إلى أن كثيراً من الدساتير في الدول المتحضرة قد نصت صراحة على هذه الحرية، التي تعني إبداء الرأي بكل حرية كوسيلة مهمة ورئيسية من وسائل المراقبة والمكاشفة ومن ثم الإصلاح.

إن ما شمل وسائل الإعلام من تطور هائل بسبب الثورات الضخمة في المواصلات والاتصالات، جعل هذه الآلية وسيلة من أهم الوسائل التي تنشئ الرأي العام وتشكله وتصوره، ليس فقط على المستوى المحلي ولكن حتى على المستوى الدولي (هيكل، ٢٠٠٠، ص ٢٣). وهكذا أصبحت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وسيلة للرقابة الشعبية والعامة على السلطات كافة، كما أنها استطاعت على مدى الفترات الزمنية الحديثة، أن تفضح كثيراً من مظاهر الفساد، وأن تُجيش قوى الرأي العام لمقارعته ومصارعته. وقد أصبحت الوسيلة الإعلامية المنبر الذي تستطيع التحدث من فوقه كل طبقات المجتمع ومكوناته. ولذلك فقد اعتبرت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لاعباً هاماً في صناعة سياسيات الدول. حتى أن البعض أطلق عليها اسم "السلطة الرابعة" إلى جانب السلطات الثلاث الأخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية (عبد المنعم، ١٩٩٩، ص ٣٤٩). لقد اعتمد العديد من المجتمعات الأوروبية، خاصة التي استوطن فيها الفساد لبعض الفترات، على قدرة "السلطة التشريعية" وقوتها، وسهولة الوصول إليها، وانفتاحها وإمكانية وصولها إلى كل أفراد المجتمع، اعتمدوا عليها في عمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. أما في بعض دول الجنوب، فقد كان الحال مشابهاً. فعلى سبيل المثال نجحت مساعي سنغافورة للحد من الفساد عن طريق تجنيد وسائل الإعلام، وتأهيلها بشكل صحيح، حتى أصبحت من اللاعبين الذين يحتلون مواقع متقدمة في التطهير من الفساد وإعادة الحقوق إلى أصحابها وبناء مؤسسات دولة قائمة على الصلاح والرشد (علي وأخرون، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص١٣).

إن الدور التوعوي الذي تلعبه وسائل الإعلام قد أصبح دوراً متعاظماً خاصة في سياق العملية الرقابية (هيجان، ٢٠٠٠، ص ٥٤). وأصبح مؤثراً في السعي الجاد للإصلاح في الدول التي ترغب في ذلك، وهنا تبرز أهمية الإعلام الحر، إذ إن نشر الأخبار المتعلقة بالفساد تصنع رأيا شرساً من شانه أن يخلق ضغطاً يربك القوى النافذة حامية الفساد ناهيك عن ولع رجال الإعلام الدائم بالسبق في كشف الأخبار، مما يجعل من الإعلام رقابة غير تابعة أو خاضعة إلى أجهزة الرقابة الرسمية.ولعل فضيحة ووتر غيت الشهيرة (الشطي، ٢٠٠٦، ص ٤١٦).التي كشفت فيها الصحافة تورط رئيس الولايات المتحدة آنذاك ريتشارد نيكسون بالتجسس

والتنصت ضد خصومة السياسيين، أكبر شاهد على دور الإعلام في التصدي للفساد. فالحملة الإعلامية أنهت رئيساً للولايات المتحدة، ورئيس أشهر الديمقراطيات المعاصرة.

٢-٣-٦ التنمية السياسية والثقافة السياسية ودورهما في الإصلاح :

منذ منتصف القرن الماضي، والدول الراشدة والمتقدمة، تعمد إلى رفع سوية الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق تنمية سياسية شاملة. وترتكز في ذلك على كون التنمية السياسية هي إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة، يتم بواسطتها ومن خلالها، تنمية قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بكل اقتدار وبشكل علمي وواقعي. ولا يتم ذلك إلا بالوصول بالفكر العام للأفراد إلى درجة يمكنهم عندها التمييز بين الواجبات والحقوق أولاً، ثم إدراك تفاصيل هذه من طرفيها وإتقانها، أي معرفة حدود الواجب وكيف يجب أن يؤدي ومعرفة حدود الحق وكيف يجب أن يُحصل.

إن معنى التنمية السياسية، كأحد جوانب الإصلاح السياسي، يقوم على ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيم الديمقراطية. وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد من تجذير ما يسمى بثقافة الثقة والحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن. ولكي يكون ذلك واقعاً لابد من القول بإن علماً كالسياسة والمنشغلين بها، قد طالبوا بأخذ البنية الثقافية السياسية بعين الاعتبار، عند دراسة أي نظام سياسي (المقداد، ٢٠٠٥، ص ٢٤-٢٥). وذلك لأنهم وجدوا أن هناك قصوراً في الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية.

لقد كان جبرائيل الموند (عالم السياسية الأمريكي) من أول من أطلق مصطلح "الثقافة السياسية" وعرفه بأنه "نسق للقيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية"، وقال "إن أي نظام سسياسي ينشأ في إطار ثقافة سياسية معينة تساعد معرفة مكوناتها وعناصرها في تفسير كيف تتشكل و كيف تعمل المؤسسات السياسية داخل الدولة."(المقداد، ٢٠٠٥، ص ٢٥)، (ايبيرلي، ٢٠٠٣، ص ٤١٢).

ويرى غيره أن الثقافة السياسية تشير إلى مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمبادئ والأفكار والمشاعر التي تخلق معنى الدولة السياسي ونظامها. ومن خلال هذه الثقافة يمكن اعتماد القواعد الحاكمة لسلوك الإفراد والمسؤولين. وهي بالتالي ليست منفصلة عن الثقافة العامة للمجتمعات، وبالتالي أيضاً تغدو المعتقد والرمز التعبيري اللذين يحددان الوضع الذي يحدث الفعل السياسي داخل إطار النظام السياسي (ايبيرلي، ٢٠٠٣ ، ص ٤١٤).

يعتمد إقامة منظومة الثقافة السياسية على استخدامات مصادر التاريخ والاقتصاد والاجتماع والسياسة والفكر، وهكذا تغدو أجزاء الاكتساب فيها أكبر من أجزاء المكونات القطرية. وما أن تبدأ هذه الثقافة بالتكون فإنها تأخذ بالتأثير في المصادر التي تكونت منها. وهذا يعني، بالضرورة، أن تتعرض الثقافة، السياسية إلى

التغير والتبدل، وذلك لتبدل المكونات ذاتها. ويأتي ذلك بصورة برامجية متعمدة هدفها تشكيل العقلية الثقافية للمواطنين على منهجية معينة تخدم النظام السياسي أو ربما يأتي ذلك بصورة غير مباشرة، أي أنه يأتي في سياق حدوث تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وهنا لابد من القول بأن هناك أنواعاً من الثقافة السياسية في كل مجتمع، أحدها الثقافة الرئيسية التي لا تنفي ولا تلغي ثقافات فرعية تفرضها التكوينات الاجتماعية المختلفة وتنوع الأطر الاقتصادية، أو ما ينشأ عن ثقافات الأفراد والجماعات. وهنا يجب الإقرار بأن وجود الثقافة السياسية الجمعية لايتعارض مع وجود ثقافات سياسية خصوصية داخل الدولة.

أما ثقافة الحوار فإنها تلعب دوراً مهماً في عملية الإصلاح السياسي المنشود. فبالحوار، الذي هو أصلاً قبول ثقافي سياسي بين الأطراف بعضها لبعض، تُبنى الثقة بين المواطنين أصحاب الثقافات الفرعية وبين هؤلاء الأفراد والنظام السياسي. الأمر الذي يضمن التضامن والتكافل ويشكل سبيلاً صحيحاً نحو التقدم والازدهار في المؤسسات الرسمية كافة. وهذا هو المنشود الأساسي من عملية الإصلاح كما أن ثقافة الحوار التي أنتجتها ثقافة سياسية صالحة تقود، وبالضرورة، إلى تحسين قدرات المواطن في التعاطي مع الأحداث والتطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية كافة. وهذا بدوره سيؤدي المزيد من قوة النهج الديمقراطي في داخل الدولة (المقداد، ٢٠٠٥، ص ٢٦-٢٨). وبثقافة الحوار الجادة يتمكن المواطن من امتلاك القدرة لتوجيه السلطة السياسية نحو تبني قواعد المساواة والعدالة، مما يدفع نحو المزيد من المشاركة الفاعلة للمواطن في عملية البناء العام.

وهنا يُدرك أن قيام ثقافة صحيحة يعيدنا إلى القول بضرورة طرح مسائل الشفافية والإعلام الناجح اللذين يؤمنان احترام عقلية الفرد، ويمكناه من ترسيخ مفهوم المصداقية الذي يشكل بدوره ثقافة سياسية واعية تؤهله أن يساهم ويشارك الدولة بشكل جدي وفاعل في معالجة كل القضايا التي تمس حياته. إن قيام مثل هذه الثقافة، وأن تكون محاطة بوجود نظام قانوني له طبيعة العدالة والتجرد، سيفضي بصورة أكيدة إلى قيام نظام سياسي في ظل مناخ من المشاركة العامة في العملية السياسية، حيث يتم إعادة بناء هيكلة المؤسسات حتى تتمكن من الوصول إلى تكامل حقيقي بين الأداء الوظيفي والفاعلية الإنجازية بما يعود على المواطن بالخير (انيس، ٢٠٠٠، ص ٧٨).

يقوم النظام الديمقراطي على أساس واحد هو الرضا الشعبي الحر عن النظام السياسي، ويتأتي ذلك عندما يُعطى الفرد حقوقه، وأن يُعطى حق طرح خيارات وأفضليات خاصة به وبلورتها. ثم يأتي حق السياسيين والقادة في التنافس لتحقيق ذلك وإنجازه وذلك ضمن تبادلية تكاملية تقوم على سلاسة تداول السلطة في ظل سلم مدني أهلي ويتم ذلك في ظل أنظمة انتخابية صادقة ونزيهة وحرة (Sen, 2001, P.11). وفي ظل قيام ثقة متبادلة بين النظام السياسي وبين العناصر الأساسية المكونة لمجموع المواطنين وفي مقدمتها

مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والاتحادات وما تخلقه هذه المؤسسات من صور للديمقراطية في المجتمعات (Lijphart, 1999, P.143).

إن صفة التعددية الحزبية وتداول السلطة تحولان دون استفراد طرف سياسي ما بالقوة والنفوذ. فالمعارضة تقوم بدور رقابي دقيق وشفاف ومتواصل وعلمي. وهي تحصي هفوات الحكومة وذلك لإسقاطها وأخذ مكانها. إلا أن هذه المعارضة يجب أن تتصف بالإيجابية، فما أن تتوصل إلى كشف خطأ حكومي ما فعليها أن تبادر إلى طرح البديل، وهذا السلوك يدفع بالحكومة من منطلق مبدأ صيانة الذات، إلى تحسين أدائها حتى تظل حائزة على رضا الناس وبالتالي إعادة انتخابها. (Cartothers, 1999, P.189). تمثل الشرعية الهم الأول والأكبر في ذهن الأنظمة السياسية، وهي القاسم المشترك الذي تستند إليه توجهات البقاء في السلطة، على الرغم من جميع مظاهر القوة والنفوذ التي تتحصن بها مؤسسة السلطة. وهذا ما تفصح عنه عملية البحث المحموم عن "البيعة" التي راحت السلطة تتقمصها في سبيل تثبيت معالم حضورها وشرعيتها. (الربيعي، ٢٠٠٥، ص ٣٤٩). وهكذا حتى نستطيع أن نبدأ بالإصلاح في المطلق، لابد من اتباع المنهجية التالية:

أولاً: يجب دراسة ظاهرة الفساد التي تعيشها المجتمعات ومعرفة أسبابها ودوافعها وصورها ومكوناتها.

ثانياً: لابد من مقاربة هذه الظاهرة بكل حيادية وتجرد. وأن تكون الدولة قد حصنت نفسها تماماً تجاه أية ردود فعل ممكنة. لأن الفساد إذا ما استشرى فإنه ولا شك سيدافع عن نفسه بكل شراسة وقوة.

ثالثاً: البدء بالتثقيف السياسي ثم التنمية السياسية، فهما السبيلان الأوحدان اللذان يمكن أن يوصلا المواطن إلى حسن التدبر، وبالتالي قراءة ما يمكن قراءته من معطيات وحقائق. وهنا لابد من التنبه إلى أن الأنظمة السياسية الفاسدة غالباً ما تكون قد امتلكت وسائل القوة التي تمكنها من الدفاع عن ذاتها.

رابعاً: على الشعوب التي تعاني من القهر أن تدرك أن المعركة خطرة، وبالتالي عليها أن تتحلى بالصبر وأن تنهج سبيل التواصل مع التجارب العالمية الاخرى.

إن الإصلاح السياسي هدف لا يمكن التحول عنه، في ذات الوقت الذي ثبت أن الفساد هو ظاهرة عالمية مغرقة في القدم، ولا تزال تظهر هنا وهناك وعلى أشكال مختلفة. وحتى يمكن الإحاطة بالموضوع فإن الباحث سيقوم بمقاربة مفهوم أساسيات الحكم الرشيد ومضامينه وهذا ما سيكون عليه الفصل التالي.

الفصل الثالث

الحكم الرشيد

المدخل

٣-١ أساسيات بناء الحكم الرشيد (المضامين والخصائص)

٣-١-١ المشاركة

٣-١-٢ الشرعية

٣-١-٣ الشفافية

٣-١-٤ دورية الانتخابات

٣-١-٥ المساءلة

٣-١-٦ إستراتيجية نشر الثقة

٣-١-٧ تمكين المرأة

٣-١-٨ دائرة الاقتصاد في الإصلاح

٣-٢ دواعي الإصلاح السياسي في الدول الخليجي العربي

٣-٢-١ المدخل

٣-٢-٢ الأوضاع والتحوّلات

٣-٢-٢-١ القَبيلة والحكم

٣-٢-٢-٢ الوعي الثقافي

٣-٢-٢-٣ دواعي الإصلاح في المجتمع الخليجي

٣-٣ التيارات الفكرية في المجتمع الخليجي: القضايا التي تعاملت معها الليبرالية الخليجية

٣-٣-١ المدخل

٣-٣-٢ القضايا التي تعاملت معها الليبرالية الخليجية

٣-٤ دوافع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي

٣-٤-١ المدخل

٣-٤-٢ دوافع الإصلاح ومبرراته

٣-٤-٣ الدوافع الداخلية للإصلاح

٣-٤-٤ الدوافع الخارجية للإصلاح

الفصل الثالث
الحكم الرشيد

المدخل:

يعدّ مفهوم "الحكم" من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولاً، وإن اختلفت الزوايا التي يجري الدخول منها عند مقاربة هذا المفهوم، أو عند التحدث عن "الدولة". وهو في أصله مفهوم محايد، إذ أنه يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المُدرك أن مفهوم "الحكم" هو أوسع من مفهوم "الحكومة"، لأنه يشمل ، إضافة إلى ما تقدم به، أجهزة الدولة الرسمية من أعمال،وإلى جانب ممارسات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإنه يشمل أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني. كما لا يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص . وقد اعتمدت كثير من منظمات الأمم المتحدة تعريف "الحكم" بأنه إدارة ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات المركزية واللامركزية، والإقليمية والمحلية (www.gdre.org/u-gov/governance-underst.hotmail).

أما مفهوم "صالح" أو "رشيد" Good Governance or Rational Governance ربطا بالحكم، فإنها استخدمت حديثاً، أي ليس أبعد من عقدين من الزمان. وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الدول، من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها. وهكذا عرف "الحكم الصالح" أو "الحكم الرشيد" بأنه ذلك الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية، أي منتخبة بصورة نزيهة وحرة، تشكل، في سياق عملها، كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا بينها وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما.

ويقول برنامج الأمم المتحدة UNDP إن إدارة المجتمعات من خلال "الحكم" تنطلق في ثلاثة اتجاهات، أولها السياسي وهو ما تعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها. وثانيها التقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها وفاعليتها. أما الثالث فهو الاقتصادي . الاجتماعي ويقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني. ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين، وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى (كريم، 1997، ص ٩٦).

وفي الواقع إن تأثير هذه المحددات الثلاثة يأتي متكاملاً ومترابطاً لإنتاج الحكم الصالح الرشيد. إذ لا يمكن عزل أحدها عن الآخر. فلا إدارة عامة فاعلة دون تأمين استقلال هذه الإدارة عن نفوذ السياسيين، والإدارة السياسية وحدها دون وجود إدارة فاعلة، هي غير قادرة على تحقيق أي إنجاز في السياسية العامة.

ومن منظور ثالث يجب عدم تمكين الدولة من الهيمنة على المجتمع المدني، وتغييبه، لأن في ذلك استبعاداً لمكون رئيسي من مكونات السياسات العامة، وأهمها عملية مراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتهما. وأخيراً فإن غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية في المجالات الاقتصادية فإنه يؤدي إلى ضرر في أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات. لذلك فإن الحكم الصالح الراشد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطياً فعالاً، وهو الذي يستند إلى الأخذ التام بمبادئ المشاركة والمحاسبة والشفافية (□□□□ □□□□ □ □□). وعليه فإن من الملاحظ وجود ثلاث قوى تقود أية سياسة لوضع برامج شؤون الحكم، وهي الولاية التي تمنح السلطة وعملها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وقدرتها (السلطة) على إدارة العمل؛ ومرد ذلك إلى أنه لم يعد من الممكن النظر إلى مفهوم الحكم باعتباره نظاماً مغلقاً. فالتغييرات التي طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم قد أحدثت تحولاً كبيراً، يمثل صورة إيجابية أحياناً وعكس ذلك أحياناً أخرى. ولنا من قضية العولمة مثلاً واضحاً على ذلك حيث نرى أن مهمة الحكم الرشيد أصبحت تتمثل في جوهرها، في تحقيق توازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية، وبين توفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار من ناحية أخرى.

٣-١ أساسيات بناء الحكم الرشيد (المضامين والخصائص):

يقوم الحكم الرشيد في الدول على مجموعة من المبادئ التي تشكل مضمونه الأساس. وقد استقر في الذهن السياسي الإنساني، كما ذكر، إن الحكم الرشيد يعتمد على تكامل عمل الدولة ومؤسساتها، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكون من مجموعات منظمة أو غير منظمة، ومن أفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية (برنامج الأمم المتحدة الاغاثي ٢٠٠٢،ص ١٠١). وحتى يمكن مقاربة مفهوم الحكم لرشيد لابد من تناول المضامين التي يقوم عليها،وهي:

٣-١-١ المشاركة:

وهي أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الرشيد وهي من العلاقات الدالة على رشاده ومن المؤشرات على مدى كفاءته. ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وصوابية التشريع وحسن الإدارة المحلية.

ولقد ارتبطت فكرة وجود المجتمع المدني، كونها ترتكز على ممارسة المجتمع لأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية خارج سلطة الحكومة دفاعاً عن مصالح فئاته، تاريخياً بتطور الحياة السياسية في الدول الرأسمالية المتقدمة؛ بالرغم من أن هناك مظاهر لهذا المجتمع قد ظهرت قبل ميلاد الراسمالية تمثلت في اتحادات الحرفيين وغيرهم.

إن تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة، يرفع من درجة شفافية النظام السياسي، ويقوي من سلامة حكم القانون والمساءلة، وفي صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين، وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي. لقد حدد ليونارد بيندر وزملاؤه أزمات التطور السياسي في خمس هي: الهوية والشرعية والمشاركة والتوغل والانتشار. وقال غيره من المفكرين إن التطور السياسي، أي الوصول إلى الحكم الرشيد يقتضي المساواة والمشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية (جمال، ٢٠٠٤، ص ٣٤ – ٣٥).

٣-١-٢ الشرعية:

تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة وبين المواطنين. إذ إنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، على أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات، ليس من حيث نجاعتها فقط، ولكن من حيث أنها أصلاً مستلهمة من تطلعات الجماهير (سلامة، ١٩٨٤، ص ١١٨). وللشرعية في كل الأنظمة السياسية، مصادرها التي تكاد تنحصر في ثلاثة:

المصدر الأول: التقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين انطلاقاً من الدين والتقاليد.

المصدر الثاني: الشخصية التاريخية أو الكاريزمية، ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية.والواقع أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في مرحلة معينة من مراحل التطور السياسي للدولة.

المصدر الثالث: العقلاني . القانوني، ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية (Webber, 1960, PP. 130-135 and. 323).

ويرى ماكس فيبر أن النظام الحاكم يكون شرعياً أي صالحا وراشداً، عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا عن هذا النظام (Webber,1960 p ١٢٤-١٢٦). وينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة التصالحيه بين الحاكم وبين المحكومين (والي، ٢٠٠٣، ص ٢٢). ويشترط موريس ديفرجيه أن يتأتى الرضا عن قبول اختياري وعميق، وليس ما يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية أي بالضغط أو الإكراه (ديفرجيه، ١٩٧٧، ص ٥٧-٥٨). أو الإغراء أو الترهيب أو الترغيب. ويؤكد ديفيد ايستون أن اليقين والحق هما مهد الشرعية. وان هذا اليقين لدى المواطن يعكس بشكل ضمني أو صريح، حقيقة إيمانه بأن أمور "القبول والطاعة" هي مطابقة لمبادئه وأخلاقه ولما هو صحيح ومحقق في المجال السياسي (Easton 1965, P.278).

وهكذا فإن مفهوم الشرعية يشير بمدلولاته الدقيقة إلى شرعية السلطة القائمة، من حيث صلاحيتها كسلطة، إلى الأمر الذي يستوجب التكليف بالطاعة. وهنا لابد من فهم شرعية المعارضة كونها تعبيراً عن وجهات نظر أخرى حول تحقيق المصلحة العليا للدولة وللمواطنين، واجتهادات ربما تختلف مع آراء السلطة. آخذين بعين الاعتبار أن الحكم الرشيد يقول بتداول السلطة سلمياً بين جميع المكونات السياسية. وبالتالي فإن النظام السياسي لا يغدو تنظيماً تقنياً للسلطة فحسب، وإنما يصبح توافقاً بين المبادىء العامة أو النظرية الأيديولوجية التي يتمسك بها من ناحية، وبين قناعات الأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنفه من ناحية أخرى (الأسود، ١٩٩١، ص ٢٧٩) وهذا التوافق هو الذي يضفي على النظام صفة الشرعية. ويبني ما نسميه بالحكم الرشيد.

٣-١-٣ الشفافية:

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم. وجاءت في سياق ضرورة اطلاع الجماهير على كل منهج السياسات العامة، وتعريفهم بكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها (السلطة) وذلك للحد من السياسات غير المعلنة التي غالبا ما تكون خاطئة.

الشفافية لغة مأخوذة من الجذر "شفف" الذي يعني "الخفة ورقة الحال" أو "الشيء القليل" أو "الشيء الذي يُرى ما خلفه" (الرازي، ١٩٨٣، ص، ٣٤٢٩). أما اصطلاحاً فإنها تعرف باعتبارها أسلوبا علمياً لمكافحة الفساد. ولذا فقد تعددت تفسيراتها، حيث أُشير إلى أنها تعني "آلية الكشف عن الفساد، بأن يكون الإعلان من

جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ". (زرتوقة، ١٩٩١، ص ١٥٦). وهو ما يتطابق مع تفسير دور المواطن وأهميته في صنع السياسة العامة (اندرسون، ١٩٩١، ص ٦٧-٦٩) (العزاوي، ٢٠٠٣، ص ٤٩ – ٥١). وهنا تصبح الدولة ملزمة بالإعلان عن سياستها في إطار من الشفافية والتعاون مع المواطن. وهناك من فسر الشفافية على أنها "التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وبين باقي القطاعات، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وأن يتم ذلك بوضوح ووفق آلية يطلع عليها الجمهور، من حيث تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة، وكذلك توزيعها بين السلطات الثلاث" (Tanzi, 1998, P.8).وهذا محاكاة للطروحات الفكرية لمونتسكيو الذي قال بفصل السلطات بغية تحقيق الشفافية من خلال التمييز بين القطاع الحكومي وبين القطاع غير الحكومي (توشار، ١٩٨١، ص ٣٠٩). وتعني الشفافية أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم وفقاً للقوانين والإجراءات السارية التي تكون أصلاً قد وضعت بمشاركة عامة أو على الأقل واسعة. بالإضافة إلى مأسسة مساءلة السلطة السياسية. وتعني الشفافية أيضا، توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وإفساح المجال أمام جميع المواطنين للاطلاع على الضروري من هذه المعلومات التي من المفترض أن تكون موثقة. ويساعد هذا الإفساح في رشد القرارات وصلاحها في مجال السياسات العامة، وذلك كله يقود إلى محاصرة الفساد وبناء حالة من الثقة والمصداقية (Governance and Development, D.C, 1992, P.9).

٣-١-٤ دورية الانتخابات:

تعدّ دورية الانتخابات، من أجل تجديد القيادات، ركناً أساسياً من الديمقراطية، ودلالة على مدى رشدية الحكم السياسي. وهنا لابد من الانتباه إلى أن لختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات، تشكل مجالاً واسعاً للتلاعب بخيارات الناس، وتحد من مشاركتهم وبالتالي تنتقص من درجة الرشاد في الحكم.

لقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من قام على أساس النظام النسبي ومنها من اعتمد نظام الدوائر الانتخابية، هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في بعض الدول العربية. ويتطلب نظام الدوائر الانتخابية الفوز بأغلبية أصوات المشاركين في العملية الانتخابية فقط. وفي تعديل له يشترط الفوز كسب الأغلبية المطلقة من أصوات المسجلين في الدائرة الانتخابية.

أما النظام النسبي فهو يعتمد الدولة بكاملها دائرة انتخابية واحدة، يحصل كل فريق على حصة من المقاعد في دوائر التشريع المختلفة بحسب حصته من أصوات الناخبين (الحلو، ٢٠٠٥، ص ٦٠٢-٦٢٠). ويطبق هذا النظام الانتخابي بأشكال عدة منها نظام اللوائح الحزبية المغلقة أو المفتوحة، ونظام التصويت التراكمي أو نظام التحويل الفردي. ويشترط للنجاح الحصول على الحد الأدنى من أصوات الناخبين للفوز بمقاعد نيابية (اوين، ١٩٩٥، ص ٦٨).

إن المفاضلة بين نظام انتخابي وآخر تخضع لطبيعة السلطة السياسية القائمة، وجوهر ذلك مدى استعداد هذه السلطة لفكرة توسيع مشاركة الجمهور في العملية السياسية. ومع ذلك يظل نظام التمثيل النسبي هو الأفضل من منظور الحكم الرشيد، ويعود السبب إلى أن النظام النسبي يفسح المجال لمشاركة شعبية أوسع في العملية الانتخابية. كما أنه لا يسمح كما في حال نظام الدوائر الانتخابية، بتدخل المال السياسي في هذه العملية. إضافة إلى أنه يزيل الحاجة إلى تكرار العمليات الانتخابية.

وأخيراً، فإن هذا النظام يمكن الناخب من تحديد خياراته الانتخابية في ضوء البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب، وليس استناداً إلى مزايا المرشح أو موقعه الاعتباري. أما نظام الدوائر الانتخابية، رغم مساوئه، فيظل الأسهل من حيث مراقبته وشفافيته، وفض المنازعات الناجمة عن المنافسة بين المرشحين (دوهاميل، ١٩٩٦، ص ٣٤٠-٣٤٥).

٣-١-٥ المساءلة:

من الحقائق التي ترسخت في سياق عملية التنمية في معظم المجتمعات الإنسانية، ضرورة وجود آليات لضبط أداء "السلطة" والعمل على تقويم المؤسسات، ممثلة بالأشخاص القائمين عليها، عندما تجري مساءلتهم من قبل هيئات مخولة رسمياً بذلك، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام، وذلك حين تجاوزهم الحقوق وانحرافهم، مما سيقود إلى انحراف الحكومة عن مسارها الصحيح إذا ضعفت أشكال المحاسبة، أو جرى الحد منها. وبذلك تتحول الوظيفة العامة إلى غير غايتها. وقد عرف بعضهم المساءلة بأنها واجب المسؤولين، مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم وإنجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية والحق في الاطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية. (تعريف عزمي بشارة www.muatia.org) ولم يغب ذلك عن بال المنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإغاثي، (UNDP) الذي وضع دراسات وتوجيهات بصدد إقامة الحكم الصالح. وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة "ضرورة ملحة" للإصلاح، وفق أطر وأنساق توجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الادارية والسياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية (فرجاني، ٢٠٠٢، ص ١٠١ وما بعدها). وذلك ضمن صيغ متعددة منها:

٣-١-٥-١ المساءلة التنفيذية:

ويقصد بها ما يجري على ساحة السلطة التنفيذية التي تعمد، في كثير من الدول الراشدة، إلى إقامة أجهزة حكومية توكل إليها مهمة المحاسبة "الذاتية" عبر سبل إدارية، وذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور، وتخويل بعض اللجان والهيئات والدوائر بالمراقبة والتحقيق وذلك تعزيزاً لمفهوم "المساءلة" داخل الأجهزة الحكومية (اليوت، ٢٠٠٠، ص ١٩٩). وحتى تضمن الحكومة

حسن الأداء للرقابة الذاتية، عليها تحصين موظفيها من الحاجة المادية وتأمين المزيد من الدعم المعنوي لهم، وتأتي هذه في إطار ما ذكر من استخدام التدابير الوقائية (الناصر، ٢٠٠٢، ص، ٤٠).

٣-١-٥-٢ المساءلة التشريعية:

وهي من أعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية. وتمثل جزءاً كبيراً ومهماً من عمل البرلمان. ويتم خلالها مراقبة أعمال الحكومة، وتحتها تتم المساءلة والمعارضة لضمان استقامة سير العمل الرسمي، ذلك لإن للبرلمان السلطة الأهم لإقرار القوانين.

وتأتي أهمية المساءلة التشريعية (البرلمانية) من كون أعضاء الحكومة فرادى أو مجتمعين مسؤولين أمام البرلمان الذي يملك كل الحق حتى في إسقاط الحكومة. ولما كان البرلمان هو ممثل الشعب فإن هذه الرقابة تضمن حسن الأداء وبالتالي الوصول للحكم الصالح الرشيد (الشادي، ١٩٨١، ص ١٩٩). وبسبب غياب البرلمان أو ضعفه فإننا نلقى مواطني دول كثيرة يشكون من الفساد في بلدانهم كما يعانون من تغول السلطة التنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى استشراء الفساد. وهناك بعض الدول التي تملك برلمانات إلا أنها برلمانات ضعيفة هي ذاتها تشكو من عدم قدرتها على تعزيز آليات المساءلة بسبب ما أصابها من خرق ناجم عن عمليات التزوير أو التمويل أو شراء المقاعد النيابية. وبذلك يصبح الفاسدون متحكمين بالدولة بصورة غير مباشرة إلا أنها شرعية شكلا (الناصر، ٢٠٠٢، ص ٣٩).

وعلى الجانب الآخر فإن البرلمانات في الدول المتقدمة، حرصاً منها على تعزيز مشاركة الجمهور في المساءلة، فقد لجأت إلى استخدام تقنيات حديثة مثل "الحكومة الإلكترونية" التي تمكن الناخب أو المواطن العادي من متابعة ما يجري في جلسات محاسبة أعضاء الحكومة داخل البرلمان، ويغدو بذلك وكأنما هو عضو في المؤسسة التشريعية. كما تتيح هذه التقنية للمواطن أن يشارك في هذه الجلسات عن طريق البريد الإلكتروني، خاصة إذا انبعث آليه فرز إلكترونية سريعة للاسئلة وإرسال الردود عيها.* (www.Uninfo state. Gov/ Arabic/mena/ ii0elec.htm). ولما أن كانت الحكومة (الجهاز التنفيذي) تمارس أعمالها تحقيقا للبرنامج الذي طرحته أمام مجلس النواب ونالت بموجبه الثقة، فإنه من الطبيعي أن يتولى المجلس مراقبة مدى تنفيذ هذا البرنامج. ونظراً لضعف يصيب الرقابتين الإدارية والقضائية في بعض الأحيان، يغدو من المُدرك أن الرقابة البرلمانية هي الحامي الأول لإصدار القرارات الصائبة والسليمة.

---

* يؤخذ مثلا على ذلك تجربة النائب الجمهوري توم دبفيز من ولاية فرجينيا ورئيس لجنة الإصلاح الحكومي التابعة لمجلس النواب الامريكي) (توم دبفير، "الحكومة الالكترونية تحيد اكتشاف العلاقة بين الحكومة والمواطن"

٣-١-٥-٣ المساءلة القضائية:

وهي □سابقتيها من المساءلات، تمثل ركناً أساسياً من أركان ضبط عمل الجهاز الرسمي وشبه الرسمي وغير الرسمي. وتنهض هذه المساءلة على أساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة حصراً، وباستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين (ربيع، ١٩٩٤، ص ٥١٣).وهذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية عن السلطتين الأخريين، فضلاً عن امتلاكها سلطة الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها. ولذلك فإنها تغدو الأكثر كفاية في الكشف عن طبيعة الخروقات التي تشوب عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بوصفها السلطة التي تتحمل دوراً مركزياً في أسلوب إقامة الحكم الصالح، حين تراقب سير عمل التنفيذ، وتوجه التهم إلى المسؤولين المدانيين إلى الحد الذي يُمكن كف الممارسات غير السليمة (الشيخ، ٢٠٠٣، ص ١٩٨).

وحتى يمكن تعزيز آلية المساءلة القضائية لابد من تأمينها بالموارد البشرية المدربة والإمكانات التقنية عالية الكفاءة، فضلاً عن القدرات المالية (المفوضية السامية لحقوق الانسان، ٢٠٠٢، ص ١٠١). الكافية لتمكينها من إجراء التدقيق والبحث عن مكامن الفساد في هياكل الدولة ومؤسساتها.

٣-١-٦ إستراتيجية نشر الثقة:

وتقوم هذه على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة وسلمية بين المواطن وبين المال العام، من خلال ثقة هذا المواطن بأن ما يؤديه من التزامات وواجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير واحترام من قبل السلطة، وبالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن. وبذلك يكون الأمر في النهاية متعلقا بحسن سلوك القائمين على الشأن العام. وما أن تتحقق هذه الثقة حتى يصبح المواطن أكثر استعداداً للقبول بالمجهود العام، وبالتالي يغدو مستعداً لتحمل كل مسؤولياته □دفع الضرائب وتأدية الرسوم والانخراط في الخدمة العامة. كما يصبح راضياً عن أي قرار تصدره الدولة □ان كان يصيبه بشيء من الأذى الشخصي، لإيمانه أن هذه السلطات لم تعدم وسيلة إلا واتخذتها في سبيل تجنيبه هذا الاذى. ويمكن بناء مثل هذه الإستراتيجية من خلال:

- تحقيق العدالة في توزيع التكاليف العامة.
- تمكين كل المواطنين بالتساوي من الحصول على حقوقهم دون تمييز.
- جودة الخدمات والإسراع في تأديتها.
- الحرص على الملكية العامة وحمايتها.
- بيان طرق الإنفاق والكشف عن مصادر الأموال.
- اعتماد مبادىء الوظيفة العامة وأخلاقياتها (مسرة، ٢٠٠٦، ص ٤٩٧ – ٤٩٨).

إن بناء الثقة بين السلطة وبين المواطن تظل هي الأساس والمرتكز الذي تقوم عليه كل مفاهيم الشرعية والرضا والولاء وبالتالي الحكم الصالح الرشيد.

٣-١-٧ تمكين المرأة:

إن موضوع مشاركة المرأة في المجتمع أصبح من الموضوعات التي يتركز عليها النقاش في كل دول العالم المتقدمة والنامية حالياً، وذلك من منظور أنها ركن أساسي من الأركان التي تقوم عليها التنمية وحاجاتها ومتطلباتها، مع أن هذه القضية تختلف من بلد إلى آخر، وتتنوع طريقة مقاربتها، وذلك تبعا للمنظومة الثقافية والفكرية والدينية السائدة في كل مجتمع، وضمن ذلك نظرة هذه المجتمعات إلى المرأة.

لقد جاءت مقاربة مشاركة المراة من ثلاثة مناظير:

المنظور الأول: وعنوانه "المرأة في التنمية"، ويشدد على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية حيث مشاريعها ومفاهيمها ومكوناتها والآليات الواجب اعتمادها، وضرورة أن تكون هذه المشاركة على قدم المساواة مع مشاركة الرجل.

يقول عالم النفس (أريك فروم) "إن الحضارة البشرية ككل تعاني من الهيمنة والتملك الأبوي الذي عكس نفسه في الفلسفة والعلوم والقوانين. إن تحرير طاقات وملكات المرأة والمستضعفين لتحقيق ذواتهم الإنسانية والاجتماعية هو أساس تصحيح المجتمع" (أبو علي، ٢٠٠٠، ص ٤٦).

المنظور الثاني: جاء تحت عنوان "التنمية والمرأة" وينطلق من كون المرأة، بحسب تكوينها العضوي والنفسي تختلف عن الرجل، لذلك ينبغي فرز المشروعات التنموية التي تلائم المرأة عن تلك التي تلائم الرجل (أبو علي، ٢٠٠٠، ص ٤٧).

المنظور الثالث: ومقتضاه "الجندر والتنمية" وهو يركز على دور التنمية في تحرير المرأة من القيود الاجتماعية الموروثة، وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة. لهذا الغرض يجب إعداد برامج خاصة بالمرأة من حيث التعليم والصحة العامة والصحة الإنجابية وتوسيع مشاركتها في النشاطات الاقتصادية (خدام، ٢٠٠٧، ص ٨).

٣-١-٨ دائرة الاقتصاد في الإصلاح :

بالرغم من كل ما قيل، وما تناولته الأدبيات الاجتماعية عن ظاهرتي الفساد والإصلاح، فإن المجتمعات الإنسانية شهدت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي اهتماماً واضحاً بقضية الفساد الاقتصادي، وذلك بعد أن شهدت فترة السبعينيات والثمانينات من ذلك القرن، تركيزاً واضحاً على مقاربة الموضوع إدارياً وسياسياً واجتماعياً. وبدأ الاقتصاديون يهتمون بموضوع الفساد وبظاهرة العولمة ودور المؤسسات بشكل عام، باعتبارها عوامل رئيسية تؤثر في كفاءة تشغيل الاقتصاد الكلي، ومن ثم في أداء الاقتصاد ذاته (العبد، ٢٠٠٦، ص ٢٠٩).

لقد كان من بين الفرضيات التي طرحها بعض الاقتصاديين (North, 1990, P.130) أن للمؤسسات دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد، والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية، وتنفيذها. ومن هنا جاءت أهمية دور المؤسسات الاقتصادية في ضمان وجود بيئة قانونية إدارية سليمة لتفعيل عمليات الادخار والاستثمار، بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقاً لمعايير الحكم الرشيد. وبالمقابل أخذ الاهتمام يزداد بدراسة تأثير الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية، وكذلك مؤسسات التنظيم والرقابة (العبد، ٢٠٠٦، ص٢١٠). وقد ثبت صحة هذه الفرضية بشكل كبير في مطلع التسعينيات من القرن الماضي إبان التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام السوق في الاتحاد السوفياتي. فمع انحلال الإطار المؤسسي الذي كان يحكم الاقتصاد في النظام الاشتراكي، وقعنا في فراغ مؤسسي واسع النطاق أدى إلى حدوث تراجع شديد في الأداء الاقتصادي في منظومة الدول الاشتراكية. وقد فتح هذا الفراغ الباب واسعاً أمام انتشار الفساد بشكل مخيف. (Shleifor and Vishny, 1993, P 599-617). ولم تقتصر أسباب زيادة الاهتمام بموضوع العولمة والفساد على ما سبق، ولكن طرأت هناك ظروف وعوامل خارجية منها انتشار العولمة والتقارب الاقتصادي بين الدول خلال العقود الثلاثة الماضية.

وفي سبيل مواجهة التدهور في الانضباط الاقتصادي، كرس المزيد من الجهد لتعزيز سلامة بيئة العمل والاستثمار. ولعل أهم ما اتفق عليه هو أهمية قيام الحكم الرشيد ليس في استقطاب الاستثمار فقط، إنما أيضا في تحسين كفاءة العمليات الاستثمارية وتعظيم فوائدها. وهنا يجب العودة إلى التذكير بأن أهم متطلبات الحكم الرشيد هي الشفافية والمساءلة وغياب الفساد. ولذلك بدأت المؤسسات الدولية في تجميع المعلومات الإحصائية والدراسات التقويمية حول العولمة والفساد.* (Aufmann, 1999).ومن العوامل الخارجية التي أسهمت في نشر الوعي بالفساد وحفز الاهتمام بالإصلاح، ما كان في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، عند اندلاع الأزمات المالية في آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك بالرغم من وجود تواصل بين هذه الدول وبين المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي (المادة الرابعة من اتفاقية التأسيس). وفي هذا السياق أقر صندوق النقد الدولي، وكذلك البنك الدولي عدة مبادرات في مجال الشفافية لتأمين الأطر والمعايير اللازمة لتامين جميع المعلومات ونشرها وتقديم تقارير دورية إلى إدارة الصندوق والبنك. **(العبد، ٢٠٠٦، ص ٢١٣).

---

* من هذه الجهود يذكر أن البنك الدولي قد شكل لجنة أعدت تقارير كثيرة حول هذا الموضوع

** من هذه المبادرت ما قام بهي البنك الدولي بإقرار ميثاق الممارسات السلمية في مجال الشفافية الدولية Code of Good Practices in Fiseal Transperancy عام ١٩٨٨ وعام ٢٠٠١ . وتقارير مراعة المعايير والوثيق Reports on The Observance of standard sand codes. في مجالي المالية العامة والاحصاءات الاقتصادية . ومبادرة اعداد تقارير تقويم استقرار النظام المالي Financial System Stabilicy Assesment لدول الاعضاء.

يتطلب الحكم الرشيد وجود آليات للتفاعل تضمن التزام أجهزة الدولة في تعاملها مع المواطنين بحكم القانون، وحرية الرأي، والتعبير، وبحماية حقوق الملكية، وبضمان سبل المساهمة الفعلية والمؤثرة في إدارة مؤسسات الدولة، وتوجيه اهتماماتها وسياساتها، وهو ما يتم إما من خلال المساهمات الفردية، أو من خلال الشركات والجمعيات والنقابات المهنية، ويبدو هنا أن العامل المشترك بين هذه العمليات هو أنها تتم مع حد أدنى من الشفافية والمساءلة وتنسجم مع القوانين والنظم التي يتم إقرارها ديمقراطياً. إذا ما توافرت هذه الشروط في المجال الاقتصادي تعززت سلامة الحكم ووصلت إلى الصلاح والرشد، وهذا فإن الحكم الرشيد الصالح هو ذلك السلوك الحكمي وفقاً لمفهوم مثالي يصعب تحقيقه بشكل مطلق. إلا أنه من الضروري العمل على تحقيق الممكن منه من خلال تنمية بشرية ومؤسساتية مستدامة ولذلك فإن الحكم الرشيد يتطلب وجود مؤسسات وآليات عمل تضمن تحقيق نتائج تلبي الاحتياجات المجتمعية والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، بما في ذلك الاستخدام الجيد والسليم للمصادر الطبيعية وحماية البيئة، وهذا يتطلب وجود أُطر قانونية عادلة ومطبقة دون أي تحيز، وتضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان واستقلالية القضاء، يواجه قيام الحكم الرشيد تحديات عديدة إلا أنها ليس من الصعوبة بحيث لا يمكن تخطيها. إلا أن ذلك يحتاج إلى إرادة سياسية واجتماعية وفكرية تقرر الوصول إلى ذلك المستوى من المقاومة وبالتالي الوصول إلى الرشد والإصلاح، إن مفهوم الإصلاح كما طرحه المفكرون العرب قد جاء على قياسات الثقافة العربية وحضارة المنطقة التي امتزجت بالبداوة والدين. ولذلك وجدنا أن المواطن العربي كما يقول العروي قد عاش حالة تناقض بين فكرة وبين فكر الدولة، بسبب التخالف الذهني بين الدولة الواقعية وبين الدولة المتخيلة (العروي، ١٩٩٨، ص ٩٠).

أما محمد الأنصاري فيرى أن هناك تغيراً في موازين القوة بين البادية وبين المدنية لصالح الأولى، وبالتالي فإن هيمنة البادية قد سادت على السياسة في العالم العربي ككل بالرغم (الأنصاري، ١٩٩٩، ص ٥٥) من قصر فترة ظاهرة تمركز السياسة في المركز. ويقصد هنا بالسياسة تلك المعنية بالأعمال، التي ترتبط بالدولة المؤسسية التي شهدت ظاهرتي الفساد والإصلاح. إن من يرصد مفهوم الحكم الرشيد في الفكر الخليجي يدرك أن هناك ضغوطاً على الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي فرضتة منظومة الثقافة السياسية الحديثة التي لم يعد بالإمكان حصرها في مكان واحد أو منعها من التوغل داخل المجتمعات على كافة مستوياتها.

لذا فقد تركزت ثقافة الحوار بين أطراف كانت السلطة فيها تعمل على احتلال مركز الممانعة بينما كان المواطنون راضين لفترة ما يمثل الشيء الكثير. لذا فإن بحث ظاهرتي الفساد والإصلاح تغدو بالضرورة، أساس المبحث التالي.

٣-٢ دواعي الإصلاح السياسي في دول الخليجي العربي

٣-٢-١ المدخل:

يقوم النمط الأساسي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي، قبل اكتشاف النفط، على مرتكزي القبيلة والفقر. إذ كان الإنسان الخليجي يعيش معاناة قاسية نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، وقلة موارد العيش، والاعتماد على البحر كمورد رئيسي للرزق، وخاصة مهنة الغوص بحثاً عن اللؤلؤ، إلى جانب قيام تجارة محدودة مع بعض دول الجوار. (الخصوصي، ١٩٧٥، ص ٤٠٩ – ٤١١) (السعيدان، ١٩٨١، ص١١٨٣-١١٨٤). ولقد ولّدت هذه الأوضاع الاقتصادية ثقافة اجتماعية خاصة، كان أهم مظاهرها انشغال الإنسان الخليجي بالبحث عن الرزق غير ملتفت إلى الهموم السياسية أو الفكرية إلا في حدود ما يمثل ذلك من ضمان للقمة العيش.

٣-٢-٢ الأوضاع والتحوُّلات:

أدى اكتشاف النفط وتدفق الثروات الهائلة إلى تحوّلات ضخمة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في دول الخليج. ففي الثلاثينيات من القرن العشرين بدأت الاكتشافات النفطية في كل من البحرين والسعودية وقطر والكويت ثم توالت بعد ذلك في الإمارات وعمان. وأصبح النفط هو المحرك الرئيسي والقوة الفاعلة لتغيير حياة المجتمع الخليجي على كل الصعد (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٢٦-٢٧) حيث خلقت قواعد اقتصادية جديدة، فتحولت حياة الغوص والزراعة البدائية والرّعي إلى حياة التجارة الضخمة والاستيراد والتصدير والمقاولات العامة، وتجارة العقارات والاستثمارات المالية، والوكالات وارتفع دخل الفرد بشكل كبير (Hawley, 1970, P. 225-226).

أدى هذا التحوّل الضخم في الاقتصاد الخليجي إلى فتح باب الهجرة إلى الدول الخليجية، كما تغيرت كل الأنماط الاستهلاكية بين المواطنين وازداد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية من الأسواق الخارجية بصورة شبه كاملة، الأمر الذي وصفت معه أقطار الخليج العربي بأنها دول "ريعية" تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة واحدة هي النفط. وأصبح الدخل القومي لهذه الدول يعتمد على نوع من الريع الخارجي(عيسى، ١٩٨٢، ص ٣٤) (البلاوي،١٩٨٩، ص٢٨٤) (ثابت، ١٩٩١، ص ٢٢ -٢٣) (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٢٨-٢٩) ودخلت دول الخليج في حالة من "انفصام الشخصية" فبينما هي تعيش في تكوينات قبلية، وعلاقات عشائرية سابقة للمرحلة الراسمالية، وجدت نفسها تمارس علاقات شبه راسمالية مستحدثة (عبدالفضيل، ١٩٨٨، ص ٢١١).

وبدأت المجتمعات تشهد ظهور طبقات واضمحلال أخرى، فظهرت طبقات العلماء وأصحاب الصناعات الكبيرة وبدأت الأسرة "البرجوازية" تلعب أدواراً مهمة في المجالات السياسية ومحافل العمل العام.

لقد دفع الاقتصاد "الريعي" دول الخليج باتجاه قلّة النشاط الاقتصادي وبإلحاق "الدولة الخليجية" بالتبعية للخارج، فضلاً عن تبعية المجتمع لسلطة الدولة الريعية نفسها التي تستأثر بالموارد وتهيمن على مقدرات البلاد. كما شوه العلاقة بين المجتمع وبين النظام الاقتصادي، مما ولّد صعوبة في طريق إقامة الديمقراطية في هذه الدول(خضر، د.ت، ص٣٤). أدى اكتشاف الثروة النفطية إلى إغراق منطقة الخليج العربي، وبصورة مفاجئة وسريعة، في الراسمالية العالمية، إلى تكوين نظام غير مسبوق في العالم. إذ جاء هذا النظام جامعاً بين ظاهرة تخلف حقيقي وتاريخي وبين ثروة مالية هائلة (أمين، ١٩٩٢، ص ١٣-١٥) مطلوبة، بل هي مرتكز "المصلحة" لكل الدول. ولكن التعامل مع هذه الثروة، من حيث تكنولوجيا الاستخراج وعملية التسويق ووجود الأسواق، خلقت هذه كلها علاقة معينة بين دول الخليج ودول العالم وعلى رأسها أمريكا وأوروبا. ولم يعد القرار السياسي بيد طرف واحد بشكل مطلق؛ أما القرار الأمني فقد وضع في خدمة المصلحة الاقتصادية. لذا فقد جاءت كل التدخلات الخارجية في منطقة الخليج كأول استحقاقات القضية النفطية.

أفرزت الأوضاع الجديدة قيماً لم تكن سائدة من قبل، فوقع صراع بين الأجيال وبين الطبقات وبين الثقافات. كما لوحظ بوضوح عدم التناسق بين النمو الاقتصادي وبين التحوّل التدريجي في الفكر. وحدث خلل بين المعطيات المادية وبين القيم الروحية والاجتماعية، واهتزت المعايير المعنوية، وأخذنا نلمح أثر الثقافات الوافدة (عبد الرحمن، ١٩٨٢، ص ١١١)، الأمر الذي أفرز صراعاً بين الأصالة وبين المعاصرة، من جهة، وبين التقليد وبين الحداثة من جهة أخرى وذلك في كل المجالات؛ مما أثار الخوف لدى بعض الفئات الاجتماعية ولا سيما المثقفين الذين دعوا إلى وقفة تأمل، وطالبوا بضرورة مراجعة الذات، والتصدي للتيار الجارف الذي يسوق المجتمعات الخليجية نحو القيم الغربية سياسياً واجتماعياً وفكرياً وثقافياً واقتصادياً. وطالبت هذه الفئات بالإسراع في وضع سياسات متوازنة في التحديث والإصلاح (الربعي، ١٩٩١، ص ١٣٨-١٣٩).

٣-٢-٢-١ القبيلة والحكم:

أما على مستوى الحكم فقد سيطرت مجموعة من الأسر القبلية على السلطة، واعتمدت التوريث. ومن استحقاقات ذلك جاءت ضرورة السيطرة على المؤسستين المدنية والعسكرية؛ والتوجّه نحو إقامة تحالفات مع الأسر التجارية الكبيرة وزعماء القبائل المتنفذة والعمل على تحويل المؤسسة المدنية إلى تنظيمات تضامنية ضمن هيكل الدولة (Korany, 1984, P.260-261). وتؤدي الأسر الحاكمة في الخليج أدواراً سياسية متعددة الأبعاد، الأمر الذي سوّغ وصفها "الوحدة السياسية" إلى جانب أنها مؤسسة اجتماعية/ سياسية، وسلطة مركزية في المجتمع، (الفكر الإستراتيجي العربي، ١٩٨٣، العددان ٨ و ٩، ص ١٨١ – ١٨٢) تستمد قوتها من مصادر عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية وحتى دينية.ومن الفئات التي نشأت بعد الحرب "طبقة البرجوازية" التي تألفت من الأسر الكبيرة ورجال الأعمال وغيرهم من التجار والمقاولين.

وفي سبيل تعزيز مكانتها تحالفت البرجوازية الوطنية مع السلطة، فاستحوذت على النفوذيين الاقتصادي والاجتماعي، كما عملت على تحويل التفاضل من أساس الانتماء القبلي إلى أساس التفاضل بالثروات. واعتمادا على إشرافها على النشاط الاقتصادي أخذت تتطلع نحو المشاركة في صنع القرار العام للدولة، فأخذت تبحث عن المناصب الحكومية (بول فيبل، ١٩٧٩، ص ١٣٢-١٣٤) والإدارية وعن توجيه الإصلاحات الضرورية في مؤسسات الدولة وأجهزتها بما يتناسب مع تقوية دورها وحفظ مصالحها.

لقد أسهم نمو الوعي السياسي والثقافي في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية في تشكّل طبقة وسطى على المسرح السياسي الاجتماعي (النقيب، ١٩٨٩، ص ١٣٦)، ضمت أصحاب المهن التجارية والحرف اليدوية والموظفين والمثقفين خاصة من أكملوا دراستهم في الخارج، وبعض ضباط الجيش، وكل من حتمت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية أن يكوّنوا طبقة وسطى جاءت بين الطبقة العليا (الأسر الحاكمة والبرجوازية وكبار التجار) وبين الطبقة الدنيا (العمال والفلاحون والبدو). تأثرت هذه الطبقة بالأحداث والتطورات السياسية والفكرية في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وتطلع أفرادها نحو الإصلاح والتغيير وتعزيز الانتماء الوطني والقومي، (مارك هيلر وتداف سفران، ١٩٨٥، العدد١١، ص ٢٢ وما بعدها) وسعت إلى إنشاء ثقافة وطنية وقومية تهدف إلى مقاومة الاستعمار والصهيونية واستغلال الشركات الأجنبية (Landau, 1972, PP. 75-76) (الزيدي، ٢٠٠٠، ص٣٥-٣٦). وبالرغم من كل ذلك فلم يشهد المجتمع الخليجي ظاهرة صراع الطبقات، كما لم يشهد ظاهرة الصراع الطائفي خاصة بعد انتشار الوعي الثقافي والسياسي، بل على العكس بدت ظاهرة التجانس بين الطوائف مسيطرة، عدا ما عرف بتجربة البحرين(شيعة وسنة) التي غذّتها بريطانيا من أجل تسهيل تدخلها في الشؤون الداخلية للبحرين وفرض وصايتها على نظام الحكم. إلا أن نمو الوعي الوطني والقومي في الخليج منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي حال دون نشوء خلافات طائفية (السنّة والشيعة) بل وجدنا تطوراً إيجابياً في التقارب والتشارك في مقارعة الاستعمار وتبلور فكرة القومية العربية (العبيدي، ١٩٧٦، ص ٨٩-٩٠).

ومع ذلك فإن وحدة القبيلة، القائمة على العصبية القرابية النّازرية، ظلت تمثل الوحدة السياسية في دول الخليج، و"الشيخ" فيها هو الزعيم والحاكم، وصاحب السلطة العليا التي يستمدها من نسبه وثروته ونفوذه (الجصاني، ١٩٨٢، ص ١٣). وعادةً ما يشاركه "مجلس" القبيلة الذي يضم الأعيان والحكماء والمستشارين. وغالباً ما يستند "المجلس" في قراراته وأحكامه إلى القرآن والسنة والعُرف القبلي، (Sadik, Suavely, 1972 P.120) وبذلك قام حكم "المشيخة"على أساس البنية القبلية،والتقاليد والأعراف وعلى تصورات الشيخ واجتهاداته وتفسيراته للشريعة الإسلامية، والأعراف الاجتماعية.

اعترف أفراد القبيلة "بالشيخ" وبزعامته وسلطته ونفاذ كلمته، الأمر الذي غيّب، بالضرورة، المؤسسات المدنية والإدارية عن المجتمع قبل النفط؛ بحيث أصبح الشيخ ومستشاروه ومجلسه والحكماء الذين يركن إليهم

وبواسطة العرف والتقاليد هم الذين يديرون الدولة (عبيدات، ١٩٩٤، ص٤٣)، وذلك بالاستناد إلى سلطة عرفية في ظل غياب التشريع، وفي ظل غياب كل مظاهر المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٤٦).ويساعد الشيخ على ذلك العلاقات الأسرية والقبلية، ومعاهداته الشخصية وتحالفاته القبلية وعلاقاته التجارية وتماسك أسرته الحاكمة. وبذلك فقد اكتسب صفة "الشرعية التقليدية" في الوصول إلى الحكم بدلاً من شرعية المشاركة أو الانتخاب(سلامة، ١٩٨٧، ص ٤٦-٤٧)، وبالضرورة أن لا تكون الممارسة الديمقراطية مألوفة بين الشيخ وبين أفراد قبيلته، ولا نعني بذلك الديمقراطية الاجتماعية التي كانت حاضرة إلى حد ما، ولكن نعني غياب الديمقراطية السياسية، أي أن الحاكم كان يدير الدولة بعقلية الحاكم المطلق المستبد (خدوري، ١٩٧٢، ص ٦٧). وما ذلك إلا لأن وجود القبيلة قد أدى إلى ظهور الانتماء على أساس الهوية الاجتماعية، مع غياب "الدولة" المركزية ذات المؤسسات. وبالتالي لم يظهر هناك الولاء "للدولة" وغابت كل المؤسسات المدنية والأحزاب والجماعات السياسية ومصادر التعبير عن الرأي العام (الحمد، ١٩٨٦، ص٢٨)، وأصبح الولاء للزعامات القبلية أقوى من نفوذ الولاء للدولة أو للقومية حتى بعد اكتشاف النفط وما تبع ذلك من تحولات في بنية المجتمع الخليجي (الريس، ١٩٨٧، ص ٤٧). وبذلك يكون كل ما شهدناه من تغيّر هو تحول "القبيلة" أو"المشيخة" إلى "دولة" حتى أنها أخذت مسميات المملكة والإمارة والسلطنة وذلك تبعاً للحاكم. كما تحوّلت التحالفات القبلية إلى أحلاف أطرافها الأسرة الحاكمة وكبار الأسر التجارية وذلك للسيطرة على التنظيم السياسي للدولة. ومع مرور الزمن أصبحت الأسر الحاكمة هي مالكة السلطة والنفوذ والمصالح الاقتصادية (ضاهر، ١٩٨٦، ص ٥١-٥٢).

وفي محاولة للترميم أو التجميل فقد لجأت الأسر الحاكمة إلى الشكل التقليدي في المشاركة الشعبية تمثل في مجلس شورى القبيلة. وهكذا أصبحت البنية السياسية في دول الخليج هي أقرب إلى "دولة المدينة" City State – منها إلى "دولة الأمة" Nation State (يستثنى من ذلك إلى حد ما السعودية وعُمان) وجعلت من الوراثة الملكية والشريعة قيمتين أساسيتين تقوم عليهما شرعية النظام السياسي (خضر، ١٩٩٣، ص ٤٠) (Khoury, Kostiner, 1990) وهذا يعني أن السلطة السياسية في أقطار الخليج لم تتأسس بشكل متطابق مع مقاييس الديمقراطية والحداثة، بمعنى أن من يحكم يتمتع بقوة فعلية أكبر كثيراً من "الأطر النظامية والقانونية" التي يعمل في ضوئها، بحيث تصبح ممارسة السلطة خاضعة لقيود ذاتية شخصية، وليست خاضعة للدستور والقوانين أو حائزة على رضا الناس (الجمل، ١٩٨٧، ص ٣٨٦-٣٨٧)، وقد نجم عن ذلك بعض الآثار منها:

١. إن شخص الحاكم متداخل في وعي جهاز السلطة، وفي وعي الجماهير بشخصية "الدولة". لذا فإن الولاء السياسي يصبح ولاءً لشخص الحاكم، والخلاف معه هو خلاف مع الدولة والسلطة.
٢. إن عدداً من الحكام يشعرون أنهم لا يتمتعون بالشرعية الحقيقية لذا فإنهم يلجأون إلى:

أ- الاعتماد على علاقة القرابة والتابعين، لملء المناصب ذات التأثير السلطوي.

ب- إقامة أجهزة قمع متعددة ومتداخلة الاختصاص.

لذا فإن الحاكم، ما أن يشعر بمدى أهمية الشرعية لديمومة سلطته ولاستقرار نظامه السياسي، حتى يسارع للحصول على رضا الشعب وقبوله بسلطته؛ وذلك لعدم وجود شرعية مرتكزة على مشاركة جماهيرية عبر تمثيل سياسي سليم (والي، ٢٠٠٣، ص ٨٧-٨٨).

وهكذا نجد أن شخصنة الممارسة السياسية وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية ظاهرة سائدة في أغلب الأنظمة السياسية العربية الملكية والجمهورية فيها، حيث تؤدي العناصر والولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية والقبلية دوراً فاعلاً في صنع القرار، أما المؤسسات الرسمية فإنها تظل هياكل "شكلية" عاجزة عن القيام بدور حقيقي مؤثر في العملية السياسية (معوض، ١٩٨٣، ص ٧٣). ولما كانت علاقات "السلطة" بالمجتمع المدني في "الدولة" العربية، وخاصة الخليج، غير مستوفية لشروط الديمقراطية ولا تشجع على المشاركة السياسية، فقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات هذه المشاركة، وهذا ما قاد إلى ما عرف بسياسة "التحاشي" (معوض، ١٩٨٣ ص ٧١). ونتيجة لذلك فقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني محدودة الشرعية والكفاءة. أما المؤسسات الرسمية الوسطية، أي التي كانت تربط بين السلطة وبين الأفراد، كالاتحادات والأحزاب والنقابات والجمعيات إلى غير ذلك، فقد فقدت استقلالها وفُرّغت من مضامينها وبالتالي من مشروعيتها بالتدريج، إلى أن تحولت إلى وسائط تستخدمها السلطة للسيطرة على "المجتمع المدني" بدلاً من أن تكون رافعة له ووسيلة لتعبئته أو أن تعمل كمراكز مراجعة وضبط لسلطة الدولة (شرابي، ١٩٨٦، ص ٢٨٤).

أدى ذلك إلى تمركز السلطة بيد رئيس الدولة بعد أن ضعفت البنية المؤسسية وغاب، بشكل واضح، مبدأ فصل السلطات فتغوّلت السلطة التنفيذية التي يقودها ويرأسها رئيس الدولة.

إن ما نتحدث عنه لا يصدُق على النظم الملكية العربية فحسب، بل تعداها إلى النظم الجمهورية فكان السادات يردد دائماً أنه "كبير العائلة المصرية" (معوض، ١٩٨٣، ص ٣) وهذا "المصطلح" الذي يعكس "فكراً" يحمل في طياته نفياً [illegible] أيضاً "التوحيد" بين الدولة وبين الرئيس. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ مبدأ أن من ينتقد الرئيس أو يختلف معه إنما ينتقد الدولة والنظام والسلطة ويختلف معها، وليس مع رئيس الدولة. وعليه فإن الإساءة لرئيس الدولة أمر غير مغتفر.

ولكن هنا لابد من القول أنه بالرغم من أن نظم الحكم السائدة في الخليج العربي متشابهة في تركيبتها السياسية، وأنماطها ومؤسساتها، فإن هناك بعض الخصوصيات من قطر إلى آخر وسيعمد الباحث إلى توضيح ذلك وتفصيله في الفصل الرابع عندما يفرد الحديث لدولتين من دول الخليج.

٣-٢-٢-٢ الوعي الثقافي:

حتى نهاية القرن التاسع عشر، ظلت منطقة الخليج العربي خالية من أوجه النشاط الثقافي على صيغته الحديثة، سواء كان على مستوى التعليم أو الصحافة المحلية أو المكتبات، واعتمدت المجتمعات على الصحافة المصرية "الأهرام والأخبار والمصري والهلال والدعوة بشكل خاص" أو العراقية "الاستقلال والناس" أو اللبنانية "الحياة والنهار"، " (الصباح، ١٩٨٨، ص ٢٩٣) ويعزى انخفاض الوعي السياسي والثقافي في الخليج العربي إلى طغيان النزعة القبلية وطغيانها على الحياة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تفوّق الانتماء القبلي على الانتماء الوطني (عبد الرحمن، ١٩٨٧، ص ٤٦ – ٥٠)، فلم يعد الاهتمام يخرج عن إطار ثقافة القبيلة.

ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت بوادر النهوض بالوعي السياسي والثقافي في دول الخليج، ويربط بعضهم هذا التحول بعدة عوامل في مقدمتها مجيء الإرساليات التبشيرية وخاصة الأمريكية إلى المنطقة "عام ١٨٨١ جاءت الارسالية البروتستانتية. وعام ١٨٨٩ جاءت الإرسالية العربيةـ الأمريكية التي أنشأها صموئيل زويمر" (التميمي، ١٩٨٦، ص ٥٠) (التميمي، ١٩٨٢، ص ٢٣٠-٢٣٧) وبالرغم من الأهداف غير الشريفة التي كانت وراء مجيء هذه الإرساليات إلا أنها أسهمت بصورة غير مباشرة في التعليم والتثقيف وتبصير أهل الخليج بظاهر الفكر الغربي الأوروبي والأمريكي. وكان من وسائل تحرير المعلومات التي اتبعتها الإرساليات هي تعليم المواطنين اللغات الأجنبية وفتح المدارس والمستوصفات. ومع كل ذلك فقد فشلت هذه الإرساليات في اختراق المجتمع المسلم في الخليج "هذا ما أقرت به احدى المبشرات وتدعى نايكرك" (التميمي، ١٩٨٢، ص ٢٣٢ و٢٣٦). إلى جانب ذلك تدفقت على منطقة الخليج الصحافة العربية التي شكلت رافداً رئيسياً في النهوض بالوعي الثقافي، فواكب الشباب المثقف الخليجي الأحداث والتطورات العربية والقومية، وبدأ يتفاعل فكرياً وسياسياً مع القضايا العربية المصيرية في فلسطين والعراق ومصر والمغرب والجزائر وسوريا (الرميحي، ١٩٧٥، ص ١١٨). كما أسهم النشاط التجاري في نشر الوعي الثقافي بين السكان، وذلك لأن التجار، وبالضرورة، يتعاملون مع دول خارجية كالهند وشرق أفريقيا وإيران واليمن والشام، حيث ينقلون مع تجارتهم أفكاراً سياسية وثقافية (عبد الله، ١٩٨١، ص ١٨٦).

ومن أبرز العوامل التي قادت إلى تطور الوعي السياسي والثقافي في الخليج العربي، مجيء بعض المفكرين الرواد العرب (منهم عبد العزيز الثعالبي ومحمد رشيد رضا وجمال الدين الأفغاني ومحمد أمين الشنقيطي وحافظ وهبة وامين الريحاني وغيرهم كثيرون) الذي حملوا أفكاراً سياسية واجتماعية وثقافية متقدمة، تحمل في طياتها معنى الإصلاح السياسي والاجتماعي وتدعو إليهما. وقد جرى حوار فكري (مشاقبة، ١٩٩٩، ص ٩٩) واتصال سياسي بينهم وبين الكثير من الشباب في مختلف دول الخليج (الطائي، ١٩٧٤، ص ١٩) (مجلة مركز الدراسات والوثائق الإنسانية، ١٩٩٢، العدد ٤، ص ١٦٣-٢٠٨) (أبحاث اليرموك،

١٩٩٥، العدد ٢، ص ٢٨٩)، وقد أثرت هذه الزيارات في اتضاح الوعي الثقافي وتشجيع المثقفين على المطالبة بالإصلاح ومحاربة الفساد والجهل والتخلف. وظهر جيل جديد من أبناء الخليج الذين تأثروا بالنهضة الحديثة في بعض الأقطار العربية (عبدالجبار، ١٩٥٩، ص ١٥١-١٥٢).

وفي ذات السياق فقد تفتحت أذهان الخليجيين على معالم المجتمعات في الخارج، واطلعوا على تجاربها وانجازاتها وثقافاتها. كما أن الثقافة الغربية فرضت وجودها على الإنسان الخليجي لتزاحم الثقافة القبلية في العديد من المواقع وبشكل تدريجي؛ (Abdullah, 1975, PP 167- 178) (العواجي، ١٩٨٦، ص ٣٨) وساند ذلك ماعاد به الدارسون الذين أرسلوا إلى الغرب وإلى الولايات المتحدة الأمريكية من أفكار حديثة ومتطورة في مجالات التربية والتعليم والإدارة والثقافة والأفكار السياسية. (Melikian, 1985, P.204).

٣-٢-٢-٣ دواعي الإصلاح في المجتمع الخليجي:

أخذت معالم التغيير الثقافي في الخليج في البزوغ، ولو أن ذلك جاء متأخراً عن بقية أقطار الشرق العربي (البصير، ١٩٩٠، ص ٤ - ٥) ولكنها بدأت بعد عزلة طويلة نسبياً. وبدأت الأفكار السياسية بالتغلغل في عقول المثقفين وبين صفوفهم وشاعت مفاهيم الديمقراطية والليبرالية والإصلاح والوحدة والتحرر والاستقلال والمساواة والعدالة إلى غير ذلك (المستقبل العربي، ١٩٨٣، العدد٤٩، ص٤٩) (الريس، ١٩٨٧، ص١٢ و ص٢٥) من المفاهيم التي ملأت الفكر الغربي؛ واعتنق العديد من هؤلاء الشباب المبادئ والأهداف الخاصة بالحركات والتنظيمات الفكرية والسياسية التي ظهرت في ذلك الوقت، فانخرطوا في حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية، والإخوان المسلمين وغيرها (المستقبل العربي، ١٩٩٠، العدد٣٤، ص ٢٩-٣١). أخذت هذه النخب، بمرور الوقت، تدرك أهمية مشاركتها الحقيقية في عملية الإصلاح والتغيير، وفي عملية اتخاذ القرار مصطدمة بذلك مع بعض أجزاء السلطة التي أرادت تهميش هذه النخب والاستئثار بالقرار عن طريق الثروة والنفوذ والإدارة البيروقراطية للدولة وتغييب الرأي الآخر. وهكذا فإن دواعي الإصلاح في المجتمع الخليجي كانت تدور في مجموعة من الأفلاك:

أولاً: التطور الثقافي الهائل الذي شهدته المنطقة منذ الخمسينيات من القرن الماضي بسبب ذلك الاحتكاك المباشر بين المجتمعات الخليجية التي كانت مغلقة وبين المجتمعات الحديثة والمتطورة، سواء في المنطقة العربية أم في دول الخارج.

ثانياً: لقد أدرك الشباب الخليجي أبعاد الثقافات العالمية واهتموا تماماً في دراستها والاطلاع عليها بشكل معمق، وخططوا لنقل هذه الثقافات والتجارب إلى بلدانهم.

ثالثاً: أحست السلطة في الخليج أن إقفال الأبواب سياسة لم تعد فعالة وغير مجدية،وأن استمرارها في التحكم بالقرارات يجب أن يرافقه انفتاح واسع على مكونات المجتمع الخليجي، وخاصة فئة المثقفين من

الشباب. لذا فقد شعرت هذه السلطة بأن الوسيلة الوحيدة للبقاء هو "صيانة ذاتها" وفتح القنوات بينها وبين الطبقة المثقفة من الشباب.

وحتى يتمكن الباحث من الولوج إلى صلب عملية الإصلاح، كان عليه أن يرصد الدوافع التي أدت إلى قيام هذا الحراك الإصلاحي. وبدأ ذلك بمقاربة التيارات الفكرية الداخلية والخارجية التي أحاطت بالمجتمعات الخليجية ودخلت في مكوناتها. وهذا ما سيكون عليه المبحث التالي.

٣-٣ التيارات الفكرية في المجتمع الخليجي
(القضايا التي تعاملت معها الليبرالية الخليجية):

٣-٣-١ المدخل:

يسيطر على المجتمع في دول الخليج العربي مكونان رئيسيان هما: المكون الديني والمكون القبلي، ويتميزان بأنهما مكونان صعبا المراس واختراقهما أمر غير سهل. فمن الناحية الأولى فإن مجتمع الخليج شأنه شأن بقية مناطق الوطن العربي، متنوع المذاهب والطوائف رغم أنه مجتمع غالبيته إسلامية من سنة وشيعة وأباظيين، وهؤلاء يتباينون في أعدادهم ومراكز استقرارهم وأنشطتهم الاجتماعية ومشاركتهم السياسية ومستوياتهم الفكرية وأنواعهم الثقافية من دولة إلى أخرى، علماً بأن السُنّة يمثلون الأغلبية في معظم أقطار الخليج العربي عدا البحرين وعُمان(*). (جريدة القبس الكويت ٢٠٠٨/٥/٦)
(www.Mubasher.info) (www.IsIamonIine.com)

وبالرغم من ذلك ظل المجتمع الخليجي هادئاً بعيداً عن الصراع الطائفي عدا العنف الذي تشهده البحرين احياناً، وذلك التحرك الشيعي في شرق السعودية على أثر أحداث العراق والتفات الأعلام إلى هذه المنطقة. ومع كل ذلك فلم تستطع طبيعة هذا المجتمع أن تمنع دخول التيارات الفكرية الحديثة إلى المنطقة خاصة التيار الليبرالي الذي تزامن ظهوره مع تدهور الدولة العثمانية والغزو الاستعماري للشرق العربي، ونمو حركات التحديث في مصر والعراق وبلاد الشام. لقد تمكن هذا التيار من تشكيل نسيج فكري وايدولوجي ضم اتجاهات عدة أبرزها اتجاه شدد على ضرورة إصلاح الفكر الإسلامي الذي ابتعد عن الأصول الحقيقية للدين إصلاح الثقافة العربية. كما بدأ الكثيرون بالدعوة إلى إلغاء العديد من القيم القديمة إحلال قيم جديدة مكانها؛ والعمل على تحديث المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، والعمل على البدء ببرنامج متكامل يسعى إلى القيام بإصلاح فكري شامل. كما تولد تيار آخر أكد على الديمقراطية البرلمانية الدستورية، وتشجيع قيام النقابات الحزبية وتوسيع مشاركة المثقفين وذوي الخبرة في صنع القرار. وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف دعا هذا التيار إلى ضرورة الانفتاح على الغرب واتخاذه نموذجاً للتنمية والتحديث والتعليم والمعرفة (بركات، ١٩٨٤، ص ١٨٩-٢٨٦).

لقد بدأ الفكر الليبرالي العربي اتصالاً مبكراً مع الغرب يعيده بعضهم إلى فترة الثورة الفرنسية حيث كانت الحملة الفرنسية قد وصلت مصر عام ١٧٩٨. وفي ذات المرحلة كانت حالت العزلة بين مصر وبقية العرب من جهة وبين الغرب من جهة أخرى. الأمر الذي عنى ضعف اطلاع المجتمعات العربية على معالم النهضة

(*)في السعودية يمثل السنة ٨٥٪ من السكان أما الشيعة فإنهم يمثلون ١٥-٢٠٪ يسكنون في المنطقة الشرقية / الاحساء والقطيف والظهران والخبر والمنطقة الجنوبية وغالبيتهم يعملون في الصناعات النفطية والموانئ/ (أما في الكويت فيمثل السنة ٦٥٪. والشيعة ٣٨٪ أما السيجيين فهم ٥٪ والبهدويس ٢٪). (أما في البحرين فتصل نسبة الشيعة إلى ٧٠-٦٠٪ بينما السنة ٣٠-٤٠٪ والسيجيين ٨٪ والطوائف الأخرى ٢٪). (وفي قطر يمثل السُنّة ٧٦٪ أما الشيعة فهم ١٥-٢٥٪ والسيجيين ٨-٥٪) (أما في عُمان فالشيعة ١٠-٧٪ ويمثل السنّة ٣٠٪ ويمثل المذهب الأباضي الأغلبية الحاكمة) (وفي الامارات يمثل الشيعة ١٠-١٦٪ والسيجيين أقل من ٥٪ ويمثل الوافدين غير العرب أكثر من ٥٠٪ من السكان) (وفي المجمل فإن قيمة التحويلات من الخليج إلى الخارج جاءت بين الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ حوالي ٣٧ مليار دولار

الأوروبية (مصطفى، ١٩٧٧، ص ٢١-٤٨). إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار الأفكار الليبرالية التي وصلت الخليج وسعت إلى تطوير المجتمع والانفتاح على العالم مع الحرص على عدم المساس بالموروث؛ وذلك في أوساط الفئات الاجتماعية التي انخرطت في تجارب التحولات الاقتصادية ومن ضمنها الاندماج في السوق الرأسمالي (عبدالملك، ١٩٦٤، ص ٤٨). وجاء ذلك في سياق تيارين فكريين أولهما: اتجاه "إصلاحي إسلامي" ومن أبرز رجاله جمال الدين الأفغاني ورشيد رضا والكواكبي ومحمد عبده وغيرهم. وقد دعوا إلى مواجهة الحكم المطلق والاستبداد ومنح الشعب حق المشاركة في الحكم. كما نادوا بإعادة الحكم الإسلامي الصحيح وبعث الإسلام من جديد وتحرير العقول من القيود التقليدية، وتحقيق الفهم الصحيح للدين على أساس المنطق وتحكيم العقل بالاستناد إلى القرآن والسنّة (شرابي، ١٩٧١، ص ٣٧- ٤٨) (العظمة، ١٩٩٢، ص ٧٥) (خضر، ١٩٩٣، ص ٥٣- ٥٦). وقد بدأ هؤلاء المصلحون الجدد في قيادة حملات مكثفة قالوا فيها إن الدين الإسلامي والتقاليد العربية العريقة قد دعت بكل اقتدار إلى ما دعت إليه الليبرالية الحديثة إلى ما قالت به مدارس الفكر الديمقراطي الغربي. لذلك دعا هؤلاء إلى ضرورة مواجهة الحكم المطلق والاستبداد ومنح الشعب حق المشاركة في الحكم (الطويل، ١٩٦٧، ص ٥٩). كما طالبوا بأن يصبح الحكم شورياً ويقوم على أسس العدل والمساواة بين الرعية، وأن يختار الحكم الأكفاء لإدارة المجتمع. وأن يكون الحكام أُجراء الأمة لا سادة لها، ولا مستبدين بها. وأن يغدو الراعي والرعية شريكين في الحكم والإدارة (جدعان، ١٩٧٩، ص ٢٦٣- ٢٦٧) (خدوري، ١٩٧٢ ص ٧١- ٧٣).

أما الاتجاه الفكري الثاني فهو الليبرالي العلماني الذي عرض فكرة العلمانية بديلاً عن الخلافة، والدين والعقلانية بديلاً عن الايمان المطلق، والتحرر الاجتماعي بديلاً عن النزعة التقليدية ومن رواد هذا التيار ناصيف اليازجي ورفاعة الطهطاوي وأحمد فارس الشدياق، وبطرس البستاني ويعقوب صروف وقاسم أمين وجرجي زيدان وعلي عبد الرازق ولويس عوض وزكي نجيب محمود وغيرهم. (خوري، ١٩٤٣، ص ١٧٦- ٢٠٦) (عبود، ١٩٦٦، ص ١٩٧- ٢٦٥) وشددوا على فكرة القومية وطالبوا بالوحدة على أساس الإنتماء للعروبة وللغة وللإقليم. وسعوا إلى التحديث والبناء وفق التقاليد الليبرالية الأوروبية الحديثة (عبد اللطيف، ١٩٩٤، ص ٣٩). أي أنهم آمنوا بأن الحداثة تتمثل في اللحاق بركب التقدم الغربي الراسمالي الذي يعكس الحضارة الأوروبية. (شرف الدين، ١٩٩٣، ص ٣٦- ٣٧) ولهذا فقد تعرضوا لقضايا معينه منها تحرير المرأة، والإصلاح الاجتماعي، وتبني القومية، والعلمانية، والفصل بين السلطات، واستلهام التراث والدين، والثورة البرجوازية من أجل الحرية والعدالة، والتخلص من قيود الإقطاع، والالتزام بحقوق الإنسان (الأنصاري، ١٩٨٠، ص ٨١- ٨٣).

ونظراً لما تعرض له هذا التيار من نقد ركز على القول بأن هذا الطرح قد وضع "الذات" العربية موضع المتأخر بينما وضع "المستعمر" في موضع المتقدم. إلا أن اتباعه ردوا على ذلك بقولهم إن ماقصدوه هو

إعادة أنتاج الفكر الليبرالي الغربي. غير أنهم لم يستطيعوا أن يفسروا كيفية التجسير بين المجتمعين نظراً للتناقض الجوهري بين الواقع العربي وبين النموذج الغربي، الأمر الذي اضطرهم للاكتفاء بأنماط انتقالية للتنظيم الاجتماعي والسياسي.(المستقبل العربي، ١٩٩٥، العدد ١٩٨، ص ٨ – ٩) ولهذا تولّد تيار ثالث قال بالعودة إلى القيم العربية والموروث الإسلامي، والعمل على ملاءمتها مع العصر، فرفعوا فكرة "الإصلاح والتجديد الإسلامي" بدلاً من فكرة "الإصلاح الإسلامي" التي طرحها أصحاب التيار الأول. وهذا اتسم هذا التيار بكونه تياراً توفيقياً، كان من أبرز رجال هذا التيار علي عبدالرازق وأحمد لطفي السيد وطه حسين. وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر وجد التيار الليبرالي في المشرق العربي طريقه إلى مناطق الخليج، ولا سيما الكويت والبحرين اللتين شهدتا بداية الحركات الإصلاحية الليبرالية، (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٩٨) وذلك عبر مجموعة من القنوات والوسائل.

لقد عُرفت البحرين بموقعها الجغرافي المتميز، مما سهل لها الاحتكاك والتواصل مع الشعوب الأخرى من خلال التجارة وحركة الموانئ، إلى جانب النهضة التعليمية والأدبية التي بدأت بوادرها منذ القرن التاسع عشر (الزياني، ١٩٧٧، ص ٣٣) (المستقبل العربي، ١٩٩١، العدد ١٥٠، ص ٧٥ –٧٧). أما الكويت فإنها تصدرت اتجاه الإصلاح والتغيير الاجتماعي، كما شهدت تلك الفترة اتصالات واسعة بين المثقفين الكويتيين وبين المصلحيين والمفكرين العرب، الأمر الذي أثر في تجارب الكويتيين فبدأوا يتفاعلون مع حركات الحداثة. وقد رافق ذلك وفود كثير من العرب إلى الكويت طلباً للعمل. كل ذلك ولد تياراً ليبرالياً بين المثقفين الكويتيين الذي راحوا يدعون للإصلاح، ورفض السيطرة الأجنبية، والتحرر والاستقلال، ومحاربة البدع والخرافات، واعتماد الإسلام بمنظور العصر الحديث (الأنصاري، ١٩٨٠، ص ٣٧). وهنا لابد من الالتفات إلى أهمية جواريّة الكويت للعراق، حيث استلهم مثقفو الكويت من العراق فنون إدارة الدولة الحديثة، كما استقوا منهم مفاهيم جديدة في التحديث الليبرالي، سيما وأن أكثر هؤلاء المثقفين قد أكملوا تحصيلهم العلمي في مؤسسات التعليم في البصرة. وفي ذات السياق لعبت الصحافة العراقية دوراً بارزاً في تشجيع الشباب الكويتي على الإصلاح والتغيير، وانتقاد الحكم التقليدي في بلادهم (النجار، ١٩٨٥، ص ١٤–١٥).

تصاعد نشاط التيار الليبرالي ليس في منطقة الخليج وحسب ولكن في الوطن العربي بأكمله بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها العالم العربي في مرحلة الاستقلال. وقد نشأ، إثر ذلك، جيل تقوده توجهات الحركة الوطنية المكونة من عناصر لا تنتمي إلى إرستقراطية المدن، بل جاءت من بين أبناء الطبقة الوسطى والدنيا، الذين انتقلوا من الضواحي والقرى والأرياف إلى المدن، وأخذوا يطالبون بالتحول من النضال الوطني السلمي إلى العمل التنظيمي الحزبي. وقادهم هذا التفكير إلى مقارعة السلطات الحاكمة (الجابري، الامام، ١٩٩٥، ص ٧٣).

من ارتدادات هذه العناصر وهذا التيار، انبثقت في أقطار الخليج العربي تنظيمات ذات اتجاه ليبرالي إصلاحي. ولما أن كان هناك غياب للعمل السياسي العلني، وخطر أكيد على إنشاء الأحزاب السياسية ونشاطاتها، وضعف أو انعدام قنوات التعبير عن الرأي العام، وانجماد في حرية النشر، بسبب ذلك كله تحولت هذه العناصر إلى إنشاء وتنظيمات وتجمعات مارست، أغلبيتها، نشاطاتها بصورة سرية (العقاد، ١٩٨٣، ص ٣٨٠-٣٨١)، خاصة في الكويت والبحرين والسعودية(*).

واستجابة لذلك وتحت ضغوط مختلفة، أخذت بعض أقطار الخليج العربي في الستينيات من القرن الماضي، تعيد النظر في مواقفها تجاه المشاركة السياسية والحياة البرلمانية والديمقراطية، وذلك في محاولة للتحول من نظم الحكم "المستندة إلى السلطة القبلية المطلقة" إلى نظم فيها "السلطة شبه دستورية"، دفعها إلى هذا الوضع ظهور النخب السياسية والاجتماعية وفي مقدمتها النخب المثقفة والراغبة في المشاركة السياسية في الحكم. كما هيأ نمو الوضع الاقتصادي، وما صاحبه من تغيير اجتماعي، استعداد بعض الأنظمة الحاكمة لتقديم العديد من التنازلات لتحقيق التوازن بين التطلعات الداخلية (الرميحي، ١٩٨٤، ص ٢٢-٢٣). إلا أن ميكائيل هدسون يفسر ظاهرة ضعف أو غياب المشاركة السياسية في الحكم في أقطار الخليج العربي ببقاء الأنظمة فيها إلى وقت قريب أنظمة قبلية، فهي لم تنل الاستقلال إلا في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، عدا السعودية (١٩٢٣) والكويت (١٩٦١) اللتين بدأتا تصدير نفطهما أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، الأمر الذي مكنهما من السبق في عملية التحديث والتغيير الاقتصادي والاجتماعي. بينما تأخرت بقية أقطار الخليج مما عرضها إلى مواجهة معارضة النخب الاجتماعية التي طالبت بالإصلاح والديمقراطية والشورى، مما يعني مواجهة أزمة الشرعية ومرجعية الحكم. لذا فقد دخلت هذه الأنظمة في صراع مع التيارات الفكرية الحديثة التي أخذت تطالب بتداول السلطة بشكل عام. إلا أن الأنظمة السياسية القائمة أصلاً على مبدأ تناقل السلطة داخل الأسرة الواحدة، رفضت تلك المطالب وبقيت متمسكة بقوة بالآليات التقليدية لتناقل السلطة، بالرغم من تصاعد مطالب النخب الاجتماعية بالمشاركة السياسية وإشاعة الديمقراطية وإقامة الحياة البرلمانية وضمان حرية وسائل التعبير عن الرأي (Hudson, 1977, PP.190-192).وبالرغم من حالة الممانعة التي أبدتها الأنظمة السياسية الديمقراطية، إلا أن محاولات لتطبيق الشورى والديمقراطية بدأت تظهر في منطقة الخليج ولكن على نطاق محدود، وجاءت كلها بسبب ضغوط داخلية وخارجية ولم تنبع من اقتناع كامل من قبل أجهزة الحكم بضرورة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، والإصلاح الدستوري.

(*) سيأتي البحث على تفصيل ذلك في الفصل التالي.

٣-٣-٢ القضايا التي تعاملت معها الليبرالية الخليجية:

لقد ظهرت مجموعة من القضايا التي كانت مدار اهتمام الليبراليين الخليجيين الجدد، وقد جاءت مقاربتها والتعاطي معها من خلال التجارب الأولى لتحقيق الممارسة الديمقراطية ومن ذلك:

٣-٣-٢-١ الديمقراطية والمشاركة الشعبية:

لقد انشغل المثقفون الخليجيون بقضايا كثيرة تشكل زوايا الفكر الديمقراطي والمطالبة بالمشاركة السياسية، ومن ذلك ما تعلق بالدستور، والتعددية، والتنمية السياسية وغيرها.

فتناول قضية الدستور جاء كإحدى القضايا الحساسة على الساحة الخليجية، لأن معظم أنظمة الحكم لم تكن لفترة ليست بالبعيدة، لتقتنع بالدساتير وما تمثله من حريات، وذلك لعدم رعايتها بشكل صحيح لمبدأ المواطنة على أساس الحقوق والواجبات، وبأن المواطنين متساوون أمام القانون، بغض النظر عن المكانة أو النفوذ أو الجنس أو المعتقد (Hudson, 1986, PP.111-120). وبسبب ذلك، وكردة فعل عليه، فقد بدأت النخبة الاجتماعية والفكرية بالمطالبة بالمراجعة العامة للأنظمة السياسية، وبالتالي البدء بالتحول من حكم القبيلة المطلق، إلى الحكم الدستوري المقيد بالقانون الذي يحدد المسلكية العامة في ظل مفهوم الدولة الحديثة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩، العدد ١٨، ص ٤٨-٤٩).وقد أكدت هذه النخب أن الدستور هو مكون أساسي والمستكمل لمقومات الحكم الديمقراطي، وبموجبه تعطى الحريات السياسية وتقدم الشورى والمساواة والعدالة الاجتماعية، وهذا ما يضمن الاستقرار الداخلي للدولة (جريدة الأهرام ، ١٩٦٤/٤/٢٥).

٣-٣-٢-٢ حرية الصحافة:

لقد اهتم المثقفون الليبراليون الخليجيون بقضية حرية الصحافة، كونها ضمانة لحق الفرد في التعبير عن رأيه، كونها وسيلة تؤمن التبادل الفكري والثقافي بين مكونات المجتمع وبين هذه المكونات والمجتمعات الأخرى.وفي الواقع كانت حرية الصحافة غائبة إلى حد كبير عن مجتمع الخليج العربي، لأن كل حرية، ومن ضمنها حرية الصحافة، تتحدد وفق إرادة "الشيخ" وكانت الصحف تغلق أو توقف أو تعطل لمجرد أمر من المستشارين والوكلاء السياسيين البريطانيين، كما كان يرى فيها "الشيخ" تشجيعا لتسرب أفكار غريبة ومنافية لمبادىء المجتمع العربي الإسلامي (نخلة ، ١٩٨٠، ص ١٢). ولمواجهة ذلك، وفي سبيل البحث عن تحقق الحرية، فقد خاضت الصحف في بعض دول الخليج ومنها الكويت والبحرين، تجارب طويلة وصعبة مع السلطات كي ترفع مستوى حرية الرأي وقبول الآراء الجريئة والناقدة في قضايا الحرية والديمقراطية والبرلمان والسياسة، رغم أن مجموعة من هذه الصحف قد تعرضت للتعطيل والإغلاق أكثر من مرة (عبد الله، ١٩٨٥، ص ١٩) ففي آب ١٩٦٦ أغلقت الحكومة الكويتية صحيفة الرأي العام و Kuwait News لانتقادهما الحكومة. والحكومة البحرينية أغلقت صحيفتي القافلة والوطن اكثر من مرة للاسباب نفسها. وكانت مجلة الطليعة قد تعرضت للإغلاق والمنع بسبب نشرها بعض التعليقات ضد السلطة.

استمر المثقفون والكتاب بالمطالبة بمزيد من الحريات في التعبير عن الرأي، ولذا بدأوا بنشر المقالات والرسوم الساخرة والعناوين المثيرة والانتقادات المباشرة وغير المباشرة للحكومة وأعضائها (جريدة النهضة، الكويت، ٢٧ شباط ١٩٧٠، ص٤).

٣-٣-٢-٣ الأحزاب:

تشكل الأحزاب السياسية احدى وسائل التعبير المهمة عن إرادة الشعب، وسبيلاً رئيسياً للمشاركة في الحكم واستلام السلطة إضافة إلى أنها عنصر من عناصر النظام الليبرالي الديمقراطي، وحلقة آمنة بين المسؤولين وبين المواطنين، وآلية رئيسية في انضاج الوعي السياسي للمواطنين، وقناة غنية للمشاركة السياسية، وتعبير عن المطالب الشعبية، وتهيئة الأجواء المناسبة للتفاعل بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية. ولذلك فقد أفرزت قضية غياب الأحزاب السياسية في الخليج العربي عيباً واضحاً في العمل الديمقراطي (المنوفي، ١٩٨٥، ص ٣٩).

لم تكن معارضة قيام أحزاب متأتية من الأنظمة السياسية، بعد أن تحولت الأسر الحاكمة إلى نظام يشبه نظام الحزب الواحد يربط أواصرها النسب والمصاهرة والقربى، عوضا عن روابط الفكر والأيديولوجيا والمبادىء في الدول الأخرى. ولكنها جاءت أيضا من قبل الرعيل الأول من المثقفين الذين طالبوا بضرورة حظر الأحزاب ومنع قيامها لأنها حسب رؤياهم تمزق المجتمع يميناً ويساراً، ولاتصب في مصلحة الوطن (المنوفي، ١٩٨٥، ص ٣٨) (مجلة المنار، ١٩٨٥، العدد١١، ص ٥٣ – ٥٤). لذا لم يدرك هذا الرعيل الطبيعة الحقيقية لعمل الأحزاب، ودورها في نشر الوعي السياسي والثقافي في المجتمع. وفي المقابل فضل الكثيرون منهم العمل الفردي في مجال الإصلاح (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٤٩)،أو الانتماء للأندية الثقافية والاجتماعية التي مارست نشاطاتها بعيداً عن السياسة، وذلك لأنها لم ترغب في إزعاج السلطة او مناكفتها أو مواجهتها. ونتيجة لذلك كنا نرى أن معظم المشتغلين في السياسة هم أهل السلطة، أما المرشحون، في الكويت مثلاً،فقد كانوا يخوضون معاركهم الانتخابية كمستقلين، على الرغم من تعاطفهم مع بعض التيارات الفكرية التي كانت موجودة على الساحة العربية آنذاك (زارمان، ١٩٨٩، ص ٥٥٩).

جاءت المشاركة السياسية ضعيفة فلم تكن هناك أحزاب أو مؤسسات ديمقراطية أو تجمعات أو اتحادات تحد من سلطة الشيخ، وما رافق ذلك من نقص الوعي وانتشار الأمية وتساهل المواطنين تجاه حقوقهم بعد أن أشغلتهم السلطة بالمال المتأتي من العوائد النفطية، ففضلوا الربح والمال على البحث عن إقامة مجتمعات متقدمة، ورضوا بما كسبوا لأن فيه فائدة لهم، ولأن ذلك كان يجنبهم الاصطدام مع السلطة. وهكذا فقد فسرت ظاهرة غياب الأحزاب، وعزوف المثقفين والشعب بصورة عامة عن خوض هذه التجربة في الخليج العربي، بالترف والحياة الاستهلاكية المغرقة بالكماليات والرفاه، والرغبة في الابتعاد عن مبدأ الأزمات الاجتماعية والسياسية. ولترسيخ ذلك والتمكين منه، فقد سعت السلطة إلى تشجيع القبيلة والطائفية الاجتماعية، وعقد

تحالفات بينها وبين القوى الليبرالية دون السماح لها بتشكيل الأحزاب السياسية (مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٥، العدد ١٢٠، ص ٣٢).

إلا أن ذلك لم يصمد طويلاً إذ أخذت قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسة تحتل مكانها في المجتمع الخليجي، وذلك مع تمكّن النخب المثقفة والمتعلمة التي أخذت تطالب بالمشاركة في الحكم، وتطبيق الديمقراطية على أُسس صحيحة (Sa'aty and after, 1932,PP3) ولقد واجه هذا التيار معارضة من الاتجاه التقليدي في الحكم الذي ظل يصر على إبقاء الحكم بيد الأسر المالكة (مجلة الخليج العربي، ١٩٨٣، العدد ٢ – ٤، ص٤٦).

وهكذا فقد نشأ صراع خافت الصوت إلا إنه عميق بين السلطة صاحبة المكتسبات والرافضة التنازل عنها وبين النخب الاجتماعية والثقافية التي رأت أنها مهمشة ومستبعدة، وأن لها حقوقاً يجب أن تحصل عليها. ورغبت هذه النخب في إعلام السلطة أن بقاءها في مركزها سيظل مهددا إن هي حاولت الاحتكار واستبعاد الأطراف ذات الدور الرئيسي والمهم في المجتمع.

٣-٣-٢-٤ الإصلاح الاجتماعي:

لقد أثارت قضية الإصلاح الاجتماعي جدلاً عنيفاً في المجتمع الخليجي. وشغلت جانباً كبيراً من اهتمامات المثقفين والمتعلمين. وقد جاء الصراع على مستويات عدة ولكنه تركز في المجتمع بين جماعة رافضة للتغيير والإصلاح ومتمسكة بكل ما هو قديم بل أوصلته إلى درجة المقدس، وهذه الجماعة تمثل الاتجاه المحافظ التقليدي، وبين جماعة أخرى دعت إلى الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة والانفتاح على الحضارات الأخرى وخاصة الغربية، والإفادة من تجارب الدول المتقدمة في سبيل تطوير البلاد الخليجية (الطائي، ١٩٧٤، ص ١٦– ١٧) وهم الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الاتجاه التجديدي المعاصر(الزيدي، ٢٠٠٠، ص ١٥١). وكحال التطورات الواسعة التي شهدها العالم، فقد بدأت الأفكار الإصلاحية تتسرب إلى أذهان المثقفين المتنورين في المجتمعات الخليجية، وأدى ذلك إلى ظهور اتجاهات واسعة تدعو للإصلاح الاجتماعي وتنادي بالنهضة في سبيل مواجهة التخلف والجهل ونشر العلم والثقافة (مجلة الدوحة، ١٩٨١، العدد ٦٣، ص ٢٨–٢٩). وانتقدت هذه الاتجاهات، وبشدة، أصحاب التيار المحافظ وشددت على أهمية الانفتاح العقلي ومحاربة التحنيط الفكري ومحاربة الجهل والتخلف والخرافات البالية. وقد انفتح أكثر من سبيل اتصال بين هذه المجموعات وبدأت تتحاور فيما بينها بشأن تحديد وسائل النهوض بالمجتمع (الانصاري، ١٩٨٠، ص٣٦).

لقد اشتد الصراع بين المحافظين والمجددين في الخليج العربي، وتناول هذا الخلاف قضايا مبدئية مثل معارضة العلماء في السعودية لكل ما هو آت من الغرب، على أساس أنه بدعة، وأنه سيدفع بالناس إلى الفساد واللهو، وبالتالي الإساءة للإسلام الذي رأوا فيه "ان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار" (وهبة،

١٩٦٧، ص ٢٧٨ -٢٨٧). لقد سعى المصلحون إلى إيصال أفكارهم إلى فئات المجتمع في الخليج العربي من خلال المناسبات الدينية والوطنية والمساجد والمحاضرات والمقالات، وذلك كدعوة إلى إنهاض الخليج على غرار الأقطار العربية الأكثر تطوراً. وقد أثمرت هذه الجهود في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت بعض مفاهيم المجتمع التقليدية بالانحسار. وانهارت القيم والخرافات البالية، وبدأ التعليم بالانتشار، وازداد الاحتكاك بالعالم الخارجي، ونمت حركة التغيير في صفوف المتعلمين، ودخلت أفكار حديثة تختلف عن الأفكار والثقافات التقليدية السابقة (حسين، ١٩٦٠، ص ٨٩)، وظهر جيل من المثقفين الخليجيين بدأوا يؤدون مساهمات في الإصلاح الاجتماعي، وأخذوا على عاتقهم معارضة القوى المحافظة بشدة مدافعين عن أفكارهم المتنورة (الرميحي، ١٩٨٣، ص ١٩٥-١٩٦). وشاركوا في عملية التغيير الاجتماعي وتأكيد قضايا المجتمع الرئيسة في محاربة الفساد.

٣-٣-٢-٥ الفكر القومي العربي:

تشكلت القومية العربية على أساس الأصل واللغة والتاريخ والمصير المشترك. وكانت وحدة الموروث العربي صادرة عن هذا الارتباط بكل سماته وأصوله، (سعيد، ١٩٥٩، ص ١٠) الأمر الذي جعل الأمة العربية وحدة اجتماعية تتفاعل داخلها روابط التلاقي العربي وأسسه (الحصري، ١٩٨٥، ص ١٠٣-١٠٦). وأول ماحاولت أن تبدأ هذه التفاعلات بتطبيقه، هو بناء مجتمع عربي ينبذ العصبية القبلية أو الطائفية أو التمييز بين الأفراد على أي أسس، كما سعت إلى إحداث انقلاب جذري في المجتمع، وحماية الكيان القومي. وتعود بدايات الفكر القومي العربي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تولد تيار مناهض للسلطة العثمانية والعنصر التركي، دعا إلى أهمية تمكين العنصر العربي من الاستقلال عن أي من سلطة خارجية (ياسين، ١٩٨٠، ص ٣٥). دخلت الحركة القومية العربية مرحلة جديدة بعد إعلان الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ ضد الحكم العثماني لتحقيق الاستقلال وإقامة الدولة العربية القومية، حيث وضع القوميون العرب آمالهم في الثورة، والتحق بصفوفه ضباط وسياسيون من مختلف الاقطار العربية (مجلة المستقبل العربي، ١٩٧٨، العدد ٤، ص ٢١). وفي المرحلة ما بين الحربين العالميتين، ظهرت اتجاهات فكرية في إطار العمل القومي العربي، مثل عصبة العمل القومي والحزب القومي الاجتماعي (في سوريا) ونادي المثنى (في العراق)؛ ركزت نشاطها ضد بريطانيا التي كانت مسيطرة على الخليج. ومما زاد من حدة هذه العداوة هو ما أحدثته نكبة ١٩٤٨ من هزة عنيفة في أوساط القوميين العرب (دروزة، الجبوري، ١٩٥٩، ص ١٠١-١٠٦)، مثلت بداية التحول العميق في الوعي القومي العربي نحو قضية الوحدة العربية، وانتقل ذلك الوعي من الجانب الآسيوي إلى الجانب الإفريقي.

أما في منطقة الخليج فلم تكن، آنذاك، فكرة القومية العربية بمضمونها الحقيقي، بل تداخلت مع الرابطة الإسلامية، لذا جاء تأثيرها الفكري أقل من شكلها السياسي، ذلك بالرغم مما أحدثه اندلاع الثورة العربية

الكبرى، وما عملته صحيفة "القبلة" من نشر للأفكار والمفاهيم القومية، والدعوة إلى لم شمل العرب، والنهوض بالأمة تماشياً مع التمسك بالإسلام، ورفض النزعة الطورانية المتطرفة والمطالبة بالأهداف القومية (الرميحي، ١٩٧٧، ص ٢٥٠) (وهيم، ١٩٨٩، ص ٨٣-١٠٨).

أيد المثقفون الخليجيون الشباب إعلان الثورة وتبنوا منطلقها القومي والإسلامي، وبدأوا بتناول قضايا الاستقلال والتحرر والوحدة ودعم الكفاح العربي. وصارت الحوارات والمناقشات تعقد في نوادي الكويت والبحرين، وقد انضم إليها الكثير من المفكرين العرب من خارج الخليج الذين كانوا قد توافدوا إليه لأغراض العمل. كما شهدت الأروقة الأدبية في الجزيرة الكثير من هذه النقاشات كون الثورة قد انطلقت من الحجاز (مشاقبة، ١٩٧٧، ص ٣٣٠-٣٣٤) (الصباح، ١٩٨٨، ص ١٢١).

لم يقتصر الوعي القومي العربي على السعودية والكويت والبحرين، بل انتشر إلى بقية دول الخليج، حيث أخذت الصحافة والنشرات اليومية هناك بنقد الأوضاع في المنطقة، وهاجمت السياسة الاستعمارية البريطانية ودعت إلى التحرر ومساندة العرب والفلسطينيين بشكل خاص (الباكر، ١٩٦٥، ص ٤٣-٤٥) (عبدالله، ١٩٨٥، ص ١٠١-١٠٤)، وقد ساعد على ذلك عودة الكثير من الشباب الخليجي الذي درس في الجامعات المصرية التي كانت تقود حراكاً سياسياً قومياً واسعاً آنذاك.

تزايد النشاط القومي في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، واتسعت القاعدة الشعبية من خلال الأندية والجمعيات، فظهرت تنظيمات فكرية وسياسية امتداداً للحركات الأم التي نشأت في المشرق العربي في تلك المرحلة. وتفاعلت المنطقة الشرقية العربية مع منطقة الخليج، خاصة بعد أن توافد على الدول الخليجية آلاف اللاجئين الفلسطينيين هرباً من بطش الصهيونية التي كانت مدعومة من قوى الغرب وعلى رأسها بريطانيا. شارك الوافدون في إنشاء التنظيمات السياسية ونقلوا تجاربهم الفكرية إلى المثقفين والمتعلمين في الخليج، كما أدى اكتشاف النفط إلى ازدياد حركة التجارة والاتصال مع بقية الأقطار العربية، كل ذلك أدى إلى نمو الوعي السياسي والثقافي وانتشار الأفكار القومية في صفوف النخب الخليجية (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ١٧٦-١٧٧) وكان من أبرز التنظيمات القومية في الخليج حركة القوميين العرب (النل، ١٩٩٦، ص ٢٣-٢٤) (الفكر العربي ، ١٩٨٢، ص ١٨٣-١٨٦) وحزب البعث العربي الاشتراكي (العيسمي، ١٩٨٢، ص ٢٠-٢١) (العطار، ١٩٧٤، ص ١٢٣-١٣١) والناصرية (سليم ، ١٩٨٣، ص ١٢٩) (العقاد،١٩٨٣، ص ٤٣٨) (هيكل، ١٩٧٢، ص ١٨٢).

٣-٣-٢-٦ التيار الاسلامي في الخليج العربي:

يمثل الإسلام الدين الرسمي لسكان الخليج العربي. وأصبح هو المحرك الأساسي في حياتهم. وكما سبق، فإن المسلمين هم الأغلبية الساحقة في الخليج، وهذا مع عدم إغفال أن هناك نسبة من المقيمين أومن أهل الخليج هم من ديانات أخرى كالمسيحية والهندوسية. ولم يغير اكتشاف النفط إلا في الشكليات الاجتماعية الخليجية، وظل الإسلام مصدر التكوين سواء كان في إضفاء الشرعية السياسية كما في السعودية، أم في كونه مصدراً أساسياً من مصادر التشريع في بقية الدول .(Dekmejian, 1994, PP. 627-633)

طوال القرن التاسع عشر لم تكن الجماعات الإسلامية ذات تأثير كبير في منطقة الخليج العربي، ولم يبدأ تغلغل الأفكار الإصلاحية إلا في بداية القرن العشرين، وذلك عن طريق الصحف والمجلات العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص، كما لعب المفكرون الإسلاميون دوراً مهما في نقل الأفكار والمفاهيم الإصلاحية إلى الشباب والمثقفين الخليجيين. إلا أنه لوحظ عدم ظهور حركات إسلامية محلية (عدا الوهابية في السعودية)، ومع ذلك فقد أخذت بعض الفئات الاجتماعية الخليجية تنظر بعين السخط، أو على الأقل عدم الرضا عن ادعاءات السلطان العثماني بزعامة العالم الإسلامي، وكان في مقدمة هذه الفئات الشيعة (لوريمر، ١٩٦٧، ص ٣٤١٨).وعلى الرغم من أهمية السعودية (على سبيل الخصوص)، كدولة مركزية في العالم الإسلامي، إلا أن جماعات وحركات إسلامية سرية قد بدأت تظهر هناك خاصة في أوساط الشيعة، الذين كانوا يعدون في السبعينيات من القرن العشرين، حوالي ٤٠ الف نسمة (٨% من السكان) وكانوا يقطنون في المنطقة الشرقية، وقد ساد بين صفوفهم إحساس بالعزلة والحرمان (الفكر الإستراتيجي العربي، ١٩٨٣، العددان ٨-٩ ، ص ٢١٣). وفي البحرين رغم أكثريتهم، فقد شعروا بذات الاحساس، فازدادت الأزمة بينهم وبين السنة. ومما ساعد على توسع هذا الانشقاق النشاط البريطاني في المسألة (الجذري، ١٩٨٣، ص ١٢).

أما في الكويت فقد نما التيار الإسلامي منذ الخمسينيات من القرن الماضي رغم التحديث والإصلاح الاقتصادي، وانتشرت الأفكار الإصلاحية الدينية، ونشطت الجماعات الإسلامية العلنية والسرية، وساعدت الحكومة على دعم الإسلام في الحياة اليومية، وأبدت اهتماماً واضحاً بالأنشطة الدينية (عبد الخالق، ١٩٨٤، ص ١٥٣-١٥٤) (الندوي، ١٩٦٥، ص ١٣٨-١٣٩).

شهدت قطر آنذاك، تأثراً واضحاً بالوهابية السلفية بسهولة لارتباط آل الشيخ وأسرة محمد بن عبد الوهاب مع آل ثاني في قطر بأواصر القرابة (غنيم، ١٩٨٧، ص ٢٢٩). إلا أن تطبيق الوهابية وممارستها كان أقل مما شهدته السعودية (دكمجيان، ١٩٨٩، ص ٢١٥). أما في عُمان فقد ساد المذهب الأباضي إلى جانب أقلية سنية في ظفار وبعض الفئات الوهابية في الداخل وأقلية شيعية (دكمجيان، ١٩٨٩، ص ٢١٦). وفي الإمارات كانت الأغلبية سنية، وقد اعتمدت سياسة دولة الإمارات على التمسك بالإسلام والشريعة الإسلامية

منهجاً للحياة وللحكم، وانتهجت عدم التشدد في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، لذا لم تظهر هناك جماعات أو حركات إسلامية معروفة (دكمجيان، ١٩٨٩، ص ٢١٨).

وبالمجمل فقد ظهرت في الخليج جمعيات وحركات إسلامية كان أهمها الأخوان المسلمون والمنتدى الإسلامي (البحرين) وجمعية الدعوية الإسلامية وجمعية الإصلاح البحرينية وجمعية الإرشاد الإسلامية (البحرين)، وجمعية الإصلاح الاجتماعي وجمعية الدعوة إلى الله وحزب التحرير الإسلامي والحركة السلفية وجمعية الثقافة الاجتماعية (في الكويت) وجمعية الشباب المسلم وجماعة التبليغ (قدمت من الهند إلى السعودية) (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٢٥٥). لقد انشغلت معظم هذه الحركات بقضايا مهمة منها إصلاح المجتمع والديمقراطية والشورى وتطبيق الشريعة الاسلامية (رضا، ١٩٨٣، ص ١١-٢٧) (الشريف، ١٩٨٧، ص ٢٤٩-٢٥٠) .

٣-٣-٢-٧ التيار الماركسي في الخليج العربي:

أثرت الثورة الروسية تأثيرا ملحوظاً في الوطن العربي. أما في الخليج فقد تغلغلت في أذهان قسم من الشباب من الفئات الاجتماعية الفقيرة (بونداريفسكي، ١٩٧٥، ص ٢٧١). وقد حاول الاتحاد السوفياتي (السابق) نشر الفكر الماركسي في الخليج العربي وذلك عندما اعتقد أن الملك عبد العزيز آل سعود بعد استيلائه على الحجاز عام ١٩٢٥ يمكن أن يكون قوة معادية "للامبريالية" ويقيم علاقات دبلوماسية معه. بعد أن كان أول دولة تعترف بوضعه الجديد ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها (هاليداي، ١٩٧٦، ص٦٦)، وبعد زيارة الأمير (آنذاك) فيصل بن عبد العزيز إلى الاتحاد السوفياتي حيث أشاد، لينين، رئيس الدولة السوفيتية، بالسياسة السعودية (ريفسكي، ١٩٧٥، ص ٢٩٥) إلا أنه لم تمض شهور قليلة حتى قُطعت الاتصالات بين البلدين.

بعد أن أُعلن عن تأسيس المملكة العربية السعودية في أيلول ١٩٣٢، ورفضها إقامة علاقات أو صلات مع من وصفتهم "بالدولة الشيوعية"(هاليداي، ١٩٧٦، ص ٦٦-٧٦)، سيما بعد أن ظهرت النزعة الإلحادية للنظام السوفياتي في عهد جوزيف ستالين (١٩٢٤-١٩٥٣)، ومعارضته للوجود الإسلامي في الأراضي السوفيتية، فضيّق عليه، وأغلق المساجد في البلاد، وأوقف رحلات حج المسلمين السوفيات إلى الديار المقدسة (مجلة الوثيقة، ١٩٩٧، العدد ٣٢، ص ٥٨). وبالرغم من ذلك فقد أخذ النشاط الشيوعي يتغلغل في صفوف العمال في المنشآت النفطية في المنطقة الشرقية .(C.I.A, 1984, P.130) إلا أن السلطات السعودية حظرت تشكيل الأحزاب الشيوعية، وحرمت تبادل الأدبيات الشيوعية وصادرتها، على أساس أنها تخالف مبادئ الدين الإسلامي. ومع ذلك شارك الشيوعيون السعوديون في المؤتمر السري للشيوعيين في الشرق الأوسط والأدنى الذي عقد في جورجيا (مدينة باطوم) في كانون الأول ١٩٥٠ (جريدة الاهرام ١٩٥٠/١٢/٣٠) (تاهتين، ١٩٨٠، ص ١٧، و ص٣٤).أما في الكويت فقد عُرفت أول حركة ماركسية بعد

الحرب العالمية الثانية و كانت قد تشكلت من العرب الوافدين. إلا أن السلطات الكويتية تخوّفت من تغلغل الأفكار الشيوعية والماركسية لذلك بذلت جهوداً واضحة في وقف الدعاية الشيوعية، كما حاربها أغلب المثقفين الكويتين وكذلك فعلت الصحافة (السقاف، ١٩٨٣، ص ٣٣-٣٤).

أدرك الاتحاد السوفياتي أن أسلوب التبشير الأيدلوجي في الخليج العربي لم يحقق هدفه، لذا لجأ إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات مع الحكومات الخليجية نظرا لحاجته النفطية (الفيل، ١٩٧٦، ص٧٦).

أما البحرين فقد شهدت ظهور الأفكار الشيوعية عام ١٩٥٤ ولكن الصورة سرية، وتركز ذلك في صفوف عمال النفط بسبب الاضطهاد الذي مارسته الشركات الغربية ضدهم. (تطور الحركة الوطنية في البحرين، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، د.ت، ص١١ و ص٣٢). لكن السلطات البحرينية منعت النشاط الشيوعي رغم تغلغله في صفوف الطلاب والشباب والمثقفين في الستينيات من القرن الماضي (بن علي، ١٩٧٤، ص ١١١-١١٥) بعد أحداث ١٩٦٧ برزت في البحرين تنظيمات ماركسية- لينينية تحول أكثرها من الانتماء إلى التيار القومي إلى الالتزام بالماركسية، مثل جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، وجبهة تحرير الخليج العربي (الجبهة الشعبية (البحرين))، الوحدة الوطنية البحرانية، ١٩٧١، ص١٢ -١٣). أما في عُمان فإن التجربة الماركسية جاءت مختلفة نتجه التخلف والفقر هناك وعدم استثمار الثروة النفطية في تطوير البلاد وإصلاحها، وانتشار البطالة ولم يتغير ذلك إلا مع تسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم في ١٩٧٠/٧/٢٣ (لاندن، د. ت، ص ٣٧٦).

وبالمجمل فقد عرفت منطقة الخليج العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، نشوء تنظيمات ماركسية اتصفت نشاطاتها بالسرعة، إلا أنها لم تتمتع بالانتشار، وشهدت قلة المنتمين إليها وعدم دعمها شعبياً. وكان من أبرز التنظيمات، اللجنة الوطنية لأنصار السلام (الكويت)، ولجنة العمال (السعودية) وجبهة الإصلاح الوطني في السعودية، وجبهة التحرير الوطني البحرانية، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير الجزيرة (السعودية)، وجبهة التحرير الوطني في قطر، والحزب الشيوعي البحريني، والجناح الماركسي لحركة القوميين العرب في الكويت، ورابطة أبناء الجزيرة العربية السعودية في الخارج، والحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية (السعودية)، وجبهة تحرير شرق الجزيرة العربية (البحرين)، وحركة ظفار في عُمان (الزيدي، ٢٠٠٠، ص ٢٩٩).

وهكذا فقد شهد الخليج العربي العديد من التيارات الفكرية التي لعبت دوراً مهماً في توجه الدوله نحو الإصلاح وذلك انطلاقاً من حرص الأنظمة هناك، على صيانة ذاتها Self Maintenance، إذ وجدت نفسها في مواجهة العديد من التحديات التي يصعب السكوت عليها.

وانطلاقا من ذلك فإن الباحث سيعقد المبحث الرابع من هذا الفصل حول التحرك الخليجي نحو الإصلاح.

٣-٤ دوافع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي

٣-٤-١ المدخل:

تشهد منطقة الخليج العربي ، ولكن بصورة متفاوتة ،عملية تحوّل سياسي يمكن أن يوصف بأنه تطور نحو بناء المؤسسات والمشاركة السياسية والتوجّه نحو الديمقراطيه، مع الاعتراف بأن الإصلاح لن يكون على أساس الأمر الواقع ، ولكن على مرتكزات، إعادة قراءة هذا الواقع في ضوء التحولات والتغييرات والمستجدات المحليه والإقليميه والدولية، مع حقيقية تولد نظرة شموليه جديدة لمفهوم "الدولة الحديثة" القادرة على البقاء والاستمرار. وعلى تفرد عن بقية دول العالم ، فإن دول الخليج العربي قد مثلت، في كثير من الأوقات، قلب الأحداث الدولية، وغدت بؤرة الاهتمام والصراعات في العالم، وذلك لكونها منبعاً للنفط الذي يتحكم في الإدارة الحالية لمعظم مفاصل العلاقات الدولية. فعلى أساس الاحتراب للسيطرة على منابعه وقعت حروب واحتلالات لم تقل في أثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عن الحربين العالميتين السابقتين ولم يكن عدد الدول المنخرطة فيها بأقل من عدد الدول التي انخرطت في كلتا الحربين، فعلى هذا الأساس كانت العلاقات ، ولا تزال، تبنى، فعليه وبسببه جرى احتلال العراق واحتواء دول الخليج وتقوية إسرائيل إطلاق العديد من المبادرات لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط، بما يتلاءم مع مصالح أطراف الاستقرار الدولي.

لقد كانت منطقة الخليج والعراق معها المتأثر الأول باستحقاقات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وارتداداتها وانعكاساتها ، وبخاصة ما مارسته الولايات المتحدة الامريكية من إعلانها الحرب على الإرهاب ومكافحته، والتصدي لأسلحة الدمار الشامل، التي تبين أنها مزعومة، ومنع السلطة العراقية، التي وصفت آنذاك بأنها من دول الشر، من السيطرة على منابع النفط ، والتحكم به، والدعوى والإدعاء الأمريكي بالعمل على تصدير الديمقراطية إلى المنطقة والدفع بأنظمتها نحو الإصلاح السياسي.

شهدت منطقة الخليج العربي حروباً ثلاثة انتهت بحرب الخليج الأخيرة التي انتهت باحتلال العراق. وقد أدى ذلك إلى تحوّل هائل على كل المستويات في المنطقة والإقليم والعالم الذي انقسم إلى أكثر من معسكر، وشهد العديد من الاصطفافات الجديدة، التي لم تكن ممكنة أو متوقعة قبل ذلك.

ومع الوقت أخذت الأوضاع الدولية في التغيّير لغير صالح السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وأخذ هذا المعسكر بالانكشاف مما أدى إلى عدم الثقة به ، وبالتالي التشكيك في كل طروحاته وبخاصة ما تعلق منها بالفكر الديمقراطي والليبرالي والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان إلى غير ذلك من المفاهيم.

وعلى الطرف الآخر، فقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي، مجموعة من التحولات في دول الخليج العربي والجزيرة العربية، وذلك على صعيد المشاركة السياسية ومسألة الديمقراطية بوجه عام. ومن المعترف به

والمدرك أن هذه التحولات قد جاءت بسبب معطيات وضغوط محليه وخارجية ، وبالتالي فإن النخب السياسية الحاكمة بدأت تواجه قوى جديدة تفرض التحديات السياسية والأيدلوجيات الحديثة. لذلك فإن مقاربة دوافع الإصلاح في منطقة الخليج لا بد وأن تؤخذ في ظل حقيقة الخشية من تآكل الشرعية التقليدية للنخب الحاكمة ، وانتكاسة التجربة التاريخية المحدودة للمشاركة الشعبية ، والتداعيات السياسية الضاغطة لحرب الخليج الثانية، التي دفعت بالحدث السياسي في الخليج نحو مشهد لم يكن معروفاً أو حتى مألوفاً حتى وقت قريب، تمثل في ظهور المواطن العادي ملتصقاً أكثر بهموم السياسة وأكثر تفاعلاً مع تطوراتها . كما بدت النخبة المحلية أكثر تركيزاً والحاحاً في مطالبها الإصلاحية وبالأخص إرساء مبادئ الديمقراطية واقرار حق المشاركة الشعبية وتوسيعه.

وحتى نستطيع الإحاطة بالحراك الإصلاحي في الخليج العربي لا بد من مقاربة دوافعه من مدخلي المؤثرات الداخلية والمؤثرات الخارجية التي جاءت على صيغة مبررات.

٣-٤-٢ دوافع الإصلاح ومبرراته:

لقد تعرضت منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي ، منطقة الخليج العربي، كما ذكر، إلى العديد من الأحداث التي أثرت على الواقع الخليجي بشكل خاص والعربي والإقليمي والدولي بشكل عام. ومن الملاحظ أن كل هذه التطورات قد تمحورت حول موضوع النفط. ومن هذه الأحداث الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق لدولة الكويت وتحرير الكويت واحتلال العراق. ومع أن سلسلة الحروب هذه قد ولّدت الكثير من اختلالات أمنية وعسكرية وسياسية في دول الخليج العربي، إلا أن هيكل النظام السياسي فيها لم يتأثر كثيراً. ويعيد بعض المفكرين ذلك إلى كون أسعار النفط قد شهدت، في تلك الفترة ، ارتفاعات كبيرة زادت من دخول دول الخليج مما أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة فيها. ويقول هؤلاء المفكرون إن هذه الأنظمة قد واجهت بعض التحديات الداعية إلى الإصلاح ولكن على مستويات متفاوته (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص٥٧-٥٨). ولقد تصاعدت التحركات الشعبية المنادية بإحقاق الديمقراطيه والمشاركة الشعبية ولكن بتواتر مختلف، مركزة على مقولة أن ما شهدته هذه الدول هو نتيجة منطقية لغياب المناخ الديمقراطي. وقد برز ذلك على هامش الاجتماع السنوي لمنتدى التنمية الذي عقد في الشارقة في (كانون الأول ١٩٩١)، بمناسبة مرور عشر سنوات على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ناقش عدد من مواطني دول الخليج من مثقفين وأكاديميين الأوضاع والمستجدات على الساحة الخليجية، حددت على أثره جملة من المطالب الشعبية الأساسية رفعت إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح بوصفه حاكم البلاد التي استضافت اجتماعات القمة الخليجية، والى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي آنذاك ، السيد عبدالله بشارة. وقد ركزت المذكرة على وضع دساتير وأنظمة أساسية للحكم وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، واعطاء المواطن حق المشاركة في

مختلف القرارات، وذلك عبر إقامة مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤطر هذه المشاركة وتقننها.والعمل على إنشاء كيان تمثيلي على مستوى الدول الخليجية. وقد وقعت المذكرة ٤٦ شخصية خليجية منهم جاسم السعدون وأحمد بشارة واحمد الربعي (الكويت) وجاسم مراد وعلي الصالح (البحرين) وعلي خليفة الكواري ومحمد صالح الكواري وعبد اللطيف محمد النعيمي (قطر) وتريم عمران تريم (الإمارات) وتركي الحمد (السعودية) (مرهون،١٩٩٢ ، ص ٢٠-٢١).

وفي خطوة لاحقة ، واستكمالاً لاجتماع الشارقة ،عقد اجتماع آخر في الكويت في ١٩٩٢/٥/٧ حضره أكثر من ٦٠ مشاركاً من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، أُعلن فيه عن ولادة "الملتقى الوطني الخليجي" وتأليف جمعية عموميه ، وانتخاب مكتب تنسيق برئاسة الأستاذ الجامعي الكويتي أحمد عيسى بشارة ، وأقر النظام الأساسي للملتقى.

وعلى المستويات القطرية، شهدت الكويت في منتصف كانون الأول ١٩٩١ قيام "المنبر الديمقراطي" كتجمع علني للمعارضة التي نادت بإرساء مبادئ الديمقراطيه في الحياة السياسية.

أما في قطر، فقد رفعت ٥٣ شخصية وطنية عريضة إلى أمير البلاد في ١٩٩١/١٢/٣١ طالبت فيها بقيام "مجلس منتخب للشورى" ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة، وتحقيق المشاركة السياسية من خلاله. وطالبت أيضاً بأن تكون مهمة هذا المجلس التأسيسي" وضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية، ويحدد أسس الحكم والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري، ويصبح أساس التشريع ومرجعاً للسلطات في المجتمع كافة ويضمن قاعدة الحق والواجب".

وفي البحرين، بعث الأستاذ الجامعي وعضو المجلس الوطني آنذلك عبد الهادي خلف، برسالة إلى أمير البلاد قال فيها (إنه منذ الانقلاب على الدستور في آب ١٩٧٥ إيقاف المسيرة الديمقراطية ، توقفت مؤسسات الدولة عن الالتزام بالدستور، واستهترت بنصه وروحه). وطالب بالإعلان "عن العودة إلى حكم الدستور إعلان التراجع عن قرار إيقاف المسيرة نحو الديمقراطية في البلاد" (صحيفة القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٤/٢٢). وفي ندوة "الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : منظور مستقبلي ، التي عقدت في الكويت في ٧-١٩٩١/١٢/٩ ، طالب أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة البحرين الدكتور عبدالطيف المحمود ، بإعادة النظر في الأوضاع السياسية في المنطقة . مركزاً على قضايا التمثيل الشعبي وحق المشاركة السياسية . وانتقد "الجمع بين السلطتين التشريعيه والتنفيذية" . وقال "إن الأنظمة الحاكمة لا توجد فيها مجالس تشريعية بتاتاً أو توجد فيها مجالس استشارية أو أنه تم اجهاض تجربة المجالس التشريعية فيها. "وأضاف" عندما وصلت المناقشات إلى ما يمس أهواء الحكام ومصالحهم، عُزلت الشعوب عن المشاركة في إدارة الدولة مشاركة فعّلية حقيقية (مرهون، ١٩٩٢، ص٢٢).

وفي الإمارات العربية المتحدة ، صرّح سليمان الجاسم ، عميد كلية التكنولوجيا بأن " دورنا ليس متوقفاً فقط على من يعلق الجرس ، بل يتعداه إلى قرع الجرس نفسه ، وبصوت مرتفع حتى تستجيب له الحكومات وتستجيب لهذا القرع" (وكالة رويترز ، ١٩٩٢/٦/١٨).

أما في السعودية ، فقد توجّت المطالب الشعبية المنادية بالإصلاح ، بالوثيقة المطلبية التي عرفت ب "مذكرة النصيحة" التي وقعها نحو مئة شخصية دينية وأكاديمية سعودية. وتم رفعها إلى الملك فهد بن عبد العزيز. وجاءت في سبعين صفحة احتوت على عشرة بنود أساسية هي: دور العلماء والدعاة، الأنظمة واللوائح ، الإعلام، حقوق العباد، الوضع الإداري، المال والاقتصاد، العلاقات الخارجية، القضاء والمحاكم ، المرافق الاجتماعية ، الجيش. وجاء في الفصل الرابع من مذكرة النصيحة هذه (حقوق العباد) "تعرض بعض موظفي الدولة والقضاء ومدرسي الجامعات للعزل أو كف اليد أو التجميد في مراتبهم أو نقلهم إلى مناطق بعيدة دون مسوّغ شرعي دون محاكمة عادلة لقيامهم بحقهم الشرعي أو أمر بمعروف أو نهي عن منكر. وكذلك تعرّض العديد من الدعاة والخطباء وطلاب العلم والمفكرين للمنع من الخطابة والتدريس وكف اليد والمنع من السفر . بل وحدث أن اعتقل بعضهم وتم احتجازهم بلا تهمة ظاهرة أو محاكمة شرعية عادلة". وأضافت المذكرة في الفصل نفسه" ولإصلاح كل ما ذكر، إقامة أحكام الشرع المطهر لتحقيق العدل وضمان الحقوق للكافة، ننصح بما يلي : إلغاء كل التعليمات والأوامر والأحكام المخالفة للشرع في الأنظمة وفي لائحة الإدعاء والتحقيق ولائحة التوقيف ، على الأخص التي تتعدى ، بلا مسوّغ شرعي، على حقوق الأفراد، من منع سفر ومن تنصت وتجسس على الرسائل والمكالمات أو تفتيش البيوت بهدف إفادة التحقيق ، الخطر التام لارتكاب هذه الأعمال إلا في الأحوال المخصوصة التي أجازها الشرع بالدليل الصحيح وبعد صدور حكم شرعي بذلك".

وفي الفصل الخاص بالعلاقات الخارجية، وبعد أن تعرّضت المذكرة بإسهاب لما تراه سلوكاً دبلوماسياً منافياً للشرع، فقد قدّمت المذكرة خمس نصائح للملك منها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كل دولة تحارب الدعاة إلى الله فيها ، أو تضطهد الأقليات الإسلامية فيها . وأن تكون العلاقات مبنية على حسن تعامل تلك الدول للدعاة والأقليات الإسلامية ، والتعامل بحكمة مع الدول والتكتلات والتوجهات المعادية للإسلام وعلى رأسها الأنظمة الغربية ، وتجنب أي نوع من الأحلاف أو أشكال التعاون التي تخدم الأهداف الاستعمارية وتؤثر على القرار السياسي لهذا البلد".

أثارت المذكرة عاصفة سياسية اضطرت الملك والحكومة إلى الرد عليها على أوسع نطاق(*)،جاء فيه أن ما ورد في المذكرة باطل وخلاف الواقع ، وأن معديها قد عملوا على ترويج أسباب الفرقة وزرع الضغائن واختلاق المثالب أو تجسيمها ، مع التغاضي الكامل عن كل محاسن الدولة مما جعلها من مكاسب الأعداء

(*) بيان أصدره الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتي المملكة أثر اجتماع الهيئة الدائمة والثلاثين" لهيئة كبار العلماء" في الطائف في ربيع الأول ١٤١٣ (أيلول ١٩٩٢)

والحاقدين (صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٨. صحيفة القدس العربية، لندن ١٩٩٢/٤/٢٢). فقد نشرت نص المذكرة. مما دل على عمق النتائج التي أفرزتها وعلى عمق دلالاتها السياسية والاجتماعية. خاصة أن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية لم يعتد على مثل هذه الاعتراضات أو الاحتجاجات ، إذ يعدّ نفسه نظاماً أبوياً وصل إلى السلطة بقوة قادة عائلة آل سعود والتفاف القبائل حولها.

بدأت الأحداث تشكل تحوّلا كبيراً في المجتمع الخليجي، وأخذت تتخطى البعد المحلي ، فصار "حديث الديمقراطيه" يأخذ بعداً دولياً تمثل في دخول الغرب على خط الحدث وممارسته ضغوطاً إعلامية وسياسية على النخب الحاكمة في سبيل الأخذ بمبدأ الإصلاحات السياسية . فلقد أثارت الصحف ووسائل الإعلام الغربية والأمريكية قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية في الخليج، ولا سيما في السعودية والكويت. ولم يخف بعض الساسة الأمريكيين ما سمّوه خيبة أملهم من الموقف العدائي الذي اتخذته الحكومة الكويتية تجاه المعارضة هناك . الأمر الذي دفع بالسيد عبدالعزيز المساعيد رئيس المجلس الوطني الكويتي آنذاك إلى التنديد "بالتدخل الأمريكي" في الشؤون الداخلية للكويت (مجلة شؤون الأوسط، ١٩٩٢، ص١١٠).

إلا أن الخطوة الأهم التي اتخذت من قبل الاتحاد الأوروبي في سبيل الضغط على الدول الخليجية لإدخال بعض الإصلاحات إلى أنظمتها السياسية، قد تجسدت في إعلان البرلمان الأوروبي عن ضرورة ربط العلاقات التجارية بين بلدانه وبين المجموعة الخليجية بمدى احترام هذه لحقوق الإنسان. وقد جاء ذلك في تصريح للناطق باسم العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي السيد غيس دوفرس (تموز ١٩٩٢) . وجاء في التصريح " أن أحد العوامل التي تعترض التوصل إلى اتفاق شامل للتبادل التجاري والتنمية بين السوق الأوروبية المشتركة وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو عدم مصادقة دول المجلس على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق العمال المواطنين والأجانب وحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية ".

ندّدت كل الدول الخليج بهذا التصريح ، و قام وفد خليجي برئاسة أحمد الخطيب وعضو مجلس الأمة الكويتي آنذاك في آذار عام ١٩٩٢ بزيارة رسمية لمقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، والتقى كلاً من رئيس لجنة حقوق الإنسان ورئيس لجنة التعاون والتنمية وسكرتير المجموعة الاشتراكية ومنسق المجموعة اليسارية ،حيث بحث معهم الوفد أبعاد هذا التصريح وهموم الديمقراطية في الخليج وفي الجزيرة العربية (مرهون، ١٩٩٢، ص٢٣-٢٤).

والمراقب للتعاطي الغربي مع تقنية الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي بوجه عام ، ومع ما يجرى في دول الخليج بشكل خاص، يرى أن هذا الغرب قد قارب الأمر من منظورين: أيديولوجي رأى فيه أهمية مواكبة النظم السياسية الخليجية لمسار التطور السياسي العالمي ، ودخول "الأحداث السياسية والمعاصرة ". ومنظور ذاتي رأى فيه أن استكمال مقومات الشرعية الدستورية في هذه النظم هو عامل قوّة واستقرار داخلي، يمكنها من مواجهة التحديات وتجاوز العقبات والمحافظة على الخليج بأهميته الإستراتيجية.

ومما لا شك فيه أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة صاحبة مصلحة كبرى في بقاء الاستقرار والهدوء في هذه المنطقة التي يعتمد عليها بشكل واسع في تأمين تدفق النفط من جهة ، وهما ، أي أوروبا وأمريكا ، حريصتان أيضا على أن لا تقوم هناك قلاقل شرق إسرائيل ، أو على أطرافها . وللتفصيل في دوافع الإصلاح في منطقة الخليج العربي لا بد من تقصي مناببّها وجهاتها فمنها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي ، وذلك على السياق التالي.

يقول أمين المشاقبه في البحث الذي قدمه لندوة الإصلاحات السياسية في العالم العربي :"أن هناك أسباباً كثيرة متعددة أدت إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في دول الخليج العربي وقسمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية" (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص ٢٩).

٣-٤-٣ الدوافع الداخلية للإصلاح :

١. إن مقولة " الحق التاريخي " للسلطات الحاكمة في الخليج، مثلها مثل شرعية الأصول الدستورية، كانت موضع جدل. فشرعية الأصول الدستورية تعني أن الحاكم قد وصل إلى الحكم وفقا لطرائق وأساليب كان المجتمع قد حددها لهذه العملية سابقاً في نص دستوري. إلا أن الشرعية الدستورية بمعناها الحرفي الضيق ليست ذات صورة نهائية في منطقة الخليج والجزيرة العربية. ذلك أن الدستور، إن وجد هو في معظم بنوده تكريس لغلبة سياسية مصحوبة بقوة ما. وهنا لا بد من التذكير بأن الدستور أصلاً جاء لاحقاً زمنياً لقيام السلطة، وبذا فإنه أضفى عليها شرعية إضافية كانت قائمة بالفعل. ولمّا أن كان الدستور غير قادر على الإحاطة بكل معاني "شرعية الأصول" لذلك لزم توسيع إطار التحديد الحرفي لهذا التعبير حتى أصبح يتضمن أصولاً دينية وتاريخية وربما سلالية أيضاً.

أما المسألة الدينية فهي إضافة غير واضحة على مستوى الميلاد والميراث . ففي السعودية مثلا قامت السلطة هناك على مواجهة سلطة سياسية استمدت شرعيتها من الخلافة الدينية القرشية ثم ما تمثل في الدولة العثمانية. كما دخلت هذه السلطة مع عناصر الحركة الدينية التي تقمصت شرعيتها (مركز الإخوان الوهابيين) في معركة سبلة ١٩٢٩[*](www.wikipedi.org) .

وما يقال عن السلطة السياسية في الدولة السعودية، يقال بوضوح أكثر عن السلطة السياسية في الكويت والبحرين. وبالعودة إلى مقولة "الحق التاريخي" للسلطات الحاكمة في الخليج العربي ، فإنها كالمقولة التي سبقتها موضع جدل كبير.فآل سعود جاؤوا إلى السلطة عن طريق الفتح ، وآل صباح لم يقدروا على الصمود

(*) معركة سبله وقعت يوم السبت ١٩٢٩/٣/٣٠ بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بقيادة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود وبين قوات الأخوان بقيادة فيصل بن سلطان الدويش وسلطان بن بجاد في روضته السبلة ما بين الارطاويه والزلفى انتهت بانتصار قوات عبدالعزيز ويكيبديا الموسوعة الحرة

في وجه بني خالد وامتداداتهم الموالية لدولة الخلافة العثمانية الا بدعم أجنبي ظاهر. أي ان جميع الملكيات في الخليج لا يوجد منها من يملك "الشرعية السلالية" أو "شرعية الأصول" ذات البعد السلالي ، فعلى السبيل ليس بينها من ينتسب إلى آل البيت أو إلى قريش، (أبي بكر، ٢٠٠٥، ص ١٧٩). وفوق ذلك فإن آل سعود نازعوا الهاشميين الحكم واستولوا عليه منهم.

وهكذا فإن قياس شرعية الأنظمه السياسية الخليجية يجب أن يجري على ثلاثة عناصر هي العنصر الدستوري بمعناه الحرفي الضيق ، كما ذكر. والثاني هو عنصر التمثيل ومضمونه قناعة الرعية بأن الحاكمين يمثلونهم. والثالث هو عنصر الإنجاز، ومضمونه أن الشرعية تبدأ أو تقوى من خلال الانجازات الكبيرة التي تحققها السلطة للمجتمع (سلامة، ١٩٨٦، ص٢٠)، وعليه فإن هذه الأنظمة، وانطلاقاً من حرصها على صيانة ذاتها فقد رأت بضرورة الأخذ بأسباب الحداثة، وحتى يتم ذلك لا بد من الإصلاح.

٢. تنامي تيار القومية العربية ومطالبته بالتغيير والتحديث الاجتماعي والسياسي . وقد فجّر هذا التيار انتفاضات ١٩٥٦ و ١٩٦٥ في البحرين، ١٩٥٩ و ١٩٦١ في الكويت (مرهون، ١٩٩٢، ص٢٩). وانتقلت الفكرة إلى سائر دول الخليج سواء على يد مواطنيها مباشرة أم عن طريق العرب والأجانب الوافدين بشكل غير مباشر.

٣. رغبة القوى التقليدية، القبلية والتجارية المتحالفة معها ومع الأسر المالكة، في تطوير دورها في الحياة السياسية وتغييره ، واعطائه بعدا جديداً ينسجم وطبيعة مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني.

٤. تراجع "دولة الرفاهية" الخليجية بسبب ارتفاع الكلف الاقتصادية الذي اضطر دول الخليج إلى ترشيد الإنفاق وفرض الرسوم والضرائب (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص٥٩) (بشارة، ٢٠٠١، ص٨١).

وهنا فقدت الدولة شيئا من أدواتها في كسب "الرضا" وبالتالي فقد انطلقت الاحتجاجات وبدأ المواطنون يشعرون بالضيق، وصاروا يلتفتون إلى كثير من قضاياهم المادية وغير المادية . وقد أدى هذا التناقض في القدرة المالية إلى تقليص عدد الموظفين في القطاع العام الذي كان ملاذا للحكومات، ترسل إليه الكثيرين دون الحاجة لهم، ولكن فقط لكسب الولاء والرضا ، حتى تضخم هذا القطاع وترهل ، وأصبح عبئا على الميزانيات في دول الخليج العربي التي لم تعد قادرة على تحمله. ثارت حفيظة هؤلاء المستغنى عنهم وبدأوا يطالبون بتوزيع جديد للثروة وذلك في سياق مطالبات عامة للإصلاح. وفي سبيل حل بعض من جوانب هذه الأزمة مالت معظم دول الخليج العربي إلى اتباع سياسة الخصخصة، ولكن على تفاوت في السرعة، وكان الهدف تنويع مصادر الدخل للأفراد وتقليص اعتمادهم على الدولة .

وفي ذات السياق تنبهت حكومات الخليج العربي إلى قضية حساسة كان يجب معالجتها ويقصد بذلك قضية الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية ، سواء في مؤسسات الدولة الرسمية أم في القطاع الخاص أم من قبل الأفراد .وقد جاء القلق من هذا الوضع بعد أن تشكلت ثقافة استهلاكية وسلوكية خليجية اعتمدت

توظيف الأجانب عربا أو غير عرب. ومّا أن تراجعت القدرة الاقتصادية لهذه الحكومات أحسّت بضرورة إعادة ترتيب الوضع الوظيفي فبدأت بعملية استيعاب العمالة الوطنية، وذلك عن طريق التدريب والتعليم والإعداد وعن طريق دفع رواتب تشجيعية، وقد عدّ هذا الإجراء من الدوافع الضاغطه نحو التصحيح والإصلاح.

إلا أن هذا الإجراء قد واجه صعوبات تمثلت في عجز الحكومات عن توظيف العمالة الوطنية في القطاع العام بسبب التضخم الوظيفي من جهة، كما أنها لم تستطع أن تفرض توظيف المواطنين على القطاع الخاص الذي لم يكن راضيا عن كفاءة هؤلاء المواطنين بسبب رداءة مخرجات التعليم الذي خضعوا له.

وبالرغم من ذلك ، وتحت الضغوطات الداخلية، فإن الحكومات الخليجية استمرت في البحث عن وسائل لحل هذه الأزمات الذي يعني بالضرورة التوجه نحو الإصلاح وحتى تنجز ذلك كان لا بد من انتهاج سياسات ربما لاتكون ذات شعبية بل وربما صنفت على أنها مؤلمة ، ومن ذلك وقف سياسات الدعم الحكومي بسبب ارتدادات الاوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار كلفة الخدمات . ولقد واجهت المؤسسات التشريعيه أو شبه التشريعية في بعض دول الخليج سياسات الحكومات هذه مثلما ما جرى في الكويت والبحرين والسعودية* (مشاقبة،٢٠٠٥ ، ص٦٠) (www. Islamonline.net).

٥. أدى تدفق الاستثمارات الخارجية إلى قيام نشاط اقتصادي فسّر على مستويات مختلفة في دول الخليج العربي ، إلا أنه وبالمجمل، قد قاد إلى قيام جدل حول التعامل مع الخارج وخاصة الدول الغربية وأمريكا على خلفية معتقداتها السياسية والفكرية والاجتماعية .

غير أن ردود الفعل قد جاءت متفاوتة من دولة إلى أخرى. ففي دولة الإمارات. وخاصة في دبي فقد كانت هذه الاستثمارات مرحبا بها وكذلك في قطر والبحرين والسعودية وعمان ، بينما لاقت مشاكل في دولة الكويت حيث تنشط التيارات الوطنية والحركات الاسلامية في مجلس الأمة وعلى مستوى العديد من قطاعات المجتمع هناك . وكان على رأس هذا الرفض عدم موافقة مجلس الأمة الكويتي على السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في مجال النفط (مشاقبة، ٢٠٠٥ ، ص٦١) .

٦. يتحلى المواطن الخليجي بالصبر والجلد على مشاق الحياة، ولذلك بُنيت شخصيته على أساس التعاطي مع البيئة الصعبة التي كان يعيشها. وقد انسحب هذا على كل مناحي حياته ، فشهدت حياته السياسية ثقافة قبلية اعتمدت على التعاون والمساواة واختيار الشيخ وأقرّتها. وهنا يجب أخذ مسألتي "القبلية " و"الشيخ" في إطارهما التاريخي والمصلحي.

وألا نخلط ذلك بالمفاهيم الحديثة حول الديمقراطية والمشاركة السياسية بمعناها الواسع والمطلق، إذ إن المنطقة الإقليمية برمتها كانت محكومة بهذه الثقافات التي حكمت عليها التطورات بالتغيير والتحوّل والانقلاب

---

* [illegible]

على كثير من مُسلماتها . ولما أن كانت موارد " الشيخ " تأتي مما يدفعه الناس ، فإنه توكل بحمايتهم وتأمين العيش لهم بأمن وأمان ، ويجيء ذلك بالتزام "السلطة" بوظيفتها تحت إشراف القبيلة برمتها ، ويتم بمساندة الطبقة المليئة مادياً.

[illegible] كما كان يجري في الساحل المهادن ، أو بين آل سعود وبين آل رشيد أو بين آل خليفة وبين آل ثاني (اليوسفي، ٢٠٠٥، ص١٢٤).

لقد كانت هذه الديناميكية ترمي إلى توسيع دائرة المشاركة في السلطة. لذا بدأت تنادي بضرورة إنشاء المجالس. وقد تولى ذلك طبقة التجار الأغنياء الذين كانوا يشكلون طبقة مهمة في كل من الكويت والبحرين ودبي والحجاز (الشملان، ١٩٥٩، ص١١٥) (Dickson, 1968,P.41). وكان من الملاحظ أن طبقة التجار في الكويت كانت أكثر الطبقات تماسكاً وانسجاما، واستطاعت أن تحتل "مكانة اجتماعية" قريبة من الأسرة الحاكمة لتماثل الإنتماء القبلي. إضافة إلى مساهمتها المهمة في تأمين موارد الدولة. وبالرغم من ذلك فإنها، تاريخياً، ما إن تعرضت للمضايقة (١٩١١) حتى هاجر قادتها إلى خارج الكويت وسكنوا البحرين ولم يعودوا إلا بعد ان استرضاهم الشيخ مبارك(الشملان، ١٩٥٩، ص١٥١ – ١٥٦) مكنت القدرة التي امتلكها التجار من قيادة حركات الإصلاح السياسي والعلمي ، فتكونت مؤسسات المجتمع المدني ، ففي الحجاز تأسس مجلس الشورى (١٩٢٦) ونجح تجار دبي والبحرين والكويت في انشاء مجالس (١٩٣٨) استمرت لفترة محدودة (الزركلي، ١٩٨٨، ص ١٦٢) (الرميحي، ١٩٧٥، ص٢٩).

وهكذا فقد أخذ الاقتصاد الفاعل يلعب دوار مهماً في اطلاق المبادرات المطالبة بالإصلاح والتطوير،خاصة بعد أن تولدت طبقة عاملة محلية تعمل في استخراج النفط وتصديره ،التي احتلت وزنا اجتماعيا، وذلك في كل من البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية والكويت وقطر، وسريعاً ما ظهرت مكامن قوة هذه الطبقة، فهي التي نظمت إضرابا في البحرين في كانون الاول ١٩٤٣ ترك أثرا واضحا في المجتمع الخليجي، حيث انتقلت التوجهات إلى السعودية فجرى أول إضراب لعمال النفط في السعودية عام ١٩٤٥ وكذلك في الكويت في العام ١٩٤٨. وحتى تواجه ذلك عمدت الأنظمة السياسية، وكذلك الشركات النفطية، إلى خلق "ارستقراطية عمّالية" كي تكون عامل استقرار [illegible]اغراء المحتجين بمستوى معيشي أفضل، وذلك بعد أن

فهم الطرفان أن أهمية المرفق النفطي (فاسيليف، ١٩٨٦، ص٤١٠)، (اليوسفي، ٢٠٠٥، ص١٢٤). وتأثيره ليس على المستوى الاقتصادي فقط ولكن حتى على مقدرات الفهم السياسي الاجتماعي والثقافي والفكري.

وهنا يذكر أن استغلال النفط ، وبالتالي تدخله في صياغة جديدة للحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية لم يكن متزامناً في وقت واحد ، بل امتد على مدى ثلاثة عقود. فبدأ بالبحرين في الثلاثينيات من القرن العشرين، تبعتها السعودية والكويت وقطر بعد الحرب العالمية الثانية ثم أبو ظبي وأخيراً عُمان. كانت العائلات الحاكمة هي المتحكمة بهذه الثروة الجديدة والمسيطرة عليها فأثرت، الأمر الذي أجج المشاعر المعادية ، لها، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، بل وعلى الساحة السياسية أيضاً (اليوسفي، ٢٠٠٥، ص١٢٦) ومن أمثلة ذلك كان نصيب الأسرتين الحاكمتين في البحرين وقطر في الفترة ١٩٤٧-١٩٧٠ من عائدات النفط ٣٢.١% و ٣٥% على التوالي. في أبو ظبي في الفترة ١٩٦٥- ١٩٧٠ كانت النسبة ٢٥%. ولقد أوجد هذا التباين في توزيع الثروة بيئة ملائمة للاستقطابات السياسية، ومناخات مناسبة للتحرك الجماعي، شملت معظم مكونات المجتمع إن لم تكن كلها، متجاوزة في ذلك الولايات القبلية والطائفية والعائلية والمناطقية، وأخذت مفاهيم جديدة تستقر في فكر المواطن الخليجي ومن ذلك "الشعب" و"الأمة" و"الطبقة الواحدة" و"الحقوق" و"المساواة" و"الحرية" و"المشاركة السياسية" و"الديمقراطية" و"التمثيل الشعبي" و" النيابة" و"الشورى".

وعلى الجانب العربي انطلقت شعارات جديدة منها "نفط العرب للعرب" و"الوحدة العربية على كل مستوى" و " القومية العربية" و "مقاومة الاستعمار" و"التحرير" و "التحرر" وظهرت أحزاب وتجمعات سياسية تدفقت إلى دول الخليج (العطار، ١٩٧٣، ص٢٠)،(هوليداي، ١٩٧٦، ص ٦٨)،(المديرس، ١٩٩٩، ص ٨٢). وعلى المستوى الاقتصادي المؤثر، فقد شهدت الأسواق العالمية في أعقاب حرب تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣، ارتفاعاً خيالياً في أسعار النفط ، الأمر الذي دفع بالدولة "الرعوية" إلى امتلاك مراكز متقدمة ، ومثالاً على ذلك فإن مجموع عائدات الدول الخليجية (عدا البحرين وعُمان) قد بلغت عام١٩٧٠م ٢٣٩٠ مليون دولار، قفزت عام ١٩٨٠ لتصبح ١٤٤٩٤٩ مليون دولار (ابراهيم، ١٩٨٢، ص ٦١) وقد أدى ذلك إلى تعديل في توزيع قيم السلطة، وتغيير في طبيعة العلاقة التبادلية بين مكونات الدول الخليجية ولعل أول مظهر هو ، وبفضل توسيع الإنفاق الحكومي ، تحقيق مستوى معيشي عالٍ للمواطن الخليجي ضاهى ذلك المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة، فقد قفز متوسط دخل الفرد السنوي في الدول الست من ١٩٣١ دولاراً في العام ١٩٧٢ إلى ١٥٦٦٠ دولارا في العام ١٩٨٠ ، في حين بلغ المتوسط في الدول الصناعية عام ١٩٨٠ حوالي ١٠٣٢٠ دولارا (صادق، ١٩٨٦، ص٦١).

هذا يعني، اجتماعياً أن طبقة متوسطة عريضة قد تكونت بعد ردم الهوة الطبقية السحيقة التي كانت قائمة، كما انعكست ، الثروة الهائلة ، على الأمن والسلام إلى جانب تحقيق الرفاة ورغد العيش. وبدأ الإدسان

الخليجي يقارن معيشته بمعيشة نظرائه في الدول العربية "المتطورة سياسياً" فوجد أنه يعيش أفضل منهم ، فرضى عن السلطة وخفت حدة معارضته إلى فترة ما.

٧. أدّى هذا النمو في المستوى المعيشي للمواطن الخليجي إلى استنكافه عن إشغال الوظائف والأعمال البسيطة ، بل وتجاوز ذلك واتجه نحو العمل في أعلى السلطات الإدارية في الدولة أو في القطاع الخاص. ولجأ إلى استقدام الوافدين من كل بقاع الأرض ليقوموا على خدمته ، وقد تزايد عدد هؤلاء إلى أن وصل إلى أرقام غير معقولة (عام ١٩٨٠ مثّل الوافدين ٧٨% من إجمالي سكان دولة الإمارات العربية المتحدة) (التميمي، ٢٠٠٤، ص ٧٠-٨٣). أما على مستوى قوة العمل فقد تراوحت نسبتهم بين ٨٩% في الإمارات و ٥ر٤١% في عُمان (صادق، ١٩٨٦، ص١٧٧).

لم تقف ارتدادات المسألة عند حد فقدان التجانس السكاني بل امتدت إلى حدوث اختلال في السلوكيات الأسرية إذ تشكلت هناك طبقة من الخدم أفرغت ثقافاتها وتصرفاتها في المنازل، وانعكس ذلك على تربية الأجيال. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد انقسم المجتمع الخليجي إلى جزئين يعيشان سوية دون أن يتعايشا أو يتلاحما أو يتدخلا أو يمتزجا، الأول مجتمع المواطنين المترفين الذين لا يحركون ساكناً، وأصبحوا مستفيدين من الوضع وراضين منه وعليه. والثاني مجتمع الوافدين الذي أصبح يشكل معظم الطبقة العاملة إن لم يكن كلها. وبذلك بدأ المجتمع الأول يتحكم في الثاني من حيث "الإقامة" و "الإقالة" بينما بدأ المجتمع الثاني يتحكم في الأول من حيث "الإنجاز" و "القيام بالمهام". وحتى يمكن تعديل خلل التركيبة السكانية فإن لا بد من الأخذ باختيار "التجنيس" وهذا خيار غير مقبول لا شعبياً ولا رسمياً. ولّد ذلك ظهور حالة من الارتباك الاجتماعي إذ أصبح المواطنون قانعين بأن يكونوا "عيالاً" على إنتاجية الوافدين الذين بدورهم ، ارتضوا بسكوت المواطنين عليهم لأنهم يكسبون وبذلك أصبح ، كما سبق وذكر ، المواطن الخليجي "قانعاً" بالأوضاع كما هي ، وهذا ما يفسر مرور سنوات "العجاف السياسي " التي امتدت طويلاً (اليوسفي، ٢٠٠٥، ص١٣٠) في الخليج العربي.

وهنا لا بد من الإقرار بأن هناك صعوبة في قياس الآثار الاجتماعية والسياسية ، اذ إن ذلك يخضع للملاحظة السوسيولوجي للعلاقات القائمة بين المجموعات السكانية الموجودة في الأقطار الخليجية وتطورها، وذلك بالاعتماد على ردود الفعل بين هذه المجموعات كنتاج حقيقي أو متخّيل لهذه العلاقات. فمشكلات العمالة الوافدة هي مجرد جزء من كل من مشكلات هذه المجتمعات وعلاقتها بأفرادها. إذ تبرز قضية العمالة المحلية والسماح بتنظيمها ووضع القوانين الحديثة لها، وتبرز هناك مشكلات "المواطنة" واختلافها عن مفهوم "الرعية". وأخيراً هناك مشكلات العمالة العربية (القومية) ومشكلات العمالة غير العربية (الإنسانية). وفي معالجة ذلك ظهرت كتابات جادة وناقدة لوضع العامل العربي في هذه المجتمعات (قضايا عربية ، ١٩٨٠،

العدد ٥، ص٢٨٠ -٢٨٦) وكذلك وضع العامل الأجنبي (An Observer, 1978, P. 21) إلا أن وضع المواطن وعلاقته بالدولة الحديثة وحقوقه وواجباته العامة، في إطار هذا البناء الاجتماعي، لم تبحث بالشكل المطلوب حتى الآن. ومعظم مشكلات العمالة الوافدة ، نابعة أساساً من التركيب الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات (الرميحي، ١٩٨٣، ص٢٥٢).

واردكازاً على ذلك ، فإن القول يصح، إذا ما ذكر أن العرب الوافدين قد أثروا سياسياً في منطقة الخليج على العرب المحليين بشكل مطلق، إذ أثر بعض العرب من الوافدين على الساحة السياسية المحلية، فمعظم التشريعات السياسية الحديثة في الخليج، كالدساتير وقوانين الصحافة وقوانين التعليم، جاءت معظمها من مستشارين عرب. ولذلك يمكن اعتبار أن الشكل القانوني – السياسي للدولة الخليجية الحديثة، هو من اجتهاد أو نقل الخبراء العرب. أما على المستوى غير الرسمي فقد حمل هؤلاء الوافدون أفكاراً سياسية كثيرة ومتقدمة، كما ذُكر سابقاً، وأصبحت للحركات السياسية المنتشرة على المستوى العربي امتدادات في الخليج العربي(الرميحي، ١٩٨٣، ص٢٦٥-٢٦٦). أما الاختلاط الاجتماعي الخليجي مع الوافدين غير العرب فقد كان محدوداً. وكذلك كان تأثيرهم السياسي ضيقاً، مع تفاوت التأثير، (الدفتري، ١٩٨٠، ص٦٧ وص١٠٨) بحيث كان الإيرانيون أكثر تأثيرا من الهنود، وذلك للوجود الشيعي في كل دول الخليج العربي. ولتصحيح ذلك الخلل عمدت كل هذه الدول لتنويع مصادر عمالتها الأسيوية.

٨. استجابة لذلك التطور التقني والعلمي والتعليمي الهائل الذي شهدته دول العالم، وجدت دول الخليج العربي نفسها سائرة في هذا التيار ومستقبلة لهذا التطور ، فتزايد الطلب على فتح المزيد من دور العلم وخاصة الجامعات غير الحكومية ، مما فتح المجال أمام انتشار جامعات أوروبية وأمريكية وعربية (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص٦١). مثّلت منبتاً خصباً لتبادل المعرفة ولبدء حوارات سياسية جاءت بها ثقافات وخلفيات هذه الجامعات. وقد أدى ذلك إلى توسيع مدارك الإنسان الخليجي بما احتوته المناهج الأكاديمية وغير الأكاديمية التي اعتمدت في سياق التعليم العام. وقد بدأت هذه الجامعات بالتنافس سواء على مستوى التعليم وتطويره أو على مستوى الابتعاث وتبادل المدرسين والطلبة.

٩. لقد أدّى الاتصال الثقافي والسياسي والفكري العربي بالمجتمعات المتقدمة إلى ازدياد ضغط تأثير التخلف على المجموعة النخبوية العربية الحاكمة منها أو المعارضة، إلى ظهور شعور "الدونيه" في مقابل المجموعات المتقدمة في العالم التي برزت على الساحة الدولية ، بالرغم من تمتع المجموعات العربية بوجود تركة حضاريه هائلة.

لقد دفع هذا الشعور النخبة لانتهاج سياسات تهدف أولاً إلى التخلص من هذا الشعور، وثانياً إلى الوصول إلى حالة التماثل مع قيم ثقافات أجنبية من أجل الحصول على هوية معينة. إلا أنه وبسبب عزلتها عن القاعدة، فقد وجدت نفسها في صراع من "الرعَية" فبدأت بممارسة العنف والعنف المضاد،

ودخلت الأنظمة في حالة من عدم الاستقرار السياسي وتعمق الشعور بالدونية. وكمحاولة لامتصاص النقمة اتفقت الأنظمة على أن تتصالح مع الرعية من أجل خلق التطور ومن أجل صيانة ذاتها ، ولأنها رأت أن تفادي تدهور الأوضاع لا يكون إلا بفتح باب المشاركة السياسية أمام الجميع . وتأكدت أن ذلك سيزيد من فرص تأهلها لاكتساب الشرعية(العزّي، ١٩٨٧، ص١٥٥).

١٠. لقد مثّل فقدان التوازن بين قوة الأنظمة الحاكمة القابضة على السلطة وبين المواطنين غير القادرين على خلق ضغط سياسي يُفضي إلى قيام مشاركة سياسية حقيقة ، ضغطاً داخلياً ، كان لا بد والحال هذه من إصلاح بيت الحكم أولاً ، للبحث عن الرضا العام الذي أصبح من الصعب المساس به أو التراجع عنه.

ومن هنا جاءت أهمية التعامل بحكمة مع الاتجاهات الحديثة التي سادت في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي شهدت انتصار المبادئ والمثل الديمقراطية على التجربة الاشتراكية والماركسية . وأصبحت الديمقراطية ذات قيمة مركزية في النسق المعياري للنظام العالمي.

١١. تنامت بين المواطنين في الخليج الجديد تفسيرات جديدة لمفهوم "الدستور" طالبت بإقامة المواطنة على أساس الحقوق والواجبات والمساواة أمام القانون بغض النظر عن المكانة، والنفوذ، والجنس، والمعتقد (Hudson, 1986, P.111-120).

وقد بدأ هذا التحرك عندما انطلقت بعض النخب الاجتماعية والفكرية منادية التحول من نظام "الحكم المطلق" "القبلي" إلى النظام الدستوري "المدني" في ظل الدولة الحديثة (الصالح، ١٩٧٩، ص ٤٨- ٤٩) على اعتبار أن "الدستور" هو استكمال مهم لمقومات الحكم الديمقرطي وضمان الحريات السياسية، والشورى، والمساواة، والعدالة الاجتماعية لضمان الاستقرار الداخلي للدولة (صحيفة الأهرام، ١٩٦٤/٤/٢٥). وبذلك أخذت قضية الديمقراطية والمشاركة الشعبية تحتل حيّزاً كبيراً، ومكانة متقدمة في فكر النخب الاجتماعية في الخليج العربي التي اصطدمت بالفكر المحافظ والتقليدي الذي كان يصر على إبقاء مقاليد الحكم بيد الأسرة الحاكمة(الزيدي، ٢٠٠٠، ص١٥١).

١٢. يتميز المجتمع المحلي الخليجي بأنه مجتمع "إسلامي" ابتداء من المملكة العربية السعودية ومروراً بجميع دول الخليج العربي.

وقد أدى هذا التميز إلى احتلال التيار الإسلامي مراكز متقدمة في الترتيبات الفكرية سياسياً واجتماعياً. ولما كان هذا التيار قد أخذ يشهد نشاطاً وصعوداً في الوطن العربي بعد نكسة حزيران عام ١٩٧٦، إذ أن الهزيمة قد كشفت العجز والضعف في الأنظمة العربية بغض النظر عن إنتماءاتها الأيدلوجية، وأحدثت الهزيمة صدمة شديدة جعلت أعداداً كبيرة من الشباب تتوجه نحو العوده إلى الاعتصام بالإسلام، وبذلك فقد حلّت القوى الإسلامية محل القوى القومية لتعبئة الجماهير العربية (المشاط، ١٩٨٢، ص ٤٤-٤٥).

ولما أن كان المجتمع الخليجي، كما ذكر، مجتمعاً متديناً، فقد وجد نفسه أمام تحديات كان عليه أن يواجهها، خاصة بعد أن فشلت النظم الوضعية العلمانية من تحقيق الأهداف والطموحات التي كانت تساور ضمير المواطنين العرب وبخاصة الشباب منهم. ولذا جرى بحث جاد عن نظم تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتحقق العدالة الاجتماعية. ولما أن كان شرط الشريعة الإسلامية قد توفّر في دول الخليج العربي فقد ذهب معظم الشباب المثقف إلى الارتكاز على هذا المعطى وبدأوا بالتحرك نحو إعادة قراءة الإسلام السياسي وتطابقه مع الحداثه والتطور، ووجدوا أنهم الأكثر مسؤولية عن تحقيق ذلك (لوريمر، ١٩٦٧، ص١٨-٣٤) (Dekmejian,1994, P. 627-633) .

٣-٤-٤ الدوافع الخارجية للإصلاح:

وكما تضافرت مجموعة من الدوافع الداخلية لتحريك قطاعات عديدة من المجتمعات الخليجية وحثهم على ضرورة التغيير والإصلاح، فإن الأمر لم يقف عند ذلك فقد كانت هناك دوافع خارجية لم تقل أهمية عن تلك الداخلية ومنها:

١. أن المتغيرات في مفهوم النظام العالمي الجديد قد أوجدت أشكالا من التهديدات الموجهة للأمن القومي للدول، غلب عليها طابع التداخل والتشابك بين الداخل وبين الخارج.وشهدت المنطقة اختراقات لحدود الدولة لم تعد قاصرة على التدخل العسكري المباشر، بل تجاوزتها إلى اختراقات اقتصادية وتكنولوجية وفكرية وثقافية. حتى أن مفهوم السيادة الوطنية لدى الدول أصبح موضع تساؤل، خاصه بعد أن اتخذت معظم القرارات خارج نطاق مؤسسة الدولة القومية (القطاطشه، العدوان، ٢٠٠٢، ص ١٧ و ص٣٥). وتمثل ذلك في العولمة والاندماج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والسلوكي والمالي والتقني ضمن إطار عالمي كوني لا يلتزم بسيادة الدول وحدودها (الأطرش، ١٩٨٨، ص٤١٣).

وتحت ضغط استحقاقات هذه العولمة دخلت المجتمعات الخليجية في السياقات العامة للتحولات الدولية، ومن ضمن ذلك الدعوة إلى الإصلاح والتغيير على كل المستويات، وخاصة المستوى السياسي. ولقد شكلت مشاريع بناء الدولة الحديثة المستقلة ، التي انخرطت فيها الجماهير العربية، باعتبار أن هذه "الدولة" هي تعبير عن طموحات الحرية والتقدم والتطور، في ارتباك فرضته فوضى القياسات. فالغرب له رؤية في مواصفات الدولة الحديثة هي مختلفة عن رؤى العرب والمسلمين والأفارقه وحتى سكان أمريكا اللاتينية. لذلك ذهب القول إلى دراسة الأنظمة السياسية بشكل منفرد. إلا أن السعي نحو الحداثة قد أخذ جُل اهتمام أوساط المثقفين ورجال الفكر والمتعلمين في دول الخليج العربي، خاصة بعد أن ارتبطت الديمقراطية بتحقيق الأمن القومي وحقوق الإنسان والحد من التسلح ومنع الجريمة بكل صورها من تجارة المخدرات إلى تجارة بالسلاح

غير المشروع إلى التصدي لغسيل الأموال والمضاربات وغيرها من الجرائم (القطاطشة، العدوان، ٢٠٠٢، ص ١٠٢).

٢. لقد أثارت الأحداث الإقليمية كمًا كبيراً من التفكير واستفزاز العقل في منطقة الخليج العربي ، ومن ذلك ما شهدته إيران من تغيير جذري في نظامها السياسي ، وذلك حين اندلعت الثورة فيها عام ١٩٧٩ وأطاحت بحكم الشاه صاحب الصداقات مع دول الخليج العربي.

جاءت الثورة الإيرانية على مسارين أولهما ذلك التحول من حكم إمبراطوري له ارتباطات ضخمة مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية إلى حكم يقوده الأئمة ورجال الدين . وثانيهما أن إيران الثورة قد طرحت نموذجاً دينياً تقول إنه الأقرب والأصح والأمثل ، مناهضة بذلك الأنموذج السعودي والأنموذج التركي. ولا شك أن من السهل على الثورة الإيرانية أن تصدر أفكارها إلى العديد من دول الخليج العربي نظراً لأن أعدادا ليست بالقليلة من مواطني هذه الدول هم من الشيعة، الذين يدينون بالولاء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لآيات الله في طهران ، خاصة في بداية الثورة. إلا أن هذا الولاء قد بدأ بالتناقص بعد أن أبدت إيران شيفونية عنصرية ، لم يرضها كثير من شيعة الخليج العربي. ولم يكن النظام الإيراني الجديد مثالياً ، كما تصوّره بعضهم ، فالثورة لم تفرط في مصالح إيران الحيوية، فتبنت قضية الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى) التي احتلها الشاه بعد خروج بريطانيا من الخليج العربي عام ١٩٧١. ودخلت دول الخليج العربي مع إيران في مرحلة "حرب باردة" (الشايجي، ١٩٩٩، ص ١٠٦-١٠٩).

وبالرغم من تولد قدور طبع علاقات الدول الخليجية العربية مع إيران، إلا أن ذلك لم يمنع من تسرب أفكار ثورية (مغلفة بالدين) إيرانية إلى دول الخليج العربي (العجمي، ٢٠٠٦، ص ٣٨٨-٣٨٩)، خاصة ماتعلق بظواهر الخطاب السياسي الإيراني المعادي للولايات المتحدة الأمريكية ومطالبة إيران بضرورة تغيير الأنظمة الخليجية العربية المتعاونة مع أمريكا على أساس أنها هي الشيطان الأكبر، بل وذهبت إيران إلى القول على لسان آية الله صادق خلخالي الذي قيل إنه "روبسبير" الثورة الإيرانية "إن اندلاع الحرب مع العراق خطأ، وكان من المفروض أولا تحرير الخليج والسعودية ومصر ثم العراق". (الشايجي، ١٩٩٩، ص١٠٢).

أثارت هذه المواقف حفيظة الأنظمة السياسية الخليجية العربية التي رأت أن إيران هي المصدر الحقيقي للخطر على أمنها القومي، وخاصة في الكويت والبحرين(ذات الغالبية الشيعية) ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، التي شهدت حوادث شغب كبيرة أثناء موسم الحج كان أعنفها ماحدث عام ١٩٨٧، عندما اكتشفت القوات السعودية كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات. وما تلا ذلك من مظاهرات عرفت "بمظاهرة البراء" حيث جرى صدام مع قوات الأمن السعودي ذهب ضحيته ٤٠٢ حاج إيراني، قطعت بعدها العلاقات بين السعودية وبين إيران(الشايجي، ١٩٩٩، ص ١٢٠). لم يقتصر الرفض

الخليجي للسياسات الإيرانية على المستوى الرسمي، بل امتد ذلك إلى أوساط المثقفين والشباب الذين طالبوا بالتصدي لهذه التوجهات عن طريق مقارعتها، وعن طريق إجراء إصلاحات سياسية جوهرية في بلادهم.

٣. لقد شكلت أحداث ١١ سبتمبر، أحد مفاصل الأحداث الدولية التي أدت إلى قيام تحولات ضخمة في الولايات المتحدة وفي دول العالم والدول العربية والخليجية بشكل خاص ، حيث كان العدد الأكبر من منفذي العملية خليجيين وخاصة من السعودية. وبذلك مثلت هذه الأحداث وارتداداتها حدوث منعطف تاريخي حاسم نقل المنطقة العربية من حال إلى حال، خاصة عندما قالت الولايات المتحدة الأمريكية إن ظاهرة ابن لادن ليست ظاهرة معزولة عن السياق العام للوضع الجديد في المنطقة الذي تجسّد في الدعوة إلى الإصلاح والتغيير في المجالين السياسي والاقتصادي.

لقد جاءت هذه الارتدادات ضاغطة على الكثير من الأنظمة السياسية ابتداء بالولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وانتهاء بأقصى دولة على الخارطة، خاصة بعد أن اندفعت أمريكا بكل قدرتها العسكرية الهائلة تساندها معظم دول العالم لاحتلال أفغانستان والعراق.

٤. ولما أن كانت الدول الخليجية في صلب الحدث، سواء كونها جارة للعراق ومتضررة من تصرفات نظامه السابق، أم كونها دولاً محورية في الإستراتيجية الأمنية والاقتصادية الأمريكية ، فإنها وجدت نفسها مضطرة إلى أن تتماشى مع المتغيرّات الدولية، وخاصة ما تعلق بقضية الديمقراطية والمشاركة السياسية، التي بدأت الولايات المتحدة بطرحها على شكل مبادرات متعددة للإصلاح السياسي والاقتصادي ، تلقتها دول الخليج على شكل متفاوت ، إلا أنها ، عملياً، كلها أخذت بها أو بأجزاء منها ، فالسعودية على سبيل المثال فتحت حوارات مع المعارضة السياسية وأنشأت هيئة لحقوق الأنسان وبدأت التفكير الجدي لإشراك المرأه في العمل السياسي، وراحت تفكر جدياً في تطوير فكرة الشورى. كما رحبت الكويت بهذه المبادرات وإن كان هناك خلاف بين السلطة التشريعية و بين السلطة التنفيذية حول هذه القضية. أما دول الخليج الأخرى فقد تلقت الرسالة كأحد مظاهر الإصلاح (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص٦٣-٦٤) الذي بدأ على شكل مطالب شعبية .

٥. تعرّض العالم الاسلامي والعربي إلى موجة من الاتهام برعاية الإرهاب وتصديره ، وتشوهت صورة الدين الإسلامي في الغرب وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل الأمر بمندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة ليقول "صحيح ليس كل المسلمين إرهابيين ولكن كل الإرهابيين مسلمون". كما قالت مجلة ايكونومست في أحد تقاريرها: إن المسلمين كانوا مسؤولين من ١١ إلى ١٢ من أصل ١٦ عملاً ارهابياً عام ١٩٨٣ عام ٢٠٠٠ (الطراح، ٢٠٠٥ ، ص١٩٤-١٩٦) .

أدى ذلك إلى ردّه فعل إسلامية – عربية شملت دول الخليج العربي التي رأت أن خير وسيلة للتصدي لهذه الهجمة هو إجراء إصلاحات سياسية ، وذلك بعد أن سببت المبادرات الإمريكية حالة من الإرباك في المجتمعات الخليجية العربية، إذ شعرت الحكومات هناك أنها واقعة بين المطرقة والسندان ، فمطرقة التحالف مع أمريكا سبب لها إحراجاً مع القوى السياسية الراديكالية في بلدانها، من حيث اعتراف الحليف الأمريكي بأن الحكومات التي يتعامل معها ودعمها لعقود طويلة ليست على درجة مقبولة من الشرعية، وأن ممارستها السياسية لا تتسم إلى حد كبير بأي قدر من الديمقراطية ومراعاة حقوق مواطنيها أو احترامها. ونتيجة لذلك جاءت ردة فعل الحكومات العربية (وعلى رأسها الدول الخليجية العربية) مراوحة بين عدم القدرة على رفض الطلب الأمريكي وبين عدم الرغبة الحقيقية في إجراء إصلاحات سياسية. ولمواجهة ذلك بدأت باعتماد سلسلة من الذرائع، من قبيل أن الإصلاح يجب أن يأتي من الداخل، وأن يراعي الخصوصية الثقافية لدول العالم العربي، وأن يتزامن مع إيجاد حل نهائي وعادل للصراع العربي الإسرائيلي. إلا أنها، وبالرغم من ذلك، وجدت نفسها بحاجة إلى استنبات حركة ما من أجل التغيير، وهذا لا يتحقق إلا بالارتفاع إلى مستوى العمل الجماعي، وتوظيف الحضور الشعبي، وقبول الآخر عرض توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وأن المجتمع المدني هو أداة هذا الاستنبات (غرايبه ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٩-٢٠٣).

وقال النائب في مجلس الأمة الكويتي ناصر الصانع إنه ووفد من لجنة الخارجية في مجلس الخارجية في مجلس الأمة الكويتي قد التقوا بزعيم دولة عربية قال لهم "إن رياح التغيير والديمقراطية قادمة، ومن لا يتعامل معهما يفقد كرسيه الجالس عليه". وأضاف" إن هذا الزعيم قد أُجبر على أن يعيش في بلده مطبقا لنظام شبة ديمقراطي". و "إن ما جاء في المبادرات الأمريكية من أرقام وحقائق حول أوضاع المنطقة قد دقّ ناقوس الخطر، خاصة عندما انكشفت مواطن الخلل في واقعنا العربي وذلك بعد طرح مضمون "الشرق الأوسط الكبير". "إن بعض من أرادوا الخلاص من مأزق الضغط الأجنبي، وجدوا أن عليهم أن يقوموا بالفعل بالإصلاح في بلدانهم، خاصة ما وردفي وثيقة "اليوانتيدي" و " U C C " الإصلاحية التي شملت أنظمة الخدمة المدنية، وإدخال التكنولوجيا وشفافية الموازنات وإصلاح التشريعات التي ناقشتها بعد ذلك مؤتمر عمّان في شباط / فبراير ٢٠٠٥ في الأردن ، الأمر الذي أدى بأحد القادة العرب إلى أن يقول "تغيروا قبل أن تُغيّروا" (الصانع، ٢٠٠٥، ص٢٠٤-٢٠٦).

وهكذا فقد تضافرت عوامل داخلية وخارجية للدفع نحو الإصلاح ، وسيعمد الباحث إلى تفصيل ذلك في الفصل ما قبل الأخير من هذه الرسالة ، وذلك بعد أن أثبتت الوقائع التاريخية أن مطالب النخب الاجتماعية والسياسية هو الديمقراطية ، وذلك من خلال بناء مؤسسات المجتمع المدني وتجسيد الحياة البرلمانية على أسس دستورية حقيقية. كما وثبت أن هناك حراكاً إصلاحياً في دول الخليج العربي أخذ مستويات متعددة إلا أنه قاوم، بالضرورة، لذا فإن المجتمع السياسي الخليجي قد بدأ يتطور نحو الانفتاح والحداثة والديمقراطية.وقد

كان ذلك، كنتيجة للتغيرات التي شهدها الخليج العربي ووجد أن هناك دوافع عديدة تسوق نحو الإصلاح. وحتى يمكن إدراك ذلك سيأخذ الباحث دراسة حالتين هما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومعرفة مظاهر هذا الإصلاح وهذا ما سيكون عليه الفصل الرابع.

الفصل الرابع

الإصلاح السياسي في الدول الخليجية

دراسة حالة

المدخل

٤-١ الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية

٤-١-١ خصائص وسمات السلطة في المملكة العربية السعودية

٤-١-٢ الأطراف الرئيسيون في المملكة العربية السعودية

٤-١-٣ الأسرة المالكة

٤-١-٤ الدوائر الثلاث للسلطة في السعودية

٤-١-٥ مسيرة الإصلاح في السعودية

٤-١-٦ المعارضة ومسيرة الإصلاح في السعودية

٤-١-٧ المجتمع الأهلي والإصلاح

٤-٢ الإصلاح السياسي في دولة الكويت

٤-٢-١ سمات السلطة في دولة الكويت

٤-٢-٢ الصراع بين الحكومة والمجلس

٤-٢-٣ مستويات الإصلاح ومقوماته

٤-٢-٤ المرأة الكويتية وحقوقها السياسية

٤-٢-٥ أداء الحركة النسائية في الكويت

٤-٢-٦ الأزمة السياسة والإصلاح في الكويت

الفصل الرابع

الإصلاح السياسي في دول الخليجي العربي

دراسة حالة

المدخل:

لقد عانى الفكر السياسي الخليجي، كما عانى الفكر العربي بعامته في مرحلة تكوينه، من سلسة معقدة من الصراع بين "الذات" وبين "الآخر"، وبين "الممكن" وبين "المرجو" وبين "الموروث" وبين "المستحدث"، الأمر الذي انعكس بشكل أو بآخر على مختلف الاتجاهات والمفاهيم التي ظهرت في هذه المنطقة التي تعرّضت، منذ نشوء الحركات الإصلاحيّة، في الثلث الأول من القرن العشرين حتى مرحلة الاستقلال في مطلع التسعينيات من ذات القرن، إلى قضية الفساد والإصلاح. على أن المنطقة اكتسبت قبل ظهور النفط سمات وخصائص متشابهة من حيث الوضع الاقتصادي (التقليدي)، والعلاقات القبلية، والثقافة التي تخلط بين البحر والصحراء، وعادات التجارة وطقوسها وحركة السوانئ وصيد اللؤلؤ والعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى.

أما بعد اكتشاف النفط فقد تحوّلت المنطقة الخليجية إلى حالة جديدة في ظل التحوّل الاقتصادي، والتغيّر الاجتماعي، والعادات والسلوكيات الجديدة التي أفرزها الواقع الجديد، وازدياد مكانة المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً لدى العالم عامة*، ولدى الغرب خاصة، نظراً لما شكله النفط من أهمية كبيرة في الحياة الصناعية والاقتصادية، قال دوايت ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١ "أن منطقة الخليج هي أهم منطقة إستراتيجية في العالم". فبعد حياة بسيطة معتمدة على اقتصاد تميز بكونه اقتصاد كفاف، دخلت المنطقة إلى قلب الاقتصاد العالمي، الأمر الذي فرض تحديات جمة وعميقة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ولعل أبرز ما تولّد في المجتمعات الخليجية نتيجة مواجهة هذه التحديات، أن هناك فئات واعية أخذت تطالب بتحويل شعار "واجب الرعاية" إلى "حق المشاركة". وقد رافق ذلك حملات إعلامية ضخمة في الخارج بدأت تدخل إلى صلب المجتمعات في الخليج العربي بصورة واضحة، وفي ذات الوقت اندفعت الأنظمة السياسية نحو محاولة تحجيم هذا الوعي الجديد.

ويقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه "الخليج ليس نفطاً" "في مجتمعات كانت لها، حتى العهد القريب، خبرة بالمؤسسات العبودية، إذ لم تختف رسمياً "العبودية"(*) إلا منذ بضع عشرات من السنين فقط. وحيث كان

(*) ويقصد بذلك النمط الاجتماعي الذي كان يقول بان "الارض" عموماً مملوكة بوضع اليد للشيوخ او كبار الملاك، يتصرفون بها كيف يشاؤون. اما العامل فتحصر حقوقه في الانتفاع بهذه الارض حسب الشروط التي يضعها المالك. وهذا ما خلق في بعض المناطق شكلاً من اشكال "القنانة" أي العبودية.

التركيب (العبودي) مؤسسياً محترماً، هذا الشعور زاده عمقاً انقطاع المنتجين التقليديين عن الإنتاج، والاعتماد على قوى الراسمالية الغربية. في هذه المجتمعات تحوّلت العلاقات المتكافئة التي كانت محدودة في عدد من القبائل إلى علاقات غير متكافئة. تحولت العشيرة القائدة، من عشيرة أولى بين متكافئين، إلى عشيرة مسيطرة. ولم يعد أحد غير ممكن الاستغناء عنه في المجتمع الجديد، زاد ذلك من الاستغناء عن رأي الإنسان.

ومع ذلك فإن التناقضات في هذه المجتمعات قد ظهرت. وذلك أنه في الوقت الذي ضعفت عناصر التكافؤ إلى درجة الاضمحلال، بنت الدولة الجديدة مؤسسات دستورية (ثورية أو منتخبة) على شكل صوري مفرغ من محتواه، مع التفاوت في الدرجة بين الدول. ومن هذه التناقضات أيضاً، أنك تجد نصوصاً في "الإعلانات" الدستورية المكتوبة والمنشورة والعلنية، أو في تلك المستوحاة من التراث، تنص على الكثير من المبادئ الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان (المواطن)، بينما تقوم الممارسات على أقل مما كانت عليه حتى في المجتمع التقليدي. ولعل تفسير ذلك ينحصر في تأثير التبعية والتنمية التي قامت على استهلاك مادة استخراجية ناضبة. إذ أن منطقة الخليج هي أول منطقة شهدت الغزو الأجنبي المنظم في العصر الحديث. فمنذ بداية القرن الثامن عشر والنفوذ البريطاني ينتشر ويهيمن حتى غطى الخليج كله والعراق. ومما زاد الأمر صعوبة وسيطرة، أن التقى النفوذ البريطاني المتفرد في الخليج بالنفوذ البريطاني – الفرنسي القادم من بلاد الشام في الغرب والمنتشر وفي كل مناحي الهلال الخصيب بعد الحرب العالمية الأولى. كما أن هذه المنطقة هي آخر جزء في العالم العربي الذي ينحسر عنه هذا النفوذ بشكله العسكري، حيث استقلت قطر والبحرين والإمارات عام ١٩٧١. ولقد ازدادت وطأة هذه الهيمنة بعد اكتشاف النفط حيث تحوّلت المنطقة من مجرد ممر تجاري حيوي للمصالح البريطانية والغربية بوجه عام، إلى منطقة حيوية لها أهميتها بحد ذاتها، الأمر الذي وجد فيه الغرب وبريطانيا نفسيهما مضطرين إلى إدخال المجتمعات الخليجية بشكل قسري في الدورة الراسمالية بكل أبعادها، ومنها البعد السياسي والاجتماعي.

إلا أن هذا التحول لم يسكن عند حدود الشكليات، إذ بدأت نتائج التواصل بين المجتمع الخليجي (المتلقي) وبين المجتمعات الغربية (المرسلة) مما فتح العقول، وخاصة بين الشباب، على مفاهيم جديدة ومصطلحات لم يكونوا يألفونها من قبل. وبدأت المنطقة تستقبل الشباب الخليجي المتعلم القادم من جامعات الغرب، والجامعات الأمريكية، وجامعات عربية عرفت بلدانها أفكار التحرر. وقد حمل هؤلاء معهم الكثير من المبادئ والقيم والمفاهيم الليبرالية التي أخذت تنتشر في المجتمعات الخليجية ولو على بطء.

تحت هذا الوضع المتطور اقتصادياً، بدأت قطاعات كبرى من السكان بهجرة المقتنيات الفكرية والاقتصادية والمهنية القديمة، واتجهت نحو البحث عن المشاركة والاشتغال بالقطاعات الاقتصادية الحديثة، مما أدى إلى استدراج عمالات وافدة وقع عليها العبء الأكبر في البناء بكل أنواعه. كما بدأت قطاعات كثيرة

في المجتمع الخليجي، بعد أن توافر لها الوقت والمال، تفكر جدياً في التغيير على كل المستويات، ومنها المستوى السياسي بلا شك.

أدت طبيعة الإنتاج النفطي، وانخراط الشركات العالمية في انتاجه وتسويقه، إلى إدخال المجتمعات الخليجية بعلاقات قوية مع السوق الغربي والحكومات الغربية. وكلما ازدادت حاجة الغرب للنفط زاد تلاحم المصالح المشتركة، الأمر الذي حمل رياح التغيير في المنطقة. وهذا ما يعزى إليه بدء ديناميكية التحديث السياسي الداخلي منذ عهود الاستقلال التي حصلت عليها المجتمعات الخليجية. ففي الكويت مثلاً جرى تبنّي دستور حديث وانتخابات برلمانية عام ١٩٦١. وفي السبعينيات من القرن العشرين، كان هناك عمل مماثل في كل من البحرين وقطر والإمارات مع اختلاف التوقيت والتطبيق والإخراج. أما في عُمان فلقد جاء النظام السياسي متأخراً بينما لم يوجد في السعودية دستور مكتوب إلا أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية تفعل فعلها وبدأت تعبّر عن نفسها سياسياً.

بدأت مظاهر التغيير بالتمركز في منطقة الخليج وأخذت حقائق المنطقة والإقليم تتدخل في صياغة هذا التغيير، تمثلت فيما أدت إليه مصالح الولايات المتحدة والتدخل مع أوروبا واستحقاقاتها والاتحاد السوفيتي(السابق) والعلاقات بينهما، والثورة الإيرانية، والقضية الفلسطينية، ومجلس التعاون وما مثّله من واقع خليجي جديد، والتفاعلات الداخلية بين أقطار الخليج العربي، وانعكاسات الثورة النفطية، ونتائج الأحداث العالمية التي أدت إلى تغيّرات جذرية في الفكر السياسي والاجتماعي العالمي.

إن رصد بعض هذه التحولات في الخليج هو ما سيكون عليه هذا الفصل من هذه الرسالة. حيث سيتناول الباحث دراسة حالتين تتعلق الأولى بالمملكة العربية السعودية والثانية بدولة الكويت.

٤-١ الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية:

المملكة العربية السعودية بلاد مترامية الأطراف، ويقطنها ٢٧.٠١٩.٧٣١ مليون نسمة حسب إحصائية ٢٠٠٥، ولها ناتج وطني إجمالي ضخم، ومستوى رفيع للمداخيل بحساب الفرد الواحد من السكان. يقوم الحكم فيها على المبادئ الإسلامية، فهي التي تحدد طبيعة الدولة وتوجهاتها العقائدية. ولا يكاد بحث تحليلي يهدف إلى تقويم السياسة الخارجية للسعودية يخرج عن أنها سياسة "دولة محافظة" تتمسك بالأصول الفكرية للإسلام، وتعمل على نشرها وحمايتها بكل الوسائل والسبل السلمية التي تتجاوب مع روح العصر (العلي، ١٤١٩هـ، ص٥٦).كما تتبع هذه السياسة من القيم الفكرية العليا التي تتمسك بها الطبقة الحاكمة، وبذلك غدت تلك القيم مصدراً لشرعية هذه الطبقة (الصويغ، ١٩٩٢ ،ص٥٩).

ليس للمملكة العربية السعودية دستور مكتوب حسب المفهوم السياسي القانوني للكلمة وانما اعتمد القرآن الكريم كأساس لإدارة الحكم، وعُدّ هو الدستور الذي تقوم عليه الدولة.ولذا أصبحت ولاية الأمر محصورة في "الإمام" الذي أصبح هو "الملك". أما ولاية العهد ثم تولي العرش فإنها متاحة لأبناء عبد العزيز بن عبد الرحمن بن تركي آل سعود فقط، وقبل ذلك كانت متاحة لكل أبناء عبد الرحمن (والد عبد العزيز)، منذ عام ١٩٣٢. وبذلك تولى الملك سعود الحكم بعد أبيه في ١٩٥٣/١١/٩ وكانت البيعة قد أخذت له في أيار ١٩٣٣. وبعد خلع سعود تغير منهج خلافة العرش من الصيغة الأولى (الأب – إلى الابن) لتنتقل إلى صيغة الأخ إلى أخيه، وتولى العرش الملك فيصل لتظل هذه الخلافة تتنقل على هذه الصيغة وذلك اعتباراً من ١٩٦٤/١١/١٤ وحتى الآن، مع توقع حدوث تغير آخر تنفيذاً لوثيقة ولاية الحكم التي أعلنها الملك عبد الله وعملاً بالمادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم الصادر في عام ١٩٩٢السعودية.

٤-١-١ خصائص وسمات السلطة في المملكة العربية السعودية:

لقد تم تحديد خصائص أو سمات نمط تولي السلطة في المملكة العربية السعودية فيما يلي:

١. العلاقة بين الاقتصاد والسياسية ضعيفة إلى حد كبير، ولم يتأثر نظام تداول الحكم بتلك التطورات الضخمة في الدوائر السياسية والاقتصادية التي شهدتها المملكة.
٢. إن الخلافة يتم الترتيب لها بشكل سابق على خلو كرسيها، لذا نرى أن للملك ولياً للعهد وله نائب ثانٍ بحسب الترتيب العمري لأبناء عبد العزيز، مع وجود بعض التجاوزات التي فرضتها ظروف العائلة، إلا أن ما ورد في النظام الأساسي ووثيقة الحكم التي صدرت عن العائلة المالكة سيضع أسساً جديدة لتداول السلطة.

٣. لقد اتسم نظام الحكم السعودي بالمؤسسية، وذلك بعد أن خلق قنوات رسمية شكلت الطريق إلى السلطة العليا، تمثلت في عملية التدرج من منصب وزير الخارجية أو الداخلية أو رئيس الحرس الوطني ثم نائب ثان لرئيس الوزراء (الذي هو الملك) ثم نائب أول لرئيس الوزراء ثم ولي للعهد ثم يتوج ملكاً في النهاية.

٤. لم يحدث أن كانت هناك حالة فراغ في كرسي الملك في السعودية، لأن الخلف مُعد دائماً بشكل منسق ومحدد على نحو قاطع وموفر لحالة من الوضوح والتأكد ومن ثم الشرعية والاستقرار (Bligh, 1984, P. 104).

يشغل أعضاء الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية جميع المناصب السياسية المهمة. ويحظى أبناء عبد العزيز آل سعود بمعظم المناصب الحيوية. كما يتمتع بعض أبنائه بأهمية تفوق الآخرين. فمنذ وفاته عام ١٩٥٣ تتابع خمسة من أبنائه على منصب الملك، وهم سعود وفيصل وخالد وفهد وعبد الله. وفي العام ١٩٨٥ شغل أبناؤه مناصب رئيس الوزراء، والنائب الأول له وقائد الحرس الوطني، والنائب الثاني ووزير الدفاع والطيران، ونائب قائد الحرس، ووزير الداخلية ونائبه، وأمراء الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والقصيم وحائل، إلى غير ذلك من المناصب الحساسة (بدر الدين، ١٩٩٢، ص١٢٧-١٢٨).

٤-١-٢ الأطراف الرئيسيون في المملكة العربية السعودية:

بالرغم من وجود جدلية غير حاسمة حول مدى التزام النظام السياسي السعودي بمصادر الشريعة الإسلامية، كونه مبتعداً عنها إلى حد ما، بالرغم من ذلك، فإن هذه الدراسة ترى أن هذه الطروحات بشقيها القائل بالالتزام على الإطلاق أو المنكر للالتزام على الإطلاق، هي طروحات غير دقيقة، (Lees, 2000, P. 56) لذا فإنها ستحاول جهدها أن تكون دراسة موضوعية إذ إن تلك المقاربات قد جاءت منقسمة بين اتجاهين؛ فإما أن تكون معدّة من قبل المعارضة التي لم ترا أية إيجابيات في النظام السعودي، أو أنها من نتاج جهة الموالاة للنظام فلم تبرز بشكل علمي حقيقة اقتراب هذا النظام من الاسلام أو الابتعاد عنه، انما بررت كل شيء. وهكذا فإن معظم ما كُتب كان على سياق الاراء ووجهات النظر المسبقة الاعداد والاعتقاد. وحتى يمكن مقاربة الحراك الإصلاحي في السعودية، لا بد من القول بأن القرار السياسي السعودي تملكه عدة أطراف هي؛ اللاعبون السياسيون الرئيسيون في الدولة السعودية وهم:

أ- البنى السلطوية "الرسمية" (الأسرة الحاكمة ومن هم في حكمها).

ب- العلماء (المؤسسة الدينية الوهابية والإسلاميون المعتدلون).

ج- البنى السلطوية غير الرسمية (رجال الأعمال وشيوخ القبائل، والمثقفون الجدد، والإصلاحيون الليبراليون وبقايا حركة الصحوة الإسلامية).

إن هؤلاء اللاعبين السياسيين هم الذين يحركون العمل الرسمي. إذ إن النظام السياسي السعودي يقوم على أفرع ثلاثة تشكل مصدر القرار في الدولة وهي؛ السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وترتبط هذه السلطات الثلاث رسمياً بالعلماء وبالأسرة المالكة وطائفة واسعة من مختلف الجماعات التي تساهم في عمل مجلس الشورى. وتشكل هذه السلطات في آخر المطاف، ثلاثة مستويات لعملية صنع القرار السعودي. إلا أن الإعلان الرسمي في النظام الأساسي للدولة قد رتب السلطات بدءاً بالسلطة القضائية وجعلها هي الأولى، نظراً لاعتبار القرآن والسنة، هما دستور البلاد. إلا أن ذلك لم يغط دور الملك بصفته المرجع الأعلى بالنسبة لكل عنصر من عناصر النظام السياسي القائم، وهو أمر تؤكده مبايعة الملك على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وذلك عند خلافته لأخيه.

تقترن الدولة في المملكة العربية السعودية بالدين. وهذه الميزة الدينية التي عرفت بها، عادت فتأكدت عام ١٧٤٥م، عندما دخل الشيخ محمد بن عبد الوهاب في حلف مع آل سعود، حكام الدرعية في أواسط نجد، وهو حلف باقٍ إلى اليوم. وقد أكد هذا الحلف على أن الإسلام هو دين الدولة، ومصدر الشرعية السياسية،فهو يوجه سياسات الدولة ونشاطاتها، ويصوغ مبادئ المجتمع الأخلاقية، وبناء على هذا الطابع "الوهابي"، تعد المملكة في راي الكثيرين أصولية المذهب (الياسيني، ١٩٨٧، ص١). وفي حرصها على بسط سيطرتها على كامل مقدرات الدولة ومقوماتها، فإن السعودية، على نزوعها الأصولي أخذت في التحول إلى سلطة مدنية. فقد وسّعت"الدولة" نطاق سلطتها الشرعية لتضم مناطق كثيرة، كانت قبل ذلك رهناً بأحكام الدين وبالمؤسسات الدينية.بل أن "العلماء" قد ألحقوا بإدارة الدولة، فأصبحت قوانينها تنظم نشاطاتهم.والدولة بحكم تفردها بامتلاك السلطة وبالموارد، واضطرارها إلى صيانة ذاتها وصيانة استقلالها، لا تسمح بوجود سلطة دينية مستقلة أخرى، ربما نافستها في كسب ولاء المواطنين. ولتحقيق ذلك عملت "الدولة" جاهدة لتوسيع سلطانها ليشمل القطاع الديني. وحتى تتحاشى المعارضة أو المناكفة، فقد استعانت بزعماء دينيين أضفوا على سياستها صفة الشرعية،وعلى رأسهم محمد بن عبد الوهاب الذي أقام اتفاقاً كما ذكر مع ابن سعود جاء فيه شرط: أن تُترك السلطة المدنية لمحمد بن سعود ومن يخلفه، في حين تختص السلطة الروحية بمحمد بن عبد الوهاب وذريته. وقد جاء ذلك عندما تحالف المذهب مع العائلة المالكة، على أساس النهج الذي اتبعه محمد بن عبد الوهاب في المذهب الحنبلي هو المالك الوحيد للتفسير الديني. (بن بشر، ١٩٧١، ص٢٤-٢٥)

. (www.gulfissues.net) (Watt, 1974, P.10)

٤-١-٣ الأسرة المالكة:

نصت المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر عام ١٩٩٣، على أن "نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي. يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسولة صلى الله عليه وسلم" (اكشيشيان، ٢٠٠٣، ص٣١٥). ومنذ ارتقاء آل سعود سدّة الحكم في الربع الأوّل من القرن العشرين، نادراً ما تحدّى أحد حكمهم، أو حاول بشكل ناجح الاستيلاء على الحكم. ولم يسجل في تاريخ حكم أبناء عبد العزيز أن نجحت مؤامرة ضدهم، وذلك في محاولات نادرة لا تكاد تذكر . لقد سيطرت الأسرة المالكة السعودية على مؤسسات الدولة إلى درجة يصعب التمييز بينهما. فالسلطة التنفيذية والحكومة والسلطات الإقليمية وقيادة الجيش والطيران كلها خاضعة للإدارة المباشرة لأمراء آل سعود وحلفائهم المقربين جداً والموثوق بهم جداً.أما الأمراء النافذون فإنهم مسيطرون على الأجهزة الحساسة كقيادة الجيش والحرس الوطني ووزارة الداخلية ووكالات الاستخبارات والمخابرات. أما موارد الدولة لاسيما العائدات النفطية فإنها تتدفق إلى الموازنة الملكية التي لا تختلف كثيراً عن موازنة الدولة.

أما فيما يتعلّق بالتفصيلات في مجال الإصلاح، فقد انقسمت الأسرة السعودية المالكة بوضوح إلى فريقين في الأعوام الأخيرة. الفريق المعتدل ويرأسه الأمير عبد الله بن عبد العزيز(ولي العهد آنذاك) الذي نادى بضرورة الانفتاح التدريجي، وتحفيز مشاركة المواطنين في السياسة، إدما بصورة لا تهدد سيطرة آل سعود على الحكم، وسعى هذا الفريق أيضاً إلى ضخ عناصر الاعتدال في الوهابية إلى الدوائر الرسمية، والحد من التمييز ضد الطوائف والمجموعات التي عانت كثيراً من الإقصاء الوهابي المتشدد لاسيما النساء والمواطنين الشيعة والمجموعات المنشقّة، وقد ساعد على ذلك أن انتقل في النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين، الجزء الأكبر من السلطة التنفيذية من يد الملك فهد بن عبد العزيز، بسبب مرضه، إلى وليّ العهد آنذاك ورئيس الوزراء الأمير عبد الله الذي أصبح، وقبل استلامه السلطة (٢٠٠٥/٨/١) بوقت طويل هو الحاكم الفعلي للسعودية. وهو الذي روّج لمعظم الإجراءات الإصلاحية التي أدخلتها الحكومة منذ عام ٢٠٠٢ (حمزاوي، ٢٠٠٦، ص٨).

ومن أطراف هذا الفريق البارزين الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، الذي تتميز بتحديه الصريح والعلني للمؤسسة الدينية الوهابية في مواقفها المحافظة خاصة ما تعلق بشؤون المرأة. إضافة إلى الأمير طلال بن عبد العزيز الأكثر صراحة من بين التيار المعتدل. وقد دعا مراراً وتكراراً إلى ضرورة إصلاح المؤسسة الدينية، والحد من قوّة السلطة التنفيذية عبر تحويل مجلس الشورى إلى هيئة منتخبة جزئياً في البداية ومنحه حق الإشراف على موازنة الدولة، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

أما الفريق الثاني من الأسرة المالكة فهو أقل ميلاً إلى ترويج الإصلاحات، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى أن يفقد آل سعود السيطرة على المجتمع وبالتالي على مقاليد السلطة. ومن بين الأكثر نفوذاً من المحافظين في الأسرة المالكة هم ولي العهد سلطان بن عبد العزيز ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز وحاكم منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز. ويعرف عن هؤلاء انتماؤهم إلى الوهابية الرسمية التي يعتبرونها أداة أساسية للحفاظ على لحمة البلاد. وقد أظهروا أيضاً تردداً في منح الأقليات والمجموعات المنشقة مزيداً من الحريات، متهمين إياها بزعزعة استقرار النظام الاجتماعي. لذلك فقد عمل هذه الفريق، في السنين الأخيرة على تخفيف وتيرة الإصلاحات، واستغل دعم المؤسسة الدينية له كي يحظى بمزيد من التأييد الشعبي له.

ويبدو أن ميزان القوى بين الفريقين غير واضح، فالفريق الذي يقوده الملك عبد الله قد اكتسب زخماً في الأعوام الأخيرة وخاصة بعد توليه زمام السلطة، في حين أن الفريق الثاني لا يزال يمسك بخيوط كثيرة بين يديه.وبالرغم من مدى صحة هذا الطرح أو عدمها، فإن المراقب لما يجري على الساحة السعودية يدرك أن هناك بعض التصريحات العلنية (حمزاوي، ٢٠٠٦، ص٧) التي تعكس سياسيات متناقضة في داخل العائلة المالكة السعودية.

ودليل آخر يمكن أن يهدي إلى وجود هذا التفارق(ولو كان محدوداً جداً) أن الفريق الأوّل يُحاول أن يُقنع الفريق الثاني باتخاذ بعض الإصلاحات المحدودة لتهدئة النداءات الداخلية والخارجية المطالبة بالانفتاح السياسي. ومن هنا نشهد، أحياناً، ازدواجية في إدارة الأزمة تجمع بين معالجة الاستياء بالإصلاح وبين المعالجة بالإجراءات الأمنية. وقد ازدادت هذه المواقف المتفارقة في كثير من القضايا الإقليمية داخلياً وعربياً ودولياً. ولنا في قضية التعاطي مع العراق في العهد السابق، وقضية الإرهاب وأفغانستان والعلاقة مع إيران وضرورة استعادة الدور السعودي القيادي في مواجهة تنامي الدور المصري. كما تفارقت الأراء وأساليب المقاربة في قضية الانفتاح الاقتصادي والسياسي مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، إضافة إلى تباعد بعض الطروحات فيما يتعلق بالقضايا العربية ومن ذلك حرب لبنان مع إسرائيل في تموز ٢٠٠٦ والموقف من حماس والقضية الفلسطينية بشكل عام .

إن هذه الصراعات الفكرية التي شهدتها الطبقة الحاكمة في السعودية أخذت أبعاداً كثيرة، لذا فإن الدخول في تفاصيلها سيغرق البحث في مفاصل تحتاج إلى عقد دراسة خاصة حولها. وحتى يمكن الإحاطة بذلك، لابد من الإدراك بأن فهم العلاقات المتبادلة بين أعضاء العائلة السعودية الحاكمة ومراكز الأعضاء مهم جداً لمحاولة تحديد التغيّرات التي قد تطرأ في المستقبل(أكشيشيان،٢٠٠٣،ص٢٤) (Henderson,1995,P.6). أولاً داخل العائلة وثانياً ما يمكن أن ينعكس على إدارة الحكم في الدولة. إلا أن انحرافاً بيّناً عن تقليد توارث السلطة منذ وفاة مؤسس السلالة الملكية الحالية (مع استثناءات طفيفة في حالات الأمراء نصير وسعد ومحمد

وعبد المجيد أبناء عبد العزيز)، قد ظهر عام ١٩٩٢ حين أصدرت العائلة المالكة، ولأول مرّة في تاريخها، أمراً يشرّع نظام تسلسل الخلافة بشكل واضح وصريح. فبالإضافة إلى التوافقات القائمة بشأن هوية ولي العهد، نص مرسوم ملكي بشكل صريح على أن عبد الله هو الأوّل في سلسلة المرشحين للحكم في حين يحتل الأمير سلطان المرتبة الثانية والاثنان أبناء عبد العزيز. بالإضافة إلى الملك (فهد آنذاك) يبقى هذان الأميران عنصرين بارزين في آلية صنع القرارات في السعودية(Ibrahim, 1999, p.1).

يُشكل موضوع الخلافة في السعودية قاعدة مهمة في عملية صنع القرار السياسي في الدولة. إذ أن مركز الملك أو ولي العهد داخل العائلة السعودية يقود في كل الأحوال التوجه للحراك السياسي. كما يحمل في ثناياه مدى ذلك التحالف الهام بين العلماء والملوك من جهة وبين قوّة الأمراء في السياق العام للعائلة الحاكمة(*).

٤-١-٤ الدوائر الثلاث للسلطة السعودية:

لما كان الملك والأمراء أفراداً فاعلين اجتماعيين وسياسيين، فإنهم دخلوا في علاقات تفاعلية مع دوائر السلطة، وقد ارتكزت درجة قرب الملك أو أي أمير من السلطة، على تاريخه الشخصي القائم على تاريخ أبيه ووضع أخواله الاجتماعي. وهذا انقسم الأمراء الذين يقترب عددهم من ثمانية الآف عضو راشد، (اكيشيشيان،٢٠٠٣، ص٥٢) إلى ثلاث دوائر:

الدائرة الأولى : أبناء الملك عبد العزيز.

الدائرة الثانية : أبناء إخوة الملك عبد العزيز.

الدائرة الثالثة : الفروع غير المباشرة لآل سعود.

لقد جمعت كل هذه الدوائر حقيقة أن أفرادها يشكلون القيادة السياسية للمملكة، وأن معظمهم لديهم تحصيل علمي عصري، أخذوا جزءاً كبيراً منه من الجامعات والمدارس العليا الغربية والأمريكية، ومن ثمّ فإنهم تأثروا، بصورة أو بأخرى، بقدر معين من الأفكار الغربية. إلا أنه سيكون خطأً كبيراً إن تصورنا إمكانية

• حتى لو هناك عنصراً هاماً لابد من مراعاته، لدى الحديث عن هذا الموضوع، وهو نسب الأم. فمكانة الأم الاجتماعية ونسبها القبلي غالباً ما تؤثر على قدرة الملك أو الأمير على اتخاذ قرارات نافذة وعاكسة لرؤياه. ومثال ذلك أن الملك عبد هو وحيد أمه (الفهدة)، إلا أن تحدّرها من قبيلة شمر متّحه بروابط وثيقة بقبائل منطقة نجد، وليس من قبيل الصدفة أن نرى أن هذه القبيلة كانت، ولا تزال، تساهم بأعداد كبيرة من المنخرطين في صفوف الحرس الوطني، الذي ظل تحت قيادة الملك عبد لمدّة أكثر من ثلاثين سنة.

أما والدة الملك فهد (حسا) فإنها تتحدر من عائلة السديري التي لها وشائج جلوي (منها والدة الملك خالد جوهرة) علاقات عريقة من التحالف مع آل سعود.

ولعل المثل الأوضح في والدة الملك فيصل (ترفة) التي تتحدر من عائلة آل الشيخ الأمر الذي أفاد منه الملك فيصل إذ حظي بتأييد الجهاز الديني السعودي في نزاعه مع الملك سعود الذي تحدرت أمه (وزّة) من قبيلة خالد الصغيرة.

وفي السياق يجري التذكير بأهمية "السديريين السبعة" في السياسية السعودية، ويُقصد بذلك "الأبناء السبعة"الذين أنجبتهم (حسا) بنت أحمد السديري والذين شكلوا تآلفاً شديد الأهمية وعميق التأثير في السعودية. فبعد الملك فهد هناك سلطان ولي العهد ووزير الدفاع وقائد سلاح الجو ونايف وزير الداخلية وسلمان أمير الرياض وعبد الرحمن الذي تولى شؤون العائلة المالية وأحمد وزير الاشغال العامة والإسكان وتركي رجل الأعمال البارز.

ظهورهم على غير اتفاق، رغم الاختلافات القائمة والتي ستقوم بينهم. فالتقاليد العائلية مستمرة بينهم وبشكل متصل(هذا مع استثناء مقتل الملك فيصل على يد ابن أخيه).

٤-١-٤-١ الدائرة الأولى: أبناء الملك عبد العزيز:

وهنا لابد من التعرّض للدائرة الأولى بحسب أهميتها، ولكونها صاحبة القرار السياسي أولاً ولأنها هي المستهدفة بحركات الإصلاح بشكل مباشر ثانياً.

لقد أنجب الملك عبد العزيز ٣٦ ابناً من الذكور و٢١ بنتاً. وذلك ثمرة زيجاته العشرين، التي كانت، في الحقيقة، أكثر صلة بسياسة مقصودة لإقامة العديد من التحالفات القبلية، منها بحاجة شخصية. فقد سعى الملك عبد العزيز إلى كسب تحالفات مع أكثر عشائر وبيوتات الجزيرة ذات النفوذ (اكيشيشيان،٢٠٠٣، ص٥٣). إذا كان أبناء عبد العزيز يشكلون اليوم القيادة السياسية للدولة، فإن أبناءهم سيكونون بلا شك أصحاب الحكم في المستقبل (Burling, 1974, P.20). ومن هنا ربما تولدت الصراعات داخل بيت الحكم السعودي، إذ يسعى كل فرد من الحكام إلى أن يأتي بأبنائه ويسلمهم جزءاً من السلطة. عندما كان الملك سعود على العرش قام بتسمية بعض أبنائه (يبلغ عددهم ٥٣) في مراكز مهمة، فوضع في وزارة الدفاع فهد ومحمد. وفي إدارة الحرس الوطني سعد، وفي إدارة الحرس الملكي بندر ومنصور، وفي إمارة منطقة الرياض بدر، وفي إدارة منطقة مكة عبد الله وغيرهم. وقد ذكر أن نفوذ هؤلاء الأمراء كان من الأهمية بحيث لقبوا " بالملوك الصغار". وما أن عزل الملك سعود عام ١٩٦٤ حتى عُزل كل أبنائه عن مناصبهم. أما أبناء فيصل فقد تولى اثنان منهم السلطة في الحياة السياسية السعودية وهما سعود وتركي، كما علا نجم أبناء فهد وعبد الله وسلطان..

إن الحديث عن مسألة الخلافة في الحكم السعودي، قد جاء لأنها قد تؤدي إلى المزيد من التجاذبات في العائلة، إن إمكانية وقوع أي تنازع حاد سيوقع الدولة في حالة من عدم الاستقرار، وهذا ما يشكل دوماً، مصدراً للقلق لحكومة الرياض ولحلفائها الغربيين فمثل هذه الصراعات تحمل خطر إعاقة المطالبة بالإصلاح. (اكيشيشيان،٢٠٠٣، ص٣١).

٤-١-٤-٢ الدائرة الثانية: أبناء أخوة الملك عبد العزيز:

يشكل الأمراء المتحدرون من عبد العزيز مباشرة، الطاقم السياسي الرئيسي في العائلة السعودية الحاكمة، أما أشقاؤه والمتحدرون منهم، فإنهم يؤلفون الدائرة الخارجية لسياسة العائلة. وبالرغم من أنهم أكثر عدداً من أبناء الدائرة الأولى إلا أن تاثيرها السياسي أقل مباشرة منهم. ولم يلعب أشقاء عبد العزيز أدواراً سياسية إلى جانب عبد العزيز إلا محمد (١٨٨٠-١٩٤٣) وعبد الله (١٩٠٠-١٩٧٦) اللذان شكلا، في وقت

من الأوقات، خطراً على محاولة أخيهم عبد العزيز تشكيل تسلسل عمودي للخلافة، ينتقل إلى خلفائه مباشرة (DeGuary, 1966, P.92-93) وقد كان لكل من عبد الله ومساعد دور أساسي في النزاع الذي دار بين سعود بن عبد العزيز وبين أخيه فيصل حيث مالا إلى الأخير ودعماه. في حين يغيب أشقاء الملك عبد العزيز الواحد تلو الآخر، إلا أن ابناءهم وأحفادهم بدأوا ينشطون على الساحة السياسية؛ هذا بالرغم من أن مناصبهم أقل بكثير من تلك التي يتولاها المتحدرون من عبد العزيز مباشرة، مع احتمالية تكوينهم خطراً على الأمراء الآخرين على الصعيد الداخلي، إلا أن ذلك أمر ضعيف كونهم لا يعملون معاً ككتلة واحدة.

٤-١-٤-٣ الدائرة الثالثة: الفروع غير المباشرة لآل سعود:

ويتكونون من ذوي القربى البعيدة التي تضم المتحدرين من أقرباء بعيدين لعبد العزيز، أمثال آل فيصل (الذين ينتمي إليهم الملك عبد العزيز نفسه) وآل سعود الكبير، وآل جلوي وآل تركي، وآل ثنيان، وآل فرحان.(Lees, 1980, P.64) يحيط علاقة هذه الفروع بسلالة عبد العزيز غموض كبير، ويُلاحظ ذلك من الاختلاف الذي قام بين آل فرحان وآل ثنيان. على الأرجح أن هؤلاء الفروع لم يتولوا أية مناصب رسمية حساسة في الدولة السعودية، رغم أنهم كانوا يستشارون وتسند إليهم مهام بين الفنية والأخرى، لكن دون أن يتم إدخالهم في الوسط السياسي السعودي العالي. لذا فإن وجودهم على الخارطة العامة للدولة السعودية كان غير مباشر. (Holden & Johns, 1981, PP. 203, 217, 495)

لقد دخلت العائلة المالكة السعودية في تعقيد شديد إبان حكم الملك سعود حيث انقسم المتنازعون على السلطة إلى ثلاث مجموعات؛ الملك سعود وأبناؤه (الملوك الصغار)، والأمراء الأحرار مثل طلال وفوّاز، وولي العهد فيصل مع مناصريه (Wilson and Graham, 1964, P. 48-51). بدأ الأمير طلال بن عبد العزيز بانتقاد تصرفات أخيه الملك سعود، ونشأت بينهما مشادات بدأ يكتب عنها الأمير طلال، وقال فيها بأن الملك كان يسيء تمثيل البلاد وشعبها، ورحل إلى القاهرة مع عدد من ضباط القوات الجوية، ومن هناك أخذ يطالب بإصلاحات دستورية إثر تدهور صحة الملك سعود تسلم الأمير فيصل إدارة الدولة وأعاد تشكيل الحكومة. وعزز موقعه بحالة الطوارئ التي أعلنت في البلاد إثر اندلاع الحرب في اليمن. وأعلن عدداً من السياسات الإصلاحية في الداخل والخارج ومنها البرنامج الإصلاحي ذي النقاط العشر الذي عرف بمشروع النقاط العشر تمحورت حول الدفع نحو الانفتاح التربوي والإعلامي والسياسي، والدعوة إلى إشراك المزيد من الشرائح الاجتماعية في اتخاذ القرارات السياسية والعمل على الخلاص من التشوهات الاجتماعية* (De Gaury, 1966, p.147-151)

* وهي مبوبة في ملحق رقم(٣)

حاول الملك سعود العودة، مستعيناً بمصر وبالأمراء الأحرار، إلا أن فيصل أحكم قبضته على السلطة وقدمت العائلة الحاكمة في ١٩٦٤/١٠/٢٨، رسالة إلى هيئة علماء المملكة تطالب بإعفاء سعود حيث أصدرت الهيئة فتوى بخلع الملك سعود ومبايعة الملك فيصل. (اكيشيان،٢٠٠٣، ص٨٣-٨٥).

شهد عهد الملك فيصل تطوراً إيجابياً واستقراراً داخلياً، مع أنه تميز بزيادة مركزية السلطة، فاحتفظ الملك برئاسة الدولة وبالسلطة التنفيذية (Huyette, 1985, PP. 57 – 77) ، ثم وزّع المناصب على حلفائه المقربين من الأمراء. إلا أن تولي هؤلاء الأمراء هذه المناصب الرئيسية لفترة طويلة، أعطى الفرصة لكل منهم أن يحوّل منصبه إلى قاعدة نفوذ شخصية؛ فنشأت شبكة معقدة من العلاقات اتسمت بالمحاباة وبالمصالح الشخصي (Aburish, 1994, P. 68) . كما أنها أوجدت حصوناً كثيرة داخل جسم السلطة الذي أصبح ممتنعاً على الاختراق، وبالتالي فإن المعارضة أو المطالبات القويّة بالإصلاح لم تستطع أن تتقدم طوال هذه الفترة، ناهيك عن أن الملك فيصل قد أشرك مجموعة "الأمراء الأحرار" في المعادلة الجديدة للعائلة.

وما أن تسلّم الملك خالد مقاليد الأمور، إثر اغتيال الملك فيصل من قبل ابن أخيه فيصل بن مساعد عام ١٩٧٥، حتى بدأت تبرز ثنائية في الحكم أطرافها خالد وفهد. إلا أن الأمر استقر على قبول هذه المعادلة الجديدة. وقد ترجم هذا التوازن من خلال حالة الاستقرار النسبي التي دامت قرابة نصف عقد.

لقد جاءت حادثة الحرم التي تزعمها جهيمان العتيبي عام ١٩٧٩ الذي تزعم حركة "الإخوان الجدد"*، لتحدث هزة في مسار المطالبات بالإصلاح إذ وزع جهيمان، الذي استولى على الحرم المكي الشريف لمدّة ثلاثة أسابيع، مجموعة من المنشورات، اتهم فيها آل سعود بالفساد ومصادقة أهل الغرب الكفار" (Kechichion.1986, PP. 53-71.). ولقد كشفت هذه الحادثة، بشكل واضح، أن السلطة السعودية لم تكن مدركة قوّة المعارضة في البلاد، فإن المشاركين في هذه المعارضة وخاصة اتباع الأخوة الجدد إذما تحدروا من شريحة واسعة من المجتمع السعودي. فالذين شاركوا في عملية المسجد الحرام(١٩٧٩) كانوا ينتمون إلى جماعات مختلفة فمنهم من شمر ومن حرب والعتيبة وعناصر من الحرس الوطني وأنصار الأخوان المسلمين في الحجاز (Avil, 1982, P.20) . أما مصدر أسلحتهم فكان من المخزون العسكري السعودي؛ إضافة إلى احتمال تورط موظفين من القوات المسلحة العادية الأمر الذي دفع بالسلطة إلى إجراء عملية تطهير واسعة في صفوف القوات الجوية وكتيبتي المدرعات والمشاة (عبد المطلب، ١٩٨٧، ص١٧). وقال الحكام السعوديون إن حادثة مكة قد كشفت حقيقة أن الدولة معرضة في أي وقت من الاوقات لمثل هذه الحوادث.(Tinnin, 1980, P.48) لذا خاض الملك خالد حملة لاستيعاب المعارضة واحتوائها . (Dorsey, 1980, P.6)

* هي حركة تزعمها جيهمان العتيبي وكانت تطالب باعتراف المتجبّد بن محمد بن عبد آل قحطاني بصفته المهدي المنتظر. وانتقدت بشدة النظام السعودي وسعت إلى الاطاحة به.

وما أن نودي بالملك فهد رئيساً للدولة حتى بدأت حالة من الصراع الخفي بينه وبين الأمير عبد الله (الملك حالياً) ، إلا أن عبد الله استطاع أن يعزز مركزه في العائلة رغماً عن ضعف قوته داخل العائلة (فهو وحيد أمّه الشمرية)، وذلك بتعزيز علاقته مع بعض إخوته لأبيه وأبنائهم وبالعمل على التقرب من أفراد الشعب (Ambah, 1999, P.20). كما أخذ، هو نفسه، بإطلاق مبادرات إصلاح، كان من خلالها يواجه السعوديين بحقائق قاسية، قدعا إلى الحد من الإسراف لأن عهد الازدهار الناتج عن النفط قد ولّى. وبدأ عام ١٩٩٨ يرصد كل النفقات على مستوى الدولة وعلى مستوى الأمراء؛ مما أثار شيئاً من الاطمئنان حول السياسة العامة للدولة. وأعطى الناس الثقة بأنه "مصمم على تحويل السعودية إلى أمّة عصرية، قادرة على فرض نفسها كدولة منافسة في القرن القادم (Ambah, 1999, P.25-30). فمن المبادرات التي اعتمدها هي الانخراط الواسع في القضايا العربية، فكانت مبادرته لحل القضية الفلسطينية. ثم دعا إلى إصلاح العلاقات العربية العربية. أما داخلياً فقد بدأ حركة انفتاح واسعة على المجتمع وعزز التواصل مع المواطنين. كما بدأ يتحدث عن قضايا الدولة بصورة مباشرة وواضحة.(Ambah, 1999, P.31) ومن هنا سارت مسيرة الإصلاح في السعودية.

٤-١-٥ مسيرة الإصلاح في السعودية:

بدأ الملك فيصل ماعرف بحركة الإصلاح الشاملة، خاصة في المواقع الحساسة، فجعل من الأمير خالد ولياً للعهد وأوكل الحقيبتين الوزاريتين الرئيستين الدفاع لسلطان والداخلية لفهد وقيادة الحرس الوطني لعبد الله.

شكلت هذه الإجراءات تغييراً رئيسياً في آلية صنع القرارات برمتها في السعودية، خاصة وأنها تزامنت مع سياسات مؤيدة للخط الليبرالي العربي الذي كانت تقوده مصر. إلا أن حالة الاستقرار هذه لم تستمر، ففي آذار ١٩٧٥ أُغتيل الملك فيصل على يد ابن أخيه فيصل بن مساعد بن عبد العزيز.تسلم الملك خالد الحكم، إلا أنه أعتمد على أخيه وولي عهده الأمير فهد في إدارة كثير من شؤون الدولة، الذي ابتعد بدوره عن السياسات المثيرة للجدل. كما أعرب عن تساهل أزاء المنشقين، بمن فيهم الناشطون ضمن القوات المسلحة. كما عفا عن عدد من السجناء، وأمر بإعادة الاعتبار للسجناء السياسيين.

بين عامي ١٩٥٠-١٩٩٠ شهدت المنطقة الشرقية في السعودية انقسامات حادّه بين السنة وبين الشيعة. حيث اعترض الشيعة على استبعادهم عن المشاركة في الدولة وحرمانهم من ممارسة مهن عديدة وشغل مناصب بارزة، وتعبيراً على ذلك نظموا إضرابات في العامين ١٩٥٣ و ١٩٥٦ ثم في العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٩. انتهز العمال السعوديون الذين يعملون في شركة البترول العربية السعودية (أرامكو) الأوضاع المضطربة فتقدموا بمطالب سياسية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية. (Brown, 1999, P.40) شكلت هذه الاحتجاجات أزمة للدولة السعودية، فلا هي بالقادرة على الاستمرار في البقاء في مواضعها، ولا هي قادرة

على تنفيذ البرامج التحديثية. هذا وقد عزا الكثيرون ذلك إلى تفشي المبادئ القومية العربية بين صفوف المواطنين، ومما زاد من خطورة الوضع أن بعض الجنود السعوديين قد شاركوا في هذه الأحداث؛ كما انضموا إلى صفوف موظفي شركة أرامكو لدعم جبهة الإصلاح الوطنية السعادية للملكية.

أما على مستوى "الأمراء الأحرار" الذين يقودهم الأمير طلال بن عبد العزيز، فقد التفتوا إلى حقيقة أن النظام الأساسي للدولة قد أشار إلى ضرورة أن يكون الملك كفؤاً إضافة إلى ترتيبه العُمري في العائلة (Richard Engel, 1998, P22). وهذا يدل على أن مرحلة المناكفة السياسية داخل العائلة بدأت بالخفوت وأصبح الأمراء كلهم يدافعون عن أساسيات الحكم. بدأ ولي العهد (آنذاك) عبد الله بتولي شؤون الدولة وإدارتها منذ أواخر عام ١٩٩٥ عندما أصيب الملك فهد بسكتة دماغية (Ibrahim, 1996, P. 3) إلا أنه بقي الملك حتى وفاته.

شهد عهد الملك فهد خطوة انتقالية ضخمة على صعيد الإصلاح والتغيير تمثلت فيما عُرف بمرسوم عام ١٩٩٢، وذلك حين توجه الملك في الأول من آذار ١٩٩٢، إلى السعوديين بخطاب ضمنه صدور عدد من الوثائق المهمة مثل النظام الأساسي للحكم والقوانين التي ترعى مجلس الشورى المشكل حديثاً وقانون المناطق. كانت هذه القوانين خطوة جريئة إلى الأمام، دلّت على نشوء آلية مؤسساتية واضحة. وقد ذكر أنها جاءت نتيجة لموجة المعارضة الداخلية الصاعدة، وكانعكاس لحرب الخليج التي فتحت الأبواب كلها أمام دخول أفكار جديدة لا تقوى المصدات السعودية التقليدية على منعها. تمتع الباب الثاني من النظام الأساسي بأهمية كبيرة، إذ اعتبره البعض نقطة تحوّل كبيرة (Henderson, 1994, P.21) داخل عائلة آل سعود وخارجها.

فقد نص "القسم ب" من المادة الخامسة على أن "يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وابناء الأبناء، ويُبايع الأصلح منهم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم". حيث فهم من "الأصلح منهم" أن البكورة لم تعد هي الشرط الأساسي للحكم، وأن هناك اعتبارات أخرى، على رأسها "الصلاح". أما القسم (ج) من ذات المادة فلم يقل أهمية عن سابقه، إذ أنه نص على أن"الملك يختار ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي". ومن شأن الجملة الأخيرة تهديد ميزان القوى القائم في المملكة بكامله، خاصة ما فهمه الأمير عبد الله (ولي العهد أنذاك). إذ نفت أن يخلف ولي العهد الملك بشكل آلي لا يمكن تجاوزه. وهذا ما أثار حفيظة الأمير عبد الله، الذي لم يتعرض لأية مواجهة بل وتسلّم الحكم بعد وفاة الملك فهد . (Henderson, 1994, P. 21)

دخل موضوع الإصلاح السياسي في المجتمع السعودي من خلال موضوع الإصلاح الديني، الذي بدأه مجموعة من العلماء المحافظين، الذين لم يتحرجوا من "معاتبة" آل سعود لتساهلهم إزاء الفساد والانصياع للسياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي. إلا أن أمراء الجيل الثاني ردّوا على هذه الأقوال وفندوها(مقابلة

مع الأمير فيصل بن سلمان في إذاعة لندن، ١٩٩٧/٣/٢) . ومن الملاحظ أن العائلة الحاكمة في السعودية، رغم ما استقر في سلوكها من أنها تحكم بحق أيديولوجي، ورغم الاستئناس بأن أسس الملكية تقوم على الدين (التحالف مع محمد بن عبد الوهاب وآل السعود)، وعلى أدهم الأنسب لحكم الأماكن المقدسة بسبب استقامتهم. رغم ذلك فإن العائلة كانت سريعة التأثر بأي زعم يتهم أعضاءها بارتكاب ما يخالف الإسلام الحق. لذلك نجدها حذرة إزاء أي تقارير صحفيّة تتناول سلوك أفرادها وتصرفاتهم (اكيشيشيان، ٢٠٠٣، ص١٣٩-١٤٦).

لم يقتصر الهجوم على الملكية السعودية على التقليديين، بل تعدى ذلك إلى ما عُرف بالجبهة التقدمية، ومن أبرزها عناصر البرجوازيين الميالين أكثر إلى التحرر، إلى جانب المواطنين السعوديين الذين تلقوا علومهم في الخارج وتأثروا بالتيارات الفكرية هناك، والذين رأوا بأن إدارة الدولة يمكن أن تتم من قبل ملكية دستورية أو ديمقراطية. وخطورة ذلك أن السعودية منذ نشأتها، وهي تقيم تحالفات مع قوى الغرب الرئيسية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، الأمر الذي يعني ضرورة البدء بمقاربة جديدة أكثر تحرراً من السابق. وقد عبر عن ذلك الملك فيصل حين قال "بأن المجال مفتوح للتفسيرات أو الاجتهادات الجديدة للمذهب الحنبلي الذي ارتضته العائلة المالكة السعودية"، وذلك في محاولة لمسايرة الفكر التقدمي المتنامي وإرضاء للحلفاء الغربيين الذين بدأوا يتضايقون من انتقاد رضاهم عن السعودية "المتزمتة" و"المحافظة" و"الرافضة للحداثة والديمقراطية". ومن هنا جاء التغيير في أسلوب عمل "العلماء" وفي التنبه إلى مسارات التعليم، وفي طريقة مواجهة الأفكار الغربية المتدفقة (اكيشيشيان، ٢٠٠٣، ص١٤٧-١٤٨).

٤-١-٥-١ الإصلاحات في المؤسسة الدينية :

لقد واجهت عملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية قوّة شد عكسية كان على رأسها كيفية التعامل مع المؤسسة الدينية التي تعد نفسها شريكة في بناء الدولة. إلا أن ذلك لم يمنع من مقاربة هذا الموضوع بكل دقة وجديّة.

تؤكد المادة ٢٣ من النظام الأساسي للحكم في السعودية ما يلي "تحمي الدولة عقيدة الإسلام؛ وتطبق شريعته؛ وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر؛ وتقوم بواجب الدعوة إلى الله". تجسد هذه الأحكام الأساس القانوني للسلطة الواسعة التي تتمتع بها المؤسسة الدينية. وتشكل الأخلاقيات العامة والخاصة والتربية والنظام القضائي، الميادين التي تهيمن هذا المؤسسة من خلالها على المجتمع. وقد تطورت بسبب استناد قوتها إلى تحالفها مع الأسرة المالكة، إلى شبكة واسعة من المؤسسات والجامعات والمدارس والمراكز المتخصصة.

المؤسسة الدينية الأبرز هي "هيئة كبار العلماء" التي أنشئت بموجب مرسوم ملكي عام١٩٧١، وهي أعلى سلطة دينية في السعودية، تضم عشرين رجل دين يعينهم الملك ويرأسها المفتي. وكما جاء في المادة

٤٥ من النظام الأساسي، "مهمة الهيئة إصدار فتاوى بالاستناد إلى الشريعة في كل المسائل التي يحيلها إليها الملك".

والمهمة الثانية للمؤسسة هي "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الشهيرة التي تحولت إلى هيئة نافذة لتطبيق القوانين. ويقع على عاتق أعضائها، وهم موظفون في الدولة ومتطوعون، الحفاظ على التعاليم الإسلامية الصحيحة كما تحددها المؤسسة الدينية الرسمية، وانزال العقاب بمن ينتهكونها. وتشمل هذه المؤسسة أيضاً مؤسسات أخرى خاضعة للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة "هيئة كبار العلماء". ومن بينها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوى الإرشاد، ووزارة الحج، وهيئة الإشراف الديني على الحرم الشريف ومديريات عدة متخصصة تشرف على النظام التربوي.

منذ السبعينيات ومن القرن العشرين، أصبحت المؤسسة الدينية أكثر فرضاً لآرائها وطورت عقيدة أصولية. وقد مارست سلطتها وحافظت عليها في إطار علاقة مدفعة متبادلة مع الأسرة المالكة حيث حصلت الأخيرة على الشرعية مقابل منح المؤسسة سلطة تنظيم المجتمع. وأعطت هذه التسوية المتبادلة الطرفين القدرة على احتواء تأثير فاعلين سياسيين آخرين بدءاً بالإصلاحيين الليبراليين و وصولاً إلى الفقهاء الدينيين المحافظين. وكبحت جماح عجلة الإصلاح في الأعوام الأخيرة.

ولدت الإجراءات الإصلاحية التي ينادي بها الفريق المعتدل في الأسرة المالكة استياء كبيراً في أواسط المؤسسة الدينية، ما عدا قلة من الأصوات المعتدلة الهامشية. لطالما انتقد رجال الدين خطوات الانفتاح السياسي. وقد تعززت سلطتهم إلى حد كبير بعد نهاية الحقبة الليبرالية الأخيرة في السعودية في الستينات. ومنذ عام ٢٠٠٢، بدأ هؤلاء يحشدون الدعم في أوساط المحافظين في الأسرة المالكة. وقد أصدروا العديد من البيانات العامة التي نددوا فيها بالإجراءات المحدودة التي تطبقها الحكومة وتروج لحركة الإصلاح التربوي وحقوق المرأة، ونجحوا حتى الآن في عرقلة العملية الإصلاحية.

يختلف المفكرون والمراقبون السعوديون في تقويمهم لميزان القوى بين الأسرة المالكة ورجال الدين، ويؤكد بعض الإصلاحيين الليبراليين أن السلطة العليا هي بيد الأسرة المالكة. فهم يعتبرون أن محطات عدة بدءاً بالمرسوم الذي أصدره الملك فيصل في الستينيات من القرن الماضي والذي سمح بموجبه للنساء بالتعلم على الرغم من المعارضة الشديدة من رجال الدين وصولاً إلى المرسوم الذي وضع حداً لحظر استخدام الهواتف الخلوية المزودة بكاميرات، تظهر أن رجال الدين سيذعنون في نهاية المطاف لرغبة الحاكم. فهم لن يغامروا بمعارضة الإصلاحات الحالية علناً إذا أظهرت الأسرة المالكة تصميماً على المضي قدماً في هذه الإصلاحات. ويعتبر مؤيدو هذه النظرة أن التوتر بين المعتدلين والمحافظين داخل الأسرة المالكة سمح لرجال الدين بأن يكبحوا عجلة الإصلاح ويؤثروا في ميزان القوى بين الفريقين لصالح المحافظين. لكن رأياً مخالفاً يعبر عنه في شكل خاص الإسلاميون المعتدلون، يسلط الضوء على استقلالية رجال الدين. على الرغم من

أن المؤسسة الدينية الرسمية تحصل على التمويل من خلال المخصصات السخية من الأسرة المالكة، لم يجرِ تطويعها بل على العكس تستمر في تحدي الإرادة الملكية إلى حد ما.

أياً يكن الرأي الأكثر دقة، تبقى المؤسسة الدينية في السياسة السعودية الحالية معوّقة للإصلاح، وتبقى القوة السياسية الكبرى الوحيدة التي لاتمارس عليها الاتجاهات الاتدالية تأثيراً جوهرياً(حمزاوي، ٢٠٠٦، ص٧).

لقد أدرك النظام السعودي أن الوضع الداخلي لم يعد يحتمل سلوك المنهج التقليدي في معالجة قضايا الفساد واصلاحها. لذا أخذ باتباع أساليب أقرب ما تكون إلى الإصلاح ولكن على وتيرة بطيئة. وجاء في أوراق كارنيجي للسلام الدولي بين برامج كل من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين- وسوف يأتي شرح هذه التيارت ذلك لاحقاً- والفقهاء الدينيين المحافظين وبين دعم الفريق المعتدل في الأسرة المالكة السعودية، الأمر الذي أعطى زخماً للعملية الإصلاحية في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات جوهرية لا سيما فيما تعلق بتعزيز مجلس الشورى، وتنظيم الانتخابات البلدية وتقنين عدد من منظمات المجتمع المحلي والإصلاح التردوي(أوراق كارنيجي، ٢٠٠٦).

٤-١-٥-٢ مفهوم الدستور في السعودية:

يعدّ الإسلام بالنسبة للدولة السعودية أساساً ومحيطاً لفكرهم السياسي، كما يتعلق بكل مناحي حياتهم. لذلك فينظر للحكومة والسياسة على أنهما تشكلان مجالاً دينياً واحداً. فالقيم الإسلامية الدستورية هي التي توجه المشاركة السياسية للنظام السياسي في السعودية، ومن هذه القيم؛ الشورى والتوافق، الاعتقاد، وواجب السمع والطاعة، والتعاون على البر والتقوى، ومعاداة الإثم والعدوان وتجنبهما ،وتحمل المسؤولية وممارسة المحاسبة.

أما النظام التسلسلي في الحكم ووراثته فإنه، كما يرى النظام السعودي وغيره، يتوافق مع التقاليد الإسلامية التي طوّرها المسلمون الأوائل. فقد بدأت الدولة الإسلامية في العهد الراشدي باختيار الخلفاء عبر الاختيار ثم البيعة. كما مارسوا ما عُرف "بالاستخلاف" وهو ما كان في انتقال السلطة من سيدنا أبي بكر الصديق إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

وفي تاريخ الممارسة السعودية فإن الراصد يرى أن أهمية القيم الدستورية الإسلامية قد اتضحت عندما تحالفت الدولة السعودية الأولى التي كان يقودها محمد بن سعود مع المصلح الديني آنذاك الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وكان ثمرة هذا التعاون تأسيس دولة سياسية قائمة على فكر ديني. وفي هذا السياق تم إقرار مبدأ الشورى المستند إلى الفكر السياسي الإسلامي واعتمد في إدارة الدولة، التي قامت على التعاهد بين محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب، على أن تكون الزعامة السياسية للأول والزعامة الدينية للثاني وذلك عام ١٧٤٤م .

بدأت الدولة السعودية الأولى ممارسة الحكم اعتماداً على المسامحة في الإسلام فأبقى الإمام سعود الكبير ، مثلاً ، بعد سيطرته على مكة المكرمة في نيسان ١٨٠٣م، على القاضي العثماني الذي كان يحكم حسب المدرسة الفقهية الحنفية، رغم أن محمد بن عبد الوهاب كان حنبلي المذهب.

لم تفلح الدولتان السعوديتان الأولى والثانية في إقامة مؤسسات رسمية قادرة على الإدارة، كما لم تستطع أن تستقطب ولاء القبائل لها، إضافة إلى ازدياد حدّة النزاعات الداخلية بين أفراد عائلة آل سعود. اجتمعت هذه الأسباب وأسقطت الدولتين.

إلا أنه في العام ١٩٢٤ استطاع عبد العزيز بن سعود أن يعيد السيطرة على نجد والحجاز، مستفيداً من الأخطاء التي وقعت فيها الدولتان السابقتان، مدركاً أن الإسلام هو الحل الوحيد والمناسب لحضارة الأمة، ولذلك قال بأن الكتاب والسنّة هما مصدر لدستور الدولة والجهاز القانوني والتعليم والإعلام ومجالات الحياة كافة. "وأسس المجلس الوطني الأول" في ذات العام.

وفي ١٩٢٥/١/٢٢ انتخب مجلس جديد من خمسة عشر عضواً ليكون علامة فارقة في تاريخ النموذج السعودي الأول لمشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة. (www.elaph.com.)

لقد استمدت ملكية آل سعود شرعيتها من التزامها بمبدأ الشورى القائم على معايير الفهم الإسلامي، وعلى ما ترتب انطلاقاً من ذلك، كفكرة "البيعة" التي تقرها الشريعة وتفرضها التقاليد التي تؤسس للفهم السعودي للديمقراطية.

حافظ المشروع الديني – السياسي السعودي على مدرره بعد أن حقق وجوده من خلال أيديولوجية دينية تقويضية إقصائية، حيث ترتكز على فكرة تخليص العالم من الانحراف العقائدي، وتتكفل بمهمة إنقاذ البشر من الضلال. فالرؤية الكونية لاتباع ما عُرف بالنهج الوهابي، كما تشرحها أدبياتها القديمة والحديثة تنطلق من كون العالم مغموراً بالفساد والشرك.

وفي العام ١٩١٢ نشأت حركة في "الارطاوية" من أراضي قبيلة مطير، شكلت خطراً على ابن سعود الذي خشي مصادمتها فهادنها.

ومن المظاهر التي اتخذها هو اعتماد مسمى "الإمام" وتجاوز مسمى "السلطان". وبذلك أسس لفكر سياسي ديني جديد دعى عام ١٩١٦ القبائل إلى اتباعه. ومن خلال هذا الطرح عرض ابن سعود برنامجه السياسي الذي بدأ برفعه عام ١٩١٥ ومن أحد أسسه ايديلوجية "الفتح" التي جعلت من الإخوان أداة طيعة في يده لتنفيذ مقاصده.

نشأت الدولة السعودية الثالثة (الحديثة) في ١٢ جمادي الأول عام ١٣٥١هـ أي في العاشر من آب عام ١٩٣٢م إثر اجتماع الطائف بين ابن سعود وبين جمع من رجاله. وتم الاتفاق على إعلان

"المملكة العربية السعودية" في ٢١ جمادي الأولى ١٣٥١هـ الموافق ٢٢ أيلول ١٩٣٢م. (www.gulfissues.net)

لم تضع السلطة السعودية دستوراً مكتوباً وذلك لأن الدولة قامت أساساً على مرتكز ديني في كثير من مصادر قوتها، وفي العديد من جذب الحلفاء، وبذلك اعتمدت الكتاب والسنّة مصدراً للتشريع السياسي والمدني.

وبالرغم من تنامي سطوة الدولة المدنية إلا أنها استمرت في الاعتماد على البُعد الديني في تعاملها مع الداخل ومع الخارج، لأن الانحراف عن ذلك سيُسقط ركناً مهماً من أركان شرعيتها، وسيفتح شهية الآخرين في تولي الحكم. وقد ساعدها على ذلك الثروة النفطية التي تدفقت فأصبحت السلطة السياسية هي صاحبة اليد الطولى وبدأت السلطة الدينية في الصراع نحو الإبقاء على مكتسباتها التي حققتها من قبل.

واستمرت السلطة السياسية بتحقيق المزيد من مراكز القوّة، ودخلت بكل اقتدار إلى حلبة شرعنة الحكم. ففي ٢٠٠٦/١٠/٢٠ أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز أمراً ملكياً بتأسيس مجلس يدعى "هيئة البيعة" مهمته تنظيم التسلسل الوراثي في العائلة الحاكمة مستقبلاً.

وفي ذات الإطار يقول حمزة الحسن، إن حركات الإصلاح قد بدأت تتجه نحو القول بصعوبة قيام نظام سياسي بهامش مقبول من الحرية، مع الاحتفاظ بدور منفرد ومتميز وقوي للوهابية التي اعتبرت عقبة حقيقة كونها تستبطن معظم المشكل السياسي الخانق. فالوهابية حسب هذه الرؤية هي التي خنقت التوجه نحو الانفتاح على القوى الاجتماعية الأخرى، الذي رآه الملك عبد الله ضرورة ملحة للبدء بعملية إصلاح الوضع الداخلي.

وحتى يتم الخروج من شرنقة الفئوية والمذهبية كان لا بد من دخول الدولة في مشروع وطني ضمن المعطيات التالية:

أولاً: الإقرار بثوابت أساسية لا يستقيم بقاء الدولة دونها على رأسها الاستناد إلى دوْر الدين بإطاره العام وليس وفق الرؤية الوهابية فقط. والاعتراف بأن العائلة المالكة هي رمز الوحدة للمملكة ولا يمكن البقاء والاستمرار موحدة دونها.

ثانياً: الإقرار بمبدأ الإجماعية لا الإقصائية الأمر الذي يعني المساواة وتعزيز مبدأ المواطنة ونبذ الفئوية والجهوية وترسيخ الهوية الوطنية.

ثالثاً: إدراك أن الأزمة التي تعاني منها المملكة هي أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة، أدّت إلى الاحتكار السياسي والديني، وانعكست سلباً على مصالح الشعب، الذي لم يكن أصلاً مساهماً في نتائج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة.

رابعاً: إن إصلاح الداخل هو أساس تشكيل قدرة المملكة أمام كل الضغوطات والتهديدات التي تتعرض لها المملكة والتي لا يمكن للنظام السياسي أن يتحداه منفرداً، أو مدعوماً من الوهابية واتباعها وحسب.

وحتى يمكن ذلك لا بد من تغيير منطق سيطرة "الأمير" على الدولة، والابتعاد عن أي اعتراض عليه هو خرق للحرمات السياسية (Taboo) ، وبالتالي إدراك أن "الوطن" لا يحميه إيمان طوباوي إلا إذا تحوّل الدفاع عنه دفاعاً عن النفس. ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا اشترك المواطن في صناعة القرار.

خامساً: إن على العائلة الحاكمة أن تتنازل عن بعض من مكتسباتها التي تحصّلت عليها في السابق وتحت ظروف معينة. وأن لا تعود تحتكر مجمل القرار. وأن يرافق ذلك رصد موضوعي للأوضاع التي يعيشها المواطن، وتقصّي احتياجاته وظروفه.

وهنا لا بد أيضاً من إعادة قراءة المطالبة الشعبية بالإصلاح وكيفية إمكانية المواءمة بين هذه المطالب وبين استعداد الدولة لتقديم الحلول، على أن يرافق ذلك تقييم الرؤية الدولية للسعودية، التي يجب أن تتوافق مع الفكر السياسي الحديث والمتطور الذي أخذ يسود العالم المعاصر.

سادساً: مناقشة كل الطروحات التي تتحدث عن حصة العائلة المالكة من الثروة وضبط مصاريفها. وكذلك حصانة العائلة القضائية، خاصة وأن هناك أكثر من عشرين ألف أمير وأميرة.

سابعاً: تشكيل مجلس شورى منتخب وأن يعطى صلاحيات المحاسبة والمراقبة والمساهمة في رسم سياسة الدولة داخلياً وخارجياً.

ثامناً: توسيع هامش الحريات العامّة. (www.gulfissues.net)

٤-١-٥-٣ إصلاح مجلس الشورى :

وحتى تستكمل الدولة السعودية مقاربة العملية الإصلاحية حسب المعايير الحديثة فإنها أخذت تفكر جدياً في إحياء فكرة المجالس الشورية.

إن للمجالس الاستشارية المعّينة التي لا تملك صلاحيات تشريعية ولا رقابية، تاريخ طويل في السعودية، إذ سمح الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود بإنشاء المجالس الاستشارية الأولى في العشرينيات من القرن الماضي (١٩٢٠-١٩٣٠). (أوراق كارنيجي، ٢٠٠٦، ص١٢) وعام ١٩٩٢، غير الملك فهد الأحكام التي تنظم مجلس الشورى ووسع دوره ومسؤولياته تجاوباً مع المطالب التي عبر عنها الفقهاء الدينيون في "مذكرة النصيحة" عام ١٩٩١. بالإضافة إلى مهمته الأساسية التي تقضي بإعطاء أراء غير ملزمة حول المسائل التي يحيلها إليه الملك، منحت التعديلات التي جرت المصادقة عليها، المجلس حق التعبير عن قلقه

في المسائل العامة، إرسال اقتراحات إلى الحكومة وأستجوب الوزراء، لكنها أمتنعت عن منحه صلاحيات تشريعية. في دورته الأولى عام ١٩٩٢، كان المجلس يتألف من رئيس وستين عضواً. وعند افتتاح الدورة الرابعة عام ٢٠٠٥، كان عدد أعضائه قد ارتفع إلى ١٥٠ ، نحو نصفهم من المؤسسة الدينية ، أما الباقون فهم أساتذة جامعات وتكنوقراطيون وممثلون عن مجتمع الأعمال.

في التسعينيات من القرن العشرين، ركزت مداولات المجلس في شكل أساسي على المسائل القانونية التي تتعلق بالشريعة، وعلى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقارير السنوية الصادرة عن الوزارات ووكالات حكومية أخرى. وفي كل هذه المسائل، أقتصر عمل المجلس على إصدار توصيات مختصرة وغير ملزمة ورفعها إلى الحكومة بالاستناد إلى قواعد الأغلبية البسيطة.

لكن في الأعوام الأخيرة، عرف مجلس الشورى تحولين مهمين. أولهما؛ تغير أحكامه التنظيمية، ولو ببطء، لمنح أعضائه درجة أكبر من الاستقلالية الذاتية. وفي كانون الأول ٢٠٠٣،أعلن الملك فهد أن المجلس سيُخول تأدية دور أكثر فاعلية. عام ٢٠٠٥، جرت المصادقة على العديد من التعديلات. ولعل التعديل الأهم طال المادة ١٧ من الأحكام التنظيمية بحيث سمح للمجلس أن يرفع توصياته مباشرة إلى الملك بدلاً من الحكومة، مما حسّن درجة التجاوب من جانب السلطة التنفيذية. وعدلت أيضاً المادة٢٣ لمنح أعضاء المجلس حرية أكبر في اقتراح تنظيمات داخلية جديدة ومناقشتها والمصادقة عليها. لكن لم تتحقق رغبة الإصلاحيين الذين أرادوا أن تنص التعديلات على إجراء انتخابات جزئية للمجلس ومنحه بعض الصلاحيات الرقابية على الحكومة.

ثانيهما، تعزز الطابع السياسي للمجلس نتيجة التنوع في عضويته وجدول أعماله حيث عُين إصلاحيون ليبراليون إسلاميون معتدلون أعضاء فيه . وقد أعرب الأعضاء الجدد عن المخاوف التي تساورهم بشأن الإصلاح السياسي وتحدوا سيطرة رجال الدين على آليات العمل الداخلية في المجلس. علاوة على ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٣، وجه رئيس المجلس– مع تأكيده أن العضوية الكاملة للنساء ليست على جدول أعمال المجلس – باستمرار دعوات إلى باحثات وناشطات لحضور جلسات مفتوحة وتقديم المشورة للأعضاء حول مسائل اجتماعية تتعلق بالنساء. من الواضح أن محتوى النقاش في مجلس الشورى ذهب إلى أبعد من إرث التسعينيات غير المسيّس (كوستاش وميلكوميان ،٢٠٠٥ ، ص٢٩٠). كما أصبحت النقاشات في مجلس الشورى عامة نتيجة التغطية الإعلامية التي تشمل بثاً متلفزاً غير خاضع للرقابة وناقش أعضاء المجلس مسائل بارزة مثل إستراتيجيات محاربة الإرهاب والتطرف والسياسات الضريبية والأنفاق العام، واتهامات بالفساد موجهه ضد مسؤولين في الحكومة، وخطط الإصلاح التربوي واكتسبوا أيضاً استقلالية ذاتية كافية للتطرق إلى مسائل كانت تعتبر في السابق محظورة على النقاش العام. ومن الأمثلة البارزة النقاش في المجلس حول قانون السير الجديد في صيف ٢٠٠٥. اقترح محمد الزلفى، وهو عضو إصلاحي ليبرالي في المجلس، إدراج مسألة

منح النساء حق الحصول على رخصة سياقة ، على جدول الأعمال. على الرغم من أنه لم يسمح بطرح هذا الاقتراح على النقاش، إلا أنه أرغم المجلس على إثارة هذه المسألة المتفجرة جدا في العلن لأول مرة.

لم تؤد هذه التغييرات حتى الآن إلى نتائج ملموسة في السياسات. ما زال مجلس الشورى دون صلاحيات تشريعية حقيقية، وليس مؤسسة تمثيلية كونه غير منتخب. غير أن مكانة المجلس في السياسة السعودية تبدلت حيث تحول من هيئة هامشية يسيطر عليها رجال الدين إلى منبر للنقاشات العامة الحيوية يعكس تعددية الآراء حول القضايا الإصلاحية (نوفل، ١٩٩٢، ص٥٠). وهذا يشكل إشارة واضحة إلى أن المملكة قد بدأت، مختارة أو مضطرة، إلى السير قدماً في عمليات الإصلاح، خاصة وأن دول جوارها (قطر، وعمان، والبحرين، والكويت، واليمن، والأردن) قد قطعت أشواطاً واسعة في عملية بناء السلطة التشريعية والمؤسسات التمثيلية النيابية. ناهيك عن تعمّق الاتصالات بين المثقفين السياسيين السعوديين وبين نظرائهم في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية والدول العربية المتطورة.

ومن هنا فإن الراصد للاتجاهات الإصلاحية المتنامية يدرك أن السعودية في طريقها إلى إعطاء مجلس الشورى المزيد من الإصلاحات ولعل أهمها تعزيز صلاحياته الرقابية.

٤-١-٥-٤ الانتخابات البلدية كمظهر إصلاحي :

وفي السياق العام للتطوير والتحديث فقد عدّلت السعودية من نظام الانتخابات البلدية، ففي عام ١٩٩٣ أدخل مرسوم ملكي نظاماً منقحاً لحكم الأقاليم. وقد نص على تعيين مجالس بلدية في مختلف أنحاء البلاد لرصد التطورات المحلية وتقديم النصح إلى السلطات التنفيذية. عرض المرسوم بالتفصيل مهمات المجالس البلدية ومسؤولياتها التي كانت إدارية الطابع في معظمها، لا سيما اعداد برامج الموازنة والإشراف على التنظيمات التي تتعلق بالخدمات العامة ومراقبة الإيرادات العامة والإنفاق العام وإبداء الرأي حول المسائل التي تحيلها إليها السلطة التنفيذية.

أما عام ٢٠٠٥، وفي تجاوب مباشر مع مطالب الإصلاح الداخلية، قررت الحكومة إجراء انتخابات جزئية لأعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ١٧٨ مجلساً في مختلف أنحاء البلاد. جرت الانتخابات على ثلاث مراحل موزعة على ثلاثة أشهر من شباط إلى نيسان ٢٠٠٥وكان التنافس فيها شديداً. في الرياض على سبيل المثال، تنافس ٦٤٦ مرشحاً على سبعة مقاعد بلدية وتراوحت نسبة الإقبال بين ٢٥ و ٣٥ في المئة من المقترعين الذين يملكون حق التصويت. وقد حقق الإسلاميون المعتدلون، في الأقاليم التي يسيطر عليها السنة والشيعة على السواء انتصاراً في معظم الجولات . ومنعت النساء من التصويت والترشح.

سارعت معظم التعليقات العربية والغربية على الانتخابات البلدية إلى رفضها واصفة إياها بغير الملاءمة، وبأنها مجرد خطوة تجميلية لتخفيف الضغوط الدولية المطالبة بالإصلاح. وشددت معظم التحاليل

على العيوب المتعددة التي شابت هذه الانتخابات الجزئية لا سيما منع النساء من التصويت والترشح، وسطحية المهمات الموكلة إلى المجالس البلدية والتأثير الكبير الذي مارسته الولاءات الطائفية في تحديد خيارات الناخبين. (حمزاوي، ٢٠٠٦،ص١٢-١٣)

ينم هذا الانتقاد المتسرع عن عدم فهم للسياسة السعودية. لم تكن الولاءات القبلية والانتماءات الطائفية التي ظهرت بوضوح في الانتخابات البلدية، تمثل عناصر تخلف غير قابلة للمعالجة، بل جسدت محطة تعددية مهمة، فطوال الجزء الأكبر من القرن العشرين، يمثل بروز الانتماءات القبلية والطائفية في السياسة الحالية إعادة تأكيد للتعددية ومن شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى دفع العملية الإصلاحية نحو الأمام، فوحدة النظام السياسي القائم على المشاركة والموجه نحو الإجماع يستطيع استيعاب التنوع بطريقة سلمية.

خدمت الانتخابات البلدية ثلاثة أهداف مهمة فيما يتعلق بالعملية الإصلاحية. أولا: ونظراً إلى أنها أول انتخابات تجري في السعودية منذ الستينيات من القرن العشرين، أعادت إحياء ذاكرة المشاركة الشعبية التي كانت قد دخلت طي النسيان. ثانياً: أرست سابقة من حيث فتح الهيئات الاستشارية القائمة أمام المنافسة التعددية. وثالثاً: أثارت الانتخابات اهتماماً كبيراً في أوساط السكان السعوديين وساعدت على تعزيز النقاشات حول الإصلاح.

٤-١-٦ المعارضة ومسيرة الإصلاح في السعودية :

أصبح موضوع الإصلاح السياسي في السعودية من القضايا التي تثير الرأي العام والمؤسسة الرسمية في آن واحد؛ لاسيما وقد ارتبط في أذهان الناس تداعيات الجماعات الإرهابية والمشاكل الإقليمية وحراك المجتمع المدني، ولكن من الملاحظ أن التيارات الحديثة في المعارضة السعودية قد نادت، في كثير من خطاباتها السياسية، بتحول ديمقراطي في إطار إسلامي. لذا رأينا أن أفرادها هم من الإسلاميين ومن الليبراليين من سنّة وشيعة على السواء.

ومن الملاحظ، أن مسألة التوافق بين الخطاب الديني وبين الخطاب الدنيوي، كانت موضوع جدل سياسي منذ تأسيس المملكة. ولعل أخطرها ما شهدته العائلة عام ١٩٥٨ الذي تمثل في دظرة النخبة إلى الوضع الأمني، وبعد أن شارفت الدولة على الإفلاس بسبب البذخ وارتفاع الدين العام وحالة التضخم وتدني مستوى الـ السعودي. وجدت العائلة أن هناك خطوة إصلاحية جذرية يجب أن تتخذ. وفي آذار ١٩٥٨ أتفق كبار آل سعود والعلماء على نقل السلطة التنفيذية إلى الأمير فيصل ولي العهد؛ الذي بدا بترميم العلاقات مع القوى الراديكالية العربية وبخاصة مصر، ولكن مع الاحتفاظ بالعلاقات السعودية – الغربية .
. (Powell, 1982, P 242- 244)

٤-١-٦-١ المعارضة الأصولية والعائلية السعودية :

أما حركة المعارضة الأصولية وهي الأهم فقد جاءت أواخر عام ١٩٧٩ حيث نفّذ مئات المناصرين لحركة "الأخوان الجدد" هجمة استولوا فيها على المسجد الحرام في مكة المكرمة لمدة ثلاثة أسابيع، وذلك بقيادة جهيمان العتيبي (Kechichian, 1990, PP. 1-16) . وقاموا بتوزيع بيانات أدانوا فيها آل سعود،كما ذكر. أجبرت هذه الحادثة السلطات السعودية على إعادة النظر في كل سياساتها تجاه المعارضة وبدأت باستيعابها فأخذت تقدم المنح والقروض وتتوسع في عملية التعاون مع العلماء.وبدأ التيار السلفي يتهم الأسرة الحاكمة بأنها سهلت الفساد الذي رافق الحداثة. ورفضوا التساهل السعودي حيال الشيعة. وبدأوا بانتقاد حكومة الرياض لأنها تتعامل مع القوات الغربية. (Crack down on Opposition Feared After Attack, 1993)

استمر التوتر الداخلي في السعودية طوال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠ بدل النظرة السعودية للأوضاع، وبدأ الجميع بالتفكير الجاد بالانتباه إلى الداخل وتحصينه خوفاً من الأخطار الخارجية التي كان على رأسها العراق صاحب الأطماع الإقليمية الواسعة أنذاك. إلا أن ذلك تغير بعد تحرير الكويت، حيث نشأت حركة إسلامية سعودية تطالب بتغيير شامل في الحياة السياسية والاجتماعية في المملكة وأخذت هذه الحركة مساراً تنظيمياً حديثاً حيث ارسلت، بالتوافق مع مجموعة من العلماء والمفكرين مذكرتين (معروضين)،الأولى في أيار ١٩٩٢ دعت الأولى إلى إنشاء مجلس مستقل للشورى، يكون من صلاحياته البت في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية، بهدف تحقيق المساواة بين السعوديين كافة أمام القانون بغض النظر عن منزلتهم ووضعهم الاجتماعي. وطالبت بإعادة توزيع المال العام ومحاسبة كل المسؤولين والتزام أكبر بالقيم الإسلامية(نشرت في صحيفة الشعب المصرية ٢٣/ أيار/ ١٩٩٢). أما المذكرة الثانية (أيلول ١٩٩٢)، فقد توسعت في المطالب، لافتة النظر إلى سوء الإدارة بشكل عام وإلى الفساد. وتميزت هذه المذكرة عن الأولى أنها جاءت جريئة أكثر، وقدمت توصيات إصلاحية أكثر تفصيلاً؛ منها منح رجال الدين دوراً أكبرفي صنع القرارات،والدعوة إلى تخفيض نفقات الحكومة، وإلى القضاء على تأثيرات الحضارة الغربية، والحد من الاتصال بالغرب وتعزيز العلاقات مع البلاد المسلمة المماثلة. وتظهر خطورة هذه المذكرة في أن الموقعين عليها كانوا من رجال الدين والقضاة والمحامين والمعلمين (Dekmejian 1994, PP. 638 - 643)؛ ومن أبرزهم سلمان العودة وسفر الحوالي اللذان شكّلا تحدياً مباشراً للسلطة الحكومية.

أدانت هيئة كبار العلماء كما كان متوقعاً، هاتين المذكرتين، إلا أن اللافت للنظر هو أن مجلس الشورى الذي طال انتظاره قد افتتح في أواخر كانون الأول عام ١٩٩٣؛ الأمر الذي مثّل استجابة للضغط المتزايد للمطالب بالمشاركة السياسية (Dekmejian, 1998, PP. 204-218). وفي أيار ١٩٩٣ أعلن السلفيون عن تأسيس جماعة تعنى بحقوق الإنسان وسموها "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"،قالوا إنها تهدف إلى

القضاء على الظلم ومساندة المقموعين، والدفاع عن الحقوق الشرعية التي تدعو إليها وتنادي بها الشريعة الإسلامية (Introduction to CDLR 1994, PP XIII-XV) . أما سبب تحركهم كما أعلنوا فإن رغبتهم بوضع حد للانحلال الاجتماعي.لقيت اللجنة نجاحاً نسبياً خاصة وأن الناطق الرسمي كان لها هو الدكتور محمد المسعري أستاذ الفيزياء الذي لجأ سياسياً إلى بريطانيا والذي استطاع أن ينتهج آلية فاعلة في إيصال أفكاره إلى الناس داخل السعودية وخارجها.

أعطت الحرب على العراق المسعري دفعة قوية في سبيل مناكفة السلطة، خاصة بعد الأضرار التي لحقت بالدولة .استفادت اللجنة من هذه الأوضاع وبدأت تتحدث مباشرة إلى الشعب السعودي الذي وجدت العديدين من بين صفوفه من يقف معها (Dauglas Jehl, 1998, P.S) . أبدت السلطات السعودية قلقها من نشاطات هذه اللجنة، وحاولت التنسيق مع بريطانيا لطرد المسعري إلا أنها فشلت في ذلك. لذا بدأت في أواسط التسعينيات من القرن الماضي باتخاذ مواقف حازمة حيالها من جهة، وبالتركيز على الأعمال الصالحة التي تقوم بها في السعودية وفي بقية أقطار العالم الإسلامي من جهة أخرى. إلا أن اللجنة بدأت تضعف في العام ١٩٩٦ وذلك نظراً للكلفة القانونية والمالية المتأتية من العمل في ظل بيئة بريطانية معادية، وحل محلها مجموعة من الخريجين الجامعيين الذين كانوا يعانون من البطالة، لذا تصاعد الجدل وكثرت المنظمات غير الحكومية، التي بدأت تتبنى الاحتجاجات وعدم الرضا.

وحتى تواجه المعارضة الأصولية فقد عمدت السلطات السعودية إلى صياغة النظام العام للمجلس على قياسات الشريعة، إذ طالبت لائحته الداخلية بالرجوع إلى كتاب الله والسنة النبوية أثناء بحث أية مسألة مدرجة على جدول أعماله، بالإضافة إلى حظر تشكيل أية تكتلات إقليمية أو قبلية فيه، ناهيك عن تلك الكيانات القائمة على أسس حزبية أو عقائدية (المادة الرابعة من نظام مجلس الشورى).

٤-١-٦-٢ الإصلاحيون الليبراليون :

في الأعوام الأخيرة، ظلت مجموعات مذشقة غير عنيفة في السعودية تعاني من قيود متعددة مفروضة على الحريات السياسية تحظر التنظيمات الحكومية الأحزاب السياسية وتحد إلى درجة كبيرة من حق التجمع بحرية في منظمات غير حكومية. نظراً إلى هذه الظروف، عمل الإصلاحيون الليبراليون وهم يتألفون في معظمهم من محامين وأساتذة جامعات ومفكرين وناشطين سياسيين وصحافيين ، عقب هجمات ١١ أيلول على حشد الدعم العام لمطالبهم وجعل الفريق المعتدل في الأسرة المالكة يعيرهم أذناً صاغية. ونجحت الإستراتيجيات في دفع المطالبة بالإصلاح نحو الأمام ومنح الإصلاحيين الليبراليين هامش مناورة أكبر في الميدان العام. منذ عام ٢٠٠٢، ركز البرنامج الإصلاحي الليبرالي على منح الحريات السياسية والحقوق المدنية الأساسية للرجال والنساء. وشدد أيضاً على ترويج المساواة بين الغالبية السنية والأقليات الشيعية وتعزيز المشاركة السياسية في الشؤون العامة من خلال تمكين المؤسسات الاستشارية القائمة حالياً وتحويلها

إلى هيئات منتخبة. ومن المكونات التي تشكل أيضاً جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الإصلاحي الليبرالي تقنين المنظمات غير حكومية ومكافحة الإرهاب والتطرف عبر الحد من سيطرة المؤسسة الدينية على النظام التربوي. ومن الواضح أن هذه المطالب الجريئة وضعت الإصلاحيين الليبراليين في مواجهة الفريق المحافظ في الأسرة المالكة والمؤسسة الدينية.

إن انعدام المأسسة في الأحزاب أو حركات المعارضة وغياب قواعد المناصرين المنظمة خارج النخبة المدنية المثقفة، يجعلان الإصلاحيين الليبراليين عرضة، إلى حد كبير، إلى الإجراءات القمعية ويحولانهم أهدافاً فردية سهلة.

إن زج ثلاثة من موقّعي "عريضة الملكية الدستورية" عام ٢٠٠٤ في السجن هو المثال الأبرز للعقاب الذي ينزل بالإصلاحيين الليبراليين في الأعوام الأخيرة. في كانون الأول ٢٠٠٣، وقع ١١٦ إصلاحياً ليبرالياً إسلامياً معتدلاً عريضة جريئة يطالبون فيها الحكومة بإنشاء ملكية دستورية في السعودية. وطالب الموقعون بإصلاح دستوري شامل وبتعزيز المشاركة السياسية في الحياة العامة ضمن إطار التعاليم الإسلامية. وتضمنت مطالبهم الأساسية: (١) منح جميع المواطنين حريات سياسية وحقوق مدنية كاملة متجذرة في دستور دائم؛ (٢) منح المرأة حقوقها؛ (٣) تطبيق مبدأي فصل السلطات ومساءلة الحكّام؛ (٤) انتخاب مجلس نواب يكون بمثابة الذراع التشريعية للحكومة؛(٥) إنشاء قضاء مستقل وتطبيق آليات إجرائية تضمن عدم تحيزه؛ (٦) إنشاء محكمة دستورية عليا؛ (٧) رفع القيود عن تأسيس منظمات مجتمع أهلي وضمان الحق في حرية التجمع والاحتجاج السلمي؛(٨) مكافحة الفساد وتوزيع موارد الدولة بالتساوي. ودعا الموقعون الحكومة إلى تشكيل لجنة وطنية تتألف من خبراء في القانون الدستوري ومسائل قانونية أخرى، وفقهاء دينيين وشخصيات عامة لإعداد مسوّدة دستور دائم بالاستناد إلى تعاليم الإسلام الصحيحة ومبادئ الحكم الديمقراطي العالمية. وطالبوا أيضاً بأن يجري التصويت على مسوّدة الدستور في استفتاء وطني في خلال سنة من إعلانها، وبأن تشرع الحكومة في تطبيق أحكامها في مرحلة انتقالية لا تتعدى الثلاث سنوات.

على الرغم من أن "عريضة الملكية الدستورية" لم تكن في الأعوام الأخيرة أول وثيقة علنية مستوحاة من الأفكار الليبرالية– إذ سبقتها عرائض أخرى أقل أهمية – فقد أثارت جسارتها سخط الفريقين في الأسرة المالكة. كما أغضبت مشاركة شخصيات شيعية دينية في العريضة بعض رجال الدين الذين وصفوها بالتكفيرية ونعتوا الموقعين عليها بالمرتدين. في آذار ٢٠٠٤، أوقفت الشرطة ١٢ موقّعاً عليها لكنها عادت لاحقاً وأطلقت سراح تسعة منهم شرط أن يمتنعوا عن تكرار مطالب مماثلة في العلن وأن يضعوا حداً لنشاطاتهم السياسية. لم يوافق الناشطون الثلاثة الآخرون– علي الدُميني ومتروك الفالح وعبدالله الحميد– على هذه الشروط فاستمر اعتقالهم، وفي أيار ٢٠٠٥ حُكم عليهم بالسجن من ست إلى تسع سنوات. لكن الملك عبدالله عفي عنهم بعد بضعة أيام من تسلمه السلطة في آب ٢٠٠٥.

تظهر تجربة "عريضة الملكية الدستورية" هشاشة الإصلاحيين الليبراليين.وقد تعلم العديدون منهم الدرس وأخفقوا في نشاطاتهم إلى حد كبير، مشددين على الحاجة إلى التعاون مع الحكومة في ترويج العملية الإصلاحية. ومؤخراً أدت هذه الإستراتيجيات الأقل ميلاً إلى المواجهة، إلى تعيين عدد منهم في مجلس الشورى (www.Carnegie Endow-ment.org.).

٤-١-٦-٣ الإسلاميون المعتدلون والإصلاح :

يوافق الإسلاميون المعتدلون مع الإصلاحيين الليبراليين على الحاجة إلى الضغط من أجل الإصلاح، لكن مجال تركيزهم مختلف. فالإسلاميون السنة المعتدلون الذين يتألفون في معظمهم من فقهاء ينتقدون التفسير الأصولي للإسلام، ويركزون أكثر على إصلاح المؤسسة الدينية. ويؤكدون أنه في غياب الموافقة الدينية والانسجام الكامل بين المطالب الإصلاحية تهدد قيمها ونمط عيشها. يدافع باحثون سعوديون (عبد العزيز القاسم، وهو محام مقره الرياض، وحسن المالكي، مدرّس في جامعة الإمام محمد بن سعود الدينية) عن تفسير جديد لفهم الدين على مرتكزات جديدة تساعد على تثبيت الأفكار الحديثة مثل مساءلة الحكومة والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وانشاء منظمات مجتمع أهلي في إطار إسلامي شرعي. فهم يعتبرون أنه إذا لم يفتح المسجد والمدرسة، معقلا المؤسسة الدينية الرسمية، أمام التفكير المعتدل لا يمكن الفوز بمعركة الإصلاح والنضال ضد التطرف.

غير أن الإسلاميين الشيعة المعتدلين يتخذون موقفاً مشابهاً لموقف الإصلاحيين الليبراليين. فبعدما اضطروا إلى تحمل التميز ضدهم في العقود الماضية، لا يعقدون أمالاً على أمكانية إصلاح المؤسسة الدينية. بدلاً من ذلك ناشدوا الأسرة المالكة الحد من سلطات رجال الدين وترويج تعددية المدارس الإسلامية. وهدفهم الأقصى هو إقناع الأسرة المالكة بأن شرعيتها تتأكد من خلال القواسم المشتركة بين السنة والشيعة بدلاً من الاعتماد على المؤسسة الرسمية مرجعية وحيدة لها.

والفارق الجوهري الثاني بين برنامجي الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين يتعلق بوجهات نظر المجموعتين في مسائل الإصلاح الاجتماعي والثقافي. فقد ظل الإسلاميون المعتدلون السعوديون أسرى مواقف غير ليبرالية تستند إلى الدين لتقنين قيود عدة في مجالي المرأة وحرية الرأي والتعبير. وبما أن الإسلاميين المعتدلين، السنة والشيعة على السواء، يتحدون المؤسسة الدينية الرسمية، فهم مستهدفون باستمرار منها وقد خسر بعضهم وظائفهم التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، وواجه آخرون حملات تشهير عامة. ان الالتقاء الجزئي بين برنامج الإسلاميين المعتدلين وبين مطالب الإصلاحيين الليبراليين في الأعوام الأخيرة أمن مشاركة أصوات إسلامية معتدلة في النقاشات العامة حول الإصلاح، غير أن هذه الأصوات تبقى ضعيفة في السياسة السعودية الحالية.

منح الالتقاء الجزئي بين برنامج كل من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين والفقهاء الدينيين المحافظين، والدعم من الفريق المعتدل في الأسرة المالكة، زخماً جديداً للعملية الإصلاحية في الآونة الأخيرة، ما أدى إلى اتخاذ إجراءات تدريجية جوهرية لا سيما تعزيز مجلس الشورى وتنظيم انتخابات بلدية وتقنين عدد منظمات المجتمع الأهلي، والإصلاح التربوي وإطلاق حوارات وطنية. وشكلت الضغوط الأمريكية عاملاً مهماً أيضاً. في الواقع، يعدّ العديد من المفكرين والمراقبين السعوديين أن العامل الأخير أدى الدور الأكثر أهمية في تعزيز العملية الإصلاحية في الأعوام الأخيرة (حمزاوي، ٢٠٠٦، ص٦-٧ و ص٩-١١).

٤-١-٦-٤ حركة مؤتمرات الحوار الوطني الإصلاحية :

في حزيران ٢٠٠٣، أعلنت الحكومة عن مبادرة لاستضافة مؤتمرات حوار وطني لمناقشة الإصلاحات الضرورية وترويج حرية التعبير. وبناءً عليه، بدأ "مركز عبد العزيز للحوار الوطني" الذي تموله الحكومة، سلسلة اجتماعات موجّها دعوات إلى أساتذة جامعات ومفكرين وناشطين، من الرجال والنساء على السواء. شارك ممثلون عن الأقلية الشيعية والإصلاحيين الليبراليين في الاجتماعات إلى جانب رجال دين ومسؤولين حكوميين. حتى الآن، ناقشت خمس جولات من مؤتمرات الحوار الوطني عقدت بين حزيران ٢٠٠٥ وكانون الأول٢٠٠٥، مستقبل الإصلاح السياسي، والراديكالية والاعتدال، ووضع النساء ومشكلات الشباب، والحوار بين الثقافات. تقدم المشاركون باقتراحات جريئة مثل انتخاب أعضاء مجلس الشورى، ومنح النساء حقوقاً سياسية متساوية مع حقوق الرجال، وتوزيع موارد الدولة بالتساوي، وسن إجراءات لمكافحة التمييز ضد الطائفة الشيعية، وتمكين منظمات المجتمع الأهلي. وتُوّجت النقاشات الخلافية بعدد من التوصيات غير الملزمة التي طبقتها الحكومة بطريقة انتقائية. وإصلاح مجلس الشورى والانتخابات البلدية مثالان بارزان في هذا الإطار.

كانت لمؤتمرات الحوار الوطني نتائج مهمة أخرى. فقد قدمت للمعارضة منصة تعبر من خلالها عن مطالبها الإصلاحية، وأتاحت للجمهور السعودي الاطلاع على مجموعة متنوعة من مدارس التفكير التي كانت المؤسسة الدينية الرسمية قد منعتها لفترة طويلة.

تحولت مؤتمرات الحوار الوطني تدريجياً إلى أسواق مفتوحة للأفكار والآراء الإصلاحية. وأدت أيضاً إلى بروز منتديات فكرية غير حكومية في مختلف أنحاء البلد التي افتقرت لمدة طويلة إلى محافل غير خاضعة للرقابة تتيح التعبير عن مشاغل الناس وتروج لمشاركة المواطنين في الحياة العامة. وفي غياب المداولات الديمقراطية في السياسة، كان هناك تحول متنامٍ لحرية التعبير في الساحة العامة وفي الجدالات التعددية في السعودية (الطيار، ٢٠٠٥ ،ص٢٠٥).

لقد مثلت السياسات الإقليمية موئلاً للمعارضة، خاصة بعد أن استخدمت السعودية ذلك النوع من الإسلام السياسي الذي يتبناه الأخوان المسلمون، كسلاح في نزاعها العقائدي – السياسي مع ما بقي من الناصرية ومع الفكر القومي العربي. وقد بدأت السعودية في الموازنة بين مقتضيات الأيديولوجيا ومقتضيات المصلحة. وفي

سياق ذلك كان الحوار الشرس بين التيارات المتولدة عن الأفكار السلفية وبين المنهجية السياسية الواقعية، وخاصة تيار "الجماعة السلفية المحتسبة"* التي نشأت في المدينة المنورة في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، إلا أنها ضعفت وغادر معظم منتسبيها السعودية.

في هذه الأثناء جاءت أزمة حرب الخليج التي ولدت مجموعة من الأسئلة المجتمعية سواء جاءت من الليبرالية أو المجموعات الإسلامية أو الفئات التقليدية. وكان محورها هو الأمن والعلاقة مع الأجنبي، وكذلك إدارة موارد الدولة وتوازنها والحاجة إلى مؤسسات سياسية وقانونية عصرية. ومع تزايد الانكشاف الأمني المتصل بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هناك حالة من القلق بدأت تظهر بين صفوف العديد من فئات المجتمع، الأمر الذي أخذ يؤسس لموقف شعبي معادٍ للوجود الأمريكي في الخليج وفي السعودية تحديداً. ومما زاد الأمر صعوبة، هو شعور المواطنين أن معالجة النظام لهذه القضية لم تكن تكفي لردم الفجوة الداخلية التي قامت بين مطالب هؤلاء المواطنين وبين رؤية النظام السياسي للمصلحة العامة للدولة. لقد انقسم العلماء السعوديون حيال الوجود الأمريكي على أرض بلادهم بين مجلس كبار العلماء الذي أفتى بالموافقة على ذلك وبين عدد من علماء السنة الراديكاليين الذين عدوا هذا الوجود خطاً أحمراً. لذلك قاد اثنان منهم وهما الشيخ سلمان بن فهد العودة والشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي الحركة الأصولية السنية الداعية إلى تأييد العراق مما شكل موقفاً معادياً للحكومة السعودية.

وفي صيف ١٩٩٢، كتبت "لجنة جامعة الملك سعود للإصلاح والنصيحة" مذكرة للمظالم، سلمتها لمفتي المملكة الشيخ بن باز. وهنا لابد من التنبيّه إلى أن الجامعات أصبحت معقلاً لجماعات الصحوة. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ اعترضت الفئات السلفية الجهادية على الموقف السعودي من الأحداث وطالبت بضرورة مؤازرة كل من يحارب "الكفار". أدخل الجدل الواسع حول هذه الأحداث، وبعدها احتلال العراق، دخلت الحكومة السعودية في حالة من الحرج، حتى وصل الأمر بأن بدأت الصحافة السعودية تناقش مواضيع وقضايا لم تكن تجرؤ على الخوض فيها من قبل. بدأت الحركات الإسلامية المتشددة بممارسة أفعال دخلت في دوائر الإرهاب وشمل ذلك الأراضي السعودية؛ مما أدى إلى إدخال الدولة في سياقات الأمن الدولية والإقليمية بصورة مباشرة.

ولتلافي ذلك ظهر ما يعرف بالتيار الليبرو-إسلامي الذي دعاه بعضهم بالتيار الإصلاحي، والذي ارتكز على مرجع أساسي تمثل في وثيقة "رؤية لحاضر الوطن ومستقبله" التي وقعها ١٠٤ من النخب الاجتماعية والثقافية والسياسية وسلمت للأمير عبد الله (ولي العهد آنذاك) في آب٢٠٠٢، (www.qantara.de/webcom/show_Article).

* هي تيار سلفي تشكل في المدينة المنوّرة اعتمد التشدد في افكاره وقال بالنزوع إلى الاصول القرآنية وثابت السنة النبوية. لذا فقد دخل في صراع جاد حتى مع التيارات الدينية المعتدلة في المملكة.

٤-١-٦-٥ إجراءات الإصلاح التربوي :

على الرغم من بروز بعض المؤشرات حول اهتمام حكومي بتحديث القطاع التربوي في التسعينيات من القرن الماضي، لم يحصل الدفع الفعلي في هذا الاتجاه إلا بعد هجمات ١١ أيلول. منذ ذلك التاريخ، وضع الإصلاح التربوي في سياق محاربة الإرهاب. فقد دأب فاعلون خارجيون، لا سيما الولايات المتحدة، على اتهام النظام التربوي الذي تسيطر عليه المؤسسة الدينية بأنه مرتع للتطرف، ومارسوا ضغوطاً على الحكومة السعودية لتطبيق إصلاحات فعلية تهدف إلى ترويج قيم التسامح والتعددية. وعلى الصعيد الداخلي، أدرج الإصلاحيون الليبراليون أيضا الإصلاح التربوي في ارتدادات ١١ أيلول، والتهديد الجهادي المتنامي للإصلاحيين الليبراليين بتركيز أنظار الرأي العام على أهمية الإصلاح التربوي في ترويج ثقافة التعددية والحفاظ على الانفتاح السياسي الحالي.

في الأعوام الأخيرة، تصادم الفريق المعتدل في الأسرة الحاكمة مرات عدة مع المؤسسة الدينية حول خطط الإصلاح التربوي. وعلى وجه الخصوص، أدت الضغوط الأمريكية في هذا المجال إلى تصلب في موقف رجال الدين المتخوفين من خسارة أحد معاقلهم في المجتمع. نتيجة لذلك، برزت معارضة قوية للإجراءات الحكومية، مما قلص إلى حد كبير، هامش المناورة المتاح أمام الفريق المعتدل في الأسرة الحاكمة. ونجمت عن ذلك سلسلة من الإجراءات الإصلاحية المترددة التي قصرت عن إحداث تحول جوهري في القطاع التربوي السعودي.

بين عامي ٢٠٠٢و ٢٠٠٥، اتخذت وزارة التربية خطوات عدة لإلغاء الأفكار المتطرفة من المناهج التعليمية وإرساء توازن بين المواضيع الدينية وبين غير الدينية (عام ٢٠٠٢، حذفت الإشارات التمييزية والثقافات الأخرى. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، دمج وزير التربية صاحب الفكر الليبرالي، محمد الرشيد، الهيكلية الإدارية لفرعي الذكور والإناث، ووحد المناهج التعليمية الخاصة بالمواضيع غير الدينية في الفرعين. وأعلن أيضاً عن خطة لإدخال تعليم اللغة الإنجليزية في الصفوف الابتدائية. عارض رجال الدين هذه الخطوات بشدة، لاسيما مسألة توحيد المناهج التعليمية للإناث والذكور وكذلك الزيادة الضئيلة في الحصص المخصصة للعلوم غير الدينية. على الرغم من أن المعارضة الدينية لم تقنع الحكومة بالعدول عن إجراءات)، وذلك في عريضة رفعها ١٥٦ رجل دين في مطلع عام ٢٠٠٤، إلا أنها حدت بوضوح من قدرة الحكومة على الدفع باتجاه مزيد من الإصلاحات. أخرج الرشيد من الوزارة في شباط ٢٠٠٥ بعد حملة تشهير منظمة ضده. وحل مكانه عبد الله صالح العبيد، خريج جامعة الإمام محمد بن سعود المحافظة المتشددة. في الواقع، تعرض الفريق المعتدل في الأسرة الحاكمة عام ٢٠٠٥ إلى مزيد من الضغوط في موضوع الإصلاحات المطبقة. فمنذ

فترة وجيزة، كان على الملك عبد الله أن يصرح علناً أنه لا مساومة على الطبيعة الإسلامية للنظام التربوي مؤكداً أن هذا البلد إما أن يكون إسلامياً أو لا يكون على الإطلاق (www.madinacente.com).

على الأرجح أن التربية هي من المجالات الأكثر حساسية التي سيواجهها الإصلاح، فقد فشلت الجهود التي تبذل منذ عام ٢٠٠٢ في إحداث تغيير حقيقي وجوهري في النظام التربوي لأن المؤسسة الدينية أعاقت العديد من التغيرات، ولأن هناك اختلافاً كبيراً في وجهات النظر بين الإصلاحيين الليبراليين وبين الإسلاميين المعتدلين حول الإصلاح التربوي، مما جعلهم عاجزين عن تشكيل جبهة موحدة في هذا الإطار.

يفضل الإصلاحيون الليبراليون إدخال تغيير جوهري في المناهج التعليمية لإرساء توازن بين المواضيع الدينية وغير الدينية. ويعتبر عدد كبير منهم، عن حق أن المناهج الحالية سطحية في شكل عام ولا تمت إلى المسائل المطروحة في أيامنا هذه. أما الإسلاميون المعتدلون فيرون عدم المس بالتوجه الديني الإجمالي للمناهج التعليمية والتركيز في شكل أساسي على حذف الأفكار المتطرفة عن الطائفة الشيعية والمسيحيين واليهود من الكتب المدرسية.

على الرغم من هذه العوائق، لا يزال بالإمكان اتخاذ خطوات إصلاحية صغيرة النطاق. فالكتب المدرسية لم تطهر بشكل كامل من النظريات المتطرفة التي حملتها إياها العقود الثلاثة الماضية. ولم تحذف الإشارات التميزية إلى الطائفة الشيعية والأقليات الأخرى في السعودية حذفاً كاملاً. وسجل في الأعوام الأخيرة تلكؤ في بث التسامح واحترام تعدد مدارس الفكر الإسلامية.

يبقى التحسن التدريجي ممكناً في هذه المسائل حتى دون إصلاح شامل للنظام التربوي.والمجال الآخر يكمن في تحقيق تحسن تدريجي هو تدريب المعلمين. منذ عام ٢٠٠٢، باشرت وزارة التربية تطبيق برامج دولية لتدريب وتبادل المعلمين. ويكمن في المستقبل تكثيف هذه البرامج التي تهدف إلى تعريف المدرسين السعوديين إلى بيئات تعليمية إقليمية ودولية معتدلة. إن هذه الخطوات، في حال اتخذتها الحكومة، لن تغير كثيراً في الواقع الأساسي للنظام التربوي السعودي، أي هيمنة المؤسسة الدينية. ولايمكن تخطّي هذه المشكلة في المدى القصير. لكن عبر التركيز على مجالات التحرك الحالي لتجاوز العقبة الأساسية، تستطيع الإصلاحات على الأقل أن تغير إلى حد معين ما يجري نقله إلى التلاميذ في الصفوف. (www.Hejazona.net)

وهكذا فلا يمكن فهم ظاهرة الفساد في المملكة العربية السعودية من دون التطرق إلى جذورها الثقافية الدينيّة التي تفترض وجود قيم ومبادئ تعدو معها ظاهرة الفساد في متناول السيطرة، سيما و أن السعودية في الأصل هي موئل الإسلام وهي دولة غنية. إلا أن ذلك لم يمنع من وجود خلل ثقافي تمثل في:

١. النظرة القبلية إلى الأملاك العامة سواء من قبل السلطة أو من قبل الأطراف الدينية السلفية أو من قبل المواطنين. ومن هنا انطلقت دعوة الإصلاح المنادية بعدالة توزيع الثروة.

٢. غياب النزعة الوطنية؛ حيث لم تخلق السلطة هوية وطنية ولم تلغ تماماً فئوية السلطة، الأمر الذي أدى إلى سيادة الروح الطائفية والمناطقية والقبلية. وهذا كان أحد أسس دعوات الإصلاح المنادية بضرورة المساواة الاجتماعية والسياسية.

٣. متاهة المفاهيم والقيم؛ إذ إن هناك فئات عديدة في المجتمع لا ترى الفساد فساداً وإنما تعتبره ذكاءً وألمعية، وقد يتوارى التبرير وراء مقولة "حق المتغلب" أو "ثقافة القبيلة".

وهناك قيم جرت المساومة عليها، فأصبحت "سرقة المال العام" ليس إثماً، لأن الناس في الأصل أصحاب سهم فيه دون تحديد. وأعيد تعريف "الرشوة" على أسس أنها ضرورة لا بد منها. ومن هنا جاءت المطالبة بالشفافية والإصلاح على وجهه العام.

٤. الانتقام من الدولة؛ لا تزال الدولة تشهد عبثاً وتخريباً متعمداً على كل المستويات. وأصبحت الممارسات المناهضة لها مبررة، حتى لو كانت خاطئة، وتصل أحياناً إلى القتل والتدمير والحرابة والإرهاب (الحسن، ٢٠٠٦، ص ٦٤٤).

لقد أدرك النظام السعودي أن الوضع الداخلي لم يعد يحتمل سلوك المنهج التقليدي في معالجة قضايا الفساد وإصلاحها. لذا أخذ باتباع أساليب أقرب ما تكون إلى الإصلاح ولكن على وتيرة بطيئة. وجاء في أوراق (كارنيجي) للسلام الدولي بين برامج كل من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين والفقهاء الدينيين المحافظين وبين دعم الفريق المعتدل في الأسرة المالكة السعودية، الأمر الذي أعطى زخماً للعملية الإصلاحية في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات جوهرية لا سيما فيما تعلق بتعزيز مجلس الشورى، وتنظيم الانتخابات البلدية وتقنين عدد من منظمات المجتمع المحلي والإصلاح التربوي. (أوراق كارنيجي، ٢٠٠٦).

٤-١-٧ المجتمع الأهلي والإصلاح:

على الرغم من الانفتاح الجوهري في المجتمع الأهلي السعودي، بقي تقنين المنظمات غير الحكومية حتى بحسب المعايير الإقليمية، وتحكم قبضتها على آليات العمل الداخلية في المنظمات المرخصة في السعودية مثل "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان". والخطوة المهمة الواجب اتخاذها لتغيير هذا الوضع هي رفع القيود تدريجياً عن تقنين المنظمات الجديدة، لا سيما تلك التي تُعنى بمواضيع مثل الحريات السياسية وحقوق الإنسان.

في الأعوام الأخيرة، أرغمت الغالبية العظمى من الإصلاحيين الليبراليين والإسلاميين المعتدلين والفقهاء الدينيين المحافظين على الاعتماد على شبكات غير رسمية لتنسيق أنشطتها. ومن شأن اكتساب وضع قانوني أن يسمح لهذه المجموعات بتعزيز المشاركة الشعبية في المسائل العامة ويخولها ضخ مزيد من عناصر

الاعتدال في المجتمع. نظراً إلى الغياب المستمر للأحزاب السياسية، لا بد للمنظمات غير الحكومية من اكتساب الدور الجوهري المتمثل في الدفاع عن الحقوق المدنية للمواطنين وتمثيل مطالبهم لدى الحكومة وصون التعددية في الساحة العامة. وكما ذكر سابقاً، فقد سمحت الحكومة مؤخراً بإنشاء عدد قليل من الجمعيات المهنية وأجازت إجراء انتخابات جزئية أو كاملة لمجالسها. وهناك إمكانية حقيقية لتوسيع هذه الجمعيات المهنية في المستقبل القريب كي تشمل مزيداً من المهن. من الواضح أن الحكومة تخشى أن يؤدي بروز الجمعيات المهنية كنماذج حديثة عن مجموعات المصالح المنظمة، إلى تحدي شبكات الولاءات الرعوية الحالية وزيادة التسييس في الساحة العامة. بالفعل، استعملت مجموعات معارضة في بلدان عربية أخرى، المغرب وتونس ومصر والأردن والكويت، الجمعيات المهنية لإطلاق برامجها إلى العلن وحشد المناصرين في المدن. وبدأت الحركات الإسلامية بشكل خاص، فرض نفسها لاعبة أساسية في الساحة العربية عبر المشاركة في الانتخابات الداخلية للجمعيات المهنية والفوز فيها في معظم الأحيان، مما دفع الحكومات في بعض الحالات إلى اللجوء إلى القمع لاحتواء هذه الحركات. تعي السلطات السعودية هذا التاريخ جيداً، ومن غير المستغرب أن تخضع قيادات الجمعيات المهنية للقيود والتطويع. لكن من شأن الزيادة في العدد الإجمالي للجمعيات المهنية أن تشكل وحدها خطوة مهمة نحو الأمام في إطار مؤسسة المجتمع الأهلي.

أخيراً ، ومنذ الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول، اتخذت الحكومة إجراءات لتنظيم الميدان المتفجر للمؤسسات الخيرية الإسلامية غير الحكومية. فقد حظرت الحكومة السعودية عدداً كبيراً من هذه المؤسسات أو منعتها من العمل خارج البلاد، بسبب ميولها الراديكالية الواسعة الانتشار والاشتباه في علاقتها بتمويل مجموعات إرهابية. على الرغم من أن هذه القيود الحكومية مفهومة، لا بل ضرورية في العديد من الحالات، إلا أنها ألحقت لسوء الحظ الأذى ببعض المنظمات التي لم تتورط قط في ممارسات غير شرعية. كما في بلدان عربية أخرى، لطالما كانت المؤسسات الخيرية الإسلامية في السعودية ركيزة من ركائز المجتمع الأهلي. فقد كانت الغاية من معظم هذه المؤسسات حماية المواطنين غير أصحاب الحظوظ، ما جعلها تستقطب قاعدة واسعة من الاتباع. في الواقع، كرس بعض هذه المؤسسات – لا سيما تلك التي يديرها إسلاميون معتدلون، جزءاً من عمله لمشاريع التربية المدنية وحقوق الإنسان. من شأن تخفيف القيود على المؤسسات الخيرية، مع تحمل مجالس إدارتها في الوقت نفسه مسؤولية التقيد بالأنظمة الحكومية وتشجيعها على توجيه جزء من أنشطتها نحو ثقافة التسامح والتعددية، أن يضيف الكثير إلى الزخم الحالي في المجتمع الأهلي السعودي (www.Sand:assairs.nat).

٤-١-٧-١ تقنين منظمات حقوق الإنسان والجمعيات المهنية والإصلاح :

وافقت الحكومة السعودية في العامين الماضيين، على إنشاء منظمتين تعنيان بحقوق الإنسان، وعمدت إلى تأسيس الجمعيات المهنية وسمحت بمشاركة المرأة تصويتاً وترشحاً في بعض من انتخابات مجالس هذه الجمعيات. تشير هذه التغيرات إلى جهوزية أكبر من جانب الحكومة لتوسيع المجتمع المدني وإنشاء آليات حديثة لتحسين مستوى التمثيل.

في نيسان ٢٠٠٤، وافقت الحكومة السعودية على إنشاء أول منظمة غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان في البلاد، وقد عُرفت بـ " الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية" التي أوكلت إليها مهمة مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والتبليغ عنها إلى الهيئات الحكومية المعنية لا سيما وزارة الداخلية. منذ تأسيسها، قامت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" بزيارات إلى السجون في مختلف المناطق وأولت اهتماماً خاصاً للذين مضى وقت طويل على احتجازهم دون توجيه تهم إليهم. وحققت أيضاً في قضايا تتعلق بإساءة معاملة سجناء. لكنها لم تنشط كثيراً في المسائل المتعلقة بحرية التعبير والحجز ذي الدوافع السياسية. على سبيل المثال، لم تتخذ الجمعية قط موقفاً علنياً من احتجاز الموقعين الثلاثة على " عريضة الملكية الدستورية". كما أخفقت في معالجة الممارسات التمييزية ضد النساء والمواطنين الشيعة. في الواقع، ومنذ إنشاء " الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان"، لم يسجل أي تحسن مهم في سجل حقوق الإنسان في السعودية. وقد أثرت نقاط الضعف هذه سلباً في صورة الجمعية وبدأت مجموعات معارضة تعدّها ذراعاً حكومية مطوعة، أنشئت بهدف إسكات الانتقادات الدولية. وجاء إنشاء أول وكالة حكومية لحقوق الإنسان في كانون الأول ٢٠٠٥ ليعزز هذه الشكوك. تعنى " وكالة حقوق الإنسان السعودية" بنشر الوعي حول حقوق الإنسان والمساهمة في وضعها حيز التنفيذ بما يتلاءم مع التعاليم الإسلامية ويقضي التفويض الممنوح للوكالة التي يُعين الملك أعضاءها، بأن تُقدم المشورة للحكومة وتُشرف عليها في مسائل حقوق الإنسان (www.qantara.com). بغض النظر عن الدوافع الحقيقية وراء إنشاء هذه الوكالة، من الصعب أن نتخيل أن بمقدورها تجاوز إرث المنظمات الحكومية لحقوق الإنسان في البلدان السلطوية حيث تُوجه أنشطة هذه المنظمات نحو إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان وتبريرها.

على صعيد المنظمات غير الحكومية الأقل تسيّساً، سُمح بإنشاء أول جمعية مهنية للصحافيين في السعودية في حزيران ٢٠٠٤. وعُينت صحافيتان في مجلس الجمعية المؤلف من تسعة أعضاء. (www.madinacente.com) واكتسب إفساح المجال أمام مشاركة النساء في الجمعيات المهنية زخماً أكبر في الأشهر الأخيرة. في كانون الأول ٢٠٠٥، انتخبت" الوكالة الوطنية للمهندسين في السعودية" مجلسها، وفي خطوة جريئة قبلت مشاركة النساء تصويتاً وترشيحاً، تنافس سبعون مرشحاً ومهندسة واحدة على سبعة مقاعد. وقد فازت المهندسة بمقعد. أخيراً، سمحت الحكومة بتنظيم انتخابات جزئية في غرفة التجارة في

الإقليم. وقد تمكنت النساء من التصويت- كما في انتخابات غرفة التجارة في الرياض- أو المشاركة من خلال التصويت والترشح - كما في انتخابات غرفة التجارة في جدة وغرفة التجارة في المنطقة الشرقية (www.qantrar.com).

لا شك في أن تقنين العديد من المنظمات غير الحكومية أدى إلى انفتاح المجتمع المدني السعودي، وخلق فرص جديدة أمام مشاركة المواطنين في الحياة العامة. كما ألقت الإجراءات الحكومية في هذا الصدد على أن تفاوت العملية الإصلاحية في السعودية أمر محتم. فإذا كان صحيحاً أن النساء اكتسبن حق التصويت والترشح لانتخابات مجالس الجمعيات المهنية إلا أنهن أقصين كلياً من الانتخابات البلدية. وعلى الرغم من تحسن دور المرأة في المجتمع المدني إلى حد كبير، احتفظت المؤسسة الدينية بالقدرة على إرغام الحكومة على تبني مواقف محافظة من الحريات الشخصية للنساء.

٤-١-٧-٢ ترسيخ مجلس الشورى والمجالس البلدية :

جعلت زيادة أعضاء مجلس الشورى إلى ١٥٠ وتمكينهم التدريجي، في الأعوام الأخيرة، من جعل المجلس مؤسسة ذات أهمية في السياسة السعودية. كانت احدى الوسائل الممكنة لتعزيز هذا التطور الإيجابي تتمثل في تنظيم انتخابات لاختيار جزء من أعضاء المجلس على الأقل.

في الواقع، ناشد الإصلاحيون الليبراليون والإسلاميون المعتدلون على السواء الحكومة الموافقة على انتخاب قسم من أعضاء تتراوح النسب المقترحة من ٢٥-٥٠ في المئة من عدد الأعضاء. وعبرت قلة من أعضاء المجلس عن المطالب نفسها علناً، وفي محاولة لحشد الدعم من الأسرة المالكة، اقترحوا أن يوافق الملك على الأعضاء المنتخبين في المرحلة النهائية. برزت مؤشرات متزايدة منذ عام ٢٠٠٢ على أن الفريق المعتدل في الأسرة المالكة تجاوز الخوف من الانتخابات. فتنظيم انتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلدية ومجالس الجمعيات المهنية لم يهدد استقرار آل سعود ولا شرعيتهم، وفي اجتماع متلفز، عقده مؤخراً مع أعضاء مجلس الشورى، تبنى الملك عبد الله بطريقة غير مباشرة مطلب الانتخابات الجزئية معلناً "الأمة تنظر لكم، فأنتم ممثلوها وسنمكنكم من القيام بأعمالكم على أفضل وجه" (أوراق كارنيجي، ٢٠٠٦، ص١٤).

يُشكل منح المجلس صلاحيات رقابية محدودة أولوية واقعية ثانية نحو مزيد من التمكن. خلافاً للمطالب القصووية لبعض الإصلاحيين الليبراليين الذين يدعون إلى أن تكون السلطة التنفيذية خاضعة للمساءلة الفورية أمام المجلس، وأن يُشرف هذا الأخير إشرافاً كاملاً على الموازنة، وقد يتبين أن المقاربة التدريجية المقتصرة على الحد الأدنى هي أكثر فاعلية.

من شأن توسيع نطاق سلطة المجلس للسماح له بمساءلة الوزراء والموظفين الحكوميين حول الإنفاق العام وتخصيص الموارد، أن يسمح للأعضاء بأن يكتسبوا دوراً رقابياً أكبر على أعمال الحكومة، ويؤمن استمرارية تفوق تلك التي تؤمنها الممارسة الحالية التي تقتصر على مناقشة التقارير الوزارية السنوية. أما فيما

يتعلق بالمجالس البلدية، فهناك إجراءان إصلاحيان في المتناول. يبدو الإجراء الأول- إن التوسيع التدريجي لآلية الانتخابات كي تشمل كل المقاعد في المجالس بدلاً من نسبة الخمسين في المئة المعتمدة حالياً – مقبولاً من الأسرة المالكة. ومن شأن الإجراء الثاني الذي هو أيضاً في المتناول، "ديمقرطة" سير العمل داخل المجالس، أي أن تحوّل المجالس البلدية صلاحيات أكثر حيوية للمداولات السياسية. فحالياً يُحدد رؤساء المجالس المحلية الذين يختارون من بين الأعضاء المعينين، جدول الأعمال والاقتراحات والتوصيات الختامية. لذلك فمن الضروري الحد من صلاحياتهم ومنح مزيد من المسؤوليات إلى الأعضاء. (www.sandiinfocus.com)

كشف مجلس الشورى عام٢٠٠٥ في الواقع عن اقتراح في هذا الاتجاه، داعياً الحكومة إلى منح أعضاء المجالس البلدية سلطات أكبر من تلك الممنوحة للرؤساء. وهذا يشكل مساراً جديداً في العملية الإصلاحية اجتماعياً، الأمر الذي سيجعل منها هادياً إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية سواء في داخل اجهزة الدولة أو حتى في المستويات العليا من الحكم. تمثل البلديات في السعودية مجتمعات محلية ذات مواصفات معنية وقد تكون متفردة، ومن ذلك التوجه العائلي أو القبلي أو العشائري الذي يحكم تلك المناطق. لذا فإن أي توجه جديد نحو إعطائها هوية جديدة سينقل كل الفكر السياسي فيها إلى مراحل متقدمة ومتطورة.

٤-١-٧-٣ حقوق المرأة السعودية :

إذا ما التفت المراقب إلى قضية حقوق المرأة يجد أن هذه القضية هي الأكثر شحناً للعواطف بين كل المسائل الإصلاحية التي تجري مناقشتها حالياً في السعودية وقد ذهب الجدل الداخلي حول وضع المرأة إلى أبعد من سلسلة المطالب التي باتت معروفة على نطاق واسع في الغرب.

السعوديون منقسمون بشدة حول هذه المسألة، ونتيجة لذلك برزت اتجاهات متناقضة. إلا أن فة قبول المرأة في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بدأت ترجح على تلك الرافضة لكل هذه المطالب(حمزاوي، ٢٠٠٦، ص١١-١٦). ففي كلمة ألقتها الأميرة ريما بنت تركي بن عبد العزيز في منتدى "تالبرغ العالمي" في السويد في ٢٠٠٧/٧/٦ قالت "إن ٣١% من المديرين ورؤساء مجالس الإدارة في السعودية نساء، وان ٥٦% من خريجي الجامعات من النساء. وان النساء السعوديات يمتلكن ٤٠% من الثروات الخاصة و٢٥% من العقارات الخاصة في الرياض و٤٥% من العقارات في جدة وأنهن يشكلن ٤٠% من الأطباء، وقد انضممن إلى عضوية غرفة التجارة والصناعة في جدة والى نقابتي المهندسين والمحامين علاوة على تولّيها دور مستشارة في مجلس الشورى (وحدة الصحافة الفرنسية وصحيفة الحياة ٢٠٠٧/٨/١٦).

تبلغ نسبة السعوديات في سوق العمل نحو ١٤% من قوة العمل السعودية في القطاع الحكومي و٠.٥% في القطاع الخاص ويبلغ عدد سيدات الأعمال السعوديات ٢٥٠٠ سيدة يمتلكن أكثر من ١٥٠٠ شركة

خاصة و ٢٠%من السجلات التجارية، وتقدر مدخراتهن في المصارف السعودية بنحو ٤ مليارات دولار، وتمارس ٦٠%من السيدات النشاط العقاري لمصلحتهن ولممتلكاتهن الخاصة من خلال الإرث والتجارة، ووجه مجلس الغرف التجارية والصناعية بالدعوة إلى سيدات الأعمال لتملك أول شركة مساهمة نسائية للصناعات الحرفية بعد ثبات دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بها. (الحياة، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥). ومن جهة أخرى فقد طالبت خمس قانونيات سعوديات بحقهن في ممارسة مهنة المحاماة، الأمر الذي أثار جدلاً بين أنصار ومعارضين (جريدة الحياة ٢٠٠٧/٨/١٦). وعلى مستوى النشاط العام للمرأة السعودية ودخولها إلى الحراك السياسي السعودي فقد جاء في محطات عدة منها.

٤-١-٧-٣-١ تشكيل لجنة وطنية نسائية تابعة لمجلس الشورى:

لا يضم مجلس الشورى السعودي أي امرأة. لكن تمت الموافقة مؤخرا على إنشاء "لجنة وطنية عليا دائمة" متخصصة في شؤون المرأة تتشكل من نساء مؤهلات في مختلف التخصصات، وتعمل على إعداد لائحة لعمل المرأة تراعي خصوصية المجتمع السعودي. وستكون هذه اللجنة تابعة لمجلس الشورى كلجنة استشارية يستعين المجلس برأيها عندما تكون القضية المطروحة أمامه للنقاش تخص المرأة وستدعى عضوات اللجنة "مستشارات شؤون المرأة"، ويقوم مجلس الشورى بتسمية عضواتها. ولن تكون اللجنة مستقلة عن رئيس مجلس الشورى بل ستتبع له في كل شؤونها .ولا يحق للجنة إبداء الرأي إلا إذا طلب منها الرئيس ذلك. وقال مسؤول في مجلس الشورى إن تعيين أعضاء من النساء في المجلس غير وارد في دورة المجلس الحالية التي تنتهي بعد ثلاث سنوات ونصف السنة (الحياة، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥).

٤-١-٧-٣-٢ مشاركة سيدات الأعمال في انتخابات غرفة تجارة وصناعة جدة :

شاركت سيدات الأعمال السعوديات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في انتخابات مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية في جدة، وجاءت مشاركتهن بعد موافقة وزير التجارة والصناعة عليها وشهدت الغرفة إقبالاً نسائياً كثيفاً للتصويت للمرشحات للـ ١٧ لعضوية مجلس الإدارة ويبلغ عدد سيدات الأعمال اللواتي يحق لهن التصويت ١٤٧٠ ناخبة، وسبق مشاركة السيدات جدل حول مشروعية الخطوة بدأه إمام مسجد أفتى بتحريم مشاركتهن في مجالس الغرف التجارية، وتلاه صدور وثيقة بالمعنى نفسه وقعها عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وتبين بعد فرز الأصوات فوز سيدتين بعضوية مجلس الإدارة الأمر الذي عُدّ حدثاً غير مسبوق منذ تشكيل غرفة تجارة وصناعة جدة قبل ٦٠ عاما.(الحياة، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) (الأهرام، ١ كانون الأول ٢٠٠٥.)

٤-١-٧-٣-٣ عضوية هيئة المهندسين السعوديين:

ترشح ٧٣ مهندساً سعودياً بينهم امرأة واحدة في انتخابات مجلس إدارة "الهيئة السعودية للمهندسين" في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويبلغ عدد أعضاء الهيئة ٥٠٠٠ اقترعوا في ١٧ مركزاً في مختلف مناطق المملكة. وكان قد صدر مرسوم ملكي في ٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٥ يقضي بأن ينتخب مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية للمهندسين بدل تعيينه. أما المرشحة فهي المهندسة نادية بخرجي التي بدأت عملها قبل ١٦ عاماً، ورفضت العمل خارج المملكة وبفوز نادية أصبحت ثالث امرأة سعودية منتخبة لعضوية مجالس إدارة هيئات مهنية، ويذكر أن مدة مجلس إدارة هيئة المهندسين هي ٣ سنوات(الوسط البحرين، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥) (الحياة، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

٤-١-٧-٣-٤ إنشاء مدينة صناعية لتوظيف ثمانية آلاف امرأة:

ويجري العمل على إنشاء مدينة صناعية في مدينة أبها السعودية تركز على المشروعات الصغيرة التي تخدم سوق العمل للمرأة في منطقة أبها، وتساهم في المدينة الصناعية التي ستوظف أكثر من ٨ آلاف امرأة و٤٠ سيدة أعمال، وصرح عضو غرفة تجارة وصناعة أبها محمد الشعراوي أن عدد المنشآت النسائية المسجلة في غرفة أبها هو ١٠٠٠ منشأة يدير الرجال ٧٥ بالمئة منها وتدير النساء ٢٥ بالمئة (الأيام البحرينية، ٢٠ نيسان/إبريل ٢٠٠٥).

٤-١-٧-٣-٥ ترشح نساء لمناصب رفيعة في وزارة الخارجية :

رشحت وزارة الخارجية السعودية عدداً من السعوديات البارزات لتولي مناصب رفيعة في الوزارة خلال الفترة المقبلة، من بينها وظائف بدرجة سفير. وكانت وزارة الخدمة المدنية قد خصصت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ٢٦ وظيفة للإدارة النسائية المستحدثة في وزارة الخارجية تماشيا مع التوجه العام للدولة. (الوسط البحرينية، ١٣ أيلول/سبتمبر وأخبار الخليج البحرينية، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

وهنا نصل إلى السؤال الاساسي، ما الذي يتغير اليوم في السعودية وكيف يتم التعبير عنه؟

وحتى نستطيع الإجابة لابد من التخلص من التباس محتمل يرد في السياق العام، وهو أن التحول الاجتماعي ليس بالضرورة هو التغيير الحكومي وحتى ليس هو تغيير النظام. فالمجتمع يمكن أن يتغير دون أن يحدث تغيير في الحكومة أو في النظام عن طريق الثورة أو الانقلاب أو الحرب. إلا أن ما يحدث على الصعيد السياسي، داخل أجهزة الدولة، في علاقته بالسلطة، لابد أن يترك تأثيراً كبيراً على النظام الاجتماعي. بل وربما يدفع نحو تطور القوى الاجتماعية وبالتالي الوضع السياسي بمجمله في الدولة باتجاه معين.

وفي المملكة العربية السعودية، كما في العديد من البلدان العربية، لم يصبح مشكل الإصلاح السياسي مشكلاً جدياً، إلا عندما وجد النظام نفسه في مواجهة احتجاجات متطورة وصلت إلى حد الاحتجاج المسلح

(جهيمان وتفجيرات القاعدة). إن الذي يتغير في السعودية، هو بناء حركة إصلاحية قادت إلى إيجاد تأثير واسع في العديد من الطبقات في المجتمع السعودي متمثلة في الدوائر التالية:

١. أهم الفاعلين الاجتماعيين، أي أصحاب النفوذ، وهم يقعون إما ضمن العائلة المالكة أو ضمن الأطراف المتحالفة معها.
٢. دائرة النخب التكنوقراطية والجامعية التي تسعى للحفاظ على مراكزها ثم الحصول على مراكز أعلى وأهم.
٣. اما الدائرة الثالثة فهي التي تشمل المؤسسة الدينية، صاحبة اليد القوية في الفعل الاجتماعي والسياسي، لأنها في البداية قد تقاسمت السلطة مع الدوائر الرسمية التي بنت الدولة.
٤. وفي الدائرة الرابعة نجد المعارضة السياسية والدينية بما فيها عناصرها الداخلية والخارجية.
٥. أما الدائرة الأخيرة فتضم الجماهير العريضة او عامة الناس.

وهكذا فإن المملكة العربية السعودية التي تتميز بترسخ التقاليد العائلية فيها والمستمرة بشكل متصل، قد شهدت مجموعة من التحالفات ليس على شكل عائلة حاكمة وشعب، وأنما دخلت أجزاء من آل سعود في دوائر الرفض والمعارضة. أما الطرح المعارض دينياً فقد تنامى أيضاً، مع نمو الحركة السلفية التي شهدت منذ السبعينّيات من القرن الماضي تحولات ملحوظة ظهرت على شكل تعصب ومواجهات مسلحة وغير مسلحة مع المجتمع ومع الدولة.

وبالرغم من كل المعوّقات أو محاولات المنع والمجابهة فان المملكة العربية السعودية سائرة نحو التغيير. ففي هذا السياق يرد ما اتخذته القيادة السعودية مؤخراً من قرارات تضمنت تغييرات واسعة في الهيئات الحكومية الدينية والقضائية والمالية. وإن دلّت هذه الأوامر الملكية على شيء فإنما تدل على أن السعودية قد اتجهت فعلاً إلى مزيد من الانفتاح والتعددية. فقد أجرى الملك عبدالله بن عبد العزيز (٢٠٠٩/٢/١٤) تعديلات لم تأت في سياق الإجراء الروتيني، بقدر ما كانت ذات معانٍ انفتاحيّة وتطورية بلغت إلى حد مفهوم "الثورة"؛ فلأوّل مرة تدخل المرأة الحكومة*، وهو أمر عدّه الكثيرون توجهاً جاداً لمواكبة تطورات العصر، بل ووصف بأنه نقطة تحول كبيرة. (الوطن السعودية ٢٠٠٩/٢/١٦ www.alarabiah.net)

أما التغيير الأهم فهو ما تمثل في إجراء تعديلات في المؤسسات الدينية حيث تم إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء وزيادة أعضائها (أصبحت ٢١ عضواً) من مختلف المذاهب السنية، بعدما كان يطغى عليها المذهب الحنبلي. وعُيّن مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز بن باز رئيساً لها. كما تم إعفاء الشيخ إبراهيم الغيث من رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) وتعيين بدلاً منه الشيخ عبد العزيز بن جمين الجمين وهو أكثر انفتاحاً من سلفه.

* عينت نوره الفايز نائباً لوزير التربية والتعليم لشؤون البنات وهي أول امرأة تدخل تشكيل وزاري بتاريخ الحكومات السعودية.

ومن المعروف أن هذا الجزء الأساسي في القرارات الإصلاحية الأخيرة، قد عكس منطق التحول إلى مفهوم أن المؤسسة الدينية يجب أن تكون تابعة للدولة وليس العكس. أي أن يكون مفهوم الدولة هو السائد، خاصة وأن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد كانت مدعاة لحوارٍ وجدالٍ واسعين في المملكة، كما تعرضت إلى نقدٍ كبير لتجاوزها الحدود المرسومة لها في التعامل مع المسائل التي تراها، من وجهة نظرها مخالفة للشرع.

واستكمالاً لحركة التغييرات التي وصفت بأنها حركات إصلاح مفصلية، فقد أعاد الملك عبدالله تشكيل مجلس الشورى ورفع عدد أعضائه من ١٥٠ عضواً ليصبح ١٧٠ عضواً (وهذه الزيادة الثالثة في عمر المجلس) منذ تأسيسيه عام ١٩٩٢م، وعُيِّن عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيساً له بعد إعفائه من منصب وزير العدل. وطالت التغييرات رئيس هيئة حقوق الإنسان تركي السديري الذي حلّ مكانه الدكتور بندر العيبات وهو أحد أعضاء مجلس الوزراء ومن الشخصيات المثقفة وذات الدراية بحقوق الإنسان ويؤمل أن يرتفع بنشاط الهيئة ويفعّلها.

وفي المجال الاقتصادي فقد أسند الملك عبدالله منصب محافظ مؤسسة النقد السعودية (البنك المركزي) إلى محمد بن عبدالله الجاسر الذي قضى وقتاً طويلاً كنائب للمحافظ، وكان ملماً بالعمل المصرفي وعرف بأنه صاحب تطلعات تطويرية وتحديثية. ويملك رؤية متقدمة في فهم التوقعات المتنامية التي لدى العالم عن السعودية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية، وبالتالي فإنه يملك قدرة كافية واطلاعاً وإدراكاً لآليات العمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولذلك فإنه قادر تماماً على التحدث إلى العالم الاقتصادي الخارجي.

ولقد تلقت كل الأوساط الدولية هذه القرارات ووصفتها بأنها "تاريخية"، بل وقالت المصادر الإعلامية* (www.elaph.com٢٠٠٩/٢/١٥) إن ما قام به الملك عبدالله هو إضعاف جدّي لقبضة المتشددين والاعتماد على المعتدلين الذين سيسهلون أمر التغيير والإصلاح؛ التي لم يكن الملك راضياً عن مسيرته.

جاءت هذه التغييرات لتتوج مرحلة هامة تشهد ميلادها المملكة العربية السعودية، وقد وصفت بأنها تأسيس للدولة السعودية "الرابعة". ومن ذلك بدء حراك إصلاحي مهم على مستوى المجتمع السعودي حيث أصبح الحديث المباشر يتناول قضايا الإصلاح، ومنها الدعوة إلى زيادة تمكين المرأة، وتناول معالم المستقبل فيما يخصها من خلال وضع تصورات ودراسات علمية تتجه نحو التقريب والتنسيق بين التيارات المختلفة وذلك بإخضاع العملية برمتها إلى استقراء الواقع وتحليل الأرقام والمعلومات. ومن هنا جاءت ضرورة وجود مؤسسات وهيئات نسائية مختصة لزيادة فرص الاندماج والعمل والإنتاج. وتبدو أهمية ذلك إذا علمنا أن هناك

* صحيفة لوس انجلوس تايمز ونيويورك تايمز الأمريكية، والفايننشال تايمز البريطانية، وصحيفة الكوريير ي دلا سيرا الإيطالية ووكالة الأنباء الإيطالية.

١٥ مليار ريال سنوياً يملكنها النساء وهي غير موظفة بالشكل الصحيح، إضافة إلى تفعيل الكوادر النسائية الإعلامية والقضائية والثقافية. (www.awapp.org).

وحتى تُستكمل صورة عملية الإصلاح في دول الخليج، وبعد أن تناول الباحث عملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية رأى من الضرورة الحديث عن الإصلاح في دولة الكويت، وهي الأعرقُ ديمقراطياً والأكثر انفتاحاً بين دول الخليج وهذا ما سيكون عليه المبحث التالي.

٤-٢ الإصلاح السياسي في دولة الكويت:

تقع الكويت في الزاوية الشمالية الغربية من الخليج العربي، وهو موقع إستراتيجي في شمال الخليج كان عاملاً من عوامل ازدهارها ونمو تجارتها مع الدول المجاورة . تأسست مدينة الكويت عام ١٦١٣ كمركز تجاري على ساحل الخليج العربي ، ومع هجرة القبائل إلى الكويت وتحويل التجارة إلى الكويت ، تطورت البلاد إلى منطقة نشطة وميناء تجاري ومحطة عبور بين الشرق والغرب .وبرز مفهوم (الاعتماد المشترك) أو (الحكم المشترك) بين الأسرة الحاكمة وتجار البلاد الرئيسيين نظرا لاعتماد الأسرة على تجارة اللؤلؤ وصناع السفن التجارية في تسيير شؤون البلاد وشكل ذلك بداية (عقد اجتماعي) غير مدون بين الحاكم والمحكوم أصبح جزءا من معادلة سياسية وتفاهم شعبي ورسمي .ثم بدت الحاجة ماسة إلى قيام قيادة دائمة مستقرة يرجع إليها الأفراد المجتمع في شؤون حياتهم وتتوافر لها الشرعية القانونية لممارسة سلطاتها الشرعية ، وتمثيل هذا المجتمع لدى الجهات الخارجية والمجتمعات المحيطة به ، فعهدوا إلى رجل منهم من آل الصباح حيث اختير الشيخ صباح بن جابر في عام ١٧٥٢م كأول حاكم للكويت وشعبها توسموا فيه الكفاية والقدرة والصلاح ، وبايعوه بالحكم و أصبحت أسرة الصباح عامل توازن بين العائلات والفئات المتنافسة والمتصارعة إلى جانب كونها عامل استقرار وأمان لضمان ديمومة النظام الجديد في وجه صعوبات أمنية وعسكرية واستقلت دولة الكويت في١٩٦١/٩/٧ في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح. و تعاقب ١٥ حاكما على إدارة دفة الحكم في الكويت منذ الحاكم الأول صباح بن جابر حتى الحاكم الحالي الشيخ صباح الأحمد الصباح (٢٠٠٦/١/٢٩) فلم يكن حكم آل صباح مطلقا وانما كان مقيدا بالشورى والاستعانة بذوي الرأي من أهل البلاد ولا سيما أنها أقدم ديمقراطية بين دول الخليج.

ورغم كل المعوّقات والأزمات والبُعد إلى حدما عن قيم الحداثة السياسية ومؤسساتها فقد حققت التجربة الكويتية إنجازات واضحة على طريق إرساء الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامة وتوفير الظروف لممارستها، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالاقتراع الحر المباشر، وإقرار حقوق المواطنة والمشاركة السياسية للرجل والمرأة، وإقامة علاقة موازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها وحماية الحريات العامة وليس فقط تقنينها وسيادة حكم القانون، الأمر الذي لاقى قبولاً حتى بين أوساط المعارضة نفسها. وحتى يمكن مقاربة ذلك لا بد من دراسة التالية:

٤-٢-١ سمات السلطة في دولة الكويت:

بعد الاستقلال، بدأت مرحلة جديدة في النظام السياسي الكويتي، حيث بدأ العمل على وضع دستور للدولة، واستقر الأمر على أن يُشكَّل، من أجل ذلك، مجلساً تأسيسياً منتخباً من قبل الشعب ليصدر الدستور ثم يُصدِّق عليه الأمير قبل إعلانه. وبالفعل صدر القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ متضمنًا للنظام الأساسي للحكم للفترة الانتقالية التي حددت بسنة. وقد أكد أن نظام الحكم في الكويت ديمقراطي والسيادة فيه للأمة، يعدّها مصدر جميع السلطات. ومن ملامح هذا الدستور ما نص على مهام رئيس الدولة:

٤-٢-١-١ رئيس الدولة:

رئيس الدولة في الكويت هو الأمير، وأهم الاختصاصات التي يباشرها منفرداً هي:

أ. تزكية ولي العهد، واصدار أمر بتعيينه.

ب. اختيار رئيس مجلس الوزراء واعفائه من منصبه، وبنفس المنطق بالنسبة للوزراء.

ج. حل مجلس الأمة في حالة تعذر التعاون فيما بينه وبين رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء.

د. مساءلة الوزراء عن أعمالهم (الجمل،١٩٧١، ص١٨١).

هـ. اقتراح تعديل الدستور والقوانين من خلال مراسيم أميرية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه السلطات كانت مقيّدة في جانب منها بالإرادة الشعبية التي يعبّر عنها مجلس الأمة الذي يشارك منذ البداية، في اختيار أمير البلاد، بتحديد شخصية ولي العهد، الأمر الذي يدعم توجه الدستور ويؤكده نحو إقرار أسس الممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبادىء المشاركة السياسية (العتيبي، د.ت، ص ٦٥). ونصّ الدستور بضرورة توفر عدة شروط في ولي العهد، أبرزها أن يكون من ذرية "مبارك الصباح"، وأن يكون راشداً، بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين. لقد جاء الدستور الكويتي على طريقة فريدة في كيفية اختيار ولي العهد، حيث مثّلت نوعا من التوفيق بين مقتضيات كون الحكم وراثياً، وبين مقتضى أن يكون لممثلي الشعب رأي فيمن سيكون أميراً لبلادهم. وتقول الإجراءات بما يلي:

١. يزكي الأمير واحدًا من أعضاء الأسرة الحاكمة الذي تتوافر فيه شروط الرشد وبلوغ الثلاثين من عمره وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين.

٢. تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة.

٣. تتم مبايعة المجلس للمرشح إذا وافق على ذلك أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

٤. يصدر بعد ذلك أمر أميري بالتعيين (الجمل، ١٩٧١، ص١٨٣-١٨٤).

أما إذا لم تتم البيعة لولي العهد من قبل الأغلبية، فإن على الأمير أن يزكي ثلاثة أو أكثر من أعضاء الأسرة المالكة الذين تنطبق عليهم الشروط، وعندئذ تتسع فرصة الاختيار أمام ممثلي الشعب. أما ما تعلّق

بمجلس الأمّة، فإنه يمثّل أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت، نظراً لدوره المحوري والمهم الذي يلعبه في عملية تدعيم الممارسة الديمقراطية. ولإدراك ذلك فإن المقاربة ستكون من حيث:

أ- التكوين: فقد حرص المشرع على أن يعكس هذا التكوين إرادة الشعب الكويتي، لذا فقد نصّ على أن يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الاقتراع العام السري المباشر.

ب- المهام: فقد تعددت المهام التي يتولاها المجلس لتشمل كل ما يمكن توليته لمجلس أمة في الدول المتقدمة، ومن ذلك:-

٥. الوظيفة التشريعية: حيث يختص المجلس بمناقشة مشروعات القوانين وبالتصويت عليها.

٦. الوظيفة المالية: حيث يقوم المجلس بمناقشة مشروع الموازنة والموافقة عليها. ويقوم كذلك بمراقبة الأداء المالي للحكومة.

٧. الوظيفة السياسية: وهي التي تتمثل في موازنته للسلطة التنفيذية وبرقابته عليها. ومن ضمن ذلك المساءلة وطرح الثقة.

وحتى الأمير فإنه لا يملك سلطة تشريعية مطلقة حتى عندما يمارس صلاحياته الدستورية في الحكم عن طريق المراسيم الأميرية المباشرة، عندما يكون مجلس الأمة في غير انعقاد، أو منحلاً، أو العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية، إذ يتحتم عليه في كل الأحوال الرجوع إلى المجلس في أول جلسة لانعقاده لي تحظى تلك القوانين بشرعية النفاذ (البحارنه، ١٩٧٣، ص٩٦-٩٨).

وتقول الأدبيات السياسية الكويتية إن روح الممارسة الديمقراطية قد بدأت في الكويت منذ عام ١٧٥٢م، وذلك عندما وافق المجتمع على تنصيب آل الصباح حُكّاماً على الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى، إذ إن تولّي آل الصباح الحكم قد جاء إثر موافقة الأغلبية من السكان. وفي بداية القرن العشرين، واستجابة للمتغيرات التي شهدتها المنطقة مثل قيام الدولة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة، ثم التدخل البريطاني السافر في الخليج، والتحولات الاقتصادية التي بدأت تلعب دوراً واضحاً في التطورات الدولية ثم الإقليمية، نمت أفكار ومبادئ جديدة، وتشكلت فئات اجتماعية باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة وتطوير النظام القائم (جريدة البيان، الكويت، ٢٠٠٠/٢/٢٣، ص ١٠).أدت هذه الإرهاصات إلى نشوء بعض المظاهر منها:

أولاً: تجربة المجلس الاستشاري لعام ١٩٢١، الذي جاء استجابة لمطالب طبقة التجار الكويتية؛ وتُكوّن من اثني عشر عضواً. وبالرغم من صفته الاستشارية، إلا إنه مثّل نوعاً من التجربة الفعالة من المشاركة الشعبية في شؤون الحكم.

ثانياً: تنامي مطالب "الكتلة الوطنية" في السنوات الأخيرة من ثلاثينيات القرن الماضي (١٩٣٧-١٩٣٨)، بالمزيد من المشاركة السياسية كطريق للإصلاح، خاصة بعد فشل المحاولة في إقامة مجالس متخصصة وقد مثلت

هذه الكتلة نقطة فاصلة في تاريخ الكويت السياسي حيث نشأ عنها تشكيل مجلس منتخب جديد أصدر أول وثيقة دستورية في حزيران ١٩٣٨،كانت الأساس لنظام ديمقراطي برلماني حديث.

أما في العقدين اللذين أعقبا حركة ١٩٣٨ الإصلاحية فقد شهدت الكويت والمنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي (جريدة البيان، الكويت، ٢٠٠٠/٢/٢٣، ص١٦)، ومن أبرزها:

١. زيادة العائدات النفطية، وتضخم الإيرادات المالية الأمر الذي مكّن الكويت من إقامة بنى تحتية لدولة حديثة، واستقطاب هجرة عمالية عربية وأجنبية ضخمة.
٢. ظهور فئات اجتماعية جديدة لها مطالبها السياسية، مثل الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين، إضافة إلى تزايد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثّر على تركيبة النخبة السياسية في الكويت وبنائها.
٣. تبلور الوعي السياسي وذلك من خلال تكون التجمعات السياسية والاجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلام (١٩٥٤) والرابطة الديمقراطية التي طالبت بوضع دستور جديد (مجلة شؤون خليجية، ٢٠٠١، العدد ٢٥، ص٧٥).
٤. رغبة القيادة السياسية في الكويت (عهد الأمير عبدالله السالم) في تحويل الاستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، وهو الأمر الذي تقاطع مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة (العتيبي، د.ت، ص٧٣).

أدت هذه التطورات، وتراكم الخبرة الديمقراطية الكويتية، إلى تحول النظام السياسي الكويتي عقب الاستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، بحيث أصبحت الكويت تمتلك الآن، أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية في منطقة الخليج العربي على الأقل.

استمرت التجربة مدة أربعة عقود بُعيد الاستقلال ولحد الآن (١٩٦٣ – ٢٠٠٧) تخللها فترة انقطاع في منتصف السبعينيات من القرن العشرين حتى بداية الثمانينيات، وفي فترة أخرى من منتصف الثمانينات إلى سنة ١٩٩٢. إلا أنها في المحصلة قد حققت إنجازات ليست بالقليلة على طريق إرساء دعم الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامّة، وتوفير مساحات واسعة للمشاركة السياسية، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالاقتراع الدوري المباشر. ومع ذلك لا يزال الكويتيون يتطلعون إلى المزيد من إقرار حقوق المواطنين والمشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، المنافسة الانتخابية على أساس البرامج والأفكار لا على أساس الانتماءات القبلية أو المذهبية أو العائلية، وإقامة علاقة متوازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها، وبخاصة بين السلطتين التشريعيه والتنفيذية (موقع قناة الجزيرة

الإخبارية www.aljazeera.net/NR/exeres)، وافساح المجال أمام الاجتهادات المختلفة والآراء المتعددة، وترسيخ سيادة القانون.

٤-٢-١-٢ المجالس التشريعية في الكويت :

كانت تجربة الشورى عام ١٩٢١، كما ذكر، من أساسيات العمل الديمقراطي في الكويت، فبالرغم من المجلس، الذي لم يعمر طويلاً، قد شهد خلافات بين أعضائه، إلا إنه رسّخ عرفين ما زالا نافذين:

الأول: يتمثل بخلو المجلس من أي من أعضاء أسرة الصباح، وقد أصبح ذلك تقليداً. فآل صباح لا يرشحون أنفسهم إلى عضوية مجلس الامة، رغم عدم وجود نص دستوري يحظر ذلك.

الثاني: يتصل باختيار المجلس رئيسه، وبذلك ألغيت إناطة الرئاسة تلقائياً بالحاكم. وفي العام ١٩٣٢ تشكل المجلس البلدي بالانتخاب، حتى مديره. بينما سمي الحاكم رئيساً شرفياً(العليم، ٢٠٠٠، ص ٤٦- ٤٧).

نضجت فكرة المشاركة داخل المجتمع الكويتي، وكان ذلك وراء تقدم عدد من المواطنين عام ١٩٣٨، بمذكرة إلى الحاكم يطالبون فيها بالمشاركة في تسيير أمور الحكم وجعله شورياً. وافق الأمير(أحمد الجابر) حيث انتخب ١٤ عضواً. وقد تولى ذلك المجلس وضع مشروع القانون الأساسي للبلاد ووقعه الأمير يوم٩ تموز ١٩٣٨، بالإضافة إلى توقيع قوانين انتخاب غرفة التجارة، إصلاح القضاء، والإشراف على الميزانية، ومحاربة الفساد، وتوسيع صلاحيات مجلس المعارف (العتيبي، د.ت ،ص٧٦).

لقد دفعت الضغوط التي مارسها بعض العائدين من الجامعات الغربية نحو حل المجلس الشوري الأول وذلك يوم ٢١ كانون الأول ١٩٣٨. وبعد مرور قرابة العام، ونتيجة لمطالبات محلية، رافقتها صدامات بين السلطة وبين أصحاب هذه المطالب التي تركزت على ضرورة احترام الشورى و"الديمقراطية". ثم في نهاية كانون الأول عام ١٩٣٩ انتخاب المجلس التشريعي الثاني والمكون من ١٤ عضواً ايضاً. أعد المجلس وثيقة للدستور وأرسلت إلى الأمير لتوقيعها إلاّ أنه رفض ذلك وحل المجلس بعد حوالي ثلاثة أشهر من بدء أعمالة(مجلة المستقبل العربي، ٢٠٠٣، العدد ٢٨٩، ص١١٧).وفي الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٢ أصدر الأمير عبدالله السالم القانون رقم (١) لعام (١٩٦٢) يقضي بإنشاء مجلس تأسيسي يقوم باعداد دستور للبلاد ويقيم نظام حكم على الأسس الديمقراطية.

وفعلاً أجريت الانتخابات في السادس من كانون الثاني عام ١٩٦٢، وكانت انتخابات مباشرة، وتشكل المجلس من ٢٠ عضواً، انضم إليهم ١١ وزيراً (أوّل وزارة تعرفها الكويت).ولما أن كانت مهمة هذا المجلس محددة في وضع دستور للبلاد، فقد أنجزت اللجنة الخاصة التي شكلها، المهمة التي أوكلت إليها وصدق الأمير على الدستور في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٦٢ (الجمل، ١٩٧١، ص١٣٠-١٣٣).

لقد نشأت الدولة في الكويت على أساس عقد اجتماعي حقيقي بين أسرة آل الصباح وزعماء القبائل وكبار التجار الذين مثلوا مختلف فئات المجتمع.وقد أسهم في ترسيخ هذا النمط من العلاقة أن السلطة الممثلة للدولة والناطقة باسمها هي في واقع الأمر واحدة من مكونات التركيب الاجتماعي القبلي المعروف لدى الكافة (صحيفة الطليعة ٢٠٠٣/٦/٢٢) ومع الضعف التاريخي لعوامل الاستقرار الحضري أو المدني، لم تجد السلطة حاجة ملحة إلى بناء أجهزة بيروقراطية أو مؤسسات مركزية محترفة ومنفصلة ومتمايزة عن أعراف وتقاليد التكوين الاجتماعي السائد. وفي إطار خصوصية علاقة الدولة بالمجتمع في الكويت، جاء التوجّه نحو الأخذ بالنظام النيابي الديمقراطي، وأسهمت في ترسيخ هذا التوجّه والتمسك به، ﷺان بدرجات متفاوتة ولإغراض متباينة، كل من السلطة الحاكمة، وطبقة التجار المنفتحين على العالم الخارجي لحكم عملهم ومصالحهم الاقتصادية (الحر، ٢٠٠١، ص١٤).

في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٣، انتخب الكويتيون أول مجلس لأمة تبعه المجلس الثاني في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٦٧ ثم الثالث في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٧١ والرابع في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٥ انتهى في ١٩٧٦/٧/٢٠ أي بعد عام وحوالي سبعة أشهر من انتخابه. وقد جاء الحل غير دستوري، حيث صاحبه أمر أميري أصدره الأمير صباح السالم الصباح بتعطيل أربع مواد من الدستور من بينها تلك التي تنص على إجراء انتخابات المجلس الجديد في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. كما تضمن الأمر الأميري إنشاء لجنة للنظر في تعديل الدستور. وهذا ما فعلته بعد ١٨ إسبوعاً من المداولات وكان من بين التعديلات التي أدخلتها تضمن المادة الثانية نصا يقول بأن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أقرت بزيادة عدد الأعضاء ليصبحوا ستين عضواً.

ويبدو أن الأمير جابر الأحمد الصباح الذي تولى الحكم في اليوم الأخير من العام ١٩٧٧، قد أدرك حساسية الأمر وصعوبته، فأصدر مرسوماً أميرياً يوم ٢٤ آب ١٩٨٠ بعودة الحياة البرلمانية، وبالفعل أجريت الانتخابات في ٢٣ شباط ١٩٨١. أكمل المجلس الخامس مدّته ليتلوه المجلس السادس في ٢٠ شباط ١٩٨٥، إلا إنه حُلّ يوم ٣ تموز ١٩٨٦، كما عطلت بعض مواد الدستور لتغيب الحياة البرلمانية عن الكويت حتى صيف ١٩٨٩. وفي هذه الفترة صدر الأمر بإنشاء مجلس وطني اعتبره الكويتيون ردّة على الدستور وانقلاباً عليه. بل سرى في المجتمع الكويتي القول بأن من يشارك في هذا المجلس فهو خائن للديمقراطية.

في الثاني من آب ١٩٩٠ دخل صدام حسين الكويت، فارتد الكويتيون، إلى دستور ١٩٦٢ وأﷺدوا التفافهم حول الأسرة المالكة مع عودة الحياة البرلمانية وتفكيك المجلس الوطني. وأعطيت كل فئات المجتمع المحرومة حقوقها السياسية كاملة. وقد تم الاتفاق على ذلك في مؤتمر جدة الوطني الذي عقد في تشرين الأول عام ١٩٩٠(الرشيدي، واخرون، ١٩٩٣، ص ٢٥٧).

وفي الخامس من تشرين الأول ١٩٨٢ انتخب مجلس الأمة السابع، تلاه الثامن يوم ٧ تشرين الأول ١٩٩٦ الذي حُل دستورياً يوم ٤ آيار ١٩٩٩، حيث أجريت انتخابات جديدة يوم ١٧ تموز ١٩٩٩. إلا أن المجلس التاسع هذا لم يكمل مدّته الدستورية (العليم، ٢٠٠٠، ص ٥٢) حيث تم حَلّه والإعلان عن إجراء انتخابات جديدة أتت بالمجلس العاشر في حزيران ٢٠٠٣.توالت بعد ذلك الانتخابات واتسمت الحياة الشورية في الكويت بتلك المشادّات السياسية والمناكفات حيث توالى حل المجالس النيابية وإجراء الانتخابات واستقالات الحكومات، بحيث ظهر ذلك التنازع بين التيارات الفكرية وخاصة الإسلامية مع غيرها على السطح بكل وضوح. وقد وسمت هذه الفترة بالقلاقل السياسية والتنافس الحاد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (www.kuna.net.kw) .

لقد كانت الحلول تميل في المراحل الأولى، كما ذكر، لتجميد البرلمان (مرتان ١٩٦٢ والتجميد لمدّة خمس سنوات من ١٩٧٦ حتى ١٩٨١، ثم لست سنوات أخرى من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٢). إلا أنه في الفترة التي بدأت عام ٢٠٠٧ بدأ الأخذ بقبول استقالة الحكومة. أما في الحالة الأخيرة (٢٠٠٩/٣/١٨) فقد قُبلت استقالة الحكومة وحُلّ البرمان.

وهكذا فمنذ العام ١٩٩٩ تم حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة أربع مرّات، آخرها في أذار٢٠٠٩. (محمد جمال عرفه www. Islamonline.net).

وحتى ندرك ما وراء هذا التسارع في حل البرلمان واستقالات الحكومات لا بد من مقاربة العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي.

٤-٢-١-٣ العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي :

بالرغم من أن التوصيف الشكلي للنظام السياسي الكويتي على أنه فصل مرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن التطبيق العملي والواقعي يشير إلى رجحان كفة السلط التنفيذية على التشريعية؛ حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية، وهذا ما نصت عليه المادة (٥١) من الدستور. كما أن المادة ١٠٦ تعطي للأمير الحق في تأجيل اجتماعات مجلس الأمّة لمدّة لا تتجاوز الشهر، على أن لا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمرة واحدة. أما المادة ١٠٧ فقد نصت على أنه للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقد حل مجلس الأمة مرتين الرابع ١٩٧٦ والسادس ١٩٧٨. كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمّة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها. ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يُرفع إليه من قبل رئيس الوزراء، وضع عدم التعاون بينه وبين السلطة التشريعية، وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة (w.pogar.orgww) وإلى جانب ذلك، يُرى أن الممارسات الفعلية القائمة في الكويت أنه بالرغم من نص

الدستور على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك، مما أدّى إلى قيام فراغ تشريعي في البلاد لأكثر من مرة.

أما الخلل الآخر الذي ولدته الممارسة، أن رئيس الوزراء غالباً ما يكون هو ولي العهد. ولما أن كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمّة، وبما أن هناك إمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، فان الخلل يقع عندما تتولد حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية، وذلك عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو ولي العهد الذي بايعه ذات المجلس.(www.pogar.org) إذا ما أجرينا إحصاء لفترات وجود برلمان في الكويت نرى أنه بين ١٩٦٣ و ٢٠٠٤ (وهي فترة الحكم الدستوري) عاشت الكويت حوالي ٢٥ سنة ببرلمان و١٥ سنة دون برلمان أي بنسبة٦٥%إلى٣٥% (www.aljazeera.net/indepth/Kuwait).ويدلنا هذا على قيام مناكفة وجدليات بين الحكومة والمجلس في الكويت؛ تصل أحياناً إلى درجة الصراع.

٤-٢-٢ الصراع بين الحكومة والمجلس:

يخشى مجلس الأمة في الكويت من أن يصبح ألعوبة بين الحكومة أو أن يتهم بذلك. لذلك فإنه يتشدد في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي. أما الحكومة فإنها تدرك أن وجود المجلس يعني أن يتحمل معها المسؤولية لكنها تخشى أن تكون ليبرالية أكثر من اللازم فيخرج الأمر من يدها، وبعدها لن تعود قادرة على السيطرة عليه. وبالتالي تصبح هي ألعوبة بيد المجلس، فمن هذه المعطيات وباستقراء تاريخ علاقة الحكومة بمجلس الأمة منذ نشأته في مطلع الستينيات من القرن الماضي وحتى اليوم يتضح أن هذه العلاقة اتسمت، في أغلب الفترات، بالتوتر الدائم والحذر المتبادل بين الطرفين. وفي فترة المجلس (١٩٩٩-٢٠٠٣) كان التوتر هو السمة الغالبة على هذه العلاقة، وظهر ذلك جلياً في تعرّض الحكومة لكم كبير من طلبات الإحاطة والأسئلة التي طرحها النواب، إضافة إلى مجموعة من الاستجوابات المتتالية، كان أكثرها قسوة هو استجواب وزير المالية الذي أوصل إلى استقالة الوزير وطرح الثقة بالحكومة، إلا أن المجلس لم يفلح في إسقاطها.

وبدلاً من أن تنتظم العلاقة بين السلطتين على أساس التكامل والتعاون والتوازن، شهدت لحظات توتر وصخب طغت على كل العلاقة بين الطرفين. والواضح أن العيب لم يكن في استخدام النواب لحقهم الدستوري والقانوني في مساءلة الحكومة ومحاسبتها عبر أدوات الرقابة البرلمانية، ولكنه يكمن في المبالغة أو التعسف في استخدام هذا الحق. حتى ساد شعور عام بأنه يكفي أن يوجه سؤال، مهما كان بسيطاً وسطحياً، من أحد النواب إلى أحد الوزراء حتى ترتبك الحكومة وتبدأ سعياً جاداً للتخلص بأسرع ما يمكن من الإحراج الذي سببته الإثارة البرلمانية، ولو جاء هذا التصرف الحكومي على حساب المصلحة العامّة، أو كان الثمن هو تجاوز القانون، فالمهم هو تجنب المساءلة لشخص الوزير (www.arab-reform.net). انعكس هذا التوتر والحذر

المتبادل بشكل واضح على سلوك الحكومة تجاه المجلس، كما انعكس على سلوك كثير من النواب والتكتلات السياسية الموجودة داخل مجلس الأمة تجاه الحكومة، خشية أن يتهم المجلس، كما ذكر، بأنه ألعوبة بيد الحكومة، ويرى أن إحراج الحكومة خير من اتهامه بأنه تابع لها. أما الحكومة فهي تدرك جيداً من جانبها أن مناقشة كثير من القضايا بشكل علني تخفف عنها الضغط الشعبي، لكنها، كما ذكر أيضاً، تخشى من انفلات الأمر من يدها، فهي وإن كانت تلقى تأييداً عاماً من مختلف أطياف المجلس على صعيد السياسة الخارجية، فإنها ترغب في أن يكون لها الدور الأكبر في حسم المسائل الإستراتيجية على الصعيد الداخلي.

من أجل ذلك ترى دوائر المعارضة الكويتية بصفة خاصة أن الحكومة هي صاحبة الكفة الراجحة في تحديد شكل التركيبة النيابية للمجلس، وفي ضبط أدائه سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة. ويذكرون في هذا السياق أن الحكومة زوّرت الانتخابات عام ١٩٦٧. وهي التي تغض الطرف عن ظاهرة شراء الأصوات. بل ذهب بعضهم إلى اتهامها بأنها خصصت صندوقاً لتمويل عملية الشراء حتى تضمن نجاح المرشحين الموالين لها. واشتهر بعض المرشحين بأنهم "نواب الشنطة" المملوءة بالمال السياسي. وأن الحكومة بيدها أيضاً حق توزير بعض النواب المنتخبين، فضلاً عن أن لأعضاء الحكومة حق التصويت على مشاريع القوانين والاقتراحات جنباً إلى جنب نواب المجلس، كما أنها قامت في غياب المجلس، بإصدار قانون الانتخابات رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الذي نص على زيادة عدد الدوائر الانتخابية من ١٠ إلى ٢٥ دائرة بحجة أن يكون التمثيل النسبي للناخبين حقيقياً. ولكن الواقع هو أن زيادة عدد الدوائر يضمن تحقيق نتائج أفضل لصالح الحكومة، إذا ظل الخلل في التمثيل النسبي للناخبين قائماً. والدليل هو أن الصوت الواحد في بعض الدوائر يقابله ثلاثة أصوات في بعضها الآخر، وفي حين أصبح من السهل التأثير في الاختيار الشعبي مع قلة عدد الناخبين في كل دائرة، حتى أن صوتاً واحداً فقط يمكن أن يرجح الكفة لصالح أحد المرشحين، فضلاً عن آثار سلبية أخرى من أهمها أن صغر عدد الناخبين في الدائرة يتيح فرصة كبيرة لدعم النزعات الفئوية والقبلية، ويقلل من فرص نجاح العناصر المميزة. (www.awan.com)

يتضح من التحليل السابق أن التوتر الدائم بين الحكومة وبين المجلس تقف خلفه عوامل هيكلية تقبع في البنية المؤسسية للعملية السياسية. وتأتي الأزمات الطارئة وبعض الاعتبارات والمصالح الخاصة إلى جانب قصور الأداء هنا أو هناك، لتكون بمثابة عوامل مساعدة على ظهور التوتر بين السلطتين واستمراره وإعادة إنتاج سلبياته دون توقف، الأمر الذي دفع بعضهم إلى المناداة بالإصلاح على أساس إيجاد آلية دستورية تحكم علاقة أعضاء الحكومة والمجلس من جهة، وتؤدي إلى تكامل عمل السلطتين باتجاه حل المشاكل بيسر من جهة أخرى. فضلاً عن ضرورة أن تنتج الحكومة والمجلس سلوكاً توافقياً بعيداً عن التشنج والحساسية المفرطة، وأن تسمح، بمساحة أوسع من الحرية ودور أكبر للقوى الوطنية كي تقوم بتوعية المجتمع بثقافة

الاختلاف، حتى تتبلور رؤية شعبية تكون أداة ضغط على مواقف النواب في المجلس وعلى أداء الحكومة في آن واحد (www.annaharkw.com).

وحتى يُدرَك حجم التناوش بين الأطراف والمؤسسات في الكويت، يغدو من الضروري الحديث عن مجالات من السجال شهدتها أوساط الفكر القبلي والحزبي والتكتلات السياسية.

٤-٢-٢-١ حوارية القبيلة والحزب في الكويت:

إلى جانب التوتر الدائم بين الحكومة ومجلس الأمة يُعَدّ غياب الأحزاب المعترف بها قانوناً من أبرز خصوصيات التجربة الديمقراطية الكويتية، فبالرغم من أن الدستور الكويتي يحظر تكوين أحزاب سياسية، فإنه لم يمنع تكوينها صراحة أيضاً. وفي ظل هذه الحالة لم تتشكل أحزاب سياسية. وظل الوضع على هذه الشاكلة منذ بدء الحياة الدستورية النيابية في سنة ١٩٦٣ وحتى اليوم، خاصة وأن الكويتيين لا يحبذون، على وجه العموم، إقامة أحزاب سياسية أو الانتماء الحزبي، فإن كان بعضهم يرى أن الأحزاب موجودة على أرض الواقع، فإن لم تكن مشهرة رسمياً، من خلال التيارات السياسية القائمة، فإذا كان هذا اللاحسم الدستوري أو القانوني في المسألة الحزبية لم يمنع الممارسات الديمقراطية أن تأخذ مجراها، فإنه ترك بصمات واضحة على هذه الممارسة ويتجلى ذلك في أمرين أساسيين:

أولاً: إن المعارضة السياسية قد اتجهت إلى جمعيات النفع العام المهنية والثقافية والدينية حيث وجدت فيها متنفساً لها، واتخذت منها، في بعض الحالات، واجهات اجتماعية لممارسة النشاط السياسي وبخاصة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

ثانياً: مرونة خريطة القوى السياسية وعدم وضوح القوى التي تشكلها، إذ يمتد التصنيف السياسي على مساحة واسعة جداً تضم القوميين واليساريين والليبراليين والإسلاميين (السلفية والإخوان والشيعة) والقبليين والمستقلين والحكوميين (www.arrouiah.com).

يميل الكويتيون عادة، إلى واحد من المكونات الفكرية أو العقائدية دون أن يعني ذلك أن لأحدهم أي نوع من الالتزام السياسي على الشكل الذي تعرفه الأحزاب الرسمية في الدول الأخرى. لذلك فإن الكويتي غالباً ما يعطي صوته لمن يتوسم فيه القدرة على قضاء مصالحه الشخصيّة والوقوف بجانبه وقت الحاجة، وقد يعطي صوته على سبيل "الفزعة" لنصرة صاحب أو ابن عائلة أو قبيلة.

وفي هذا السياق الخالي من الأحزاب الرسمية فإن التجمعات السياسية التي تنتهج الحداثة الليبرالية، تحاول التنسيق بين مرشحيها الذين يخوضون المعركة الانتخابية على أساس برامج نابعة من رؤى وأفكار التجمع أو التيار الذي ينتمي إليه المرشح، إلا أنها لا تنجح دائماً في مساعيها فلا يتحقق ذلك التنسيق المطلوب. والمفارقة الملفتة للنظر هي أن تلك التجمعات السياسية، ذات الطابع الحديث، لم تنفك يوماً تطلب دعم التكوينات القبليّة التقليدية طمعاً في اللحاق بها على درب الانضباط والالتزام التنظيمي، وهنا تبرز خاصية

فريدة للممارسة الديمقراطية الكويتية، وهي قدرة التكوينات القبلية العالية على تنظيم صفوفها والتنسيق بين مرشحيها والاتفاق على اسم المرشح الذي سيخوض في الانتخابات باسمها، وذلك قبل وقت طويل نسبياً من موعد هذه الانتخابات. وبالتالي فإن معظم أجزاء الانتخابات تحسم، على حد كبير قبل التوجه إلى صناديق الاقتراع وقبل فرز الأصوات.

كما يلاحظ أن التكوينات القبلية الكويتية لها قدرة استيعاب معطيات الحداثة السياسية وتوظيفها لتكريس الامتثالية لنموذجها القيمي الموروث، وليس بالضرورة بما يتوافق مع منطق تلك الحداثة السياسية. ولقد رأينا العديد من القبائل، على سبيل المثال، تتفنن في توظيف بعض التقنيات العلمية والمعلوماتية المتطورة والمصممة على أجهزة الحاسوب. وبذلك أصبحت قوة القبيلة وحدة سياسية إلى جانب كونها وحدة أساسية في البناء الاجتماعي (www.arabrenewal.org) من خلال انتخابات أولية تجري داخل القبيلة وهي ما يسمى "الانتخابات الفرعية"، التي أبرزت القوى الإسلامية المستقلة من القبائل، وأصبحت تشكل قوة واضحة داخل البرلمان.

وهكذا فإن التجربة الحزبية الرسمية، إن غابت عن المجتمع الكويتي شكلاً، فإنها، في الواقع، لم تغب على مستوى الممارسة الفعلية، حيث شكلت "الديوانيات" منتدى ثريّاً للنقاش دون قيود، فأصبحت تشهد فعاليات حوارية سياسية مهمة، خاصة في مواسم الانتخابات حتى أصبح يصطلح على تسميتها "الانتخابات الفرعية" أو "انتخابات القبيلة".

ومن الملاحظ، أيضاً، في هذا السياق، أن المكون القبلي في المجتمع الكويتي قد شهد نقلة مهمة ومحورية وذلك ببروز تيار شبابي مثقف من أبناء القبائل أصحاب توجّه سياسي حديث، بالرغم من أن معظمهم أصحاب توجّه إسلامي ينزع إلى المحافظة. وبالتالي فإن الحراك السياسي المتطور، وما يرافقه من الوقائع والحقائق، سيقود في نهاية الأمر إلى استكمال محددات الفكر الحزبي، رغم أن الفكر السياسي الكويتي صاحب مزاج عام لم يرتح للقضية الحزبية على شكلها العربي أو على قياسات التجربة الإقليمية. ونلاحظ ذلك في كل الدول الخليجية بسبب نسقها الفكري ونسيجها الاجتماعي.

٤-٢-٢-٢ التكتلات السياسية في الكويت:

إن تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية ما زال محظوراً في الكويت، على الرغم من أن الدستور لم ينص على تشكيل أحزاب سياسية، كما أن هناك جماعات شبه سياسية من العشائر والتجار الناشطين المعتدلين من السُّنة والشيعه، والليبراليين العلمانيين والقوميين تتخذ لنفسها شكلاً منظماً وترى بعض القوى السياسية الكويتية أن الدستور إن لم يكن قد أقر مثل هذه التجمعات إلاّ أنه لم يحرمها. وأن المذكرة التفسيرية للدستور أشارت ضمناً لمثل هذه التكتلات، التي إن لم تكن شرعية إلا أنه لم يسجل في تاريخ الحكومات الكويتية أن اتخذت أي إجراء سلبي حيالها(المطوع، ٢٠٠١، ص٣٠).

ينظم القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٦ الإطار السياسي والقانوني الذي تعمل في إطاره المنظمات المدنية في الكويت، ووفقاً لهذا القانون تراقب وزارة الشؤون الاجتماعية عمل الجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعدات حكومية، كما أن التعديلات التي أدخلت عام ١٩٦٥ على هذا القانون قد منعت هذه الجمعيات من ممارسة أي نشاط سياسي. بينما تقدم الحكومة دعماً جزئياً لبعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجه السياسي. ومقابل ذلك فإنها تحتفظ بحق حل هذه المنظمات في أي وقت تشاء وممكن عن طريق استصدار قرار قضائي (www pogar.org/arabi). لقد أدى هذا التجاذب إلى ولادة تكتلات وقوى سياسية فرضت نفسها وأخذت تمارس نشاطها بحرية. ومما لاشك فيه أن وجود برلمان ومجالس بلدية منتخبة انتخاباً حراً وتملك صلاحيات واسعة، يعطي التجربة حيوية وقوة (العتيبي، د.ت، ص١٤١-١٤٢).

بعد تحرير الكويت من القوات العراقية عام ١٩٩١، جاء تشكيل قوى سياسية، تفاوضت عنها السلطات ولم تتعرض لها. وقد أعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الأمير الحالي) نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية (آنذاك) أن الدستور الكويتي قد سكت عن قيام الأحزاب والتجمعات وبالتالي انصرف التفسير إلى عدم السماح، وبذلك غدت الشعارات كثيراً ما تركز على ضرورة الاعتراف بالأحزاب السياسية، وإعطائها شرعية العمل لتكتمل أركان الديمقراطية، خاصة وأن هناك ستة تيارات (الحركة الدستورية، والحركة السلفية، والتجمع الإسلامي السلفي الوطني، والمنبر الديمقراطي، وكتلة العمل الشعبي) تمارس دوراً سياسياً في الكويت منذ سنوات تحت مسميات مختلفة (المطوع، ٢٠٠١، ص٢٤) . بينما قال عدد من قادة القوى السياسية (النائب عدنان عبد الصمد "شيعي"، والنائب ناصر الصانع "إخوان"، وعبدالله النيباري "المنبر الديمقراطي") إن الدستور، وإن لم يقر بهذه التجمعات إلا أنه لم يحرمها. كما أنه لم يسجل أن اتخذت الحكومة أي إجراء سلبي حيالها. وقد انقسمت التيارات السياسية إلى:

أولاً: الإسلاميون وقد انقسموا إلى سنّة وتجمع سلفي وسلفية علمية.

ثانياً: الحركة الدستورية وتضم تياراً محسوباً على الإخوان المسلمين وهي منبثقة عن جمعية الإصلاح الاجتماعي الكويتية .

ثالثاً: الائتلاف الإسلامي الوطني وهو يمثل التيار الشيعي. ويتكون من مجاميع إسلامية ووطنية شيعية بعضها محسوب على الفكر المرجعي الشيعي باتجاهاته وتطبيقاته الحزبية المختلفة.

رابعاً: الليبراليون ومنهم:

أ. المنبر الديمقراطي، ويعدّ الوجه الآخر لليسار ويسميه بعضهم بمجموعة "الطليعه".

ب. التجمع الشعبي الليبرالي. وهو تجمع ظهر داخل البرلمان (١٩٩٦) وصف أعضاؤه أنفسهم بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير.

ج. التجمع الوطني الديمقراطي: تأسس في أيار عام ١٩٩٧. وهو تجمع ليبرالي جديد.

خامساً: القوميون ظهر تكتلهم عام ١٩٩٢ إلا أنه أصيب بنكسة وانتهى.

سادساً: التجمع الدستوري وهو يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت (أبو الذهب، ٢٠٠١، ص٨٠) (المديرس، ١٩٩٩، ص٤٧) (المديرس، ١٩٩٤، ص١٤-١٨).

سابعاً: الناصريون (١٩٩٢) إلا أنه لم يحقق شيئاً في الدورات الانتخابية.

ثامناً : تكتلات المصلحة الواحدة ومنها تكتل المديونيات(تشكلت من التجار الذين خسروا جزءاً كبيراً من تجارتهم. ومنهم تيار المتجنسين.

هذا بالإضافة إلى ظهور قوى إسلامية إلا أنها سرعان ما توارت منها:

١- تجمع أنصار الشورى الذي دعا إلى استبدال نظام الشورى مكان النظام الديمقراطي(١٩٩٧)

٢- تجمع العدالة ويقوم على قاعدة فكرية أساسها النظرة المستنيرة للإسلام والابتعاد عن الجمود والتوجه نحو التجديد (www.awan.com).

ومما لاشك فيه أن الساحة الكويتية تموج بتكتلات وقوى سياسية فرضت نفسها. ولا شك ايضاً في أن وجود برلمان ومجالس بلدية منتخبة انتخاباً حرّاً وتملك صلاحيات واسعة تصل إلى حد عزل الوزراء إسقاط الحكومات ورد القرارات الأميرية، يعطي التجربة حيوية متجددة، ويزيد من فاعلية ما تتمتع به الصحافة من حرية.

٤-٢-٣ مستويات الإصلاح ومقوماته:

تقوم، في الكويت، علاقة قوية بين الدستور وبين قدرة المعارضة على الحركة في الساحة السياسية. إذ إن هذا الدستور قد منح الأمير سلطات واسعة إلا أنه، من جانب آخر، منح السلطات التشريعية والمواطنين مجالاً رحباً للحريات وحق التعبير؛ خاصة أن الدستور قد اشتمل على عدد من مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في١٩٤٨/١٢/١٠. فالدستور يحتوي على فقرات كثيرة تضمن الحصانة لجماعات المعارضة التي تتمتع بحق التعبير والدفاع عن قضاياها بكل حرية. حيث كفل الدستور الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية البحث العلمي. وذهب هذا الدستور إلى أبعد من ذلك إذ أنه كفل للمعارضة سلطة مراقبة الحكومة (جمال، ٢٠٠٤، ص٢٢٩). إلى جانب ذلك فقد ساهمت أسرة "الصباح" في تطوير العمل السياسي القائم على المشاركة، مع حرصهم على المحافظة على تأثيرهم السياسي ووضعهم النخبوي. وقد عبّر الأخذ بالنظام البرلماني عن تنازل هذه الأسرة عن الإدارة المطلقة للدولة.

بعد الاستقلال شهدت الكويت تغييرات سياسية كبيرة في نظام الحكومة والتكوين النخبوي، حيث تم الانتقال السلمي من مجتمع النخبة الواحدة المهيمنة إلى التمثيل الأوسع. وقد بدأت النخبة الكويتية الناشئة (آنذاك) في الظهور في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي نتيجة التوسع في التعليم.

بدأ الإصلاحيون الشباب في الضغط على النظام لدفعه نحو مزيد من الإصلاحات مع بدء الوعي السياسي في التطور بمرور الوقت. وبدأت الآراء السياسية بالظهور. ٍما بدأ المواطنون بتكوين جماعات ضغط، مثل جمعيات النفع العام، والأندية الثقافية، والنقابات. لقد نجحت المعارضة السياسية في خلق رأي عام تجاوب بفاعلية مع القضايا الوطنية، وظهرت مجموعة من الصحفيين وكتاب الأعمدة، كما ظهر عدد من الإعلاميين البارزين. أضف إلى ذلك وجود عدد من الشخصيات الوطنية والسياسية في كل القطاعات الكويتية، يدافعون عن الأهداف الوطنية العامة ويدعمون الرأي العام الذي أصبح أكثر صلابة دولياً بعد دخول العراق إلى الكويت عام ١٩٩٠.

وهكذا فقد شهدت الكويت حراكاً سياسياً متميزاً، ليس في المنطقة الخليجية فقط، ولكن على مستوى المنطقة العربية. وهي دولة سائرة في تحقيق مثل ديمقراطي واضح المعالم. خاصة إذا أدركنا أن المرصد الكويتي الذاتي قد وضع قراءة واسعة للفساد في دولة الكويت في مختلف أوجهه. وتتفق معظم الدراسات على عمق مشكلة هذه الظاهرة في المجتمع الكويتي (جمال، ٢٠٠٤، ص٢٢٩).

إن نجاح الحكم الصالح إنما يكمن في تغيير أسلوب عمل الدولة، وفي إنشاء أنظمة مراقبة فاعلة ذات صلاحيات وقدرة على التنفيذ، وذلك حتى تتحقق ثقة المواطن بالسلطة العامة التي يجب أن تتحلى بالشفافية في الإدارة المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتحقيق الوعود واستمرارية العمل للوصول إلى المساواة والعدالة الاجتماعية. وحتى يمكن الوصول إلى ذلك لا بد من إقامة أجهزة تتولى متابعة القرارات ودعوات الإصلاح ومحاسبة أي تقصير في تطبيقها (الزعبي، والنقيب، ٢٠٠٦، ص٦١٦).

لم يسجل في الكويت ،بشكل واضح، النجاح في إنجاز مهمات التحديث وبناء الأطر المؤسسية أو التنظيمات القانونية لممارسة العمل السياسي، وربما يعود ذلك إلى أن المجتمع لايزال أسير التوجهات التقليدية ومحكوماً بقيمها وممارساتها المناقضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية. ومن الملاحظ أنها خضعت في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي. ويكاد المراقب يدرك أن اللوم على الانحراف عن المسار الديمقراطي المنشود في الكويت إنما يقع على طرفي المعادلة، أي الحكومة والمجلس الذي أصبح في كثير من الأحيان مجمّعاً لقضاء الخدمات والمصالح الخاصة؛ الفردية والفئوية؛ وذلك في سياق مفاهيم وتقاليد قبلية وطائفية وجهوية تعادي في كثير من معتقداتها الحداثة والإصلاح.

في اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذي عقد في البحرين في كانون الثاني ٢٠٠٤، جرى التأكيد على أن الإصلاح في المنطقة لن يلاقي نجاحاً إذا لم تتم معالجة مسائل مهمة مثل تداول السلطة، والقبلية، والطائفية، والبطالة، والخلل السكاني، وتمتين شبكات الرعاية الاجتماعية، والانفتاح السياسي عموماً. واعتماداً على هذا الطرح فإن الفساد هو ما تمارسه الأوليغاركية (القلّة الاقتصادية والسياسية) كعلاقة تبادلية (تبادل المنافع والمزايا والموارد)، ضمن ترتيبات الحكم (كنوع من الرشوة أو الاسترضاء أو شراء الذمم)، أو في مواجهة الدولة (كهدر الموارد)، أو في ترسيخ التمييز على أساس القبيلة أو على أساس الطائفية ذات المنطلق الطبقي (الزعبي، والنقيب، ٢٠٠٦، ص٦١١-٦١٢).

يعود تفشي الفساد في الخليج،كما ذكر، أساساً إلى الوضعية الخاصة للمجتمع العربي الخليجي، والمتمثلة في مجموعة الظواهر أهمها؛ الاقتصاد الريعي والبناء القبلي- الطائفي، اللذان شكلا بيئة حاضنة للفساد. وذلك لأن "الدولة" العربية، وبغض النظر عن طبيعة الحكم أو نوعية السلطة المسيطرة، لا تزال تعتمد على هذين الأمرين؛ الاقتصاد والبناء السياسي. إذا ما التفتنا إلى الكويت فإن كثيراً من الدراسات قد اتفقت على أن مشكلة الفساد هي مشكلة متعمقة في المجتمع الكويتي (جريدة القبس، الكويت، ٢٠٠٣/٧/١٤، ص ٢٢_ ٢٣)، (جريدة الزمن، ٢٠٠٤/٧/٢٩)، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٠٤، العدد ١١٤، ص ٧٥- ١٠٤)، كإحدى مؤسسات الحكم في العالم العربي، حيث يقوم في كثير من مظاهره على سيادة القلّة ذات الحظوة التي تفرض هيمنتها على الغالبية بالتحالف مع قوى داخلية ذات مصلحة شخصية أو قوى خارجية صاحبة مصالح، وذلك بصورة صريحة أو مُقنّعة (حجازي، ٢٠٠١، ص ٣٢). ويعكس هذا النوع من الحكم حقيقية الافتقار إلى حكومات شعبية متفق عليها. وبالعودة إلى هذه الدراسات فإن مظاهر الفساد في المجتمع الكويتي ومسبباته تكاد تنحصر في التالي :

١- التدخل غير المشروع من قبل المتنفذين في انتخابات مجلس الأمة والمجلس البلدي.
٢- الانتخابات الفرعية والصوت العلني والرشوة الانتخابية.
٣- القوانين غير الدستورية والانحراف في استخدام السلطة.
٤- الخلل القائم مع غياب الرقابة الإدارية بسبب الجهل بالقواعد الإدارية وتفشي الواسطة والمحسوبية والرشوة وغياب الشفافية.
٥- غياب مبدأ المحاسبة وضعف المساءلة.
٦- غلبة الولاء العائلي أو القبلي أو الطائفي.
٧- بناء السياسة الاقتصادية على الاحتكارات المحلية .
٨- استخدام الوظيفة الحكومية في تنفيذ مصالح شخصية.

٩- غياب المعايير الموضوعية في اختيار القيادات الإدارية.

وبذلك فقد جاءت الأوضاع على الصيغة التالية :

أ - تعطلت المشاريع التنموية العامة وخاصة ما تعلّق برفع مستوى الإنتاجية، والارتقاء بحس المواطنة.

ب - المساهمة في نشوء بيئة مناسبة للفساد بسبب الرشوة والمتاجرة بالوظيفة.

ج - اقتناع المواطنين بعدم وجود عدالة لدى الأجهزة الرسمية وبالتالي عدم الثقة بها.

د - عدم تطوير كفاءة الخدمات العامة(حجازي، ٢٠٠١،، ص٨١).

وحتى نفهم ذلك لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع الكويتي، في بداية تكوينه، قد تميّز بميزتين استمرتا تهيمنان على طبيعته حتى قبيل اكتشاف النفط، وهما البساطة الشديدة في النظام السياسي والثانية هي الاعتماد على أنماط إنتاجية وأنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر.

لقد كان تعيين الحاكم يعتمد، بشكل أساسي، على دعم الشعب له،سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى إدارة شؤون الدولة. وأدى ذلك إلى نوع من التفاهم المتبادل بين الحاكم وبين المحكومين، الأمر الذي أشاع حالة من التفاهم بنيت على اعتياد الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع شكواه ومطالبه.ومصداقاً لذلك فإن المواطنين لم يبدوا أي حراك سلبي أو احتجاجي عندما خرج الشيخ مبارك الصباح عن المألوف في تداول السلطة عندما أبعد أخويه محمد وجراح عن الحكم. الأمر الذي عكس رسوخ الرضا الشعبي وبالتالي تحقق الشرعية التاريخية للأسرة الحاكمة في الكويت (النجار،٢٠٠٠، ص٧). ومع كل ذلك فإن النظام الكويتي قد مارس العديد من الوسائل في سبيل مكافحة الفساد ومن ذلك:

٤-٢-٣-١ لجان التحقيق البرلمانية:

فمنذ نشأة مجلس الأمة عام ١٩٦٣ وحتى عام ٢٠٠٦ تم تشكيل ٣٧ لجنة تحقيق برلمانية نظرت في مواضيع متعددة تعلق كثير منها، إن لم يكن كلها، بمجموعة من ظواهر الفساد الحكومي ووقائعه. وقد لوحظ أنه في فترة التسعينيات من القرن العشرين قد زادت ظاهرة تشكيل مثل هذه اللجان حيث بلغ عددها ١٨ لجنة نظر معظمها في مخالفات مالية وإدارية في أملاك الدولة والاستشارات وصفقات الأسلحة. غير أن المثير هو أن معظم النتائج التي توصلت إليها لجان التحقيق قد لاقت إهمالاً من الحكومة والأكثر استغراباً أنها لم تحظ بمتابعة برلمانية. فلم تلتزم الحكومة، على سبيل المثال، إلا بثلاث قضايا حولتها إلى النيابة العامة. أما بعض نتائج التحقيق فقد قادت الحكومة إلى حل مجلس الأمة لتفادي فضائح سياسية ومالية قد تلحق بها، ولعل أهم تلك اللجان التي تم تشكيلها في ١٩٨٦/٣/١١ المتعلقة بفضائح مالية تورط بها البنك المركزي. وفي الفترات السابقة شكّل العديد من لجان التحقيق التي وصل حدّة بعضها إلى استقالة وزراء أو حل وزارات.

٤-٢-٣-٢ الاستجوابات البرلمانية:

فعلى سبيل المثال، فقد تم رصد سبعة وعشرين استجواباً منذ المجلس الأول وحتى أوائل العام ٢٠٠٣، كان نصيب الوزراء من الأسرة الحاكمة ستة استجوابات. ومن المصادفات أنه تم استجواب وزير (أب) ثم استجواب (ابنه). أما أكثر الوزارات عرضة للاستجوابات فكانت وزارة المالية (خمسة استجوابات في عهود متتالية) تليها وزارة العدل (أربعة استجوابات). ومن النتائج التي سجلتها الاستجوابات؛ استقالة الحكومة مرتين، وحل مجلس الأمة مرتين، وتجديد الثقة بالوزراء ثلاث مرات، وسحب الطلب من قبل النواب أربع مرات، واستقالة الوزير مرة واحدة، إحالة وزيرين إلى المحكمة الدستورية وفشل الاستجواب مرة واحدة.

٤-٢-٣-٣ وقائع الاختلاسات في المؤسسات الحكومية:

على الرغم من قيود الرقابة، وخاصة الإعلامية منها، إلا أن هناك تكراراً في وقوع فساد مالي؛ وخاصة في الفترة الواقعة فيما بين العامين ١٩٨٥ و ٢٠٠٢. ففي إحدى القضايا كانت هناك حالة سميت "سرقة العصر" كلفت الدولة أكثر من ١٠ مليار دولار أمركي تقريباً. وقد خطط لهذه الحادثة مسؤولون كبار في الدولة استطاعوا بحكم السلطة الممنوحة لهم الاعتداء على مبالغ ضخمة من "الاستثمارات الخارجية" و "ناقلات النفط" إضافةً إلى صفقات شراء مشبوهة وفاشلة (مثل مشروع شراء شركة سنتافيه البترولية الأمريكية). ولم يقتصر الفساد المالي والسياسي على الاستثمارات والنفط، بل تعداها إلى مؤسسات حكومية شعبية مثل" أمانة الوقف" التي تعرضت إلى تجاوزات مالية بلغت حوالي ٥٠٠ مليون دينار كويتي. أما في السنوات الماضية، ولا سيما بين عامي١٩٩٩ و ٢٠٠٢، فقد طالت يد الفساد الأراضي المملوكة للدولة (مشروع لآلئ الخيران، صفقة الوسيلة وصفقة أبو فطيرة) (الزعبي والنقيب، ٢٠٠٦، ص٦١٧-٦٢٠).

وفي مواجهة ذلك فقد بدأت حركة مجتمعية كويتية تهدف إلى دراسة الإصلاح السياسي عبر تفعيل الحوار بين فعاليات سياسية وثقافية متعددة المشارب، رعتها "جمعية الشفافية الكويتية"، رافقها حوار بين المواطنين ولّد مبادرات ووسائل حققت حجماً لا بأس به من الضبط.

ويعزو بعض الدارسين صعوبة التقدم في العمل الإصلاحي في الكويت إلى وجود إشكالية تتعلق بقيمة المعلومة التي تكوّن الحقيقة المعلوماتية التي تبنى عليها المواقف السياسية، وهذا يؤدي، بالطبع، إلى تكوّن بيئة حاضنة للشائعات السياسية التي تسهل بدورها عمل الفساد وتعيق حركة الإصلاح (أحمد حسين، ٢٠٠٨، www.awan.com/node). وقد شملت حركة الإصلاح العديد من الجوانب الاجتماعية الكويتية منها ما تعلق بشؤون المرأة أو بالأزمة السياسية وذلك في السياق التالي

٤-٢-٤ المرأة الكويتية وحقوقها السياسية :

ولعل من للدوائر للتي جرى التركيز عليها في مظاهر الإصلاح هو ما تعلق بالمرأة وعملية إشراكها في العمل السياسي، حيث أن الدستور قد كفل المساواة بين المرأة والرجل في مواده ٦ و ٧ و ٨ و ٢٩ للتي أكدت على أن للناس (النساء والرجال) متساوون في الكرلمة إعطاء للفرص وفي الحقوق والواجبات. وبعدً إقرار حقوق المرأة السياسية في دولة الكويت في ١٦ مايو ٢٠٠٥ أحد أبرز الإصلاحات السياسية للتي شهدتها الكويت. وقد أثارت قضية حقوق المرأة في الكويت جدلا واسعا استمر زهاء الثلاثين علماً منذ أول مطالبة لتلك الحقوق سجلت في عام ١٩٧٣. وتأتي دعوات الإصلاح السياسي في الكويت لتوسعة القاعدة الانتخابية عبر إعادة تشكيل وتقليص عدد للدوائر وزيادة عدد من يحق لهم الانتخاب والترشيح بإقرار حق المرأة والعسكريين وتخفيض سن الذلخب إلى ١٨ سنة. وطبقا لإحصائيات الهيئة العلمة للمعلومات المدنية للتي وردت في تقرير الشال الصادر في ١٢ مارس ٢٠٠٥ حيث تشكل المرأة الكويتية أكثر من نصف المجتمع حيث يفوق عدد الإناث الكويتيات عدد للذكور الكويتيين. و يقدر تقرير الشال بأنه عند إضافة المرأة و الشريحة السنية ما بين ١٨-٢٠ سنة سترتفع نسبة التمثيل في البرلمان إلى ٤٥.١% مما يجعل الممارسة الديمقراطية في الكويت أكثر تعبيرا ومصداقية.

لذلك فالمرأة الكويتية ليست أقلية بل أغلبية عددية ونوعية في بعض المجالات. فعلي سبيل المثال نسبة الطالبات في الجامعة تفوق الذكور فهي تقارب للـ ٧٠% و غالبية المتفوقين و الحريصين علي التحصيل الدراسي تأتي من فئة الإناث. أما إذا نظرنا إلى المرأة علي أنها أقلية سياسية فإن المستوى الديمقراطي لأية دولة يقاس باحترام حقوق الأقلية ومطالبها بما فيه التمثيل النيابي والوزاري. فالمرأة الكويتية هي أغلبية وأقلية في آن واحد. جدير بالذكر أنه في تجربة الانتخابات الأولى عام ٢٠٠٦، وبعد حل مجلس الأمة بسبب ما يسميه الكويتيون بـ " أزمة الدوائر " ، بمشاركة ٢٨ مرشحة من ٢٤٩ ترشحوا آنذاك لم تصل أية امرأة للبرلمان بالانتخاب مما حدا بالحكومة إلى اختيار معصومة المبارك لتكون أول امرأة تدخل مجلس الأمة كوزيرة*. وترشحت ٢٨ امرأة من جديد للانتخابات ٢٠٠٨م وفي انتخابات ٢٠٠٩ خاضت ١٦ امرأة من أصل ٢١٠ ولكن هذه المرة وفق نظام الدوائر الخمس الجديدة والتي زادت من رقعة ناخبي كل مرشح. ووفقاً للإحصائيات تمتلك المرأة مانسبته ٥٨% من أصوات الناخبين مما يعطيها فرصة أكبر في الظفر بمقاعد البرلمان من الرجل الذي يمتلك ٤٢% فقط (www.thegulfbiz.com). وهناك عوامل عديدة قد لا تساعد المرأة الكويتية في الوصول إلى مجلس الأمة ، منها:

- قصر عمر التجربة النسائية الكويتية السياسية.
- ظروف حل مجلس الأمة في التجربتين.

---

* [illegible]

- اقتصار مدة الحملات الانتخابية على ٦٠ يوماً فقط.
- كما أن ترشح المرأة في مجتمع قبلي مازالت تطغى الذكورية عليه سيكون بالتأكيد عائقا أمام أي مرشحة تطمح في النجاح.

لكن وبرغم كل هذه المعوقات تبقى حظوظ المرأة قائمة كونها تمثل الشريحة الأكبر من الناخبين لو التزمت المرأة في تصويتها للمرأة، حيث تتجه التيارات والكتل السياسية إلى التحالفات مع بعضها بعضا لضمان إيصال ممثليهم لمجلس الأمة بعد أن طبق نظام الدوائر الخمس مما قد يزيد من فرص نجاح المرأة التي بدأت التيارات السياسية بمغازلتها للانضمام لها وخوض الانتخابات تحت مظلتها. فالمرأة الكويتية متواجدة في كافة قطاعات التعليم و تخصصاته العلمية، وفي معظم قطاعات العمل و في مؤسسات المجتمع المدني بل أن بعض هذه الجمعيات قامت بجهود نسائية خالصة. ومن الأوائل في العالم العربي بتقلد منصب مديرة جامعة كما إنها وصلت إلى درجة وكيلة وزارة.

تعاني شؤون المرأة في الكويت، رغم التطور الثقافي الكبير الذي حققته الدولة على المستويات كافة، مشاكل ومعوّقات وذلك لقوة التيار الرافض لذلك الحقوق، وهو عريض ومتنفذ شعبياً وبرلمانياً، يسانده مزاج اجتماعي عام له من العادات والتقاليد الراسخة مما يعزز رفض مشاركة المرأة في العمل السياسي بشكل جدي، رغم أن هناك سيدات قد استلمن مناصب وزارية أو إدارية عالية المستوى إلا أن الأصوات المنادية بتحجيم دور المرأة في الكويت يقابله مجموعة من الناشطات في الجمعيات النسائية وأعضاء كثير في التيارات الليبرالية وحتى بين الإسلاميين رغم أنهم لا يمثلون ثقلاً مرجحاً. ويستند المطالبون بحقوق المرأة السياسية إلى واقع التطور الاجتماعي الدولي، والى الموجود في معظم الدول الإسلامية التي تتمتع فيه المرأة بحقوقها السياسية كافة. كما يستندون على فتاوى علماء الإسلام التي تعمل بها كثير من الحركات الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية مثل الإخوان المسلمين في مصر والأردن واليمن واندونيسيا وغيرها من الدول*. إلا أن هناك تياراً إسلامياً في الكويت يرفض مشاركة المرأة بصورة قاطعة**. بينما قال آخرون بتشين دور المرأة لكن لم يروا أن الوقت أصبح مناسباً لإعطائها حقوقها السياسية (www.alrufaiah.net) .***

لقد شهد الكثيرون بكفاءة المرأة الكويتية وقدرتها على خوض الحياة السياسية ففي الدراسات التي نشرت مؤخراً تبين أن ٦٥% من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية يرون أن المرأة أفضل من الرجل في العديد من الأنشطة التعاونية. وأيد هذا الرأي ٥٧% من طلبة الجامعات و٦٢% من العاملين في جمعيات النفع العام. وتؤكد الحقائق السكانية للشعب الكويتي أن غياب المرأة الكويتية عن المشاركة السياسية يعني أن

---

* [illegible]

** [illegible]

*** [illegible]

أكثر من نصف السكان محرومون من اختيار برلمانهم. وهنا لابد من التنويه إلى أن المعسكر صاحب الفكر الديني في الكويت انقسم فيما يخص حقوق المرأة. فمنهم من رفضها رفضاً تاماً، ومنهم من أقرها كاملة بدءاً بالانتخاب وانتهاء برئاسة الدولة. ومنهم من جزأها فأيد الانتخاب دون الترشيح (من باب وكالة المرأة لمن يقوم بشؤونها) أو أيد الترشيح والتوزير دون رئاسة الدولة، على أساس أن النيابة والتوزير ليستا من ضمن الولاية العامة، ولكن رئاسة الدولة ولاية تامة، وبالتالي لا يحق للمرأة توليها. أما الجماعات الدينية الناشطة سياسياً في الكويت (الإخوان والسلفيون) فقد تبنوا الحجة الشرعية لآراء الفقهاء الرافضين لهذه الحقوق التي تستند على ثلاث قضايا أساسية هي تحريم الولاية العامة على المرأة والقوامة ومفهوم سد الذرائع. (القبس ٢٠٠٥/٣/١، محمود عكام، القبس ٢٠٠٥/٣/٤).

دأب السلفيون من جانبهم على تكرار أنهم مع المنع وذلك لأن إعطاء المرأة هذه الحقوق سيفتح أبواب الشرور والفتن في المجتمع. أما الإخوان المسلمون فقد تعرضوا لضغوط من أقرانهم في الدول المجاورة، فبرروا رفضهم على أساس أن للمجتمع الكويتي خصوصية تمنع، في الوقت الحالي، إعطاء المرأة، التي لا تزال تفتقر إلى الوعي السياسي الكافي، حقوقها السياسية. كما تؤكد هذه الجماعات على أن رفضها جاء متسقاً مع الشارع القبلي المحافظ والرافض لهذه الحقوق. إلا أن التسليم بذلك جاء في غياب استطلاعات الرأي العام والدراسات العلمية المجردة التي ترى أنه من الصعوبة الجزم والأخذ بهذه المقولة. وأضف إلى ذلك أن المرأة عند القبيلة تتمتع بمكانة متميزة، وتاريخها مملوء بالاسماء التي تفاخر بها أبناء القبيلة فمنهن من عرف بالشجاعة والحكمة والبلاغة والدراية (www.asharqalawsat.com).

أما السلطة التنفيذية فهي من جانبها تتحمل أيضاً قسطاً وافراً من مسؤولية تذبذب هذه الحقوق. ففي المرحلة السابقة أي ما قبل إقرار الحقوق وتعديل الدوائر الانتخابية، كان النظام السياسي الكويتي يعاني نظام دوائر انتخابية ظاهرة الطائفية – القبلية التي أصبحت حجر العثرة الأساسي في سبيل تحقيق برامج السلطة التنفيذية في الانفتاح والتنمية.

ويقصد بالقبلية هنا واقعها المستفحل كظاهرة سياسية وليس بمفهومها الاجتماعي المعروف. فالقبلية في إطارها السياسي ترمي إلى تعزيز المصالح الفئوية والانقسام الاجتماعي، سواء بين أبناء القبائل وبين أبناء الحضر أو بين القبائل نفسها مما يهدد مشروع الدولة الحديثة والمواطنة. وينسحب الشيء ذاته على مفهوم الطائفية السياسية أيضاً.أما القبلية في إطارها الاجتماعي فيه مكون طبيعي لمجتمعات الدول النامية حيث الانتماء لوحدات بدائية أصغر من وحدة الدولة،وبمرور الوقت ستتلاشى هذه الظاهرة في سبيل المزيد من الاندماج مع بقية أفراد المجتمع (www.womengateway.com).

لم تكن السبل سهلة أمام المرأة لتأخذ دوْرها الحقيقي والفاعل في المجتمع الكويتي إلا أنها لم تقف عن المشاركة في العمل السياسي والاجتماعي ويكون ذلك واضحاً إذا ما تتبع الباحث أداء الحركة النسائية في الكويت.

٤-٢-٥ أداء الحركة النسائية في الكويت:

لقد شهدت الكويت مجموعة من الممارسات السلبية بشأن حقوق المرأة انعكست على تأخير إقرار الحقوق السياسية للمرأة، وزادت من حدة التجاذبات التي أصبحت هدفاً للمزايدات السياسية بين مختلف القوى السياسية. إلا أن الحكومة عادت فكافحت في سبيل الضغط على النواب بضرورة تمرير تعديل القانون الذي أفضى إلى إتاحة المشاركة أمام المرأة في الشأن السياسي، والذي أقر في ٢٠٠٥/٥/١٦. وقد عينت الحكومة وزيرة للتخطيط كما سارعت إلى تعيين نائبتين في المجلس البلدي، وأرسلت وفوداً نسائية إلى الغرب من أجل إبراز دور المرأة الكويتية في العملية السياسية. إضافة إلى أن الدولة دعمت العديد من برامج تمكين المرأة سياسياً (www.amanjordan.org).

وفي المقابل كان للقوى الليبرالية التقدمية – بما في ذلك الحركة النسائية ذات التوجه التقدمي – السبق في رفع راية هذه الحقوق. إلا أن الحركة النسائية الكويتية مجملا أصيبت بانتكاسات أضعفت من قدرتها على التأثير والانتشار. أولى هذه الانتكاسات تمثلت بانقسام الحركة ما بين توجه تقدمي ليبرالي وتوجه هيمن عليه التيار الديني المناهض لحقوق المرأة السياسية والذي أصبح جناحاً مسيراً يتلقى التوجيهات بالوقوف والانطلاق من القيادات الإسلامية الذكورية.

ولكن ضعف أداء الجمعيات النسائية لا يلغي بالضرورة إنجازات المرأة و تواجدها على الساحة السياسية الكويتية. وتعد ظاهرة الوجوه الجديدة هي أبرز سمات المشاركات السياسية للمرأة الكويتية في الانتخابات النيابية. وقد جاءت تلك الظاهرة على غير المتوقع. فقد كان الاعتقاد السائد أن السيدات الكويتيات اللاتي نشطن في المطالبة بتلك الحقوق سيكن على طليعة المشاركات في تلك الانتخابات. إلا أن تلك الظاهرة تحمل في طياتها الإيجابيات و السلبيات معا. فإيجابيات ذلك الموقف:

- إنه ساهم في سقوط الاعتقاد السائد من أن قضية حقوق المرأة السياسية هي قضية نخبة وصفوة معينة سوف تصادر هذه القضية حال إقرارها.
- كما أن الإيجابية الأخرى تكمن في تنوع الخلفيات الثقافية للمرشحات اللاتي ترشحن في العديد من الدوائر الانتخابية بما في ذلك الدوائر ذات الكثافة القبلية. و بالتالي ساهمن في كسر ثقافة العزل الاجتماعي و السياسي للمرأة الكويتية.

- كما جاء التنوع في المستوى الاجتماعي و المهني للمرشحات فقد كانت هناك المهندسة و المحامية وأستاذة الجامعة إلى جانب الموظفة البسيطة وربة المنزل مما يؤكد وجود ثقافة مجتمعية علمية تؤمن بأهمية المشاركة السياسية من قبل الجميع.

أما السلبيات التي تلقي الضوء على عدد من عوائق التنمية السياسية لاسيما للمرأة الكويتية فهي كالآتي:

- إن سلبية ترشيح وجوه جديدة على صعيد العمل السياسي تكمن في افتقار هذه الفئة إلى خبرة العمل السياسي والإلمام بأدبياته و أدواته و للقائمين عليه و الافتقار إلى هذه الخبرة مما أثر في أداء المرشحات حيث انعكس سلباً بصورة عامة على المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.
- غياب التنسيق بين النساء في اختيار للدوائر الانتخابية للترشيح لانتخابات مجلس الأمة. حيث شهدت بعض للدوائر كثافة نسائية غير مبررة في الترشيح مقارنة بدوائر أخرى تكاد تفتقر إلى العناصر النسائية، كما لا يوجد تنسيق بين الحملات النسائية للمرشحات من أجل دعم المرشحات في دوائر أخرى، بل إن العديد من هؤلاء النسوة ليست لديهن مقار انتخابية.
- تفاوت الثقافة السياسية بين المرشحات فهناك من تتمتع بثقافة سياسية متميزة مقارنة بأخرى تفتقر إلى أبسط أدبيات الثقافة السياسية.

وهكذا فإن الجهود مستمرة في سبيل وضع المرأة الكويتية على قائمة العمل العام، إلا أن ذلك يعوقه افتقار الفئة النسوية إلى خبرة العمل السياسي والإلمام بأدبياته، وغياب التنسيق بين النساء في اختيار للدوائر الانتخابية أو اختيار مرشحات أكفاء يمكن أن يحققن للفوز في انتخابات ٢٠٠٨، ناهيك أن هناك تفاوتاً واضحاً في الثقافة السياسية بين قلئدات العمل النسوي، وجاءت إنتخابات ٢٠٠٩ لتكفل تحقيق الحركة النسائية بفوز أربع مرشحات وصلن إلى سدة البرلمان. وما تقدم تعد تجربة المرأة الكويتية في الحراك السياسي من التجارب الرائدة في منطقة الخليج تستحق الوقوف والتأمل والدعم والتنمية بمختلف الصور والأشكال*.

٤-٢-٦ الأزمة السياسية والإصلاح في الكويت:

على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الأطراف السياسية من أجل حل الأزمة السياسية في الكويت، التي تظهرها الحكومة، إلا أنّه لم يُشهد تطور نحو الأحسن على أرض الواقع وبالتالي استمرت حالة اللاستقرار لتكون هي السائدة، والتوتر في العلاقات السياسية هو سيد الموقف.وحتى يمكن فهم الأزمة السياسية يجب أن نبدأ بفهم أن أغلب الذين يتم إدخالهم في العمل السياسي لا يتم الاهتمام بكونهم من طبقة الإصلاحيين، إلا في مرات نادرة أو استثنائية. أما الحكومة فإنها من جانبها تسعى إلى الاعتماد على الفئات التي يكون بمقدورها أن تحقق معادلات محددة سلفاً في الأجندة الحكومية، من خلال ارتباط مصالحهم بالحكم. أو لأن

* من إعداد الباحث

انتماءاتهم الاجتماعية، أو الدينيّة تدفع في اتجاه تحقيق تلك الأجندة، وهي أجندة لها علاقة بمستقبل الحكومة، لكنها في الغالب منفصلة عن مستقبل المجتمع (www.arabrenewal.org) (www.saudiinfocus.com).

خلال الأعوام العشرة الماضية، تم تغيير أعضاء في الحكومة، أو أعيد تشكيلها لأكثر من مرة، كما أن مجلس الأمة قد تعرّض هو الآخر للحل أكثر من مرّة أيضاً، منها ما جاء بقرار غير دستوري. وبذلك أصبح المواطن الكويتي يبحث عن مخرج للأزمة التي باتت تؤثر على حياته السياسية والاجتماعية وبالتالي الاقتصادية. ولقد شهد المجتمع الكويتي في عام ٢٠٠٨ وسنة ٢٠٠٩ حلول غير مسبوقة تدفع نحو دراسة الإصلاح السياسي عبر تفعيل الحوار بين فعاليات سياسية وثقافية متعددة المشارب. ولعل أبرز مظاهر هذه الأزمة نتائج الانتخابات التي عكست بعض النتائج لتدل على تكريس مفاهيم التعصب الديني والطائفي والقبلي وحتى المناطقي وعكست استخدامات سيئة للمال السياسي والنفوذ العائلي السياسي.

وقد رأى المواطن الكويتي أن انتخابات مجلس ٢٠٠٨ هي نموذج لما يطرح عن معضلة الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي. فالسلوك التصويتي للناخب الكويتي لعبت فيه كل أنواع التعصب الديني والعرقي والمادي والخدماتي التي كانت ملموسة في عدد من الدوائر الانتخابية. أما التنظيمات السياسية فقد كان أداؤها باهتاً، فالتيارات الدينية كان تمثيلها نتاج الغرائز الدينية والشحن الطائفي، وأحياناً تكمله القواعد المنظمة لها.

أما التيارات الوطنية فقد غرقت في التزاحم في المواقع ودخلت في خلافات والتباس بين من يمثل فكراً وبين من يمثل مصالح ومراكز عائلية وتجارية. أدى هذا إلى فقدان هذه التيارات لهويتها وبالتالي فقدت كثيراً من تواصلها مع المواطنين. وعلى صعيد المستقلين فإن تصنيفهم ككتلة واحدة أمر غير واقعي أو عملي. فطيف المستقلين هو خليط من التمثيل العائلي والتجاري والقبلي دون توجّه واضح المعالم(www.moheet.com) .

وفي المحصلة كانت نتائج انتخابات ٢٠٠٨ صدمة نبهت إلى ضرورة مراجعة الواقع السياسي الكويتي بشكل واسع وتفصيلي عدا أن الدولة تقع الآن على مفترق طرق خطر بسبب مكوناتها المنقسمة بين متشددين وبين أصحاب طرح طائفي وبين من يريدون أن يثبتوا وجودهم ولو بالخروج على مقدرات الدولة. وجرت الانتخابات الثالثة عشرة يوم ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٩. وقد جرت في أجواء أزمة طاحنة بين بعض نواب المجلس والحكومة، حين تم تقديم ثلاثة استجوابات دفعة واحدة موجهة مباشرة إلى رئيس الوزراء، وعلى إثر ذلك تقدم رئيس الحكومة باستقالته. ووصلت ٤ نساء دفعة واحدة لأول مرة في تاريخ الكويت للبرلمان وفي مراكز متقدمة وبمعدلات أصوات كبيرة وخلافا لكل التوقعات لهو دليل على أن وصول المرأة للبرلمان قد أتى بإرادة شعبية كبيرة للتغير ولمشاركة المرأة في السلطة والحكم ، وهو دليل على أن المرأة لم تصل بأصوات

النساء فقط بل أن الرجل صوت لها أيضا وهو ما جعلها تكتسح أو تتصدر في بعض الدوائر . وسوف يتم توضيح ذلك لاحقاً.

لقد بدأت دولة الكويت تشهد حراكاً سياسياً قوياً وأنعكس ذلك على كل أوجه النشاطات في الدولة سواء السياسية أم الاقتصادية أو الأمنية أو الثقافية والفكرية.

إن المراقب لهذه الحركة سيجد، ولاشك، أن التوجه العام يدفع نحو المطالبة القوية بضرورة التجديد والمراجعة وتشخيص الأساليب والوسائل والبرامج، من قبل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية والخروج من حالة الصراع إلى التعاون، وعدم أدلجة الأعمال التي تقوم بها الجماعات السياسية والدينيّة؛ وذلك لأن المرحلة الحالية التي تمربها الحياة السياسية في الكويت ذات أهمية بالغة الحساسية، تقتضي تطوير النظام السياسي بما يتوافق ومتطلبات هذه المرحلة. ولهذا انطلقت يوم ٢٠٠٨/١١/١١ فعاليات حوار وطني للإصلاح السياسي في الكويت.

لقد بدأت دولة الكويت في محاولة تعزيز ممارستها الديمقراطية التي ستكلفها الكثير من الاضطراب والصراع وعدم الاستقرار، ولنا مثل على ذلك ما حدث في أيار ٢٠٠٦ ، وبعد تولي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الحكم، شكلت لجنة وزارية لدراسة القضايا المتعلقة بالانتخابات لتحاشي بعض الفساد. قوبل تقرير اللجنة(المقترح) بالاستحسان من قبل المواطنين وحصل على موافقة٢٩ نائباً ومعارضة ١٩ نائباً. أما في مجلس الوزراء فقد وافق عليه تسعة وزراء بما فيهم رئيس الوزراء وعارضه أربعة وامتنع اثنان عن التصويت. إلا أنه قبل يومين من اعتماد التقرير، قدّمت الحكومة في (٢٠٠٦/٥/١٣) مقترحاً آخر وافق عليه النواب الذين عارضوا المقترح الأوّل. وتولّدت الأزمة وبدأت الأسئلة تتوالى حول وجود صراع بين الحكومة وبين البرلمان! وبالتالي طرح سؤال هو هل يمكن تحقيق إصلاح سياسي في الدولة؟

إن الإصلاح السياسي في الكويت؛ في المرحلة الحالية، لن يكون سهلاً خاصة وأن هناك طروحات تطالب باعادة النظر في استمرارية بقاء الحكم في يد آل صباح. إضافة إلى أن التوجه نحو تيارات التغير بدا يأخذ الجانب الأهم من جوانب الحراك الإصلاحي في الكويت. وبدأت الأطروحات تأخذ صيغاً أكثر وضوحاً ومباشرة، كالدعوة إلى تغيير منهجية اختيار الوزراء بالاعتماد على المهنية والكفاءة والنزاهة، والابتعاد عن أسلوب الترضيات. وهذا يسوق إلى ضرورة إزالة الاحتقان المتزايد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن يصار مثلاً إلى اختيار وزراء من النواب، وبالتالي توزع مسؤولية تحمل القرار في داخل الدولة وإن كان أحياناً على حساب مفهوم الرقابة النيابية.

وحتى يمكن فهم العملية الإصلاحية في الكويت لا بد من مقاربة ما يلي:

٤-٢-٦-١ إنشاء مجلس أعيان:

تدور في بعض الأوساط السياسية الكويتية فكرة إقامة مجلس وسيط معيّن يعمل على التوافق بين مجلس النواب والسلطة التنفيذية شريطة ألا ينقص ذلك من صلاحيات مجلس النواب المنتخب، الأمر الذي سيخفف كثيراً من الاحتقانات.

ولمّا أن كان هذا المجلس المقترح سيتشكل من أعضاء معينين حسب الخبرة والكفاءة والاختصاص، فإنه سيكون قناة آمنة لمعالجة كل القضايا التي تطرح أمامه؛ خاصة وأنه لن يكون تحت ضغط الناخب أو الفئة أو القبيلة. ناهيك أنه سيقوم بعمله دون الالتفات إلى الدعاية الانتخابية أو شراء الأصوات أو الارتهان إلى القدرة المالية الكبيرة.

٤-٢-٦-٢ رئاسة الوزراء:

ترى بعض الفئات في الكويت أن تكون رئاسة الحكومة بيد العلمّة أي من خارج إطار العائلة الحاكمة، ليسهل محاسبتها. إلا أن هناك من يقولون بأن ذلك لا أهمية له شرط أن لا يكون هذا للرئيس أعلى من المحاسبة، وهذا ما تجري حالياً ممارسته على أرض الواقع (www.alwasatnews.com) .

إن وضع السلطة التنفيذية في يد العلمّة أمر يجب أن يخضع لاستحقاقات العملية الانتخابية وما تفرزه من أغلبية في المجلس النيابي. ولعل مستقبل التطورات في الكويت وفي منطقة الخليج وفي العديد من الدول العربية ستوصل إلى هذه المرحلة.

٤-٢-٦-٣ إشكالية الدوائر الخمس والأنظمة الانتخابية:

إن الحياة البرلمانية في الكويت لم تكن تخلو من الأزمات السياسية عبر تاريخها الممتد إلى ما يزيد عن ٤٤ عاما، بدأية بأزمة عام ١٩٦٧ وما ترتب عليه من استقالة ثمانية من أعضاء المجلس المنتخبين احتجاجا على التزوير، أو الأزمة الدائمة التي نتج عنها عام ١٩٧٦ قيام الحكومة بحل مجلس الأمة حلاً غير دستوري، أي دون الالتزام بإعادة الانتخابات بعد ٦٠ يوما من قرار الحل. وحاولت الحكومة تنقيح الدستور عام ١٩٨٠ في غياب المجلس عن طريق زيادة الدوائر الانتخابية إلى ٢٥ دائرة. كما برزت أزمة أخرى عام ١٩٨٦ عندما قامت الحكومة بحل مجلس الأمة مرة أخرى حلاً غير دستوري. كذلك فقد ظهرت أزمة أخرى عام ١٩٩٩ عندما حلت الحكومة البرلمان ولكن الحل هذه المرة كان دستوريا حيث تمت الدعوة إلى انتخابات جديدة خلال مدة شهرين. وهكذا وصلنا إلى المجلس العاشر الذي تم انتخابه عام ٢٠٠٣ وتم حله أيضا حلاً دستوريا عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على خلفية أزمة سياسية محتدمة بين الحكومة و تيارات شعبية متنوعة تمثل غالبية التوجهات السياسية في البلاد. وكان ملحوظا تحول جدل دائر حول إعادة ترتيب الدوائر الانتخابية في الكويت

إلى أزمة سياسية ساخنة تصاعدت وتيرتها بسرعة غير مسبوقة مؤدية في محصلتها إلى حل البرلمان مرتين في عام واحد .

ولكن لماذا تحول ذلك الجدل الذي يفترض أنه جدل سياسي طبيعي، وخاصة أن الحكومة ذاتها هي التي دفعت بالمشروع وأيدته في البداية، بل إن مشروع الدوائر الخمس كان مشروعها بالأساس، إلى أزمة سياسية حادة، واحتقان سياسي شديد، انتهى به الأمر إلى حل مجلس الأمة؟

تمثل الدوائر الانتخابية في الكويت، المدخل الأبرز في أي منظومة انتخابية حيث يتم من خلالها تحديد بنية وتركيبة وديموغرافية دائرة انتخابية ما. ولهذا كان الصراع حول الدوائر هو الصراع الأكثر وضوحا منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١. فقد انقسمت الآراء آنذاك بين رأي شعبي يدعو إلى جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة ورأي حكومي يرى أن تكون الكويت ٢٠ دائرة انتخابية. وقد احتدم الصراع إلى درجة تهديد العديد من الفعاليات السياسية بمقاطعة العملية الانتخابية في حال إصرار الحكومة على موقفها، فما كان من الطرفين إلا أن قبلا بحل وسط هو ١٠ دوائر انتخابية. وقد أجريت بموجب التقسيم العشري أربعة انتخابات برلمانية تعرض أحدها للتزوير (١٩٦٧) وآخر للحل غير الدستوري (١٩٧٦). وقد اتضح ضيق الحكومة بالتقسيم العشري و عدم تحملها له بإصرارها على زيادة عدد الدوائر إلى ٢٥ دائرة انتخابية عام ١٩٨١، . وقد سعت الحكومة في تقسيمها (٢٥ دائرة) إلى تنقيح الدستور خلال مجلس ١٩٨١ حيث تقدمت بمشروع يؤدي قطعا إلى تحويل الدستور إلى شكل دون محتوى. وعلى الرغم أن زيادة عدد الدوائر إلى ٢٥ كان مدروسا بعناية ونتج عنه مجلس به غالبية نيابية تتفق مع توجهات الحكومة فإن الحكومة اضطرت إلى سحب مشروعها بعد تصاعد وتيرة وحدة الرفض الشعبي لتنقيح الدستور (www.carnegieendowment.org).

وقد ظلت قضية الدوائر الانتخابية مطروحة على الساحة السياسية استنادا إلى مطالب شعبية بأن نظام الـ٢٥ دائرة ليس إلا نظاما فاسدا بحاجة إلى إصلاح، حتى بدأت بعض بوادر التجاوب من الحكومة منذ بدايات برلمان ٢٠٠٣، ما أدى إلى تقدم عدد من النواب بعدد من المقترحات حتى تقدمت الحكومة بمشروعها لمجلس الأمة، إلا أنها ما لبثت أن تقدمت بمشروع آخر في الجلسة ذاتها مسببة إربكا حتى للنواب "المعارضة" الذين كانوا قد قرروا دعم مشروع الحكومة انطلاقا من أي تقليص للدوائر هو بحد ذاته يمثل إصلاحا. وقد أدى ذلك التكتيك الحكومي إلى فشل المشروعين معا. وقد ترتب على ذلك الإرباك السياسي أن هاجم العديد من النواب موقف الحكومة الغريب متهمين إياها بفقدان المصداقية وعدم الجدية.

وهكذا عندما تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ ناصر المحمد الصباح بسبب وفاة الأمير السابق وتولي الإمارة من الشيخ صباح الأحمد، طرحت الحكومة الجديدة نفسها على أنها حكومة إصلاحية واضعة قضية الدوائر الانتخابية كإحدى أولوياتها. وهكذا جرى تشكيل لجنة وزارية للتصدي لموضوع الدوائر، وبعد

دراسة متأنية توصلت اللجنة الوزارية إلى أن الحل الأمثل للدوائر هو تقسيم الكويت إلى ٥ دوائر انتخابية. وقد كان لافتا أن "المعارضة" التقطت ذلك المشروع الحكومي وأعلنت تبنيه، وعندما تسربت أنباء عن تراجع الحكومة عن مقترحها، نقلت "المعارضة" مطالبها للشارع. فحدثت حالة من الاستقطاب السياسي الملحوظ، كانت أداتها الأبرز هي الشارع. وفي إطار تلك الديناميكية السياسية والحراك السياسي السلمي، وبعد أن تقدم ٣ نواب بطلب لاستجواب الرئيس للوزراء على خلفية معالجة الحكومة لقضية الدوائر، قام مجلس للوزراء بتقديم طلب للأمير بحل مجلس الامة، وهكذا كان، حيث أصدر سمو الأمير مرسوما حل بموجبه مجلس الأمة داعيا لانتخابات مبكرة بتاريخ ٢٩ يونيو.

لقد قلص النظام الجديد ظاهرة شراء الأصوات التي اتسعت حسب النظام السابق بسبب اتساع دائرة الناخبين من معدل آلاف الأصوات إلى معدل عشرات الألوف. هذا إلى جانب أن نظام الخمس دوائر قد أوجد تحدياً أمام المرشح من حيث ضرورة توسيع خطابه الإعلامي ليكون أكثر شمولية ويغطي مناطق جديدة لم تكن ضمن اهتماماته سابقاً. وبالرغم من ذلك فإن هذا النظام (الخمس دوائر) قد لاقى رفضاً كونه يزيد من حدّة الطائفية والقبلية. إضافة إلى أنه يولجه تحدي الانتخابات الفرعية التي تجري بصورة غير رسمية بين طوائف وفئات من الناس مما يحمل في طياته تأثيراً سلبياً على الوحدة الوطنية.

أما النقد الآخر الذي وجه إلى نظام الخمس دوائر فيكمن في خلق تفاوت كبير بين أعداد الناخبين فمثلاً في انتخابات ٢٠٠٨ جاءت الدائرة الخامسة فيها (١٠٤) آلاف بينما الرابعة (٩٤) ألفاً والأولى (٦٧) ألفاً والثالثة (٥٩) ألفاً في حين أن الرابعة لا تضم إلا (٤١) ألفاً ؛ الأمر الذي اعتبرته بعض القبائل ظلماً لها (www.annabaa.org). وعلى هذا الأساس جرت انتخابات أيار ٢٠٠٨. ولحتفظ القبليون بنسبهم والإسلاميون بقيادتهم بالتيار المعارض ولم تصل إي امرأة للبرلمان، حيث جاءت النتائج كما في الجدول رقم (١) (صحيفة الكويت تايمز ١٢-٢٠٠٨/٥/١٦):

جدول رقم (١)

نسبة الناخبين في الدوائر الخمس

الدائرة	الناخبات نساء*	% من الإجمالي	الناخبون رجال	% من الإجمالي	الإجمالي
١	٣٦.٥٧١	%٥٤.٨٨	٣٠.٠٧٠	%٤٥.١٢	٦٦.٦٤١
٢	٢٢.١٠٣	%٥٣.٤٣	١٩.٢٦٢	%٤٦.٥٧	٤١.٣٦٥
٣	٣٣.٠٥٦	%٥٦.٣٤	٢٥.٨١٦	%٤٣.٦٦	٥٨.٦٧٤
٤	٥٤.٣٥١	%٥٨.٠٠	٣٩.٣٦٠	%٤٢.٠٠	٩٣.٧١١
٥	٥٤.٤١٨	%٥٣.٧٢	٤٦.٨٧٦	%٤٦.٢٨	١٠١.٢٩٤
الإجمالي	٢٠٠.٤٩٩	%٥٥.٤٣	١٦١.٣٨٤	%٤٤.٥٧	٣٦١.٦٨٥

ويلاحظ من هذا الجدول أن للدوائر عدداً ثابتاً من المقاعد (عشرة لكل منها). وقد خلق ذلك حالة أصبح معها لبعض المناطق الانتخابية (الرابعة والخامسة مثلاً) عدد من الناخبين أكثر من غيرها (الثانية والثالثة مثلاً)، الأمر الذي عكس نوعاً من عدم التساوي في الثقل الانتخابي لكل صوت؛ إذ لا ينبغي أن يؤدي رسم الحدود الانتخابية وطريقة تخصيص الأصوات إلى تشويه توزيع الأصوات أو إلى التمييز ضد أي مجموعة. ويبين الجدول التالي رقم (٢) عدد المقاعد البرلمانية التي تستحقها الدائرة إذا كان هناك تخصيص متساوٍ على مدى واسع يقوم على أساس عدد الناخبين في كل دائرة.

جدول رقم (٢)

المقاعد البرلمانية التي تستحقها كل دائرة

الدائرة	إجمالي الأصوات	% من الإجمالي	% من متوسط عدد الناخبون (٧٢.٣٣٧)	المقاعد المخصصة بناء على تساوي الثقل التصويتي	حالياً ممثل بشك زائد/ ناقص
١	٦٦.٦٤١	%١٨.٤٢	%٩٢,١٣	٩	١+
٢	٤١.٣٦٥	%١١.٤٤	%٥٧.١٨	٦	٤+
٣	٥٨.٦٧٤	%١٦.٢٢	%٨١.١١	٨	٢+
٤	٩٣.٧١١	%٢٢.٩١	%١٢٩.٥٥	١٣	٣–
٥	١٠١.٢٩٤	%٢٨.٠١	%١٤٠.٠٣	١٤	٤–
الإجمالي	٣٦١.٦٨٥	%١٠٠.٠٠		٥٠	

إذا ما قرأنا نتائج انتخابات عام ٢٠٠٨ لوجدنا أن زيادة عدد الأصوات قد جاءت إثر استخدام إستراتيجيات انتخابية معقدة، تضمن ذلك تبادل الأصوات، كما تم تقاسم أصوات بعض المناطق السكنية فلم يعد لها ممثل في البرلمان (الجهراء مثلاً وهي منطقة سكنية تضم ثلاثين ألف ناخب).

جدول رقم (٣)

تقييم إطار النظام الانتخابي

	الدائرة ١	الدائرة ٢	الدائرة ٣	الدائرة ٤	الدائرة ٥	الإجمالي
الإسلاميون السنّة						
التحالف الإسلامي السلفي	١	٢	١			٤
مدعومون من التحالف الإسلامي السلفي/ سلفيون مستقلون	١	١	٢	١	١	٦
إسلاميون مستقلون (قبليون في معظمهم)	١			٤	٣	٨
الحركة الدستورية الإسلامية		١	٢			٣

المجموعات الشيعية						
التحالف الوطني الإسلامي (شيعة)	٢					٢
تجمع العدالة والسلام (شيعة)	١					١
إسلاميون شيعة مستقلون	٢					٢
شعبيون						
وطنيون (كتلة العمل الشعبي)			١			١
آخرون مدعومون من كتلة العمل الشعبي			١	١	١	٣
غير إسلاميين / دنيويون						
التحالف الوطني الديمقراطي		٣				٣
ليبراليون مستقلون	١	١	٢			٤
مستقلون						
مستقلون مساندون للحكومة		٢			٣	٥
مستقلون – تحالف غي واضح – معظمهم قبليون	١		١	٤	٢	٨

جمعية الشفافية الكويتية، تقييم إطار النظام الانتخابي: التقرير النهائي، نوفمبر ٢٠٠٨، ص٢٦-٢٩ .

و جرت الانتخابات الثالثة عشرة يوم ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٩ حيث جرت في أجواء أزمة طاحنة بين بعض نواب المجلس والحكومة، وقد ترددت في تلك الأجواء احتمالات كثيرة، كان منها تعطيل الدستور لفترة زمنية معينة يتم فيها إجراء تعديلات على الدستور، أو إعادة دمج منصب ولي العهد بمنصب رئيس للوزراء، إلا أن أمير البلاد في نهاية الأمر انحاز للإبقاء على الوضع الدستوري، فكان أن قام بحل مجلس الأمة وللدعوة إلى انتخابات مبكرة خلال ٦٠ يوما. وأسفرت نتائج الانتخابات عن: فوز المرأة للمرة الأولى بعد ثاني محاولة جدية، فقد سادت أجواء الانتخابات حالة من القبول بفكرة وصول المرأة للبرلمان، رافقتها رغبة عارمة في التغيير انعكست على وصول أربع نساء دفعة واحدة. وكان لافتا حصول إحداهن وهي معصومة المبارك على المركز الأول وهي بفارق كبير وحصول الثانية لسيل العوضي على المركز الثاني بتفوق في دائرة انتخابية صعبة يتنافس فيها الإسلاميون عادة. وفوز كل من وروا دشتي وسلوى الجسار ،بل إنه تجدر الملاحظة أن مرشحة أخرى لم تتمكن من الفوز، تنتمي إلى قبيلة، خاضت وأدارت حملة انتخابية لفتت الأنظار وحصدت أصواتا غير مسبوقة في دائرة انتخابية مغلقة قبليا.

وفاز التجمع السلفي الإسلامي بمقعدين مقابل أربعة مقاعد كانت يسيطر عليها في البرلمان السابق بينما فازت الحركة الدستورية الإسلامية المنبثقة عن الإخوان المسلمين بمقعد ولحد مقابل بثلاثة مقاعد في البرلمان السابق.

وبشكل عام، تراجعت قوة الإسلاميين السنة ومؤيديهم من ٢١ مقعداً في البرلمان السابق إلى ١١ في المجلس المنتخب. وبدلاً من الحلول في المركز الأولى بين الفائزين كما كانت الحال في الانتخابات السابقة السنة الماضية، حل عدد من الإسلاميين في المراتب الأخيرة بين الفائزين.

أما تراجع التيار الإسلامي فلعله جاء نتيجة لعوامل عدة منها تواضع الأداء ومنها تعرض بعض عناصره لحملات إعلامية حادة ومنها ضعف نمط حملاتهم الانتخابية، وسيادة شعور عام بالرغبة في تغييرهم.

ولا يعني هذا بالطبع أن التيارات الإسلامية قد خرجت من المنافسة مستقبلا ولكنها بحاجة إلى مراجعة للذات وإعادة ترتيب الأوراق. في المقابل، عزز الليبراليون حضورهم في البرلمان وفازوا بمقعد اضافي وباتوا يسيطرون على ثمانية مقاعد.

أما بالنسبة لتراجع أو خسارة معظم نواب مجلس الأمة السابق، فيبدو أنها قد تأثرت بحالة الإحباط والشعور بفشل مجلس الأمة في تحقيق الإنجازات المطلوبة منه، وربما ينسحب ذلك أيضا على تراجع أداء التنظيمات السياسية، حيث لم يفلح أي منها في تحقيق تقدم يذكر، بل إن أغلبها تعرض لخسائر موجعة.

أما الشيعة الذين يمثلون ثلث المواطنين في الكويت، فقد ضاعفوا تقريبا حضورهم وفازوا بتسعة مقاعد مقارنة بخمسة مقاعد في البرلمان المنحل . إلا أنه يلاحظ بالمقابل أن النواب الشيعة الذين حصلوا على مراكز متقدمة إنما حصلوا عليها بالأصوات السنية، وهو اتجاه يبدو فيه انحسار جزئي للاعتبار الطائفي في التصويت (www. jazeeranews.net/films) .

وهكذا انتهت الانتخابات الأغرب في تاريخ الانتخابات الكويتية إدارة ونتائج، ويبدو أنها تصب في تأكيد مقولة إن علاج عيوب الديمقراطية لا يكون إلا بمزيد من الديمقراطية. وهكذا برزت مجموعة من الملاحظات والمؤشرات على تلك الانتخابات:

الملاحظة الأولى: وهي أنها انتخابات تجرى في أجواء أزمة سياسية خانقة، خلقت حالة من الإحباط العام وشعورا شعبيا بالقاء اللوم على كل من المجلس والحكومة على حد سواء، ظهرت فيها مصطلحات جديدة كـ"نواب التأزيم"، وبالتالي فإن تلك الأجواء كانت ستؤثر إلى حد بعيد على طبيعة ومستوى المشاركة في الانتخابات، وسادت أجواء سلبية توحي بعزوف الناخبين عن المشاركة في التصويت.

أما الملاحظة الثانية: فهي أنها انتخابات تجرى لنفس الناخبين خلال فترة قصيرة نسبيا (عشرة أشهر)، ويحدث ذلك لأول مرة، وبالتالي فإن ذاكرة الانتخابات الماضية ما زالت حاضرة في الأذهان، وهي بالضرورة ستكون عنصرا فاعلا في التأثير على سلوك التصويت واتجاهاته.

والملاحظة الثالثة : هي أنها، مع كونها أسرع انتخابات، هي ثاني انتخابات تتم بموجب التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية على أساس خمس دوائر بعد إلغاء النظام الانتخابي السابق القائم على

٢٥ دائرة انتخابية. وقد أحدث استحداث النظام القائم على خمس دوائر إربكا كبيرا في الحملات الانتخابية نظرا لاتساع رقعة الدائرة الانتخابية وتضاعف عدد الناخبين في الدائرة الواحدة.

والملاحظة الرابعة : هي أنها الانتخابات الثالثة التي تشارك فيها المرأة خلال ثلاث سنوات، ومع أن مشاركة المرأة لأول مرة كانت في ٢٠٠٦ فإنها كانت مفاجئة، لكونها انتخابات مبكرة، وبحيث أنها اقتربت فيها من الفوز في انتخابات ٢٠٠٨، وجعلت منها رقما صعبا .

والملاحظة الخامسة : أنها انتخابات تجرى في هيمنة ملحوظة للإعلام الجماهيري، حيث تم تأسيس قنوات فضائية عديدة خصيصا للانتخابات وزاد عددها عن ١٨ قناة فضائية، يضاف إلى ذلك وجود ١٥ صحيفة يومية، والعديد من المواقع الإلكترونية، ووسائل الاتصال الإلكترونية عبر الهواتف النقالة. وقد سعى المرشحون إلى التركيز على وسائل الإعلام تلك نظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للدوائر الانتخابية والتعويل عليها في التواصل مع الناخبين أكثر من الوسائل التقليدية التي اعتاد عليها المرشحون أيام نظام الخمس وعشرين دائرة.

والملاحظة السادسة : هي استمرار الانتخابات الفرعية على أسس قبلية في بعض الدوائر الانتخابية (الدائرة الرابعة والخامسة تحديدا)، وهي انتخابات تصفية أولية تقوم بها القبيلة لضمان عدم تشتت أصوات ناخبيها والتركيز عليهم في الانتخابات العامة. فعلى الرغم من أن تلك الانتخابات مجرمة بحكم القانون فإنها ظلت تمارس دون توقف، والملاحظ هو أن الحكومة تغاضت عن التعرض لها أو إيقافها كما حدث في انتخابات ٢٠٠٨.

ويبقى سؤال أخير عن طبيعة التشكيل الحكومي القادم ومدى قدرته على استيعاب الرسائل التي تواترت من خلال النتائج، فإن لم تنجح الحكومة في استيعاب الدرس، ولم تتمكن من تجاوز الخلل الموجود في بنيتها وأسلوب عملها وعلاقتها مع البرلمان، فإنها مقبلة على أزمة خانقة واحتقان سياسي جديد .

مع تغيّر السياسة الكويتية، يبحث الفاعلون في النظام المنهمك حتّى الآن في شؤونه الذاتية، عن نماذج في الخارج. يتحدّث أعضاء المعارضة، حتّى الإسلاميون منهم، بهدوء إنّما بحزم عن الانتقال إلى ملكية دستورية على الطريقة الأوروبية. تحاول كلّ الكتل أن تتوقّع آليّة عمل القانون الانتخابي الجديد لكنّ معظمها يتوقّع انتقال الكويت نحو نظام أحزاب سياسية تعدّدية من نوعٍ نادراً ما نراه في المنطقة. وفي المقابل، تبدو الأسرة الحاكمة وكأنّها تتشعّب إلى بلدان أخرى في شبه الجزيرة العربية حيث يواجه الحكّام جمعيّات تشريعية أقلّ ضجةً (وأحياناً غير منتخبة). أثار هذا مخاوف ممّا يسمّيه الكويتيون "حلاً غير دستوري" للبرلمان، وهي خطوة اتّخذها الأمير السابق في مناسبتين (من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ ومن

١٩٨٦ إلى ١٩٩٢). والعائلة الحاكمة تغذّي هذه التكهّنات تارةً وتهدّئها طوراً، على الرغم من أنّه من غير الواضح إذا كانت تفكّر جدياً في خطوة مماثلة أو تحاول فقط إخافة المعارضة.

إذا حدث ذلك وهو أحد السيناريوهات فإن النموذج الكويتي سيصاب بانتكاسة كبيرة وهذا كله دفع بالعديد من الكويتيين ومن أُعجب بتجربة المشاركة السياسية الكويتية إلى إعادة النظر بتلك التجربة وطرح تساؤلات عن مسارها وواقعها ومستقبلها الذي يحتاج الى وقفة مراجعة وتقويم جادة تنتشلها وتقوّم اعوجاجها وتعيد تألقها وبريقها والهامها الذي يحتاجه كل من الكويتيين وشعوب المنطقة لتجديد الإيمان والتمسك بتلك التجربة وليس إقصائه.

وأخيراً بقيت تجربة المشاركة السياسية الكويتية نموذجا محليا واقليميا ملهما ومحفزا لأكثر من جيل للكويتيين والخليجيين وحتى للكثير من خارج منطقة الخليج. وتطورت التجربة بشكل تراكمي لتشكل تفردا بين أقرانها في الدول العربية.

بينما ينظر إلى النموذج الكويتي بعض المسؤولين وبعض العلمة وحتى بعض المثقفين في الكويت والمنطقة في العصر الحالي بأنه لم يعد نموذجا ملهما ومحفزا وخاصة أمام نموذج دبي وأبوظبي وقطر في التطور والتمدن واجتذاب رؤوس الأموال بعيدا عن صخب التجربة والمسألة الكويتية. وهناك مقولة تتردد في الخليج تلخص المشهد برمته: "كويت الماضي– دبي الحاضر– وقطر المستقبل".

وفي نهاية المطاف فإن عملية الإصلاح في دول الخليج العربي هي أمرٌ ليس بالسهل. فإن دخولها، سواء من قبل الباحثين أو من قبل الأنظمة السياسية، يحتاجُ إلى كثيرٍ من الجرأة والوعي والحرص. لذلك فإن الباحث وجد من الضروري أن يضع قبل نهاية هذه الرسالة تصوراً لمستقبل الإصلاح في هذه المنطقة مستعيناً ببعض الأفكار كتمكين المرأة وتقرير منظمة الشفافية الدولية وهذا ما سيكون عليه الفصل اللاحق.

الفصل الخامس

مستقبل الإصلاح السياسي في الخليج العربي

المدخل

٥-١ معوّقات الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي

٥-٢ سبل الإصلاح في دول الخليج العربي

٥-٢-١ دول الخليج العربي ومؤشرات الشفافية الدولية

٥-٣ تمكين المرأة الخليجية

٥-٣-١ وضع المرأة الخليجية في المجتمع الخليجي

٥-٣-٢ المرأة الخليجية والتحديات المجتمعة

٥-٤ الخاتمة الاستنتاجات التوصيات

أ. الخاتمة

ب. الاستنتاجات

ج. التوصيات

الفصل الخامس

مستقبل الإصلاح السياسي في الخليج العربي

المدخل:

من المتفق عليه أن المجتمعات الخليجية، كبقية المجتمعات العربية، قد ربطت كثيراً من قراراتها التحويلية بعوامل الداخل ومؤثرات الخارج، منها الحقوق السياسية كونها أمراً مركزياً في فهم عملية الإصلاح، ولذا فإنها ذات امتدادات محلية ودولية.

والمعروف أن دول الخليج قد بدأت مؤخراً في التعاطي مع المستجدات السياسية والتطورات الاجتماعية، وبالتالي فإن ذلك الحراك قائم على مستوى ضمانة الدولة لهذه الحقوق، وعلى مستوى أن يكون المواطن قد مارسها، أو على الأقل أحاط بمضمونها، خاصة وأن معظم هذه الدول هي حديثة الاستقلال، لذا فإن تعاطيها الإصلاح السياسي لم يكن إلا على الحدود الدنيا من الاهتمام. فالتعديلات الدستورية مثلاً لم تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة إلا عام ٢٠٠٤. بينما أعلنت قطر في ذات العام دستورها الدائم الذي استغرق إعداده والاستفتاء عليه قرابة العام (Al Rukn, 2005, P71). أما الكويت فلم تشهد التطور الحاسم في قراءتها السياسية لمجتمعها إلا مؤخراً، بينما لم تستكمل سلطنة عُمان انتخاب مجلس الشورى فيها بشكل كامل إلا في العام ٢٠٠٧، وما شهدته المملكة العربية السعودية من انتخابات بلدية (آب، ٢٠٠٤)، التي كانت أول إطلالة لتشريع سعودي مكتوب يعطي المواطنين حق الانتخاب.

شهدت عملية التحول الإصلاحي في الخليج العربي بطأً واضحاً في نهاية القرن العشرين، إلا ما كان متعلقاً بالقوانين والتشريعات التي صدرت لمواجهة موجة الإرهاب التي ضربت العالم والمنطقة والسعودية من بين دول الخليج العربي بشكل خاص.

تدور ، وبشكل جدي، في أوساط المجتمعات الخليجية حوارات موسّعة تتناول مستقبل عملية الإصلاح في دول الخليج العربي. ويتركز معظم هذه الحوارات حول مجموعة من الحقائق:

أولاً: إن المجتمع الخليجي هو مجتمع ديني وبالتالي لا بد من مقاربة التطورات الدولية والمناداة بالحداثة بشكل دقيق. وهذا ما شهدناه في السعودية والكويت وعُمان، حيث جرى تناول الأمر على أساس أنه ربما يثير إشكالية ما، تحتاج إلى وقفة حقيقة للتعامل معها.

ثانياً: إن المجتمع الخليجي هو مجتمع قبلي وبالتالي فإن هناك الكثير من الاصطفافات التي تفرضها القبيلة أو العائلة لا ترتكز على الموضوعية أو الفهم الصحيح لمعنى العمل السياسي. وأول مؤشر على ذلك أن كل دول الخليج العربي الداخلة في مجلس التعاون محكومة بعائلات بعينها تولت الحكم منذ قيام هذه الدول،

وبالتالي فإن أمر القيادة السياسية أصبح محسوماً ولا تفكير جدي في تغيير هذا النمط إلا ما نسمعه من هنا وهناك في السعودية والكويت.

ثالثاً: هناك قناعات بدأت بالتشكل في المجتمع الخليجي تقول إن معوقات أو قوى الشد العكسي للإصلاح السياسي هي معوقات وقوى مؤقتة وآنيّة، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تكون دائمة وبالتالي فإن الإصلاح قادم، لأن الوقوف ضد حركة التطور والارتقاء لا يمكن أن يستمر (www.kuna.net).

رابعاً: هناك رفض جاد في المجتمع الخليجي لقوة الارتهان إلى الماضي. وأن تجاوز هذا الماضي أصبح مقدوراً عليه. وأن البحث قد بدأ في سبيل الوصول إلى الإصلاح واللحاق بالركب العالمي. وبدأت التيارات الفكرية الخليجية تدرك حقيقة أن الإصلاح السياسي، إن كان بالأمس حاجة تسعى إليها الشعوب، فإنه أصبح ضرورة تتطلبها الحياة الكريمة، وأساساً من أساسيات التعايش والتكامل في النظام العالمي الجديد الذي قوامه كرامة الإنسان وحريته وحماية حقوقه واحترام آدميته (www.moltaqa.com).

خامساً: إن منطقة الخليج العربي هي منطقة حساسة استراتيجية، سواء اقتصادياً بسبب النفط أم كونها أسواقاً استهلاكية ضخمة، أم أمنياً فإنها تقع في دائرة جغرافية سهمة، فهي المطلّة على الخليج العربي، وهي المواجهة لإيران الدولة القادمة بقوة القدرة النووية، وبالطروحات الثقافية والدينية التي لا تلاقي هوى لدى العديد من المجتمعات الدولية.

سادساً: إن المجتمعات الخليجية بدأت تؤمن أن المرحلة تمثل منعطفاً تاريخياً، وأن البدء بالإصلاح السياسي يقوم على أولويات توطين الديمقراطية وفتح المجال للتعددية السياسية، اصلاح المنظومة الحكمية والقضاء على الشوائب في كل أجهزة الدولة. وبالتالي فإن عملية التغيير يجب أن لا تكون مجرد تداعيات إحداث عشوائية بل يجب أن تكون منظمة ومبرمجة تُدار وفقاً لأحدث الأسس العملية. وهنا لا بد من أن ننظر بعين الاعتبار إلى أن هناك فئات لا تريد الإصلاح وبالتالي فإنها ستقاومه حماية لمصالحها، وستتخذ أساليب متعددة للمقاومة، منها تعمدّ الفهم الخاطئ للتغيير والنقد اللاذع والتشويش والانفعال في الرفض والتعطيل لكسب الوقت. ولمواجهة ذلك لابد من اتباع مجموعة من السبل والوسائل التي تضمن إفشال محاولات التعطيل هذه ومنها بلورة رؤية واضحة والتبشير بها بصفة مستمرة، والاعداد الجيد للتغيير، إدقان المناورة، مع الانفتاح على أكبر عدد ممكن من الأفراد والمجتمعات وحسن التعامل مع قضاياهم. وحتى نضمن تحقيق ذلك لابد من التبني المجتمعي للديمقراطية والإصلاح السياسي، والإيمان المطلق بأنه إذا كان للديمقراطية متطلباتها وأبعادها الثقافية والمؤسسية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فإنه لا يقل أهمية عن ذلك، وجود قوى سياسية واجتماعية تؤمن بالديمقراطية وتعمل من أجل ترسيخها (www.juna.net.ku).

وبالرغم من ذلك كله فإنه لا بد من الاعتراف بأن حركة الإصلاح في دول الخليج العربي تواجه صعوبات، ولعل أهمها، ما ورد حول طبيعة المجتمعات الخليجية وثقافاتها التي تتسم في كثير من الأحيان بالتقليدية والمحافظة وبالتالي عدم الرغبة في الذهاب إلى مواقع متقدمة في الحداثة والتطوير. إلا أن هذا □نه لم يستطع أن يقف أمام حتمية التغيير □ان شكل عائقاً وتأخيراً عن المطلوب.

وهنا لابد من الالتفات إلى أن هناك أطروحات تلقي باللوم على العامل الخارجي في إيصال بعض المجتمعات الخليجية إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار. وتقول هذه الأطروحات إن الضغوط الدولية تحاول حرق المراحل السياسية، وبالتالي تمنع القوى الخليجية من خوض معركة التقدم السياسي المطلوب، وهو استحقاق لابد من تحقيقه حتى يمكن الوصول إلى الإصلاح والتغيير. ومع الإقرار بصحة ذلك، ولكن بشكل جزئي، لابد للإصلاح في الخليج العربي من أن يأتي عن طريق المدافعة وبذل الجهود الداخلية المتتابعة للوصول إلى توازن بين النخب الصاعدة ومنظمات المجتمع المدني والفئات الساعية إلى الإصلاح وبين النخب المسيطرة، بحيث تتراجع الأخيرة عن امتيازاتها ونفوذها ومصالحها شيئاً فشيئاً لتتسع دائرة المشاركة في صنع القرار والتعاون المطلق في المحاسبة والمساءلة (www.alasr.ws).

ولذلك فإن الأحداث الجارية في منطقة الخليج العربي والحوارات الدائرة، بعدة وسائل، بين النظم وبين القوى والحركات السياسية هي مؤشرات واضحة تدل على نمو الوعي السياسي، وعلى تفهم الأنظمة السياسية أن ذلك لمصلحتها إذ أن صيانة الذات أمر محسوب في مفهوم الدولة الحديثة.

وحتى يمكن دراسة سبل الإصلاح في دول الخليج ومستقبله لا بد من مقاربة معوّقات الإصلاح في هذه المنطقة، وهذا ما سيكون عليه المبحث الأول.

٥-١ معوّقات الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي:

لقد توافرت نظريتان حول قضية الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص. قالت الأولى إن الإصلاح قضية محلية ارتكزت في أساسها على الإجابة عن سؤالين طُرحا بُعيد إتمام الدول العربية استقلالها وهو ماذا نفعل بعد أن تحررنا؟ ومن أين نبدأ؟ وقصد من ذلك أن عملية الإصلاح تأتي من الداخل، وليس لأي تأثير خارجي عليها إلا في حدود الدفع نحو الأخذ بأسبابها وتقديم نماذج وأمثلة عليها. بينما قالت الثانية إن المنطقة العربية غير مؤهلة وغير قادرة على أخذ المبادرة وأن ثمّة أوضاعاً جمدتها الأنظمة السياسية فأجهضت أية محاولة للإصلاح، وبالتالي فلا بد من محرك خارجي يؤسس لهذه الحركات الإصلاحية ويقودها.

ومهما كانت النظرية ومهما كان الواقع فإن هناك اجماعاً واقراراً لدى النظريتين بوجود مجموعة من المعوّقات التي تحول دون البدء بالإصلاح أو على الأقل إجبار محاولات إنجازه على أن تكون بطيئة ومتعثرة ومن ذلك:

٥-١-١ مؤسسات المجتمع المدني:

من المعوقات الموضوعية التي تبطئ من تنفيذ الإصلاحات السياسية وغيرها، عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني الضاغطة على المؤسسة الحاكمة أو على المؤسسات ما قبل مدنية كالولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية، فعبر العقود الماضية وفي ظل هيمنة العقلية الريعية بمفاهيمها الاستبدادية وتداخلها مع القيم القبلية، لم يتمكن المجتمع السعودي مثلاً من تأسيس أحزاب سياسية أو نقابات أو اتحادات أو حتى جمعيات مهنية أهلية ونسائية والتي بجانب دورها في تأطير وتنظيم قوى المجتمع الفاعلة، فإن أهميتها تكمن في تحفيز الوعي السياسي والاجتماعي والحداثي وتصبح بمثابة رافعة مجتمعية تفرض بوعي أو بلاوعي على المؤسسة الحاكمة الريعية تحقيق بعض الإصلاحات والانفراجات، خاصة في وجود شريحة كبيرة من الانتلجنسيا والاكاديميين والمتعلمين ووجود الجامعات والأندية الأدبية والثقافية النوعية وبروز مفكرين خليجيين أصبح تأثير أطروحاتهم النظرية ينتشر خارج نطاق الجزيرة العربية.

وفي هذا المقام تشير الاحصاءات الرسمية بأن لأنواع مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي الموجودة تنحصر في مراكز التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ومراكز الرعاية الاجتماعية (المعاقون – المسنون... الخ) والجمعيات الخيرية (١٧٣ جمعية خيرية) والمراكز الرياضية والتعاونية وبيوت الشباب والاتحادات الرياضية وجمعيات الثقافة والفنون والآداب، ولم تسجل الاحصاءات لأية جمعية مهنية أو نقابية أو سياسية اللهم بروز جمعية للصحفيين في الفترة الأخيرة (www.saudiaffairs.net).

بَيْدَ أن الاهتمام بقضية مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج والسياسات التحديثية للأنظمة السياسية يساعد كثيرًا في فهم التطور السياسي لهذه المجتمعات، وصولاً لاستشراف مستقبل الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي. ويمكن القول: إن مؤسسات المجتمع المدني الخليجي قد مرت بثلاث مراحل متمايزة:

المرحلة الأولى: جاءت مع بدايات النصف الأول للقرن العشرين خاصة في دولتي البحرين والكويت، وقد غلب على هذه المرحلة مشاركة النخبة السياسية الحاكمة ذاتها في تكويناتها بجانب فئات التجار والصيادين والملاحين، كما غلبت على أهدافها النواحي الثقافية والأدبية والتنموية، ومن ثَم لم يكن غريبًا أن تأتي مطالبها ومواقفها متناغمة إلى حد كبير مع مطالب النخبة الحاكمة والمنتدب البريطاني آنذاك.

المرحلة الثانية: وترجع إلى خمسينيات للقرن العشرين والستينيات، حيث بدأت دول تلك المنطقة تعرف شكلاً أكثر تبلورًا للدولة بالمعنى الحديث، ومن ثَم بدأت مطالب وتشكيلات مؤسسات المجتمع المدني تنحو نحو الجوانب السياسية وقضايا المشاركة الشعبية. وقد شهدت مجتمعات مثل البحرين والكويت ودبي مظاهرات وانتفاضات تصب في هذا الاتجاه.

المرحلة الثالثة: مرحلة الطفرة النفطية، حيث بدأت عوائد النفط تؤتي ثمارها وبدأت خطط التنمية الاقتصادية تتبلور بشكل واضح، كما أن مؤسسات الدولة بدأت في الترسخ، وتدعمت سياسات الدولة في مجال التعليم والخدمات بالشكل الذي نراه في وقتنا الحاضر، وهو ما وضع دول الخليج العربية في مراتب متقدمة في تصنيفات التنمية البشرية عالميًا وعربيًا، كما بدأت تلك الدول تتوسع في الأخذ بنظام المجالس الشورية سواء المنتخبة أو المعينة.

وبالنظر إلى طبيعة التنظيمات المدنية الراهنة نلاحظ أنها تتنوع ما بين دينية ونسائية وخيرية ومهنية وتعاونية وثقافية، في حين تفتقد لهم عناصرها وهو الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذي تكاد تعرفه التجربة الكويتية وإن كان بشكل متمايز. وقد قدرت إحدى الدراسات عدد مؤسسات المجتمع المدني الخليجية في الدول الست بحوالي ٢٠٠٠ مؤسسة. (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٣٢)

وتشير دراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخليجي إلى أن تلك المجتمعات ليست بمعزل عن بقية المجتمعات العربية بشأن التعاطي مع قضايا الإصلاح والتنمية و الديمقراطية، غير أن هذا لا يمنع من الحديث عن تواجد خصوصية خليجية ترجع بالأساس لاعتبارات مجتمعية وتاريخية تلعب دورًا مهمًا وبارزًا في تشكيل الوعي السياسي والممارسة السياسية في هذه الدول. ويمكن أن نحدد أبرز عناصر هذه الخصوصية في الجوانب التالية:

أولاً: الخصوصية التاريخية والخبرة السياسية: حيث تمثل الخبرة التاريخية إطارًا مرجعيًا لإستراتيجيات وسياسات تلك الدول بصدد تعاطيها مع قضايا الديمقراطية، حيث حرصت الأنظمة السياسية في دول الخليج على التأكيد على الخصوصية التاريخية لها وهي بصدد تعاطيها مع قضايا الديمقراطية والتحديث السياسي، رغم نهجها لسياسات تحديثية في المجال الاقتصادي والتعليمي وقطاعات الخدمات.

ثانيًا: القواعد العامة للعملية السياسية: ونعني بها الفلسفة الحاكمة للممارسة السياسية في دول الخليج والتي تنطلق من "قاعدة ذهبية" مفادها "أن المطالبات بالمزيد من المشاركة السياسية لم تُرْقَ إلى التشكيك في شرعية الأنظمة الحاكمة أو مناوأتها" وهذه القاعدة تمثل سقفًا للحركة السياسية في دول الخليج من حيث المطالب وطبيعة الممارسة وآليات العمل السياسي. وهو الأمر الذي يكاد يمثل توافقًا بين الشعوب الخليجية والنخب السياسية الحاكمة.

ثالثاً: الإطار الاقتصادي للعملية السياسية: ومرد ذلك للعلاقات التلازمية بين السياسة والاقتصاد، وهنا تتجلى أهمية مرحلة الدولة الريعية التي عاشتها دول الخليج العربي في أعقاب الطفرة النفطية، وهو الأمر الذي عزز التحرر الاقتصادي والسياسي للدولة الخليجية (الحديثة) في مواجهة نفوذ مصادر الإنتاج التقليدية وخاصة فئات التجار، وهو ما ساعد الدولة على السيطرة وللتحكم في توجيه النشاط السياسي، وضمان ولاء مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يعرف في الأدبيات الخليجية بمقايضة السلطة بالثروة.

كما أن سيطرة الدولة على مقدرات العملية الاقتصادية وتوجيه دَفَّة النشاط الاقتصادي وبط مصالح الأفراد الضيقة بدرجات الاستقرار السياسي للنظم الخليجية، وهو ما يصب في النهاية لصالح النظم الحاكمة، علاوة على القدرة على احتواء الحركات المعارضة في ترتيبات الوضع القائم؛ إما بمنحها المراكز السياسية، أو بفتح مجالات واسعة للإثراء على حساب الدولة.

رابعاً: مؤثرات البيئة الإقليمية والدولية: حيث يمكن القول: إن أزمة الغزو العراقي للكويت وما استتبعته من تأثيرات داخلية وإقليمية مثلت نقلة مهمة في حلقات العمل السياسي الخليجي في ضوء ما كشفت عنه من قصور للقدرات الدفاعية الخليجية عن حماية شعوبها، بحيث تمت الاستعانة بقوات أجنبية، بالرغم من كل المبالغ الهائلة التي أنفقت على التسليح وتعزيز الأنظمة الدفاعية. وهو الأمر الذي أفرز العديد من النتائج أبرزها ظهور مطالبات شعبية في بعض دول مجلس التعاون بإعطاء دور أكبر للمواطنين للمشاركة في العملية السياسية. (www.islamonline.net).

إن التفكير السليم يتطلب تقييماً شاملاً لدور الدولة وأدائها العام كما يتطلب تصحيح المفهوم المشوّه للمجتمع المدني. فالأخير ليس موجهاً لاختراق حريم الدولة أو الانقضاض عليها بل هو عون لها على خلق الانسجام داخل الفضاء العام الذي يحوي كلاً منهما، وهو اولاً واخيراً يستهدف إنشاء مجتمع متعاون يراد منه تحمل مسئوليته في استيعاب الأنشطة الفائضة والخارجة عن مجال عمل الدولة. فكثير من التوترات السياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الخليج في عضون العقدين الاخيرين كان بالإمكان امتصاصها عبر ايجاد قنوات تعبير ومؤسسات اهلية قادرة على تسهيل مهمات الدولة وايصال رسالة المجتمع الى الدولة.

إن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها دول الخليج حالياً تفرض تطويراً جوهرياً في توجهات الدولة وبخاصة مع قصورها عن الإيفاء بمتطلبات الرعلية. فإبلسة عصر الدولة الريعية التي ترى في جمع المحصول السنوي وإعادة توزيعه على المواطنين كآلية وحيدة لتحقيق الولاء والاستقرار لم تعد من الناحية الواقعية ممكنة، وبات من الضروري أن تتخفف الدولة من أعبائها القديمة، وأن تهيّئ أجواء قابلة لعملية نقل بعض ملليس داخلاً في الأصل ضمن تخومها من مهام ومسئوليات إلى المجتمع، فكما أن الخصخصة تمثل خياراً عاجلاً لتخفيف الضغط على الدولة سيما مع فقدان المبادرات الحقيقية الفاعلة في تسوية مشكلات لم يعد بالإمكان حلها عبر مشاريع استثنائية أو برامج عاجلة بل لابد من قرارات جريئة واستراتيجيات بعيدة المدى، فكذلك تشجيع مؤسسات المجتمع المدني هو أيضاً خيار موضوعي لتصفية التوترات الداخلية وتحقيق التوازن الداخلي.

فالأوضاع الجديدة تلح بشدة لافساح المجال أمام نشوء مؤسسات أهلية تستهدف أولاً تمثيل مصالح الجماعات على أساس مهني (أتحادات، نقابات، مؤسسات صحفية) و ثقافي (مراكز ثقافية مستقلة، مؤسسات نشر، صحف ومجلات)، وثانياً تخليص الدولة من أعباء إضافية وتعزيز دورها الحقيقي كأداة تنظيمية للمصالح العمومية.

٥-١-٢ الخلفية القبلية للمجتمعات الخليجية:

من المعوقات الموضوعية الكبيرة التي تمنع انطلاقة المشروع الإصلاحي بالشكل المرغوب في دول الخليج استمرار البنية القبلية والعشائرية والعائلية في تأثيراتها وأدوارها بل والتعمد في تعزيزها وتكريسها في الواقع المديني والمدني، وهي بنى مازالت تنظر إلى الواقع بذات الثقافة القبلية غير المرتبطة بالأرض بل بالفرد فهناك اجتهاد بأن دول الخليج العربي ليست إلا قبائل بأعْلام، وأن الدولة هي عبارة عن تحالف قبلي واسع فيه الولاء "للشيخ"، وأن على المواطن "فرد القبيلة" أن يؤدي الطاعة لهذا "الشيخ" مقابل حصوله على شيء من الغنائم "واردات الدولة". وعليه فإن التحولات السياسية في هذه المجتمعات لا تعدو أن تكون نجاح

تحالف قبلي لجناح في الأسرة في الإطاحة بجناح آخر وهكذا دواليك. إلا أن الملاحظ أن هناك العديد من العوامل التي زعزعت صلاحية تطبيق القبلية على دول الخليج العربي في الوقت الراهن، وذلك لسببين؛ أولهما كثرة الوافدين حتى أنهم طغوا على اعداد السكان الأصليين في بعض الدول، وثانيهما أن نسبة المواطنين المتحدرين من خلفية قبلية يمكن لهم تذكرها، أصبحت تشكل نسبة يزداد تضاؤلها يوماً بعد يوم. ناهيك عن أن بعض من يسمون "رجال القبيلة" قد قطعوا روابطهم المادية مع نظامهم القبلي عدّة عقود، نتيجة استقرارهم في المدن وتحول نشاطاتهم الإنتاجية، خاصة بعد ظهور النفط، الأمر الذي أدّى إلى ولادة مجتمعات حضرية شهدت عملية تحديث سريعة. ومع كل ذلك فإننا لن نستطيع إغفال البعد القبلي في الفهم السياسي للمواطن الخليجي الذي كان غالباً ما يفسر مواقفه على قياساته. وكثيراً ما كان ينتخب ممثليه تلبية لانتمائه القبلي. (الكواري، ٢٠٠٥، ص٢١-٢٢ .)

لقد تعثرت جهود السلطات فيما يبدو،في تأسيس نظام قيمي-موازٍ-قادر على صهر الانتماءات الفرعية، سواء كانت قبلية أو مناطقية أو مذهبية لأسباب مختلفة، بعضها يتعلق بغياب مشروع وطني ثقافي وسياسي، وبعضها يعود-إلى طبيعة القبيلة نفسها التي قاومت معاميل الصهر. ولذا يعتقد بأنه "رغم الانحلال الهيكلي للقبيلة كتنظيم اجتماعي غير محدّث،-فإن الانتماء والتضامن القبليين لايزالا مظهرين بارزين في مجتمعات الشرق الأوسط" وبالخصوص في دول الخليج العربي. (Tibi, 1991, P. 137)

ما أردتُ التأكيد عليه هنا بالتحديد، هو أن القبيلة-في دول الخليج العربي ، إن فقدت سلطانها ومكانتها، فإنها احتفظت بقدر غير قليل-من عوامل بقائها، ولهم تلك العوامل بقاء نظامها القيمي ومعاييرها الثقافية، والتي يمكن البناء عليها-في تأسيس دور جديد للقبيلة يمكن أن يفعّل سياسياً-في مراحل لاحقة.

فهناك أربعة أسباب يمكن الإشارة إليها-في فشل إحداث تغيير جوهري-في المفاهيم والأعراف والولاءات القبلية:

١. الافتقار-إلى مشروع لتنمية الثقافة والانتماء-للوطنيين. ويعود جذور هذا الأمر-إلى النظرة البدائية لموضوع الحكم والسلطة، باعتبارها امتيازاً فريداً ومغلقاً بالمنتصرين، كل هذا جعل النظرة-إلى موضوع الوطنية بوصفه خطراً-قد يفضي-إلى إفراز قيادة على أسس مختلفة، وإلى تعزيز وحدات داخلية-قادرة على إضعاف-من يمسك-بالقرار السياسي. إن مواجهة-للروح القبلية كان يتطلّب تأسيس مشروع وطني أوسع، وهذا المشروع لا شك-له كلفة عالية-من وجهة نظر السلطة الجديدة. فهو يعني إقحام مجاميع السكان-في العملية السياسية المحلية، مستنداً-إلى ثقافة تعطي الأفراد والجماعات حقوقاً سياسية تقلّص-من سيطرة السلطة المطلقة. وهذا لم يكن مرغوباً فيه.

إن غياب المشروع للوطني حتى في حدوده للدنيا، ترك فراغاً كبيراً ملأته التقلفات والانتماءات الفرعية غير الوطنية (وبينها القبلية) وتربعت على عرشه لمدّة طويلة دون مزاحم حقيقي. (كوربرشوك، ٢٠٠٢، ص ٧٢).

٢. تصاعد الأزمة الاقتصادية وفشل الاحتواء للذي اعتمد سياسات مؤقتة قائمة بدرجة أساس على توفير الرفاه الاقتصادي. فقد أصبحت قدرة الحكومة اليوم بسبب الضائقة الاقتصادية المستمرة منذ منتصف الثمانينيات، محدودة للغاية سواء في استرضاء القبائل مالياً، أو في استيعاب تطلعاتها السياسية. ذلك أن ولحداً من أهم التطورات التي شهدتها القبيلة في دول الخليج العربي ، هو وجود عدد غير قليل من المتعلمين وحملة الشهادات العليا بين رجال القبائل، وهؤلاء بعكس ما يتصور من أنهم تركوا روابطهم القديمة، يقومون بتعزيز تلك للروابط وتفعيلها سياسياً، بعد أن أصبح استيعاب تطلعات هذه الفئة سواء في الجهاز البيروقراطي او السياسي غير ممكن في الوضع الحالي. هذا الأمر أضاف أسناناً جديدة، بل أنياباً قاطعة للقبيلة، فالنخب القبلية رغم مظهرها الحديث، تستند إلى ثقافة قبلية عميقة، وتحاول البحث لها عن دور في السياسة الوطنية، وحين لم تجد لها منفذاً، عادت إلى قواعدها القديمة تشدّ من أزر لحمتها، وتعيد نشر تراثها داخل المملكة في كتب ودراسات، للى أن تسنح فرصة واضحة للعب دورها عبر البوابة القبليّة.

٣. ضعف دورالمؤسسة الدينية في القيام بتنشئة الهوية الوطنية من جهة إنابة للروابط والثقافات القبلية، وكذلك عجزها عن تحقيق مشروعية دينية للبنيان السياسي قادرة على الصمود. وفي الحقيقة فإن عكس ذلك هو ما حدث. فقد تظافرت للروح الدينية والقبلية معاً لتأكيد الهويات الفرعية، وجرى استخدام للدين وبصورة لافتة، خاصة في السنوات الأخيرة، لضرب قاعدة السلطة السياسية ولربما بناء الدولة نفسه.

كان هناك تعويل بقدر ما على للدين، للتخفيف من حدّة العصبيات القبلية وتأسيس انتماءات فوق قبلية، ولكن للدين هنا ليس فقط غير كافٍ للتعويض عن نقص الانتماء للوطني، بل يمكن اعتباره سلاحاً ذي حدّين. فالروح القبليّة إذا ما تظافرت مع للروح الدينية (المتعصّبة) تقود على الأرجح للى مواجهة النظام السياسي للقائم بغية استئصاله. كما أنه وحسب التجربة التاريخية الحديثة للمملكة العربية السعودية مثلاً ، فإن الانتماءات القبلية تغلّبت على الانتماءات الدينية في حركة الإخوان، ولا ننسى أيضاً، أن للروح القبلية في حركة جهيمان العتيبي في نوفمبر ١٩٧٩، لعادت إليه نزعة للثأر نظير ما لحق بأجداده وأبناء قبيلته في أواخر العشرينيات الميلادية من للقرن الماضي. وقد وظّف جهيمان تلك للروح القبلية في إطار حركة دينية تنزع إلى تكفير المشايخ الرسميين وتتهمهم بموالأة السلطات وللتدليس، كما هو

واضح من رسائل جهيمان نفسه، وليقوم بعدها بمواجهته الدامية بالاستيلاء على الحرم المكي الشريف. ولذا يمكن للقول: إن للروح الدينية لا تعني بالضرورة إضعافاً للروح القبلية، بل قد تشدّ أزرها وتقدم حوافز جديدة ضد السلطة السياسية. ولربما يمكن الجدل، بأن للقيم الدينية هي من أقوى عوامل انحلال للروابط القبلية وغيرها، وهذا صحيح ويصدق في المجمل على المذاهب الإسلامية. لكن التوجه النهجي للديني قد يكون نفسه نشأ عصبوياً مناطقياً وفي بيئة قبلية، لاتزال تتفاخر إلى اليوم بانتماءاتها وأمجادها. (كوربرشوك، ٢٠٠٢، ص ١٢٤)

ولربما أفادت أحداث السنوات الماضية في توضيح حقيقة أن النزعة القبلية قد تتخفّى وراء النزعة الدينية وليس العكس، ولربما كان أقسى أنواع التطرف هو ذاك للذي استزجت في حامله نزعتا القبيلة والمذهب معاً. ومن هنا قد لا يكون مأموناً التأكيد على للولاء السياسي للأسرة الحاكمة عبر البوابة الدينية، فتخطّي عقبة الولاءات القبلية قد تنقلب حادّة في حال كان حاملو الرسالة الدينية غير أكفاء.

٤. لستخدام أدوات التحديث في تعزيز الهوية القبلية، والهويات الفرعية عموماً، وكذلك في مقاومة التشظّي المكاني لأفراد القبيلة. إن لأفراد القبيلة، وبالنظر إلى المصالح الاقتصادية الخاصة بهم، توزّعوا مكانياً بحسب موقع العمل، وبحسب نوعيّته أيضاً.. هذا التشظّي الظاهري، لا يعني بالضرورة فقدان عوامل اللحمة والارتباط. فكثير من العناصر القبلية المتشابهة تلتقي وتشكل روابط في المدن والأماكن للتي تتواجد فيها لتفعل العلاقات القبلية والعائلية. كما أن عوامل التحديث والاتصال ساهمت في تسهيل التواصل والتفاعل بين لأفراد القبيلة وتعزيزها بدلاً من إعاقتها. والأهم من كل هذا، فإن للروح القبلية في الخليج العربي — حسبما يظهر قد أُعيد انتاجها على قاعدة المصالح الاقتصادية، خاصة مع تردّي الوضع الاقتصادي للأفراد والجماعات. بمعنى أن شبكة العلاقات القبلية والعائلية وحتى المناطقية والمحلية يجري استثمارها لمجابهة المشاكل المتفاقمة. (كوربرشوك، ٢٠٠٢، ص ١٨٦)

وبمعنى آخر، فإنه بالرغم من عوامل التحديث للتي يعتقد أنها قد أدت إلى إضعاف بنية القبيلة، فإنه أمكن لستثمار بعض منتجات التحديث، لإعادة تشكيل الانتماءات القبلية، وتعزيز الهوية الفرعية للأفراد. فالتواصل عبر الهاتف والإنترنت والمواصلات العامة، ولستخدام الطباعة والنشر وغيرها، قدّمت فرصاً كبيرة لإحياء تراث القبيلة وعناصر وجودها للأجيال الجديدة. وبذا يمكن للقول بأن القبيلة للتي شهد للباحثون والمؤرخون ما يعتقد لأنه مذبحها بقيام الدولة القطرية، لستطاعت أن تكيّف نفسها قيمياً عبر "نظام المصالح" المتولّد من ترلجع اعتماد القبائل على اقتصاد الدولة، كما لستطاعت أن تحفظ بقدر ما هيكلها وبعض أعرافها وقيمها عبر وسائل التحديث للى الحد للذي أمكن لها لليس فقط الحفاظ على هوية أفرادها، بل تدعيمها والقفز بها بقدر لابأس به من للقوة والعنفوان فإن فالفساد الجديد للذي ينذر

بخطر أكبر بكثير يتمثل في ظاهرة التحلل الاجتماعي المرتبط بسياسة التحديث. حيث شكلت عملية استمرار البُنى التقليدية والعشائرية والعائلية والطائفية عائقاً أمام إحداث الإصلاح السياسي في الخليج العربي، وذلك على الرغم من انتشار التعليم وازدياد درجات الوعي السياسي. (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص ٧٦).

٥-١-٣ المؤسسة الدينية المتزمتة:

تمثل أقوى المؤسسات التي تعيق تنفيذ المطالب الإصلاحية، ومن الواضح أن أنظمة الخليج السياسية، وخاصة في المملكة العربية السعودية ، حريصة كل الحرص على عدم إقحام الجمهور في الشأن السياسي، رغم الحاجة الملحة إليه في أحيان كثيرة. فالسياسة شأن خاص، ولكن للدين شأن عام، والمؤسسة الدينية ومن الناحية النظرية لا تمثل جهازاً من أجهزة الدولة، ومشرعنة لنظام الحكم فيها فحسب، بل هي من الناحية النظرية (شريك سياسي). مثل هذه المؤسسة تطورت وتوسع دورها بسبب عملية التحديث المتواصلة، وصارت لها جامعاتها وإعلامها الخاص بها، إضافة إلى سلطاتها القضائية والرقابية والأمنية. وإن توسّع هذا الدور لا شك أقحمها في السياسة لمواجهة منظومة للقيم الوافدة، عبر تحشيد الجمهور وتغذيته بثقافة خاصة ودفعه لأعمال تستبطن فعلاً سياسياً وتستهدف تغييراً في آلية صنع القرار.

وإذا كانت الحكومات الخليجية قد أغلقت بوابة الحشد والتعبئة السياسيين على أسس وطنية، فإن المؤسسات الدينية والرديفة لها تقوم اليوم بهذا الدور التعبوي للجماهير، سواء كانت تلك المؤسسات تستوعب كامل الجمهور الخليجي، أو شرائح منه. فسكان المدن والوافدون إليها، والطلبة والعمال وموظفو الدولة هم ممن يقع تحت تأثير تلك المؤسسات الدينية، وهي الأقدر على إقحامهم في الفعل السياسي عبر الحشد الجماهيري عاطفياً. ولا تكمن قوة هذه المؤسسات الدينية في برنامجها بقدر ما يكمن في قدراتها الهائلة على الحشد الجماهيري الذي تخلّت عنه حكومات الخليج، لأن بعضها على الأقل يعدّ مؤشراً خطراً، ويتطلب إيجاد أيديولوجيا وطنية ومفاهيم جديدة تُبنى عليها شرعية الدولة ونخبها الحاكمة. ولذلك فإن مطالب الانفتاح وإعطاء المرأة حقوقها الإنسانية قبل السياسية كحق السواقة والسفر والعمل... إلخ تعدها المؤسسة الدينية المتزمتة معركتها الرئيسية، ذلك إن أي انفلات عن سيطرتها في هذا المجال يعني إضعاف نفوذها، فما بالك بالمطالب الأخرى الاجتماعية كالاستقلالية التعليم عن هذه المؤسسة، هذا فضلاً عن مفاهيمها الجامدة تجاه المطالب السياسية والحقوقية ورفضها للمفاهيم التي أصبحت التيارات الإسلامية المتنورة مقبولة لديها كمفهوم الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الشعبية والتعددية...الخ (www.saudiaffairs.net).

وعليه فإن الصراع السياسي والفكري بين المؤسسة الدينية والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية المتنورة، وبعض مؤسسات المجتمع المدني المتولجدة في دول الخليج (والمملكة العربيه السعودية بشكل خاص) كالأندية الثقافية والأدبية والصحافة والمنتديات سيكون صراعاً طويلاً وشاقاً، خاصة إن الأدوار والصلاحيات وللتأثيرات التي عززتها هذه المؤسسة الدينية في المجتمع عبر العقود الطويلة السابقة قد خلقت تعاطفاً ليس بقليل في نسيج المجتمع – وقدتم ذكر ذلك آنفاً – ، ولقد ساهم وجود العوامل الموضوعية الأخرى كالقبيلة والقيم المحافظة والمصالح الريعية الضخمة لدى الأسرة المالكة في انتشار وهيمنة قيم وثقافة ومفاهيم المؤسسة الدينية المتزمتة لدرجة لم تتمكن التيارات الإسلامية المنفتحة والمرنة وكذلك بعض الشخصيات الليبرالية في الأسرة المالكة أن تنشر قيمها ومفاهيمها المتمثلة بضرورة مجاراة المجتمع السعودي للمستجدات العالمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية دون أن يعني ذلك المساس بالثوابت الإسلامية وبالمصالح الطبقية للأسرة الحاكمة والطبقات المرتبطة بها.

٥-١-٤ الدولة الريعية:

لقد ولّد النظام الاقتصادي في الخليج العربي نموذج الدولة الريعية التي يمكن تعريفها بأنها الدولة التي تعتمد في استمرارها على موارد خارجية المصدر، سواء أكانت تلك الموارد العائدات الدولية من مبيعات للنفط، المساعدات الدولية، أم تحويلات المغتربين من أبناء الدولة أم مزيج من بعض أو كل هذه المصادر. والنقطة الأكثر أهمية هنا هي ما إذا كانت الدولة تعتمد في استمرارها كوحدة سياسية على موارد ينتجها مواطنوها (كالضرائب مثلا) أم على موارد مصدرها مستقل عن أولئك المواطنين.

وفي إطار هذا النموذج تم التفريق بين الدولة الريعية من جهة والاقتصاد الريعي من جهة أخرى وذلك على أساس:

١. لأنه في الدولة الريعية (المملكة العربية السعودية أودولة الكويت)، وعلى عكس الاقتصاد الريعي (كذلك السائد في الأردن) تتجه الموارد إلى الدولة مباشرة.
٢. تشكل عائدات المغتربين في الاقتصاد الريعي مصدراً مهماً من مصادر للدخل في حين إن المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الريعية يأتي عن طريق تصدير المواد الخام.
٣. في الاقتصاد الريعي يشكل الريع كنسبة (مطلقة أو نسبية) من للدخل القومي مستوى أقل من تلك التي يسجلها في الدولة الريعية. (www.dralfaqih.blogspot.com)

ومن هنا تؤثر هذه الأوضاع الاقتصادية على المؤسسات والسلوك السياسي وخصوصا فيما يتعلق بنوعية النظام السياسي وما إذا كان بشكل عام ديمقراطيا أم لا ، حيث تتصف للدول الريعية (الخليجية) بالآتي:

١. تتمتع الدولة الخليجية الريعية ببعض الاستقلال عن مواطنيها بحكم اعتمادها على مصادر خارجية للدخل. هذا الاستقلال يتم تفسيره على أنه مادامت الدولة لا تثقل كاهل المواطنين بالضرائب، فإن المواطنين لا يهتمون كثيرا ببناء مؤسسات ديمقراطية تمكنهم من المشاركة في صنع السياسة العامة ومن محاسبة المسئولين العامين. وتلخص هذه الفكرة بتحوير للقول القديم يلخص تطور النظام للديمقراطي بحيث يصبح للقول: "لا ضرائب دون تمثيل" في السياق الشرق الأوسطي "لا ضرائب، لا تمثيل".
٢. تستخدم الدولة الريعية الموارد الخارجية في تقديم الخدمات المجانية وفي خلق نظام لدعم السلع الخدمات وفي تحقيق مطالب بعضهم وتوزيع المكرمات على بعضهم الآخر. يتم ذلك كله مقابل الولاء أو على الأقل التحييد السياسي للمواطنين.
٣. يؤدي تدهور الريع، وللذي قد يحدث لجملة من الأسباب، إلى تدهور مقابل في قدرة الدولة على الحفاظ على المستوى السابق من توزيع المكرمات ودعم الخدمات، وبالتالي تتدهور الشرعية السياسية للحكام في أعين المواطنين.
٤. يصبح التغيير السياسي (سواء تمثل في الإصلاح أو الانتقال إلى الديمقراطية) ممكنا عندما تبدأ الدولة بتحويل نفسها من كيان يعتمد على الريع إلى كيان يعتمد على فرض وتحصيل الضرائب والرسوم.

فينتج عن هذا للتأثير من قبل الدولة الريعية (الخليجية) شراء النخب الحاكمة لشرعيتها عن طريق خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الاجتماعي ودعم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم من أجل تقليص مطالب المعارضة بإجراء إصلاحات ديمقراطية، وهو للنمط للذي أطلق عليه بهجت قوني "دولة البقشيش". (Bahgat, 1994, P. 511-513). أو تأثير القمع للناتج عن توافر مداخيل اقتصادية ضخمة تسمح لحكومات للدول المعتمدة على السلع الأولية بأن تبني آلة أمنية قوية لا تقوى قوى المعارضة على تجنبها أو الوقوف في وجهها.

بعبارة أخرى فإن للنفط في دول الخليج يوفر للحكومات إمكانية "للذهب" لشراء الشرعية و"العصا" لقهر قوى المعارضة. وفي الحالتين يكون هناك ما يشبه العقد الاجتماعي غير المكتوب يتحول بموجبه الأفراد إلى رعايا اقتصادية فوق العادة بلا حقوق سياسية تقريبا. فتضمن لهم الدولة السلع الرخيصة والوظيفة المناسبة والتعليم والعلاج المجانيين مقابل أن تتراجع كافة المطالب السياسية بالديمقراطية والحكم الرشيد.

ويستمر العقد ما تراضى الطرفان عليه وكأنها رشوة سياسية، فالمواطن يأخذ ما يحتاج من المال وأكثر يقدمه على شكل هبات لا حقوق مقابل إطلاق يد الحاكم ليحتكر السلطة. وبالتالي فقد أسقط المجتمع المدني كثيراً من مطالبه عن الدولة التي نجحت بدورها بشكل ما من التخلص من وشائجها المدنية.

إثر هذا الواقع على وتيرة الإصلاح أو المناداة به، حيث يتعذر قيام دولة ديمقراطية سليمة في دولة ريعية لا تفرض رسوماً أو ضرائب على مواطنيها. بالرغم من مقولة: إن مجتمعاً خالياً من الضرائب لا يعني، بالضرورة، أنه مجتمع خال من السياسة. (الكواري، ٢٠٠٥، ص٢٦-٢٩)

٥-١-٥ اختلال التركيبة السكانية:

إن المسألة السكانية في دول الخليج العربي هي أكثر إلحاحاً وضرورة، وتُعد مسألة للتوازن في التركيبة السكانية إحدى المشكلات التي تواجهها دول الخليج عموماً، الأمر الذي أثار التساؤلات حول نوع التغيرات التي أحدثها وجود العمالة الآسيوية والاجنبية على التركيبة السكانية في هذه الدول وما يمكن أن ينجم عنها مستقبلاً من تحولات أو مخاطر قد تمس مسألة الهُوية أو تشكل عنصر تهديد للأوضاع الأمنية والإقتصادية في هذه الدول.

ويُعد العامل السكاني ولحداً من أهم العوامل التي تحدد وتشكل مقومات وقدرات الدولة، لأنه يحدد أموراً عدة، أهمها قدرة الدولة على استثمار كثافتها السكانية في بناء قدرتها العسكرية والتنموية. وعلى مستوى دول الخليج العربي هناك مسألة خطيرة وجدية تتمثل في تفاقم اختلال التركيبة السكانية وغلبة العمالة الوافدة التي تُقدر بنحو أكثر من ١.٧ مليون عامل، أي ما يعادل ٧٦% من قوة العمل الإجمالية. ومن المتوقع أن تصل العمالة الأجنبية إلى نحو ربع عدد السكان (٢٨ مليون نسمة). ويُعتقد أن المسألة ستأخذ أبعاداً أخرى سنة ٢٠١٠ بعد تطبيق البنود الخاصة بظروف العمل وحقوق العاملين المهاجرين وفقاً لقوانين منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية، ناهيك عن التهديدات الأمنية وزيادة نسبة الجرائم وتجارة المخدرات واتساع أعمال العنف.

إنه بالإمكان تقسيم دول الخليج العربي حسب نسبة الوافدين إلى إجمالي عدد السكان فيها حسب إحصائيات عام ٢٠٠١ إلى مجموعتين، تتدخل في المجموعة الأولى كل من قطر والكويت والإمارات، وتشكل نسبة الوافدين فيها ٩.٧٢% و ٩.٦١% و ٦.٧٦% على التوالي. أما المجموعة الثانية فتتكون من السعودية والبحرين وسلطنة عمان وفيها يشكل الوافدون ما يقارب ثلث السكان. (وكالة الأنباء الكويتية- كونا) (www.kua.net.kw/NewsAgenciesPublicSite).

وفي ضوء ما سبق يمكن للقول إن أهم ملامح المشكلة السكانية في دول الخليج العربي تتمثل من خلال حقيقتين رئيسيتين تشكلان جوهر تلك المشكلة:

الحقيقة الأولى: تتمثل في أن هناك انخفاضاً في نسبة السكان المواطنين إلى إجمالي السكان. ومن المحتمل أن تنخفض نسبهم إلى أقل من ذلك في السنوات المقبلة إذا ما ظل الحال على ما هو عليه. وعلى الرغم من سياسة التجنيس التي اتبعتها بعض دول الخليج وبصورة مكثفة فإنها لم تحقق التوازن السكاني المطلوب.

والحقيقة الثانية : تتمثل في هيمنة جنسيات معينة، حيث أصبحت هي الغالبة على الهيكل السكاني، مما يشكل وضعاً في غاية الخطورة يجب تداركه والعمل على تصحيحه.

ومن أسباب مشكلة التركيبة السكانية من خلال استعراض طبيعة مشكلة الخلل في التركيبة السكانية في دول الخليج، يمكن القول إن أهم عوامل هذه المشكلة يتمثل في:

١. الوجود التاريخي للآسيويين من شبه القارة الهندية وما ترتب عليه من روابط تقليدية.

٢. والخلل الهيكلي في سوق العمل الخليجية، والذي نشأ عن الإنفاق العام المتفجر.

وأدت سيادة قيم الاتكالية والتوقع التي تنامت استجابة لبعض التوظيفات الاجتماعية لعائدات النفط بشكل ريعي، تأثير للنمط الاستهلاكي الترفي والمباهاة الاجتماعية في استخدام العمالة في مجال الخدمة الشخصية. وكذلك سياسة الاعتماد على العمالة الوافدة دون ضوابط أو قيود والخلل في بعض القوانين الداخلية وانتشار عمليات التسلل وتدهور الوضع السكاني وعدم الإسراع بمعالجته.

لقد عانت دول الخليج العربي ولا تزال من خلل هيكلي في تركيبة السكان وذلك بسبب ازدياد عدد الوافدين الذين وصلت قوة العمل بينهم إلى حوالي الثلثين. الأمر الذي أدّى إلى تفكيك المجتمعات الخليجية، وبالتالي تراجع دور المواطن السياسي والإنتاجي والثقافي، وما تبع ذلك من تباطؤ في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية وترسيخ استقلالية السلطة السياسية على المواطنين.

٥-١-٦ ضعف مستوى المؤسسية والثقافية الديمقراطية:

إن انعدام ثقافة المشاركة والتعددية السياسية في المجتمعات العربية والخليجية بصورة خاصة، يُعد من أبرز أسباب تعثر التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، ومعرقلة للمسيرة الإصلاح السياسي فيها وتتشكل ثقافة المشاركة في المجتمع من خلال القدرة على تأسيس ديمقراطية محلية تتناسب مع واقع كل دولة على حدة، عبر مستويين أحدهما نظري والآخر عملي. أما النظري، فمن خلال استنبات قيم التسامح، وقبول الآخر، والحوار، وثقافة المساومة السياسية.

أما عملياً فعن طريق استقرار وثبات الممارسة الديمقراطية. وعلى المستوى النظري، فعلى الرغم من أهمية ما قدمه الباحثون في المسألة الديمقراطية، إلا أنه لم يَرقَ حتى الآن إلى مستوى تقديم أطروحة عصرية تعمل على تبنية الديمقراطية في الدّولة والمجتمع الخليجي، ولستنبات ثقافة الديمقراطية

والتعددية السياسية، وربما يعود ذلك الإخفاق إلى طبيعة التصور العام للذي يرتكز على فكرة مفادها أن وجود «نظام ديمقراطي» هو وحده الكفيل بقيام ديمقراطية حقيقية، بغض النظر عن وجود، أو انعدام الثقافة الديمقراطية في المجتمع، ولذا فإن الجهود كانت تُركز على ضغط الأنظمة الحاكمة للأخذ بالنظام الديمقراطي، لكن سنوات الديمقراطية العربية، وإن لم تكن طويلة، أثبتت استحالة نجاح نظام ديمقراطي في ظل غياب ثقافة الديمقراطية.

لا يمكن مثلا أن ينجح المشروع للديمقراطي في ظل مجموعة للقيم السياسية السائدة في البلدان العربية وبالأخص دول الخليج العربي، والتي ترفع العلاقة بين الحاكم والمحكوم من درجة التفاعل السياسي، وتقاسم المسؤوليات الوطنية، إلى درجة الخضوع لقيم الطاعة المطلقة لولي الأمر، أو التي تنظر إلى المناصب في الدولة على أنها مجموعة عطايا يتم توزيعها حسب إرادة السلطة ومزاجها، ولاعتبارات لا علاقة لها بالكفاءة والقدرة. (النجار، ٢٠٠٨، ص ١١٢)

إن للذي يعيق عملية الإصلاح السياسي ومسيرة التنمية وتطويرها في الدرجة الأولى، هو طبيعة الثقافة السائدة، فعندما تكون هناك قابلية للفساد في الثقافة، فإن الديمقراطية تتلاشى، حتى وإن تظاهرت الدولة، أو المجتمع بها. ولنأخذ مثالا آخر يتعلق بالمجتمع هذه المرة، وهو طريقة اختيار الممثلين السياسيين، والتي تُعد شرطا أساسيا في تحديد ملامح الديمقراطية وهيئتها العامة. فالمجتمع للذي ينتخب ممثليه لاعتبارات طائفية وقبلية، هو بالضرورة يُمارس شكلا من أشكال المشاركة التي لا علاقة لها بالديمقراطية، ولا يعني ذلك أن الثقافة الديمقراطية تتنكر للهويات الفرعية، وتسحق الانتماءات الدينية، أو العرقية، لكنها أيضا لا تعمل على تكريسها بديلا عن الهوية الوطنية الجامعة.

فالثقافة الديمقراطية تختلف تماما عن ثقافة المبايعة، لقد أصبح العالم العربي وبالخصوص دول الخليج وبسبب الثقافة السائدة أمام ممارسات متعددة كلها تتلبس بثوب الديمقراطية رغم أنها لا تعدو في الحقيقة المبايعة أو الاستفتاء العام، ومثاله الانتخاب على خلفية مذهبية وقبلية، فهي كممارسة لا يمكن وصفها بالانتخاب وإن تسترت بذلك، وإنما هي مبايعة يؤديها الطائفيون والقبليون بنوع من الرضا والتوافق للداخلي، وفي ظل ثقافة المبايعة التي تعتمد على المذهبية والعرقية، لا توجد فرصة لتطور الديمقراطية الحقيقية التي تعتمد على المنافسة طبقا لما يمتلكه كل شخص من كفاءة ذاتية.

إن العمل على استزراع الديمقراطية في العالم العربي لن يتم إلا عبر برنامج مكثف يعمد إلى توعية المواطنين بقيم الديمقراطية، المتمثلة بالحرية والعدالة والمساواة، وإشاعة ثقافة الحوار والتسامح ونبذ ثقافة الإقصاء والتعصب، وتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية الفعالة في الأنشطة المختلفة للمجتمع، ولاسيما السياسية، نظرا إلى أن اتساع المشاركة السياسية يُعد الرافد الأساس لترشيد الديمقراطية وتنميتها. أضف إليه ضرورة أن يتعرف المواطنون على حقوقهم وواجباتهم في ظل النظام

للديمقراطي، وتدريبهم على التمسك بها، وللدفاع عنها، وعن وسائل الضغط المتاحة أمامهم لصيانة تلك الحقوق من الانتهاكات السلطوية. ولايزال للباحثون في الشؤون الديمقراطية يتساءلون عن الجهة التي تقع عليها مسؤولية نشر الديمقراطية.. هل تتحمله الدولة أم المجتمع؟ وفي اعتقادي أن المسؤولية مشتركة، فهي من جهة تقع على عاتق الدولة، باعتبارها المعنية عن تجسيد ما يمكن تسميته بالوحدة في ظل الاختلاف.. فالتباينات العرقية والطائفية، والاختلافات السياسية والاجتماعية من الأمور الطبيعية في كل المجتمعات، ودور الدولة تحديدا هو العمل على إنجاح فكرة الوطن المشترك الذي يحتضن الجميع بنظام حقوقي ينزع كل مشاعر الغبن وسياسات التمييز، ولا يتحقق ذلك دون ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية، وتعريفهم بأن الانتماءات، مهما بدت متباينة، لا يجوز أن تنتقل إلى الشارع في هيئة صراعات سياسية، وعلى الدولة أن تبتعد عن استثمار الخلافات والتباينات الفكرية، أو الدينية، لأغراض سياسية، لأنها بذلك تفتح منفذا واسعا للصراع الداخلي يصعب إغلاقه. (www.awan.com)

فالواقع للراهن للثقافة العربية وبالخصوص في نطاق مجتمعات الخليج العربي، يُبرهن على آلية إنتاج ثقافة استهلاكية تسقية بأبعاد طويلة المدى، يظل أثرها على المدى البعيد لتاريخ نشوء الثقافات و تشكلها عبر مؤسسات وبُنى الثقافة، التي بدلاً من أن تؤسس لقيام ونهوض الثقافة تؤسس لواقع مؤدلج مُفرغ من العطاء ومفعم بالنسقية السلبية المليئة بالفجوات والثغرات التي تعطل أداء الثقافة وتتراجع بها للوراء. فالثقافة في مجتمعات الخليج العربي خطاب لم يتأسس وفق آلية التخطيط الاستراتيجي الذي يجعل من الثقافة كيلتأ فاعلاً في المجتمعات، وذلك كون هذه المجتمعات فصلت الثقافة عن المجتمع المدني وحلّقت في هامشية الثقافة بعيداً عن الواقع، فلا وجود في هذه المجتمعات لقواعد ومرجعيات إستراتيجية ثقافية لما تصطنعه من قرارات في السياسة والاقتصاد وقطاعات المجتمع المختلفة، الأمر الذي أنتج ثقافة استهلاكية وسقيمة مفرغة من إمكانياتها الإنتاجية وذلك عبر سياسات وتداعي لمفارقات أسقطت المثقف في هوّة الظلالة سابين عجز عن الإنتاج وآخر فهم مغلوط لدوره من جهة ثانية، تقع المسؤولية على المجتمع وقواه الفاعلة ومؤسساته المدنية، فنشر الديمقراطية أمر يعني المجتمع، وهو المستفيد الأول من تطبيقها.

أما للقوى السياسية والاجتماعية فلم تستطع أن تتبنى برنامجا ديمقراطيا داخليا يعنى بتربية الأفراد على المشاركة، والاختلاف، والإصغاء للرأي، وتقبل للرأي الآخر، بل كانت في الغالب سلطة استبدادية على هيئة معارضة سياسية، فهي صورة طبق الأصل من الحكومات التي تحاربها. باختصار فإن تحقيق الديمقراطية في العالم العربي يتطلب اتحاد إرادتين، الأولى: إرادة مجتمعية تؤمن بالديمقراطية، والثانية: استعداد النُّخب الحاكمة لقبول التعددية السياسية والفكرية.

لقد شكلت الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وغياب الثقافة المستندة إلى القيم الديمقراطية أهم معوقات عملية الإصلاح في دول الخليج العربي. إذ أن القرار السياسي كان في كثير من جوانب العمل العام بيد السلطة الحاكمة نتيجة غياب المؤسسة البرلمانية أو ضعفها أو ارتباكها، ناهيك عن تغوّل القدرة التي تملكها الأنظمة الدستورية القادرة على حل تلك البرلمانات متى شاءت.

إضافة إلى أن البنى السياسية والاجتماعية ترتكز إلى أنظمة أبوية تقليدية ذات أبعاد سلطوية يقودها ويتحكم بها "كبير الأسرة" أو"شيخ القبيلة" الذي أصبح حاكماً سياسياً. وقد شمل ذلك حتى الدول ذات التجربة البرلمانية مثل دولة الكويت حيث عكست الاستقطابات القبلية والطائفية والإثنية نفسها في بناء المؤسسة النيابية والبلدية.

٥-١-٧ غياب دوْر المرأة وضعف ثقافة حقوق الإنسان:

إن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة من عادات وتقاليد وقيم ورؤى هي بيئة غير حاضنة وغير دافعة لانطلاق المرأة في مجتمعات دول الخليج العربي، ومن ثم فالتعامل مع قضايا المرأة ومشكلاتها في هذه المجتمعات لا يمكن عزله عن قضايا المجتمع وثقافته . كما أن التطوير والتحديث المطلوب للدور المرأة لابد وأن يتوازى معه تطوير وتحديث اجتماعي ثقافي شامل لكافة مكونات وعناصر البيئة الاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن الدور السياسي للمرأة في دول الخليج العربي سوف يتوقف على عدد من المحددات تتمثل فيما يلي :

أولاً: مدى رغبة وقدرة النظم السياسية في دول المجلس على التعامل مع القيود الاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة. فكلما توافرت الرغبة والقدرة لدى هذه النظم في التخفيف من هذه القيود ساعد ذلك على اتساع نطاق مشاركة المرأة والعكس صحيح .

ثانياً: درجة نمو الوعي السياسي للمرأة الخليجية بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية، وهو يتوقف على ازدياد فرص التعليم بالنسبة للمرأة، وازدياد قدرتها على الدخول في مجال العمل، وتغير أساليب التربية والتنشئة، وما تقوم به وسائل الإعلام من دور في هذا المجال، ومن ثم فكلما ازدادت درجة الوعي السياسي للمرأة الخليجية ساعد ذلك على اتساع نطاق المشاركة السياسية لها .

ثالثاً: مدى تغير نظرة المجتمع للمرأة ودورها في الحياة الاجتماعية فكلما تغيرت هذه النظرة ، أدى ذلك إلى تهيئة البنية الداخلية للقبول بدور واسع للمرأة في الحياة السياسية.

رابعاً: مدى قدرة المرأة في منطقة مجلس التعاون على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، فكلما ازدادت هذه القدرة أتاح لها ذلك فرصة إحداث التغيير من أجل حصولها على حقوقها السياسية، وممارستها لهذه الحقوق.

خامساً: طبيعة العوامل الخارجية الدافعة نحو تغيير الوضع القائم للمرأة، فهناك ضغوط خارجية على كثير من دول العالم ومنها دول مجلس التعاون ، وذلك لتوفير الضمانات اللازمة للمرأة لممارسة حقوقها وتعديل القوانين بما يؤدي إلى انطلاقها في هذا المجال، ولذلك تشكل بعض العوامل الخارجية عناصر مهمة تسهم في إحداث نوع من التغيير في وضع المرأة السياسي والاجتماعي.

هذا إلى جانب أن المرأة قد غيّبت إلى حد كبير مما جعل من الصعوبة بمكان تغيير المجتمعات وتطورها. أما في مجال حقوق الإنسان فقد عكس واقع الحال غياباً كاملاً لحقوق المرأة أو تفعيل دورها، ساعد على ذلك الضغوط الكبيرة التي مارستها المعارضة الأصولية الإسلامية. (مشاقبة، ٢٠٠٥، ص٧٤-٧٩).

وعن أبرز التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان في الخليج ضرورة بلورة تقاليد وقيم واضحة في مجال حقوق الإنسان والسعي إلى إيجاد ضوابط تعزز مصداقية العمل الحقوقي والاحترافية في الأداء للتصدي لجميع أنواع الانتهاكات، سواء من الحكومات أو من المجتمع، وكذلك الشمولية في المفهوم، بحيث يكون الاهتمام بكل ما يخص الإنسان من قضايا بيئية واجتماعية وسياسية وثقافية.

وأخيراً، ضرورة إيجاد وتربية كوادر عاملة في هذا المجال. إعادة صياغة الخطاب الديني ليستوعب قضايا حقوق الإنسان والمواثيق الدولية المعروفة، واستحضار تجربة العمل الحقوقي في الخليج بهدف تطوير وسائل عملها وتوثيق التواصل بين المهتمين بشئون حقوق الإنسان في منطقة الخليج من أجل رفع مستوى ثقافة حقوق الإنسان في الخليج.

٥-١-٨ غياب النظريات السياسية:

إن قضية التباين بين مفهومي السلطة والدولة، وكيف أن مفهوم السلطة لايعني بالضرورة تطابقه مع صناعة الدولة، ففي الأعم الأغلب تمتلك الجماعات البشرية أدوات تشكيل السلطة، لاعتبارات للقوة العسكرية، التحالفات مع قوى خارجية، ولكنها بالتأكيد تفتقر إلى مقومات وعناصر تكوين الدولة، فالدولة لا تحددها مفاهيم الارض، الجماعات البشرية والحاكم أو (القيادة) فقط ، الدولة تحتاج إلى أن تمتلك مشروعا حضاريا يحدد مسيرتها في الحياة، ويكون قادرا على التطور والبناء للداخلي كما يكون قادرا على التفاعل المستمر مع كل المعطيات السلبية والايجابية، فمشروع الدولة هو مشروع يمتلك فلسفته الخاصة ورؤياه الآنية والمستقبلية، ويلقي نظرة موضوعية على الماضي دون أن يستغرق في فكرة الماضوية كمرجعية تاريخية له.

من المؤسف أننا لانجد تصورا لفلسفة الدولة في دول الخليج العربي في العصر الحالي، كما لم تكن هناك فلسفة للدولة في الدستور ، فالقيادات السياسية تمكنت من تشكيل سلطة للحكم في غياب معايير الدولة وبالتالي لم تتمكن من تقديم مشروع حضاري ، كما أن الناتج المحلي اعتمد بشكل شبه كلي (٩٧%) على صادرات النفط تاركا كل الخلسات الأولية التي تمتلها أرض الجزيرة العربية والخليج العربي مهملة ، وهذا بالطبع يعكس تدني بقية الاتجلهات التي تتفاعل بشكل مباشر مع حياة الانسان اليومية، لبتداء من مناهج التعليم الأولي وحتى الجامعي، وأيضا في القطاعات الصحية، الزراعية والصناعية، مما يمكن عدّه جريمة في إيقاف النهج الحضاري. (ديلو، ٢٠٠٣، ص ٤٩).

وتتشكل فلسفة الدولة في الكثير من النظريات السياسية ومن ضمنها نظرية (العقد الاجتماعي)، فالعلاقة بين الفرد كأحد عناصر المجتمع وبين الدولة يجب أن تكون واضحة، ومحددة عند كتابة الدستور ليصبح الدستور بالتالي المرجع القانوني لتفسير سلوك الأفراد سواء كانوا رجال سلطة او من بقية طبقات المجتمع الانساني، وبالتالي لايمكن للسلطة أن تصبح فوق المجتمع، ولكنها تفسر كجماعة تنفذ الشرعية القانونية بين الأفراد، وفي حال فشل السلطة في القيام بدورها تحل ويتأتى لانتخلبات علمة تفرز من خلالها صناديق الاقتراع منظومة سلطة جديدة. (ديلو، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢٦).

غير أن الإشكالية التي يعاني منها رجال السلطة في الخليج العربي والمجتمع الخليجي المعاصر هو في غياب فلسفة تحدد فكر الدولة واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية على السواء،فدول الخليج العربي تعاني من غياب نظرية فكرية ترسم ملامح الدولة، فحتى هذه اللحظة لم يقدم لنا المشرع الخليجي تفسيراً للاتجلهات الفكرية للدولة الخليجية، وتكمن الإشكالية الأساسية في غياب النظريات السياسية في دول الخليج إلى أن معظم، إن لم يكن كل الأفكار والأيديولوجيات التي تقوم عليها، ليست نتاجا للواقع الخليجي العربي ، إذا استثنينا بالطبع الأحزاب الدينية، التي هي في حقيقة الأمر تسيّس الدين لأهداف خاصة، فهناك الكثير من الأيديولوجيات التي استلهمت عقول عدد من السياسيين الخليجيين، وقاموا بإنشاء حركات وتكتلات شبه حزبية تحاكي الأحزاب الموجودة في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، وقاموا بمحاولة إلباسها للواقع الخليجي العربي الذي هو غريب عليها، وهي غريبة عليه.

وفي المقابل، نجد بأن البيئة التي أفرزت الأيديولوجيات في الغرب وغيره من بقاع العالم، تعبر فيها تلك الأفكار عن واقعها والتطورات التي تحدث به .فلا شك بأن التطورات في أوروبا والغرب عموماً،

منذ عصر النهضة وحتى اليوم، جاءت بنظريات ونماذج سياسية وفكرية تتماشى مع المتغيرات التي تحدث في المجتمع، وبالتالي فإمكانية تطوير الأفكار، أو نقدها، أو التراجع عنها يستند إلى واقع معيشي هو الحكم على صدقية الأفكار أو خطئها. (www.awan.com)

يضاف إلى ذلك عنصر مهم وهو الدور الذي تلعبه الفلسفة وأدواتها في نقد وتحليل الأفكار والأيديولوجيات السياسية. والفلسفة وما تتضمنه من أفكار واتجاهات عبر فلاسفة السياسة المختصين، تقدم الصياغات النظرية السياسية للواقع وما يلحق به من مستجدات من جهة، والمساهمة في صياغة للقوانين وتطبيقاتها العلمية من جهة أخرى. ويعد هذا الدور من أهم الأعمدة التي تقوم عليها الأحزاب أو التكتلات السياسية التي تقام على أيديولوجيات، أو اتجاهات فكرية معينة. وبذلك تكتمل دورة العملية السياسية في المجتمعات المتقدمة بحيث يوجد واقع ينتج المشكلات، وفي الوقت نفسه الفكر، وفلاسفة يصيغون الفكر السياسي النظري، وسياسيون يطبقون الفكرة أو الأفكار من خلال ممارساتهم الحزبية داخل وخارج المؤسسات السياسية للدولة، بحيث يتحقق لهم عما إذا كان الفكر أو الأيديولوجيا التي يعتمدونها ممكنة التحقق أم لا، وإصلاح الخلل إن وجد فيها.

كل ما سبق ذكره لا وجود له على الساحة السياسية والثقافية في دول الخليج العربي. فلا وجود لأفكار أو أيديولوجيات تعبر عن الواقع، ولا وجود لفلسفة عربية أو فلاسفة بالمعنى الحقيقي للكلمة في الوطن العربي، ولا صياغات نظرية فعلية للواقع السياسي والاجتماعي، وحتى عملية التطبيق تكاد تكون مشلولة لطبيعة الأنظمة فيها، أو التي تكون الديمقراطية فيها شكلا بلا مضمون حقيقي، وحتى من السياسيين المنضوين في أحزاب أو تكتلات سياسية، حيث يغيب عنهم الأفق والرؤية السياسية السليمة، ناهيك بالعقبات الثقافية الأخرى التي تقف حجر عثرة كبرى أمام العمل والممارسة السياسية الحقيقية.

وكذلك إن ما يعيق استنبات الديمقراطية ومسيرة الإصلاح والتنمية الشاملة في دول الخليج العربي، على رغم كل المحاولات المبذولة، هو أن أغلب النُّخب الحاكمة نشأت عن الفكر الواحد، ولاتزال تُصر على رفض الآراء الأخرى مهما بدت مقنعة، ولم تسمح بنشأة المواطن المشارك الفاعل، بل اكتفت ببناء الرعايا المطيعين .

إن الحياة السياسية في دول الخليج العربي تختلف بشكل بيِّن عن الحياة السياسية في دول أخرى نتيجة غياب أي معتقدات حول الحاجة الأساسية للسيادة الشعبية. هذا الغياب هو ما يفسر كيف أن المواطنين في الدول الخليجية لا يحتجون كثيراً ضد الأنظمة غير المقبولة التي يعيشون في ظلها ويرجع

هذا الغياب إلى عدم اجتراح أنظمة فكرية سياسية تحد من الطغيان السياسي وتؤسس بناء حقوقياً للمواطنين (بالمعنى السياسي) في وجه الدولة وذلك ما يُسهّل قبول أنظمة الحكم القائمة على حكم فرد أو قلة، وذلك بالرغم من بروز بعض المظاهر الرافضة في بعض دول الخليج العربي كعُمان البحرين والسعودية والكويت إلا أن ذلك لم يصل إلى درجة للقدرة على التغيير والإصلاح (الكواري، ٢٠٠٥، ص ٣٠-٣١).

تتوضح من المعوقات المشار إليها بأعلاه بأن هناك محددات موضوعية وذلتية كبيرة تمنع من سلاسة تنفيذ الإصلاح السياسي وللديمقراطي في في دول الخليج وهي: الاقتصاد الريعي وافرازاته القيمية والسياسية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني الضاغطة، وللولاءات القبلية والعشائرية المترسخة، ووجود مؤسسة دينية متزمتة وقوية تعضدها الأذرع السياسية الرسمية، وإلى غير ذلك من المعوقات فإن السعي لإزالة تلك المعوقات تشكل انطلاقة المشروع الإصلاحي وتهيئة الأرضية المطلوبة لتنفيذ المقومات الأساسية لأي مشروع إصلاحي ديمقراطي كتأسيس دولة قوامها المؤسسات المدنية وبالأخص السياسية وتنفيذ للقانون وفصل السلطات، إضافة إلى وجود الحريات العلمة الثابتة في كلفة المقاييس والمواثيق الخاصة بحقوق الانسان والاعتراف بالتعددية وحق الاختلاف وغيرها، إن فرضية تحقيق ذلك سوف يمهد الطريق إلى المشروع الإصلاحي في منطقة دول الخليج العربي.

٥-٢ سبل الإصلاح في دول الخليج العربي:

لقد اجتازت معظم الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي حقبة من التغييرات السياسية الحادّة التي عمّت المنطقة والعالم العربي في نهاية الحرب الباردة، دون أن تتخلى عن الكثير من سلطاتها. وبالرغم من أنها لم تكن بمنأى عن التطورات الضخمة التي هزت العالم، إلا أن بعض الأنظمة السياسية العربية، إن لم يكن معظمها، قد تعامل مع موجة هذه التحولات بصورة أو بأخرى. فالعديد من هذه الأنظمة قد أجرت إصلاحات لكنها اتجهت كلها نحو تحديث الاقتصاد، ومعالجة الشؤون الاجتماعية، بدلاً من التوجّه نحو إعادة توزيع القيم السلطوية ضمن النظام السياسي. ولهذا يمكن القول إن الأنظمة الحاكمة، التي تتحدث عن الإصلاح السياسي في خطابها العام، إنما تقوم، في الحقيقة بتجنبه، بالرغم من الإقرار بأن هناك بعض التغييرات السياسية قد تحققت بالفعل، ومنها على سبيل المثال تزايد عدد الأحزاب السياسية في معظم الدول العربية عما كان عليه قبل عشرة أو خمسة عشر عاماً. كما ازداد عدد الدول التي تجري انتخابات عامة، ولو تفاوتت نوعياتها. كما توفرت إمكانية الحصول على المعلومات وتحسنت نوعية المناظرات السياسية.

وعلى الرغم من أن معظم الأنظمة العربية الحاكمة، الملكي منها والجمهوري، مازالت تُحكم بنفس الأشخاص أو العائلات، بخاصة بعد أن بَطُل نمط الانقلابات العسكرية، وعلى الرغم من طول فترات الحكم هذه، ومن جمودها الظاهر، إلا أنه من المحتمل جداً أن تبرز الأنظمة العربية الحاكمة هي نفسها كلاعبة ذات شأن في عملية الإصلاح السياسي. فهذه الأنظمة تملك السلطة وتملك السيطرة، ويمكنها إدخال الإصلاحات تماماً كما يمكنها منعها. وهنا لا بد من الالتفات إلى أنه من غير المحتمل أو المنتظر أن تبادر أنظمة الحكم إلى القيام بإصلاحات تقوّض سلطتها الذاتية أو بعضها، ولاسيما إذا كانت قادرة على تجنب ذلك. ومما لوحظ أن العديد من هذه الأنظمة لم تكن راغبة في إجراء مثل تلك الإصلاحات إلا بعد أن تعرّضت لضغوطات داخلية وخارجية مورست عليها. وقد ساعد على ذلك أن هناك أفراداً ضمن مؤسسات الحكم الرسمية أدركوا أن إجراء التغيير أصبح ضرورياً. وهؤلاء الإصلاحيون داخل المؤسسات الحاكمة، يمكن أن يشكلوا رافعة مهمة وأدوات فاعلة في إتمام عملية التغيير السياسي، ولاسيما الإصلاحات التي تديرها الأنظمة بحرص. ويساق ذلك، لأنه من المؤكد أن هناك مناصرين للإصلاح في أنظمة الحكم العربية كافة، وحتى أشدها محافظة، يدركون أن العالم يتغيّر بسرعة، سياسياً واقتصادياً وحتى ثقافياً وفكرياً واجتماعياً. وبالتالي فإن على كل الأنظمة الساعية نحو البقاء أن تتكيف وتتطور وتتبنى السياسات الأكثر توافقاً مع الاتجاهات الحديثة التي أصبحت سائدة في العالم (www.alwatanvoice.com)

وفي حال دول الخليج العربي، فإن الأيديولوجيات التي سعت من خلالها الحكومات لتبرير رفضها للديمقراطية قد فقدت بريقها، لأنها في الأصل كانت ذات منطق مغلوط وخارج عن الصواب. ونتيجة لذلك

الانكشاف فقد بدأت الأنظمة العربية تذهب إلى تبني مثال الديمقراطية الليبرالية على أنها ضرورة، حتى لدى الحكومات التي لا تنوي الالتزام به، ولكن ترى أن طريق الوصول على ذلك يختلف حسب اختلاف الروابط الاجتماعية والسياسية داخل كل دولة. أما الأنظمة الملكية العربية التي تنتمي إليها كل دول الخليج العربي فإنها بدأت تحس بالضغط لإظهار حيوية متجددة وذلك لتأكيد استمرار أهمية نظام حكمها ومطابقته لمقتضى الحال. وحتى "الملوك" و "القادة الأمراء" الذين يمسكون بزمام السلطة بثبات شديد، أو في أحسن الأحوال يتشاطرونها مع أفراد عائلاتهم، فإنهم لا يخفون رغبتهم في أن يُنظر إليهم كقادة "دستوريين". ورغم أن الأكثر انفتاحاً وتوقاً للإصلاح بين هؤلاء لا نيّة لديهم، مطلقاً، في تولي المُلك دون الإمساك بالحكم، فإنهم جميعاً يعيدون كتابة دساتير بلادهم أو يعدلونها مراراً، من دون نقل أية سلطة حقيقية إلى المؤسسات السياسية الجديدة. وبذلك فقد تحوّلت مهمة تعديل الدساتير إلى صناعة حقيقية. فالمجالس النيابية والحكومات المحلية تكون هي الأهداف الأولّية للإصلاح، حيث أنه يتم تعديل صلاحياتها ومهماتها على الدوام (www.alriyah.com).

وبما أن الإصلاح قد تمّ إدخاله كلّه أو جُلّه من أعلى الهرم، لذا فإن هدفه لم يكن تعزيز الديمقراطية بذاتها، بقدر ما كان الهدف هو "التحديث"، وهو ما شكل محاولة لتحسين نوعية الحكم لإظهاره بمظهر أبهى وبالتالي يصبح أكثر مقبولاً محلياً ودولياً. وهذا أمر يدخل قدراً كبيراً من الارتباك في النقاش حول الإصلاح خاصة ما تعلّق بمفهوم "التحديث" الذي يجب أن يشمل سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية ليبرالية عصرية مترافقة مع فعّالية إدارية. ويتأتي الخلط والإرباك من الاضطراب في مقاربات فكرة "التحديث" التي رأى الاشتراكيون أنها مغايرة تماماً لما تتبناه الأنظمة الغربية. لذا جاء التباين في اتباع مسارات مختلفة نحو التنمية، ومقاربات مختلفة نحو المشاركة السياسية. إلا أن الأمر اختلف حديثاً، حيث اكتسبت الفكرة قبولاً جديداً ولاسيما لدى الأنظمة الحاكمة القائمة التي ترفض "الديمقراطية" شكلاً، ولكنها تدرك في نفس الوقت أن هناك حاجة إلى تحقيق فعّالية أعظم في الإدارة كما في الاقتصاد، رغم إطلاقها على كل ذلك صفة "الإصلاح". (www.df-althani.com)

تشعر دول الخليج العربي، عدا الإمارات العربية المتحدة، قبل الأزمة المالية الحالية، بعدم الرضا عن وضعها الاقتصادي. وحتى في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط إثر الغزو الأمريكي للعراق، فإن ذلك لم يحل أزمة تباطؤ النمو، حيث أن النفط لم يعد مصدراً دائماً للإيرادات التي تستطيع تلبية الاحتياجات الاقتصادية كافة، وبالتالي فقدت الحكومات قدرتها على إغراء الاجماع الشعبي. فالسعودية، مثلاً، أدركت ضرورة العمل ضمن موازنات محددة وخيارات متعددة، وهذا ما أعطى الأسرة المالكة حافزاً قوياً لتتشاطر بعض السلطات حول القرارات الاقتصادية مع مجلس الشورى.

أما الكويت فقد انتابها القلق أيضاً حول إمكانية عدم كفاية الإيرادات النفطية الحالية لتغطية موازناتها. وفي المجمل فإن جميع الدول الخليجية أصبحت تدرك جدّياً بأن النفط وحده لا يمكن أن يوفّر لها الأمن

الدائم. ولاسيما تلك الدول التي تشهد نموّاً سريعاً في عدد السكان والتي عليها أن تتعامل مع البيئة التنافسية للاقتصاد العالمي؛ وهذه تتطلب مجموعة من الإصلاحات في كل الأنظمة الاقتصادية. كذلك الأمر بالنسبة لحاجة نظام التعليم إلى الإصلاح وهذا كلّه يندرج في سياق إصلاح سياسي اجتماعي شامل، مع عدم ملاحظة وجود اتفاق حول دور الإصلاح السياسي في تحديث تنشيط الاقتصاد، ففي الكويت تسمع هناك شكوى في الحكومة، ومن أفراد العائلة الحاكمة، من أن مجلس النواب يشكل عائقاً بوجه التطور الاقتصادي(www.regionalstudiescenter.net) وبوجه إنجاز الإصلاح الإداري والقانوني القادر على دعم هذا الاقتصاد، ويأخذون مثلاً على ذلك ما جرى في دبي حيث عزوا ازدهار اقتصادها إلى تحررها من المعوّقات وعدم الفاعلية الناتجة عن المناقشات البرلمانية الطويلة والتسويات المتعددة بين الفئات السياسية.

ومهما يكن من أمر، فمن المحتمل أن يتسارع الاندفاع نحو التحديث في دول الخليج العربي، وذلك لأن الأنظمة السياسية وخاصة التي تجددت في الإمارات والسعودية وقطر والبحرين والكويت ترى أن عليها تحديث إدارتها السياسية والخروج من مأزق المُلك وذلك بالذهاب إلى إجراء تغييرات جوهرية والتي بدأ فيها فعلاً. أما في سلطنة عُمان فقد استمر النظام السياسي هناك بتطوير المشاركة السياسية وتشجيع الانتخابات وتشكيل مجلس الشورى عن طريق الخيار الشعبي إلا أن التطوير المرجو هو أن يعطى مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات وأهمها صلاحية المراقبة والمساءلة. إن ما تسعى إليه أنظمة الحكم في الخليج هو الذهاب إلى التغيير كضرورة، ولكنها بالتأكيد لن توغل فيه إلى البعد الذي يكسبه زخماً لا يمكن لاحقاً إيقافه.

وحتى يمكن فهم ذلك رأى الباحث أن يتناول قضية الإصلاح وتطورها في منطقة الخليج عبر تقارير منظمة الشفافية الدولية .

٥-٢-١ دول الخليج العربي ومؤشرات الشفافية الدولية:

تقيس مؤشرات منظمة الشفافية الدولية مستويات الفساد في القطاعات العامة في الدول، وهذه المؤشرات مركبة وتعتمد في نتائجها على إجراء الدراسات الاستقصائية المتخصصة والمسوحات العامة. وقد تحدث مؤشر عام ٢٠٠٨ عن ١٨٠ دولة مرتبة على مقياس (صفر) أي فاسد جداً، وعشرة نظيف جداً.وفيما يتعلق بدول الخليج العربي فقد لوحظ أن هناك تحسينات إحصائية كبيرة طرأت في عُمان وقطر. فللعام الثاني كانت قطر الأقل فساداً والأعلى شفافية في منطقة الخليج العربي، بينما حققت عُمان أكبر تحسن أما السعودية فقد كانت الأسوأ من حيث التحسن حيث تراجعت مركزاً واحداً، وقد احتلت قطر المرتبة ٢٨ عام ٢٠٠٨ وهي موازية لمرتبة أسبانيا وتتفوق على دول مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية وتايوان. وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تقوم بحملة كبيرة على الفساد المالي، في المرتبة الثانية خليجياً محتلة المرتبة ٣٥ على مستوى العالم متأخرة بمرتبة واحدة عن العام الماضي.

وقال التقرير الذي يرصد الشفافية والفساد حول العالم وتصدره "منظمة الشفافية الدولية" بشكل سنوي، إن السعودية كانت أسوأ دولة في الخليج العربي في هذا المضمار، حيث احتلت المرتبة الـ٨٠ من بين ١٨٠ دولة شملها التقرير، وهي المرتبة التي شاركتها فيها دول مثل بوركينا فاسو وتايلند وألبانيا والبرازيل والمغرب (www.transparency.org). أما عُمان فقد حققت قفزة نوعية في ترتيبها متقدمة ١٢ مرتبة في غضون سنة واحدة حيث تقدمت إلى المركز ٤١، أما البحرين فقد تقدمت ثلاث مراتب واحتلت المرتبة ٤٣ دولياً، وتراجع ترتيب الكويت خمس مراتب لتحتل المركز ٦٥ عالمياً. وأشار التقرير إلى أن أداء دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال غير مقنع فيما يخص محاربة الفساد في المعاملات الرسمية.

وبحسب تقرير المؤسسة الأمريكية الشهيرة (بيت الحرية – Freedom House) "الحرية في العالم ٢٠٠٧"، الذي يقيّم الحقوق السياسية والحريات المدنية (ومنها حرية التعبير) في ١٩٤ دولة ومنطقة (www.freedomhouse.org/template.cfm) يشير إلى احتمالية تزايد حالة "ركود الحرية" حول العالم، وقد أحصى التقرير ٩٠ دولة حرة و٥٨ دولة حرة جزئياً، و ٤٥ دولة غير حرة. ويعدّ بيت الحرية أن الدولة حرة إن كان بها مجال واسع للتنافس السياسي، ومناخ من احترام الحريات المدنية وحياة مدنية مستقلة المدى، وإعلام مستقل، حيث صنفت دولة الكويت ومملكة البحرين من ضمن ٥٨ دولة تحت مؤشر (حرة جزئياً) وكذلك صنفت المملكة العربية السعودية من ضمن الدول ٤٥ تحت مؤشر (غير حرة). وهنا يدرج الباحث مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨

البلد/الإقليم	الرتبة الأقلية للبلد	الرتبة العالمية للبلد ٢٠٠٨	الرتبة العالمية للبلد ٢٠٠٧	علامة مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٨	علامة مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٧	علامة مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٦
قطر	١	٢٨	٣٢	٦.٥	٥.٧	٦.٠
الإمارات	٢	٣٥	٣٤	٥.٩	٥.٧	٦.٢
عُمان	٣	٤١	٥٣	٥.٥	٤.٧	٥.٤
البحرين	٤	٤٣	٣٤	٥.٤	٥.٠	٥.٧
الأردن	٥	٤٧	٥٣	٥.٤	٤.٧	٥.٣
تونس	٦	٦٢	٦١	٤.٤	٢.٤	٦.٤

الكويت	٧	٦٥	٦٠	٤.٣	٤.٣	٤.٨
المغرب	٨	٨٠	٧٢	٣.٥	٣.٥	٣.٢
السعودية	٩	٨٠	٧٩	٣.٥	٣.٤	٣.٣
الجزائر	١٠	٩٢	٩٩	٣.٢	٣.٠	٣.١
جيبوتي	١١	١٠٢	–	٣.٠	–	–
لبنان	١١	١٠٢	٩٩	٣.٠	٣.٠	٣.٦
مصر	١٣	١١٥	١٠٥	٢.٨	٢.٩	٣.٣
ليبيا	١٤	١٢٦	١٣١	٢.٦	٢.٥	٢.٧
إيران	١٥	١٤١	١٣١	٢.٣	٢.٥	٢.٧
اليمن	١٥	١٤١	١٣١	٢.٣	٢.٥	٢.٦
سوريا	١٧	١٤٧	١٣٨	٢.١	٢.٤	٢.٩
العراق	١٨	١٧٨	١٧٨	١.٣	١.٥	١.٩

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر عام ٢٠٠٨، مستويات الفساد في القطاعات العامة في الدول.

٥-٣ تمكين المرأة الخليجية:

تثير مقاربة تمكين المرأة الخليجية، سياسياً واجتماعياً، سؤالاً تأملياً فيه احتمالان هما؛ هل مشاركة المرأة في الحراك السياسي، وزيادة حضورها في مراكز القرار يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية؟ أم أن تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يجب أن يكون سابقاً على تناول دور المرأة وبالتالي فإن تناميه يأتي في سياق النتيجة الحتمية؟

ومهما كان الأمر فإن تحقيق المشاركة النسائية في الشؤون السياسية، وبالتالي بلوغها مكاناً محسوباً بين صانعي القرار، دون تعديل في طبيعة النظام السياسي، أي إصلاحه، ينبثق من كون هذه المشاركة ثمرة خطاب "العوائق" الذائع، الذي يشبه في كثير من مكوناته خطاب "التظلمات" الذي كان سائداً في الأنظمة التسلطية. وهو خطاب مغرق في اضطهاد المرأة، وإن كان ظاهرياً يرنو إلى الديمقراطية. وهكذا إنه يُستخدم كواجهة "تجميلية" للنظام القائم "وكأنه ديمقراطي"، مع أنه في الحقيقة يبحث عن شرعية معلقة على نفسها. وفي حال جاءت المشاركة على هذه الشاكلة، أي المشاركة "بالتعيين"، خاصة في مراكز القرار، وهو الاحتمال الأكثر ورواداً، فإن مساومات عديدة ستتولد مع النظام القائم، وفي حالات كثيرة، وهي مؤشر سيء، يتم التوافق على ما تريده الأنظمة، دون أن تعدّل ذاتها. أي أن المشاركة تتم دون تغييرات عميقة في الذهنيات السائدة.

وفي ظل أوضاع تنامي الفكر الأصولي الإسلامي فإن قضية المشاركة النسائية تدرج في اتجاهين؛ الأوّل من جهة الإسلاميين، الذين ما زالوا شديدي الالتباس تجاه مشاركة المرأة في السياسة، على الرغم من التطور الذي شهده خطابهم الفكري الذي انعكس إيجابياً، إلى حد ما، على قاعدتهم النسائية. والثاني، من جهة السلطة القائمة التي تدير "المسألة الإسلامية" على حساب النساء حيناً، و "لنصرتها" أحياناً. ولكن في كل الأحوال يأتي ذلك كله من غير قناعة ثابتة في قضية مشاركة النساء السياسية. وبالتالي فإن النساء اللواتي يصلن إلى مراكز القرار لا يغيّرن شيئاً جوهرياً، بل ينصرف كل جهدهن وانجازهن إلى تنفيذ سياسة النظم القائمة. وهنا تنحصر الديمقراطية في العلاقة القائمة بين الحكام وبين المحكومين، ولا تتجاوزها إلى بقية أجزاء المجتمع. كما تغدو "الكوتا" النسائية تعبيراً أمثلاً عن الاختلال القائم بين التصويت الانتخابي من جهة وبين ممثلي المجتمع المفترضين من جهة أخرى (البندري، ٢٠٠٠، ص٢٥-٢٨).

إن تمكين المرأة الخليجية لابد وان يأتي ضمن مفهوم المشاركة الآتية من أعماق المجتمع القائم على ترسّخ ثقافة المشاركة وثقافة الربط بين المشاركة النسائية وبين القضية الاجتماعية بمجملها. أي أن تكون المشاركة قائمة ضمن سياق تحوّلات تطال كل البنى الاجتماعية والسياسية في الدولة. بصفة عامة، ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، لم يعد ينظر إلى قضية تمكين المرأة الخليجية في نطاقها الضيّق من حيث العلاقة بين الجنسين فقط، أو من خلال انقلاب هيكل السيطرة لصالح المرأة بدل الرجل. بل أصبح

يُنظر إلى القضية من خلال أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة، وعلى أن لا تقوم الرؤية على ما هو معروف من معتقدات اجتماعية، بأن كل مكسب للنساء هو خسارة للرجال.

تقوم قضية المرأة في الخليج العربي على أساس مختلف عن المرتكزات التي تقوم عليها قضايا المرأة في كثير من دول العالم، إذ لا يمكن تجاوز هذا الخلل عن طريق مساواة المرأة بالرجل، لأن القضية الأساسية تتمثل في القضاء على الاستغلال ضد المرأة بكل صوره وأشكاله. حيث من الصعوبة أن يتغيّر أي مجتمع من المجتمعات، إذا ما استمرت المرأة فيه على تخلفها وضعفها، إن لم يتم استثمار طاقاتها المهدورة في ظل اتجاهات التنمية المستدامة والعولمة وتمكين المرأة (www.scw.gov.bh) (حجازي، ١٩٩٩، ص٢٥).

٥-٣-١ وضع المرأة في المجتمع الخليجي:

لقد سيطر على تحليل دور المرأة الخليجية تياران فكريان؛ الأول تقليدي محافظ يؤكد على ضرورة إبعاد المرأة عن المساهمة أو المشاركة في تنمية مجتمعها، ويقصر دورها على أداء الواجبات المنزلية والزوجيّة. وقد قوي هذا التيار في الثمانينيات من القرن العشرين مع ازدياد تأثير الحركات التدينية – السياسية، وبسبب أن المرأة نفسها لم تستطع أن تتعامل مع دعوات الحرية التي أُطلقت، لذلك لجأت إلى استعادة هويتها الإسلامية.

أما التيار الثاني فينادي بفتح المجالات كافة أمام المرأة، باعتبارها قادرة على العطاء والمشاركة الفعّالة في بناء المجتمع. ويحاول هذا التيار إخراج المرأة من حالة التخلف وتحسين مكانتها لتتواصل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأصول الحضارية الجديدة للمجتمعات التي تعيش فيها (رجائي، ١٩٨٥، ص٢١-٢٤).

لقد أكّد التحليل الاجتماعي أن المرأة الخليجية قد ساهمت في كثير من المناطق والأحوال، بحسب موقعها الطبقي التقليدي، في العمليات الإنتاجية المختلفة التي كانت سائدة، وقد كان مدى مساهمتها في العملية الاقتصادية هو المؤشر على مستوى تعاونها، وبالتالي استعدادها للمشاركة مع الرجل. فقد ساهمت المرأة، في مجتمع الخليج التقليدي، مساهمة فعّالة في حياة الأسرة ومجتمعها الصغير، فأدارت منزلها ومارست أعمالاً بسيطة لتساعد الرجل في مواجهة تكاليف المعيشة. أما المرأة المنتمية للشرائح الميسورة في المجتمع الخليجي التقليدي، فقد كانت حقوقها مهدورة أيضاً، على الرغم من توافر بعض وسائل الراحة والرفاه لديها، فهي دائمة مهددة، بتسلط الرجل عليها، مما يعني حصر المرأة في دائرة الإذلال البدني والنفسي.

وبالرغم من أن المرأة في المجتمع الخليجي كانت تقوم بأعمال هي من اختصاص الرجل فترعى الغنم وتجلب الحطب والماء، وما تتطلبه حياة البادية أو القروية من مستلزمات الجهد البدني المرهق، مع كل ذلك، كانت كالمرأة في المدينة، تابعة ولا تستطيع أن تشارك في الشؤون العامة للقبيلة (آل نهيان، ١٩٩٨، ص٨٢-٨٤). بل وذهب الفصل إلى حد بناء المنازل على شكل جناحين أحدهما للرجال والثاني للنساء وبالتالي فقد

جعل هذا العزل للمرأة الخليجية مجتمعاً قائماً بذاته وله طقوسه وتقاليده بعيداً عن مجتمع الرجل. ومع كل ذلك، فقد نظرت المجتمعات الخليجية، ولا تزال، إلى المرأة على أساس أنها حامية شرف العائلة، لذلك زاد الحظر عليها، وشُددت المراقبة، ومع أن ذلك قد اختلف بعد اكتشاف النفط، إلا أن مضمونه قد استمر، مع تغيّر طفيف في الأساليب.

وبذلك فإن الإشكالية التي تعيشها المرأة الخليجية، هي جزء من إشكالية اجتماعية يعيشها المجتمع بشكل عام، متمثلة في أن الرجل الخليجي يعيش حالة من الاستقلالية، بينما يرى أن على المرأة تقبل كل سلوكيات هذا الرجل واحترامها.

وبالرغم من هذه القيود وصعوبتها، إلا أن المرأة الخليجية ظلت تناضل في سبيل الوصول إلى ما تراه من حقوق مطموسة، وقد خاضت هذه التجربة في ثلاثة مجالات أساسية هي؛ مجال التعليم ومجال سوق العمل ومجال العمل الاجتماعي التنموي. وقد حاولت أن تتفوق في هذه المجالات وقد تحقق لها ذلك بارتفاع مخرجات التعليم الجامعي عاماً بعد عام، بل وصل الأمر إلى أنها تفوقت على الرجال. ومع ذلك فإن التعليم لم يكن المجال الحاسم في التأثير على مكانة المرأة بقدر الدور الذي يلعبه اندماجها في التنمية، وبالتالي المشاركة في اتخاذ القرارات وإحداث التغيير. وتقول الإحصاءات الخاصة بالمجتمع الكويتي، على سبيل المثال، إن نسبة قوة العمل الوطنية، قد تدنت حتى وصلت عام ٢٠٠٥ حوالي ٤٠,٧% . (www.scw.gov.bh)

٥-٣-٢ المرأة الخليجية والتحديات المجتمعية:

ترتبط التحديات المجتمعية التي تواجهها المرأة الخليجية بثلاثة محاور رئيسية؛ يتمثل أولها في نظرة الرجل للمرأة، وثانيها في قدرة المرأة نفسها على إثبات وجودها والتوصل إلى حقوقها، وثالثها في إمكانية تسهيل السبل لإيجاد التشريعات التي تمكن المرأة من الوصول إلى مؤسسات صنع القرار، أو إلى مؤسسات تؤثر في عملية صنع القرار، وذلك بمراجعة القوانين التي تتناول قضايا المرأة بما يساعد في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة بين النساء والرجال.

وهكذا فإن أبرز التحديات التي تواجه المرأة الخليجية في مجال العمل السياسي يمكن أن توجز بما يلي:

١- عدم اعتبار حقوق المرأة من ضمن أولويات المجتمع الرئيسية، وذلك بعدم النظرة إلى هذه الحقوق بنظرة جدية. لذا فإن معظم المجتمعات الخليجية ترى أن تنمية الدولة اقتصادياً واجتماعياً أكثر أهمية من مقاربة حقوق المرأة وبالتالي السعي إلى تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

٢- ولعل سبب عدم الاهتمام هذا هو وجود قيود اجتماعية مرتبطة بالعادات والتقاليد. إذ إن حرمان المرأة من حقوقها في عدد من الدول الخليجية لا يرتكز على أسانيد دينية، كما لا يستند إلى تصور في التشريعات

والقوانين ﷺادما إلى مجموعة من القيم والمفاهيم والعادات التي أُلبس طابع القدسيّة بعيداً عن المبادئ الإسلامية الحنيفة وتشريعاتها.

٣- استئثار الرجل بغالبية عمليات التنمية والتمكين، وبالتالي عدم تكافؤ الفرص المتاحة بين الرجل وبين المرأة مع غياب وعي المرأة نفسها بحقوقها وغياب وعي المجتمع بهذه الحقوق.

٤- قصور ثقافة المرأة على الثقافة الاستهلاكية التقليدية، والقبول والتسليم بممارسات الرجل الساعية على إخضاعها ﷺقرارها بإعطاء زمام الأمور إلى الرجل ليقرر هو مصير كل شيء في معظم الأحيان (شكيب، مجلة النور، لندن، ٢٠٠٥/٨/٢٥)، (www.tarbya.net).

وحتى يمكن مواجهة ذلك لابد من دراسة وضع المرأة الخليجية بشكل علمي دقيق وموسّع دون الإخلال بالموروث المقدس ولا بالقيم الاجتماعية الحسنة، ولذلك لابد من السعي إلى خلق صيغة توفّق بين الحداثة ﷺاعطاء المرأة كامل حقوقها وبين النصوص الشرعية التي يجب أن نعيد قراءتها بجدية وفهم لأن فيها كل المبادئ والقيم السامية التي تحفظ للمرأة كرامتها وحقوقها كآدميّة خلقها الله على سوية مع الرجل فجعلهم شركاء. بل وذهب الإسلام الحنيف في كثير من الأحيان إلى رفع درجات المرأة إلى مستويات أعلى مما سعت إليه القوانين الحديثة. وهنا لابد من وضع تصورات عملية تمكّن من تحقيق الأهداف الساعية إلى تمكين المرأة الخليجية ﷺاعادة حقوقها إليها ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: صياغة إستراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة، وذلك عن طريق دمج الدعوة إلى تمكين المرأة من الحصول على حقوقها في المناهج الدراسية وفي الثقافة التنظيمية، وفي مقدمتها وسائل الإعلام؛ ولكن دون استفزاز تيارات الشد العكسي بل العمل على إقناعها بكل وسيلة بضرورة تغيير مسارها ومفاهيمها.

ومن هنا يمكن الإحالة إلى تجربتي الإمارات العربية المتحدة وقطر في وضع مثل هذه الإستراتيجيات والاسترشاد بكيفية اعدادهما وتنفيذهما.

ثانياً: إعادة النظر في النصوص والتشريعات والقوانين وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات والتطورات التي تشهدها المجتمعات الدولية والخليجية نفسها. وهنا لابد من وضع آليات وتدابير تضمن العمل بهذه النصوص التي تحمي حقوق المرأة وذلك بتنفيذها وتعظيمها ورصد أي انتهاكات لها تجر إلى الإضرار بحقوق المرأة.

ثالثاً: رفع كل مظاهر التمييز ضد المرأة ﷺاشراكها في عمليات التنمية، ووضع الخطط والبرامج التنموية والشاملة على أساس أنها عنصر أساسي من عناصر بناء المجتمع الخليجي، بل وأنها مكوّن إن أسيء التعامل معه يولّد خطراً على المجتمع. ولذلك لابد من توفير فرص مساواة بالرجل، والابتعاد عن المفاهيم والقيم المغلوطة التي كانت تعدّ المرأة عاجزة أو قاصرة.

رابعاً: على الحكومات بكل أجهزتها المعنية، أن تتبنى وتنفذ سياسات المساندة التي تدعم المؤسسات الأهلية والنسوية التي تعنى بالنهوض بالمرأة وتمكينها سياسياً. وحتى يمكن ذلك لابد من إجراء مسح شامل لكل التشريعات ولابد من إقامة حالة من التنسيق التام بين كل هذه الأجهزة.

خامساً: ولمّا أن فشلت المرأة إلى الآن في الدخول إلى البرلمان عن طريق الانتخاب في عدد من الدول الخليجية بسبب تغوّل الرجل إعلامياً واجتماعياً، وبسبب تقصير المرأة نفسها بحق ذاتها، يمكن اعتماد نظام "الكوتا" أو الحصص الدسائية في مقاعد البرلمان كحل مرحلي وكبوابة لدخول المرأة في السلطة التشريعية، وعندما تثبت جدارتها وحضورها فإنها حتماً ستكتسب ثقة الناخب والناخبة من بنت جنسها، وبالتالي تتمكن من المنافسة الحرّة مع الرجل، وفي هذا إفساح المجال الواسع للعملية الديمقراطية التي تعتمد معايير الكفاءة وليس الجنس أو المرجعيات الأخرى في الانتخابات (www.tarbya.net).

إن هذه الأطروحات وغيرها مما يجري في المجتمعات العربية الخليجية، يمكن اعتبارها خطوات تسعى لتعظيم دور المرأة وتمكنيها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، ويتأتى هذا التمكين من إطلاق الطاقات الكامنة لدى المرأة لخدمة مجتمعها وتشكيل شخصيتها المستقلة، وبالتالي الخروج من جميع أشكال التمييز السلبي التي أحاطت بها ومورست عليها، والتحرر من قيود التبعية ومظاهر التهميش التي وضعتها ترسانة القيم الخاطئة والتأويلات غير الصحيحة التي أصبحت مثيرة للجدل والخلاف العميق. ومن ذلك ما نراه يثار حول حقوق المرأة في السعودية والكويت بشكل خاص، وما تشهده بقية المجتمعات الخليجية بشكل عام.

ولعل القضية قد ذهبت إلى أبعد من قضايا محددة لتدور المعركة في أكثر من ميدان، ففي الحالتين المذكورتين، مثلاً، نرى اختلاطاً كبيراً للمواقف السياسية مع التفسيرات التدينية مع الموقف من الثقافة الغربية القادمة إلى منطقة الخليج العربي بكل قوة، بحيث وجد المجتمع الخليجي نفسه أمام موقفين؛ أولهما يرى فيه التيار المحافظ أن المطالبة بتمكين المرأة على قياسات الحداثة إنما هو جزء من مؤامرة تستهدف المجتمعات الإسلامية، حيث يقول أصحاب هذا التيار إن تغريب المرأة [illegible]اخراجها من دينها [illegible]افسادها ومن ثم هدم الدين والمجتمع هو المقصود من وراء كل هذه المحاولات. بينما يقول أصحاب الموقف الثاني إن تمكين المرأة ورفع الظلم عنها وتحريرها من التبعية وتخليصها من التهميش هو من جوهر أوامر الإسلام ومبادئه، والشرع لا يُقر مثلاً تزويج المرأة غصباً، ولا أخذ مالها دون رضاها، ولا يفرض عليها الوصاية في كل كبيرة وصغيرة، ولا يمنعها من التعلم أو ممارسة عمل اقتصادي بمالها أو بغير مالها (www.islamonline.net).

وهنا لابد من الوصول إلى منهج ثالث ورؤى تجمع بين الأمرين، وذلك بأن تقوم هناك حوارات علمية هادئة بين المثقفين من الطرفين ليصلوا إلى الحقيقة بالإقناع والنقاش الموضوعيين. وفي الحوار الوطني السعودي الثالث، الذي سيأتي ذكره لاحقاً، تقدم الداعون إلى تمكين المرأة بطرحهم على أساس أن ما تقوم به الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في منطقة الخليج، يختلف من حالة إلى أخرى، إذ أن كل طرح منوط بحجم التغيير الاجتماعي والسياسي في كل دولة على حدة. إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن مبدأ الإصلاح الشامل يفرض نفسه على الجميع بدوافع داخلية وأخرى دولية. ورأوا أن هناك محددات ثلاثة تلعب دورها المهم في تسيير وتسهيل عملية التمكين أو إعاقتها وتعطيلها، وترتبط هذه المحددات، كما ذكر في بداية السياق، بقضايا وأساسيات قامت عليها الدول كلها وهي:

المحدد الأوّل:

ويرتبط بإرادة القيادات السياسية ومواقفها ومدى إيمانها بعملية التمكين، ومن ثمّ توفير الموارد المناسبة والإمكانات اللازمة لتغيير وضع المرأة. ويدخل في دور القيادة السياسية، دعم الجمعيات النسوية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تُعنى بمواجهة العقبات الثقافية والاجتماعية، والتي تحفز مؤسسات الدولة لمعالجة المظالم التي تتعرض لها المرأة.

وربما نجد في الحالة السعودية توفّر بعض التوضيحات حول هذا الموضوع إذ يجري في المجتمع السعودي هذه الأيام حوارات حول قضايا المرأة من قيادة السيارة وحتى الاشتراك في مجالس اتخاذ القرار العام. أما في الكويت على سبيل المثال فقد أصدر رئيس وزراء الكويت آنذاك الشيخ صباح الأحمد (الأمير حالياً) في ٢٠٠٥/٦/١٢ قراراً بتعيين الدكتورة معصومة المبارك وزيرة للتخطيط ووزيرة دولة لشؤون التنمية الإدارية(وكالة الأنباء الكويتية، والوسط البحرينية والحياة ٢٠٠٥/٦/٣١). وبالرغم مما تعرضت له الدكتورة المبارك وغيرها من هجمات برلمانية أدت إلى استقالتها، إلا أن التجربة سجلت حضورها في المجتمع الكويتي.

المحدد الثاني:

ويتعلق بالثقافة الشعبية وطبيعتها الشائعة، إن كانت ثقافة مشاركة وحريات أم ثقافة منع وتقييد. ويتأتى ذلك نتيجة عمليات التنشئة والتعليم والتراكمات التاريخية. ومن المعروف أن تطور التعليم واتساعه لعب دوراً مهماً في فرض عمل المرأة في المجتمعات الخليجية، ومن ثمّ فرض علاقات اجتماعية جديدة بين الرجل وبين المرأة على الصعيدين الفردي والعام.

إن تطور الحركة النسوية النشطة ورؤيتها للأولويات المجتمعيّة يحدد مستوى الطموح الذي تتطلع إليه المرأة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أعباء الحركات النسوية في كل المجتمعات العربية تكاد تكون واحدة ولها نفس الهموم الاجتماعية (www.islamonline.net) . ومن هنا نرى أن اللواتي تعلمن في الخارج واختلطن بالثقافات الأجنبية يطمحن إلى تعزيز المكانة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في مجتمعاتهم الأم.

المحدد الثالث:

ويرتبط بمدى طبيعة الحركة النسوية في المجتمع وفعّاليتها. وهنا يلاحظ أنه لا توجد حركة نسوية واحدة متشابهة في المجتمعات العربية فهناك من يكون حراكها استجابة لأفكار معينة (ليبرالية وحداثية وغربيّة)، وهناك من تتحرج استجابة لأفكار دينية. وبعضها يتسم بالتقليدية الشديدة، والأخرى تسعى إلى تقديم رؤية نقدية للتراث الشائع عن المرأة، إضافة إلى قيام اجتهادات عصرية وحديثة حول وضع المرأة العربية المسلمة، استناداً إلى ما ورد في الشرع ومراعاة للتطور الإنساني ككل. (www.islamonline.net)

تطمح دول الخليج العربي إلى تحقيق تقدم أكبر على مستوى الشأن النسوي، وتعمل جاهدة لرفع مستواها وتعظيم مكانتها وتقوية إسهاماتها في بناء مجتمعها، والحرص على تذليل العقبات ومواجهة التحديات التي تقف في طريق المرأة من زواج مبكر وعوائق مالية وحرمان بعض الفتيات من التعليم وعدم قبول المجتمع فكرة تولي المرأة لمناصب قيادية (www.gcc-sg. org).

٥-٤ الخاتمة الاستنتاجات التوصيات

أ - الخاتمة:

لقد جاءت هذه الرسالة محاولةً متواضعة لسد بعض النقص في المكتبة العربية في موضوع مفهوم الإصلاح في دول الخليج العربي. وقد حاول الباحث أن يضيف على ما سبقه الآخرون بُعداً جديداً تمثّل في مقاربة معظم التطورات الحديثة التي شهدتها منطقة الخليج من منظور تحليلي استقرائي، أخذ بعين الاعتبار جميع المؤثرات الداخلية والإقليمية والدولية.

وقد خلُصت هذه الرسالة إلى أن مصطلح الإصلاح السياسي قد هيمن، في السنوات الأخيرة، على فكر "الدولة" وفكر "المواطن" في العالم العربي، وأصبح موضوعاً فارضاً ذاته في كل المقاربات السياسية أو الاجتماعية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية. وساهمت أحداث وتطورات دولية كبيرة في جعله موضوعاً يجب التعاطي معه وبكل جدية، خاصة وأن الأقطاب المركزية في العالم قد بدأت تطرح مشاريعها المتعددة حول المنطقة. وقد ساهم تقرير التنمية البشرية عن العالم العربي لعام ٢٠٠٢ وتقارير "الشفافية الدولية" المتتالية في إلقاء الضوء على ما يجري في الدول العربية بخصوص الحريات العامة وحقوق الإنسان. وقد أشارت هذه التقارير إلى حقائق مذهلة حين صنفت المجتمعات العربية بأنها الأبطأ في العالم في سياق التحولات نحو الديمقراطية.

فمن حيث الحكومات العربية وجدنا أنها، وبشكل عام وإن كان في حده الأعلى مختلفاً، قد وقعت في إحراج كبير سواء في علاقاتها مع ذاتها أو في علاقاتها مع القوى السياسية في مجتمعاتها من حيث اعترافها بأن الأنظمة السياسية التي تتعامل معها ليست على درجة مقنعة من الشرعية. إضافة إلى أنها لا تتسم، على الحد المطلوب، بالديمقراطية، ولم يستقر في وجدانها ضرورة توسيع دوائر المشاركة السياسية والتنمية السياسية والتثقيف السياسي.

إلا أن الأمر لم يقف عن حد التخالف أو التحالف بين المجتمعات العربية وبين أنظمتها السياسية، بل تجاوزه لتدخل القوى الدولية، وخاصة المشاريع الأمريكية والغربية، في المعادلة.

ورغم ذلك فإن النظام السياسي العربي قد بدأ يتعاطى مع المتغيرات الفكرية والثقافية والتطورات الاجتماعية والسياسية، ولكن على درجات متفاوتة بين مكوناته السياسية.

وانطلاقاً من الفرضية التي وضعها الباحث كأساس لدراسته في سير المعالجة الشاملة التي اعتمدت، فإن الأنظمة السياسية الخليجية، كأحد مكوّنات النظم السياسية الدولية، وجدت نفسها مضطرة إلى التكيّف مع تطورات الحراك السياسي والاجتماعي الدوليين، والالتزام باستحقاقات ما تولّد من حقائق فرضتها الأحداث

الدولية. وقد رأينا ذلك واضحاً في كل دول الخليج العربي، وبدا الأمر واضحاً من خلال مقاربة الإصلاح في حالتي الدراسة التي قاربها الباحث.

وحتى تتمكن الأنظمة السياسية الخليجية من صيانة ذاتها وتحقيق الإصلاح السياسي فإنها سعت إلى الأخذ بمفاهيم التنمية السياسية والمشاركة السياسية سواء ما كان على شكل تطوير منهجية التمثيل الشعبي وبناء آلية القدرة التشريعية أم ما كان من تعديل في كثير من القوانين والمراسيم الفاعلة.

أما ما تعلّق بدول الخليج العربي فإنها كانت الأكثر تأثراً بتدفق الأفكار والمفاهيم التي تناولت الإصلاح ومحاربة الفساد، ويعود ذلك إلى:

١. إن منطقة الخليج هي منطقة جاذبة اقتصادياً كونها مصدراً مهمّاً من مصادر الاقتصاد الدولي المتمثل في مادة النفط، وهي المكوّن الأساسي لكل العملية الصناعية والاقتصادية في العالم.
٢. ولما أن كانت الدول الصناعية الأقطاب في العالم، هي صاحبة القدرة العسكرية الضاربة، لذا فإنها وجدت نفسها في حالة استنفار لمواجهة التحديات والانتقادات التي وجهت إليها، على أساس أنها ساومت على مبادئها وأخلاقياتها في سبيل الحصول على النفط. وللتصدي لذلك فقد أخذت تدعو حلفاءها في المنطقة العربية عامة وفي الخليج خاصة كي يتحوّلوا إلى مسارات بناء الديمقراطية، وبالتالي التصالح مع مجتمعاتها.
٣. إنها دول ضعيفة القدرة العسكرية والسكانية، وبالتالي فإنها غير قادرة على مقارعة الخصوم الداخليين، لذا فإنها وجدت نفسها سائرة في دروب الإصلاح والتغيير.

وفي هذا السياق ومن خلال البحث والاستقراء توصل الباحث إلى صحة الفرضية التي قامت عليها هذه الدراسة. وقد خلصت هذه الرسالة إلى عدد من الاستنتاجات قابلها عدد آخر من التوصيات ونبين ذلك على النحو التالي:

ب – الاستنتاجات:

أولاً: إن الأنظمة السياسية العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص مشغولة هذه الأيام في التعاطي مع قضايا الفساد والإصلاح، وليس من حيث نوع الفساد وأسبابه ودوافعه، بل تجاوز الأمر ذلك ليصل إلى دراسة حجم الفساد وحلقاته ودوائره وقوة مراكزه وترابط آلياته، إضافة إلى إثارة الانتشارية والانشطارية ومضاعفاته التي باتت تهدد نسيج المجتمعات بشكل خطير، وتؤثر سلباً على سلوكيات الأفراد ومنهج إدارة الدولة، والأهم من ذلك إعادة انتشار نظام القيم؛ وذلك بعد أن تمركز الفساد في قلب الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: إن ظاهرة الفساد لم تعرف تاريخاً محدداً، ولكن من المؤكد أنها نشأت مع نشوء المظاهر الأولى للمجتمعات الإنسانية ودليل ذلك أننا نشهد تعريفات وتفسيرات للفساد وللحكم الصالح في معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية والدينية في قديم المجتمعات وفي حديثها.

ثالثاً: إن الفساد لم يقتصر، في وجوده، على المجتمعات المتخلفة والنامية، بل إنه تمركز في كثير من المجتمعات السياسية المتحضرة والمتقدمة. بل وأنه أخذ أشكالاً أخطر فيها، إذ استطاع أن يفيد من كل مظاهر التكنولوجيا والثقافة والعلم التي حققتها هذه الدول.

رابعاً: إن مشكلة الفساد بحد ذاتها، لا تمثل الخطر الأكبر، بقدر ما تمثله في إقامة علاقات تبادل منافع بين أطراف السلطة المتحصنة داخل الأنظمة.

خامساً: إن هناك ثلاثة أبعاد مركزية لتحديد حدوث الفساد السياسي، أولها توفر امتيازات ضيقة التركيز لتوزيعها من قبل السياسيين. وثانيها بقدرة أصحاب السلطة على الحصول على هذه المكاسب. وثالثها ذلك الاستقرار المؤقت للتحالفات السياسية.

سادساً: إن مقاربة الفساد السياسي تستند إلى عدة فرضيات منها أن هناك علاقة عكسية بين الفساد السياسي والمشاركة السياسي، وأن ظاهرة الفساد تتسم بالعمومية وأن بيئة النظام السياسي يمكن أن تكون ذات علاقة طردية أو عكسية مع الفساد السياسي. وأخيراً فإن ارتفاع درجة الفساد السياسي يؤدي إلى قيام ازدواجية أو ثنائية في النظام السياسي.

سابعاً: إن محاصرة الفساد تقتضي وضع آليات وخطط كفؤة وانتهاج أساليب وطرق سليمة حتى يُمكن الإصلاح. وهذا ما دفع بكثير من الدول التي تعاني من هذه الآفة إلى وضع إستراتيجيات قصيرة المدى وطويلة المدى، وأخذت تراجعها بين الفنية والفنية.

ثامناً: لقد أثر اكتشاف النفط، بصورة مباشرة وعميقة، على إيجاد كثير من التحولات حتى أن الباحثين قسموا في دراساتهم وأبحاثهم منطقة الخليج على مرحلتين؛ الأولى قبل اكتشاف النفط والثانية بعد اكتشاف النفط. ومرد ذلك إلى خطورة هذه المادة وأثرها في إحداث التغيرات الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية والسياسية في دول الإنتاج وفي دول الاستيراد.

تاسعاً: عانت المجتمعات الخليجية من نقص في التعلّم والثقافة، ولذلك فقد نهجت منهجين، الأول في فتح باب الدراسة في الخارج بشكل واسع وقوى ومدعوم، والثاني في استقدام فئات من المثقفين والمدرسين والصناعيين والمهندسين والأطباء من الدول العربية ومن غيرها. وقد أوجد هذان القراران فرصاً أمام دخول الأفكار السياسية إلى المنطقة.

عاشراً: تحت هذا التطور واستجابة لاستحقاقاته بدأت قطاعات كبرى من المجتمعات الخليجية بهجرة مقتنياتها الفكرية والاجتماعية والسياسية واتجهت نحو البحث من المطالبة بحقوقها في المشاركة واتخاذ القرار.

حادي عشر: لقد ساهمت الثورة العلمية في الاتصال والمواصلات في فتح كل الأبواب، التي كان من السهل إغلاقها في السابق. أمام كل المستجدات والمبادئ السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية. وبدأت المجتمعات الخليجية تتطلع على كل هذه الأفكار وراحت تقارن نفسها بالمجتمعات المتطورة والنامية. ومن هنا بدأت قرون الإصلاح والمعارضة والتصدي تتشكل بين المواطنين العاديين وحتى بين أفراد ينتمون إلى السلطات الحاكمة.

ثاني عشر: كل دول الخليج محكومة بعائلات انحصر فيها التوارث والقيادة السياسية العليا. لذلك فقد أحست هذه العائلات أنها في وضع حرج إذا بدأ المحكومون بانتقادها وبتلقط أخطائها، بعد أن كانت من قبل محروسة ولا يمكن المساس بها. لذا فإنها وجدت نفسها، وفي سبيل صيانة ذاتها مضطرة إلى تغيير كثير من سلوكياتها والتنبه إلى الانحرافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي سبيل مواجهة ذلك كان عليها أن تبدأ مرحلة كشف الفساد ومن ثمّ الدخول في مراحل الإصلاح.

ثالث عشر: ساهمت المُكنة الاقتصادية في حماية بعض هذه الأنظمة السياسية، إلا أنها ومع اشتداد وطأة التطورات الدولية وضغوطها أدرﻟت أن استنادها إلى القوى الدولية بدأ يشهد نوعاً من الشك. إذ إن هذه القوى، وهي التي تصف نفسها بالديمقراطية وبالحداثة وبالتقدم، وحتى تبقي على مساندتها للأنظمة السياسية في الخليج وفي العالم العربي، وجدت أن عليها أن تطالب هذه الأنظمة بضرورة التغيير وتوسيع دوائر المشاركة السياسية وبالتالي تحقيق شروط الديمقراطية والحداثة.

رابع عشر: إن الدعوة إلى الإصلاح التي انطلقت في منطقة الخليج العربي قد جاءت من موردين أولهما ذلك الكم الهائل من المتغيرات الدولية والتي وصلت أفكارها ومبادئها إلى المجتمع الخليجي، وبالتالي ازدياد حجم الثقافة السياسية بين قطاعات الشباب. وثانيهما ذلك التوجه الذي سيطر على عقول الكثير من رجال السلطة الذين أرادوا الخلاص من الضغط الداخلي الذي سيؤدي إلى زعزعة أمكنتهم، وما اعتنقه الآخرون من أن الأخذ بتيارات الإصلاح والبدء فيها سيخفف الضغط الأجنبي وبالتالي يستطيعون أن ينظموا صفوفهم بشكل مريح وحر.

خامس عشر: إن هناك العديد من الأنظمة السياسية في الخليج قد بدأت في الترتيبات والإجراءات للانطلاق في عملية الإصلاح، بل وأن عدداً منها قد استقر فيه المبدأ النيابي على اختلاف مسمياته ومع اختلاف في درجاته.

ج – التوصيات:

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الملاحظات التي إن أخذ بها ربما تكون عوناً للاستمرار في العملية التنموية السياسية وبالتالي الإصلاح السياسي:

أولاً: البدء بحوارات عامة في الدولة الخليجية يكون أطرافها السلطة والمواطنين، وأن يفتح المجال فيها للنقاش العام المتنور.

ثانياً: يجب تحويل مفهوم الإصلاح السياسي إلى جزء من الثقافة السياسية الخليجية، ناهيك عن التعمق الذي يتصل بتطبيقاته المختلفة من تطور في رسم السياسات العامة "للدولة" وما يتعلق بسبل اختيار المسؤولين وأسس تقييمهم أو على مستوى أساليب العمل في المؤسسات والإدارات الحكومية. وبالتالي العمل على عدم تقويض المفهوم وذلك بخلق نزاعات سياسية حوله.

ثالثاً: الابتعاد عن الحلول "الترقيعية" أو الشكلية الأساسية والاقتراب قدر الإمكان من الحلول الحقيقية والواقعية.

رابعاً: رفع قدرة المجالس النيابية والشورية، وحل العداء بينهما وبين الحكومات عن طريق خلق حالة تنافسية حول تقديم الأفضل للناس. وهنا يمكن أن نخلص إلى نظام سياسي مفتوح.

خامساً: دفع المؤسسات المدنية والجماعات والتيارات السياسية للالتزام بالأسس الديمقراطية، وتشجيع حالة التدافع للقيادة وأن تكون الكفاءة هي المعيار الوحيد للتقدم وتعزيز المواقع.

سادساً: تقليص القضايا السياسية السرية والوطنية الخاصة، التي لا يطلع عليها إلا أصحاب الشأن، على أساس أنها أولاً وآخراً تخص المجتمع ككل. لأن الأصرار على التعامل معها كحزمة أسرار، يحد من الوعي والمشاركة المجتمعية ويخلق أوضاعاً محتقنة لا تقود إلى الاستقرار ولا تعمل من أجله؛ وذلك لأنها ستسقط المجتمع في فساد مخفي لغياب الرقابة والمساءلة.

سابعاً: إصلاح مناهج التعليم والتأكيد على جانب تنمية الحوار والإبداع في التفكير بدلاً من حالة التلقين وتحفيز الطالب على روح البحث والانفتاح الفكري والثقافي على مختلف التوجهات والتيارات.

ثامناً: إلغاء القوانين والتشريعات التي تعيق تطور الحس الاجتماعي بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ مثل قانون التجمعات، وقوانين النشر، وكافة القوانين التي تحد من الحريات العامة.

تاسعاً: حث المؤسسة الدينية وأهل الفكر على الاشتغال المعرفي على صياغة المفاهيم الحديثة والتوفيق بينها وبين الدين والثقافة الاجتماعية السائدة؛ والعمل على التوفيق بينها وبين سلوك الإنسان المسلم وبالخصوص الملتزم.

عاشراً: ضرورة ابتعاد المؤسسات الرسمية عن أسلوب استخدام الشعارات الديمقراطية في سبيل تخفيف حدة المطالب الشعبية. لذا يجب أن تغدو الديمقراطية مفهوماً مرتبطاً بالواقع وأن تكون ممارسة لذاتها.

حادي عشر: ابتعاد القوى والجماعات السياسية العربية المعارضة أو الداعية للإصلاح عن استخدام شعاراتها (أيضاً) فقط لمناكفة الحكومات والتصدي لها دون أن يكون ذلك بالفعل برنامجاً إصلاحياً لهذه القوى والجماعات.

ثاني عشر: التوجه الجدي نحو بناء المشاركة السياسية والقبول بالتعددية السياسية، والسماح بقيام الأحزاب ولكن على أسس الحداثة وتحقيق المصلحة العامة والالتزام بالموروث الديني والثقافي مع توفير كل الفرص لاستيعاب الرأي الآخر.

ثالث عشر: إعادة النظر بشكل أساسي بمكوّنات الهوية السياسية في الدول الخليجية وذلك عن طريق جدلية الدولة والدين، حيث أن الخطاب الديني الانشقاقي لم يحقق انسجاماً تاماً بين الموروث وبين الحداثة، ولا الحق التاريخي للعائلة الحاكمة أصبح الآن قادراً على بقاء التوازن بين طرفي العقد الاجتماعي في الدولة الخليجية. أضف إلى ذلك ضرورة إعادة تأهيل مبدأ القبيلة ليصبح مفهوماً له القدرة على الصمود والبقاء.

تمت هذه الرسالة بحمدالله وتوفيقه

المراجع العربية

القرآن الكريم

الكتب العربية

- إبراهيم، سعد الدين، (١٩٨٢)، **النظام الاجتماعي العربي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أبو علي، خديجة حباشنة، (٢٠٠٠)، "رؤية نظرية مختلفة لإشكالية المرأة وآليات لتطوير المشاركة السياسية للمرأة العربية" في، هاني الحوراني (إشراف) وحسين لبو يمان (تحرير)، **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، دار سندباد للنشر، عمان، الطبعة الأولى.
- أبي بكر، جلال الدين عبد الرحمن، (ب . ت) **تاريخ الخلفاء**، دار القلم، بيروت.
- اتحاد جمعيات الكتاب المقدس، (١٩٧٨)، الكتاب المقدس، بيروت، الإصحاح ٦:٢٤ .
- الأسود، صادق، (١٩٩١)، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، دار الحكمة للطباعة والنشر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.
- الإصحاح ١٥، الفقرة ٣٣، والإصحاح ١٠ الفقرة ١٠ .
- الأطرش، محمد، (١٩٩٨)، العرب والعولمة: ما العمل؟ في، أسامه أمين الخولي (محرر)، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أفندي، عطية حسين، (١٩٩٩)، **الممارسة غير الأخلاقية في الإدارة العامة**، في، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح زرنوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

- الاكر، عبدالرحمن، (١٩٦٥)، **من البحرين إلى المنفى (سانت هيلانة)**، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- أكيمان، سوزان – روز، (٢٠٠٣)، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان.
- الأنصاري، محمد جابر، (١٩٨٠)، "أدب الإصلاح الاجتماعي في الخليج ١٩٢٠ – ١٩٥٠"، في، عبد الجبار حمد حسين (معد)، **ملامح الحركة الأدبية في الخليج العربي والجزيرة العربية**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة.
- الأنصاري، محمد جابر، (١٩٨٠)، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠-١٩٧٠: **دراسة في خصوصية الجدلية العربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة ٣٥).
- الأنصاري، محمد جابر، (١٩٩٩)، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة**، دار الشروق، بيروت.
- ليوت، كيمبلي إن، (٢٠٠٠)، "الفساد مشكلة من مشكلات السياسة الدولية"، في، كيمبلي إن إليوت (محرر)، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- الأمم المتحدة، ١٩٩٣، الفساد في الحكومة، ترجمة د. نادر أحمد أبو شيخة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمّان.
- أمين، بكري الشيخ، (١٩٧٧)، **الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية**، د. ن، بيروت.

- آندرسون، جيمس ، (١٩٩٩)، **صنع السياسات العلمة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمّان.
- لُنيس، قلسم، (٢٠٠٠)، **النظام السياسي العربي والديمقراطية**، المؤسسة العربية للدرلسات والنشر، بيروت .
- اوليفيه روهاميل –ليف ميني، (١٩٩٦)، **المعجم الدستوري**، ترجمة منصور القاضي مراجعة زهير شكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى.
- اوين، بينارد، (١٩٩٥)، "الاتجلهات المعاصرةفي الأنظمة الانتخابية العالمية"،في، هاني الحوراني وآخرون (مؤلف جماعي)، **الأنظمة الانتخابية المعاصرة**، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمّان.
- ايبيلي،دون أي، (٢٠٠٣)، **المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان.
- للبلاوي، حازم، (١٩٨٩)، "**الدولة الريعية في الوطن العربي**"، ورقةقدمت إلى، غسان سلامه (محرر)،ندوة الأمة والدولة والاندماجفي للوطن العربي، مركز درلسات الوحدة العربية، بيروت.
- البحاينة، حسين محمد، (١٩٧٣)، **دول الخليج الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، كتلة مؤسسة الحياة، بيروت.
- بدر للدين، إكرام، وآخرون، (١٩٩٢)، **الفساد السياسي: النظرية والتطبيق**، دار الثقلفة العربية، القاهرة.

- بركات، حليم، (١٩٨١)، **المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- بشر، عثمان، (١٩٧١)، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، مطبعة صادر، بيروت، ج١.
- البصير، عبد الرزاق، (١٩٩٠)، **"نظرات في الأدب والنقد"**، سلسلة كتاب العربي، مجلة العربي.
- تاهتين،ديل آر، (١٩٨٠)، **تحديات الأمن القومي في العربية السعودية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.
- **تطور الحركة الوطنية في البحرين**، (دون مؤلف)، الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (دون تاريخ).- للتل، سهير سلطي، (١٩٩٦)، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- التميمي، عبد الملك خلف، (١٩٨٢)، **التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، شركة كاظمة للترجمة والتوزيع، الكويت.
- التميمي، عبد الملك خلف، (١٩٨٦)، **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي**، دار الشباب، بيروت.
- التميمي، عبد الملك خلف، (٢٠٠٤)،**تاريخ الناس في منطقة الخليج العربي**، دار قرطاس، الكويت.
- توشار، جان ، (١٩٨١)،**تاريخ الفكر السياسي**، ترجمة د. علي مقلد، العالمية للطباعة، بيروت.
- ثابت، أحمد، (١٩٩١)، **من يحمي عروش الخليج: للنفط والتبعية**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة.

- الجابري، محمد عابد، والإمام، محمد محمود، (١٩٩٥)، **التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمّان.
- الجاسور، ناظم عبد الواحد، (٢٠٠٤)، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى .
- الجبهة الشعبية (البحرين)، ١٩٧٩، في، الوحدة الوطنية البحرانية، دار الطليعة، بيروت.
- جدعان، فهمي، (١٩٧٩)، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الجضاني، إياد حلمي، (١٩٨٢)، **النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي**، دار المعرفة، الكويت.
- جمال، عبد المحسن يوسف، (٢٠٠٤)، **المعارضة السياسية في الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت، الطبعة الأولى.
- الجمل، يحيى، (١٩٦٩)، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، دار النهضة، بيروت.
- الجمل، يحيى، (١٩٧١)، **النظام الدستوري في الكويت**، جامعة الكويت، الكويت.
- حجازي، مصطفى، (٢٠٠١)، **التخلّف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- الحسن، حمزة، (٢٠٠٦)، دراسة حالة السعودية، في، **ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسين، طه، (١٩٢١)، **نظام الاثنين**، دار المعارف، القاهرة.

- حسين، عبد العزيز، (١٩٦٠)، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- الحسين، قصي، (١٩٩٧)، **الفساد والسلطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
- الحصري، ساطع، (١٩٨٥)، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحلو، ماجد راغب، (٢٠٠٥)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- خدوري، مجيد، (١٩٧٢)، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأقطار والمثل العليا في السياسة**، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
- خضر، بشارة، (١٩٩٣)، **أوروبا والوطن العربي: القربة والجوار**، ترجمة جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خوري، رئيف، (١٩٤٣)، **الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي**، دار المكشوف، بيروت.
- الخوري، فؤاد اسحق، (١٩٨٣)، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، (٢٠٠٣)، **الفساد والإصلاح**، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق.
- داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، (٢٠٠٦)، "**الشفافية ومراقبة الفساد**"، في، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية.

- الدباغ تقي، (١٩٨٣)، **العراق في التاريخ**، دار الحرية للطباعة، بغداد.
- دروزة، الحكم، والجبوري، حلمد، (١٩٥٩)، **مع القومية العربية**، اتحاد بعثات الكويت في القاهرة، القاهرة، الطبعة الثانية.
- دكمجيان، ريتشارد هوير، (١٩٨٩)، **الأصولية في العالم العربي**، ترجمة عبد للوارث سعيد، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية.
- دو فرجية، موريس، (١٩٩٢)، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- الدوري، عبد العزيز، (١٩٨٨)، **النظم الإسلامية**، سلسلة بيت الحكمة في جامعة بغداد، بغداد.
- ديفرجيه، موريس، (١٩٧٧)، **في الديكتاتورية**، ترجمة هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية.
- ديلو، ستيفن، (٢٠٠٣)، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- راجان، في – جي، (١٩٩٩) الشفافية والمساءلة، في، مصطفى كامل السيد، **الفساد والتنمية**.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، (١٩٨٣)، **مختار الصحاح**، دار الرسالة، الكويت.
- الرشيدي، أحمد، وآخرون ، (١٩٩٣)، **الكويت من الإمارة إلى الدولة**، الطبعة الأولى، دار سعد الصباح.
- رضا، محمد جواد، (١٩٨٣)، **معركة الاختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

- الرميحي، محمد غانم، (١٩٧٥)، **البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- الرميحي، محمد غانم، (١٩٧٧)، **البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، دار ابن خلدون، بيروت.
- الرميحي، محمد غانم، (١٩٨٣)، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت.
- الرميحي، محمد غانم، (١٩٨٤)، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، الطبعة الثانية.
- الرّيس، رياض نجيب، (١٩٨٧)، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، رياض الرّيس للكتب والنشر، بيروت – لندن.
- ريفسكي، بوندا، (١٩٧٥)، **سياستان إزاء العالم العربي**، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو.
- زارتمان، وليم، (١٩٨٩)، "**المعارضة كدعامة للدولة**"، في، غسان سلامه (تحرير)، ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الثاني.
- زرتوقة، صلاح سالم، (١٩٩٢)، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- زرتوقة، صلاح سالم، (١٩٩٩)، "تحليل قضايا الفساد في مصر"، في، **الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية**، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح زرتوقة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.

- الزركلي، خير الدين، (١٩٨٨)، **الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز**، دار العلم للملايين.
- الزعبي، علي، والنقيب، خلدون حسن، (٢٠٠٦)، دراسة حالة الكويت،في، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الزياني،أسل إبراهيم، (١٩٧٧)، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق للدولي**، دار الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الزيدي، مفيد، أيار/مايو (٢٠٠٠)، **التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨ – ١٩٧١**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- سعد، فاروق، (١٩٨٨)، **تراث الفكر السياسي قبيل "الأمير" وبعده**، مطبعة الانتصار، بغداد.
- سعيد، أحمد، (١٩٥٩)، **القومية العربية: ثورة وبناء**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
- السقاف،أحمد، (١٩٨٣)، **تطور الوعي القومي في الكويت**، رابطة الآداب، الكويت.
- سلام، إيهاب زكي، (١٩٨٣)، **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني**، عالم الكتب، القاهرة.
- سلامة، غسان، (١٩٨٧)، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سليم، محمد السيد، (١٩٨٣)، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الشاوي، منذر إبراهيم، (١٩٨١)، **القانون الدستوري: نظرية الدولة**، مركز البحوث القانونية، بغداد.

- شرابي، هشام، (١٩٧١)، **المثقفون العرب والغرب: عهد النهضة ١٨٧٥ – ١٩٢٤**، دار النهار، بيروت.
- شرابي، هشام (محرر)، (١٩٨٦)،**ندوة العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، جامعة جورجتاون، مركز الدراسات العربية المعاصرة.
- شرف الدين، فهمية، (١٩٩٣)، **الثقافة والأيديولوجيا في الوطن العربي**، ١٩٦٠-١٩٩٠، دار الآداب، بيروت.
- شطناوي، علي خطار، (١٩٩٩)، **دراسات في الوظيفة العامة**، منشورات الجامعة الأردنية.
- الشطي، اسماعيل، (٢٠٠٦)، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"،في، **ندوة: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
- الشملان، سيف مرزوق، (١٩٥٩)، **من تاريخ الكويت**، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- صادق، محمد توفيق، (١٩٨٦)، **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- الصباح، ميمونة الخليفة، (١٩٨٨)، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ذات السلاسل، الكويت.
- الصويغ، عبد العزيز، (١٩٩٢)، **الإسلام في السياسة الخارجية السعودية**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.
- ضاهر، مسعود، (١٩٨٦)، **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**، معهد الإنماء العربي، بيروت.

- الطائي، عبد الله محمد، (١٩٧٤)، **الأدب المعاصر في الخليج العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- طلبه، عبد الله، (١٩٩٠)، **الرقابة القضائية على أعمال الإدارة**، منشورات جامعة حلب.
- طنطاوي، هنلر، (١٩٩١)، دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في مصر، في، مصطفى كامل السيد (محرر)، **الفساد والتنمية**.
- الطويل، توفيق، (١٩٦٧)، "**الفكر الديني الإسلامي في العالم العربي** لبان **المائة عام الأخيرة**"، في، فؤاد صروف (محرر)، الجامعة الأمريكية في بيروت، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، الجامعة الأمريكية، بيروت.
- الطيار، صالح بن بكر، (٢٠٠٥)، **الإصلاحات العربية والتحديات الدولية: السعودية نموذجاً**، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس.
- العبد، جورج، (٢٠٠٦)، **العولمة والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية**، في، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.
- عبد الله، محمد حسن، (١٩٨٥)، **صحافة الكويت: رؤية علمية بين الدوافع والنتائج**، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت.
- عبد الله، محمد مرسي، (١٩٨١)، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، دار القلم، الكويت.
- عبد الجبار، عبد الله، (١٩٥٩)، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- عبد الحميد، محسن، (١٩٩٢)، **حق المعارضة السياسية في المجتمع الإسلامي**، دار حسان، طهران.

- عبد الخالق، عبد الرحمن، (١٩٨٤)، **فصول في السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله**، دار القلم، الكويت.
- عبد الرحمن، أسامة، (١٩٨٢)، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، سلسلة عالم المعرفة ٥٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- عبد الرحمن، أسامة، (١٩٨٧)، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الرحمن، أسامة، (١٩٨٨)، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، مركز دراسة الوحدة العربية.
- عبد الفضيل، محمود، (١٩٨٨)، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبد الفضيل، محمود، آذار/مارس (٢٠٠٦)، "**مفهوم الفساد ومعاييره**"، في، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، الطبعة الثانية.
- عبد اللطيف، عادل، (٢٠٠٦)، "الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها"، في، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية.
- عبد اللطيف، كمال، (١٩٩٤)، **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**، دار الطليعة، بيروت.

- عبد المصطفى، عبد الجبار، (١٩٨٢)، **الفكر السياسي الوسيط والحديث**، دار الكتب للطباعة، الموصل.
- عبد الملك، لأنور، (١٩٦٤)، **الفكر العربي في مرحلة النهضة**، ترجمة بدر الدين عروكي، دار الآداب، بيروت.
- عبد المنعم، أحمد فارس، (١٩٩١)، الديمقراطية ومكافحة الفساد في، مصطفى كامل السيد (محرراً)، الفساد والتنمية.
- عبود، مارون، (١٩٦٦)، **رواد النهضة الحديثة**، دار الثقافة، بيروت.
- العبيدي، إبراهيم خلف، (١٩٧٦)، **الحركة الوطنية في البحرين ١٩١٤ – ١٩٧١**، مطبعة الأندلس، بغداد.
- العتيبي، علي دعيج، (ب . ت)، **الإصلاح السياسي في دولة الكويت**، (دون ناشر).
- العجمي، ظافر محمد، (٢٠٠٦)، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- العدوان، مصطفى، (٢٠٠١)، **حقوق الإنسان: دراسة في النظام السياسي الأردني في ظل الأنظمة السياسية المختلفة**، دار وائل للنشر، عمّان.
- العدوان، مصطفى، (٢٠٠٤)، **الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني: الواقع والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي**، دار الحامد، عمّان.
- العروي، عبد الله، (١٩٩٨)، **مفهوم الدولة**، د. ن، بيروت.
- العزاوي، وصال نجيب، (٢٠٠٣)، "**مبادئ السياسة العامة**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان.

- العزّي، سويم، (١٩٨٧)، **الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث**، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء.
- العطار، عدنان، (١٩٧٣)، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد ١٩١٠-١٩٧٣**، مؤسسة معتوق، بيروت.
- العطار، عدنان، (١٩٧٤)، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد ١٩١٠-١٩٧٣**، مؤسسة مطابع معتوق إخوان، بيروت.
- العظمة، عزيز، (١٩٩٢)، **العلمانية من منظور مختلف**، مركز دراسات الوحدة العربية.
- العقاد، صلاح، (١٩٨٣)، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، مكتبة الإنجلو المصرية، الطبعة الثانية.
- العلي، خالد، (١٤١٩ هـ)، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية: المستوى الخليجي، الإسلامي، الدولي، في، **كتاب السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.
- علي، سيف، (١٩٧٤)، "العداء للشيوعية عداء لكل ما هو وطني"، في، **معاداة الشيوعية في العالم العربي**، دار الفارابي، بيروت.
- العليم، محمد، (٢٠٠٠)، في، أحمد البرصان (محرر)، **الديمقراطيات في الوطن العربي**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.
- العواجي، إبراهيم محمد، (١٩٨٦)، "العملة الأجنبية بدول مجلس التعاون الخليجي"، في، معهد الدراسات الدبلوماسية، **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي، المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية السعودية، الرياض.

- عيسى، نجيب، (١٩٨٢)، **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
- العيسمي، شبلي، (١٩٨٢)، **حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربعينات التأسيسية ١٩٤٠-١٩٤٩**، دار الطليعة ، بيروت، الطبعة الخامسة.
- الغازي، ابراهيم عبدالكريم، (١٩٧٣)، **تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية**، مطبعة الأزهر ، بغداد.
- غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيري، (١٩٧٤)، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
- غنام، حسين، (١٩٤٩)، **روضة الأفكار والإفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذي الإسلام**، القاهرة، ج١.
- غنيم، محمد أحمد، (١٩٨٧)، **التحضر في المجتمع القطري: دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- فاسيليف، الكسي، (١٩٨٦)،**تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خير الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو.
- الفيل، محمد رشيد، (١٩٦٧)، **الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي**، رابطة الاجتماعيين، الكويت.
- كريمر ، صموئيل، (١٩٧٥)، **من ألواح سومر**، ترجمة د.طه باقر ، مكتبة المثنى ، بغداد.
- كليتجارد، روبرت، (١٩٩٤)، **السيطرة على الفساد**، ترجمة علي حسين عجاج، دار البشر للنشر والتوزيع، عمّان.

- كليتجارد، روبرت، (٢٠٠٠)، **استئصال شأفة الفساد**، مجلة التمويل والتنمية، ولشنطن، المجلد ٧٣، العدد ٢.
- الكواري، علي خليفه (محرر)، تموز / يوليو (٢٠٠٥)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- كوربرشوك، مارسيل، (٢٠٠٢)، **البدوي الأخير: القبائل البدوية في الصحراء العربية**، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت.
- الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٧٤)، **الموسوعة السياسية**، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- كيشيشيان، جونيف أ.، (٢٠٠٣)، **الخلافة في العربية السعودية**، ترجمة غادة حيدر، دار الساقي، بيروت – لندن.
- لاندن، روبرت، (ب . ت)، **عُمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً**، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة.
- لوريمر، ج. ج.، (١٩٦٧)، **دليل الخليج: القسم التاريخي**، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، مطابع العروبة، الدوحة، الجزء السادس.
- مجاهد، حورية توفيق، (١٩٩٩)، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- محمود، علي، (٢٠٠٥)، **المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- المدرس، عبد الكريم محمد، (١٩٩٢)، **مواهب الرحمن في تفسير القرآن**، دار الحرية للطباعة، بغداد، المجلد ٣.

- المديريس، فلاح عبد الله، (١٩٩٤)، **التجمعات السياسية في الكويت**، الكويت.
- المديريس،فلاح عبد الله، (١٩٩٩ – أ)، **جماعة الإخوان المسلمين في الكويت**، الطبعة الثالثة، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت.
- المديريس،فلاح عبد الله، (١٩٩٩ – ب)، **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت: ١٩٣٨–١٩٧٥**، دار قرطاس، الكويت.
- مسرّة، انطوان، (٢٠٠٦)، "**دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**"،في،ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مشاقبة، لُمين، "الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية"،في، شملان العيسى ولُمين مشاقبة (محرران)، ٢٠٠٥، **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، مركز الدرلسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، بالتعاون مع الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، للندوة الثلثة، ٢٥–٢٠٠٤/١٢/٢٦، العدد الأول.
- مصطفى، أحمد عبدالرحيم، (١٩٧٧)، **حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث**، مكتبة الفلاح، الكويت.
- معوض، جلال عبد الله، (١٩٨٣)، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"،في، علي الدين هلال (وآخرون)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المقداد، محمد، (٢٠٠٥)، "النظام السياسي العربي: الواقع والإصلاحات المطلوبة"،في، شملان العيسى ولُمين المشاقبه (محرران ومراجعان)، **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، الكويت، العدد الأول.

- ملر، لندرو، (١٩٧١)، **مختصر تاريخ الكنيسة : من البدلية إلى القرن العشرين**، مكتبة كنيسة الأخوة، القاهرة، الجزء الثاني .
- المنوفي، كمال، ١٩٨٥)، **الحكومات الكويتية**، شركة الريعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- الناصر، ناصر عبيد، (٢٠٠٢)، **ظاهرة الفساد**، دار المدى، دمشق.
- ناصف، منصور علي، (١٩٦٢)، **التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول**، دار أحياء التراث العربي، بيروت.
- النجار، باقر سلمان، (٢٠٠٨)، **الديمقراطية العصية في الخليج العربي**، دار الساقي، بيروت.
- النجار، غانم، (١٩٨٥)، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.
- النجار، غانم، (٢٠٠٠)، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت، الطبعة الثالثة.
- نخلة، أميل، (١٩٨٠)، **الصحافة والمجتمع السياسي في البحرين**، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة.
- الندوي، أبو الحسن علي الحسني، (١٩٦٥)، **الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العربية في الأقطار الإسلامية**، دار الندوة للتوزيع، بيروت.
- النقيب، خلدون حسن، كانون الأول / ديسمبر (١٩٧٩)، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (عن منظور مختلف)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- نوفل، عادل، (١٩٩٢)، صنع القرار السياسي في المملكة، الملك، مجلس للوزراء، للوزارات، مجلس الشورى، في، **السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مئة عام**، معهد الدراسات الدبلوماسية.
- هانتنغتون، صموئيل، (١٩٩٣)، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو، دار الساقي، بيروت.
- هانتنغتون، صموئيل، (١٩٩٩)، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة د.مالك عبيد شهيوة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي.
- هوليداي، فرد، (١٩٧٦)، **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**، تعريب وتقديم د. محمد الرميحي، دار الوطن، الكويت.
- هيكل، محمد حسنين، (١٩٧٢)، **عبد الناصر والعالم**، دار النهار، بيروت.
- ولي، خميس عزام، (شباط / فبراير ٢٠٠٣)، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- وساتش، غريغوري، وميلكوميان، يلينا، (٢٠٠٥)، **تطور السياسة الخارجية السعودية: من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات**، مراجعة ملجد بن عبدالعزيز التويجري، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.
- وهبة، حافظ ، (١٩٦٧)، **جزيرة العرب في القرن العشرين: طبيعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ن، الطبعة الخامسة.
- الياسيني، أيمن، (١٩٨٧)، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، دار الساقي، لندن.

- ـيس، السيد (مشرف)، (١٩٨٠)، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، مركز دراسات الوحدة العربية.

الدوريات:

- الإبراهيم، إبراهيم، (١٩٨٠). "الملفدون العرب والتطور الاجتماعي والسياسي في أقطار الخليج"، **قضايا عربية**، السنة ٧، العدد ٥، أيار/ مايو.
- إبراهيم، سعد الدين، (١٩٨٤). "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ إبريل.
- أبو الذهب، فتوح، (٢٠٠١). "التجربة الديمقراطية وخطوات الإصلاح السياسي"، **شؤون خليجية**، العدد ٢٥، ٢٠٠١.
- أبو عامود، محمد سعيد، (٢٠٠٢). "الديمقراطية والأمن القومي في الملقع المعاصر"، **مجلة الديمقراطية**، مركز الدرلسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، للقاهرة، السنة الثانية، العدد الخامس، يناير.
- أبو طالب، حسن، (١٩٨٣). "السعودية في السبعينات: الاستقرار في عالم متغيّر"، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العددان ٨-٩، تموز / يوليو – تشرين الأول/ أكتوبر.
- أمين، سمير، (١٩٩٢). "الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول / أكتوبر.
- التميمي، عبد الملك خلف، (١٩٩٠). "بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر"، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣٤، نيسان / إبريل.

- الحمد، تركي، (١٩٨٦). "توحيد الجزيرة العربية: دور الإيديولوجية والتنظيم في تحطيم البُنى الاجتماعية – الاقتصادية المعيقة للوحدة"، **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني / نوفمبر.
- جلول، فيصل، (١٩٨٢). "حركة القوميين العرب: قراءة جديدة لتجربة في نسة للتاريخ"، **الفكر العربي**، السنة ٤، العدد ٢٨، تموز /يوليو – أيلول / سبتمبر.
- خدام، منذر، (٢٠٠٧). الحكم الرشيد: المشاركة، **الحوار المتمدن**، العدد ٢٠٦٤، اكتوبر.
- للدفتري، مي، (١٩٨٠)، "مشكلة العملة في الكويت وقطر"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٦، العدد ٣٣، تموز / يوليو .
- الربعي، أحمد، (١٩٩١). "مشكلات حول التقلفة النفطية"، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، شباط/ فبراير.
- الربعي، لسماعيل نوري، (٢٠٠٥). "التقلفة والاستبداد"، في، علي خليفة الكواري (محرر)، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، الطبعة الأولى، تموز/ يوليو.
- الرميحي، محمد، (١٩٧٥). "حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ٤، أكتوبر.
- الرميحي، محمد، (١٩٨٣). "ملقع التقلفة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، السنة ٥ ، العدد ٤٩، آذار/ مارس.
- زرنوقه، صلاح، (١٩٩١). "الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية" ، **النهضة**، العدد ١.

- الشطي، لسماعيل، (٢٠٠٣). "الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، العدد ٢٨٩.
- الصالح، عثمان عبد الملك، (١٩٧٩)، "حقوق الإنسان وضماناتها: دراسة مقارنة في دساتير الخليج والإعلانات العالمية وأصول هذه الحقوق في الإسلام"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ١٨، نيسان/إبريل.
- عبد الفضيل، محمود، (٢٠٠٤). الفساد وتداعياته في الوطن العربي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني / نوفمبر.
- عبيدان، يوسف محمد، (١٩٩٤). "أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: دراسة تطبيقية على دولة البحرين"، **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥، كانون الثاني/ يناير.
- العثيمين، عبد الصالح، (١٩٨١)، "الحركة الوهابية ومحاولة توحيد جزيرة العرب"، **المستقبل العربي**، العدد ٢٩، تموز.
- العدوان، مصطفى، (١٩٩٩). "الرقابة السياسية على القرار الإداري في الأردن"، رسالة مجلس الأمة، **مجلس الأمة**، عمّان، العدد ٣٢، تموز.
- عطوان، حسان، (١٩٨١). "ملامح الشعر الخليجي القومي في مرحلة ما قبل ظهور النفط"، **مجلة الدوحة**، السنة ٦ ، العدد ٦٣، آذار/ مارس.
- علي، علي عبد الخالق، (١٩٩٢). "الاتجاه الوجداني في شعر خلدفرح وأثره في بعث الروح العربية التربوية ١٣١٦-١٣٧٤هـ / ١٨٩٨-١٩٥٤م"، **مجلة مركز الدراسات والوثائق الإنسانية**، جامعة قطر، قطر، السنة ٤، العدد ٤.

- علي، نبيل، وآخرون، (٢٠٠٠-٢٠٠١)، مقاربة سيوسيولوجية – اقتصادية لظاهرة الفساد، **المعهد العالي للعلوم السياسة**، دمشق.
- غالي، بطرس بطرس، (١٩٩٣). تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة، القاهرة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، أيلول/ سبتمبر – أكتوبر.
- فيبل،بول، "البترول والطبقة الوظيفية: مثال العربية السعودية"، ترجمة خضر خضر، **دراسات عربية**، السنة ١٦، العدد ٢، ، ص١٣٢-١٣٤ .
- قزيها، وليد، (١٩٧٨). "فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين"، **المستقبل العربي**، السنة الأولى، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر.
- كريّم، حسن، (٢٠٠٦). مفهوم الحكم الصالح،في،ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، الطبعة الثانية.
- اللحام، أحمد الأصفر، (١٩٩٥). "مكوّنات الواقع العربي وأزمة ممارسة الديمقراطية"، **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨، آب / أغسطس.
- **مجلة الوثيقة**، (١٩٩٧). السنة ١٦، العدد ٣٢، ص ٥٨، تموز / يوليو.
- موهون، عبد المجيد، (١٩٩٢)، "آفاق الديمقراطية في الخليج وشبه الجزيرة العربية"، **مجلة شؤون المتوسط**، العدد ١١، تشرين الثاني.
- الشاط، عبد المنعم، (١٩٨٢). "مصر وأبعاد التحدي للاندماج العربي : إشكالية الحل" ، **مجلة المستقبل العربي**، السنة ٥، الاعداد ٤٢-٤٤، آب / أغسطس – تشرين الأول / أكتوبر.
- معوّض، جلال عبد الله، (١٩٨٧). "الفساد السياسي في الدول النامية"، **مجلة دراسات عربية**، دار الطليعة، بيروت، السنة ٢٣، العدد ٤، فبراير.

- المنوفي، كمال، (١٩٨٣)، "العلئلة والسياسة في الوطن العربي"، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العددان ٨-٩، تموز/ يوليو – تشرين الأول/ أكتوبر.
- ميتكيس، هدى، (١٩٩٥). "التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق الانطلاق"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠، نيسان/ إبريل.
- النجار، باقر سلمان، (١٩٩١). "انتلجنسيا أم مثقفون: قراءة في الأصول الاجتماعية للمثقفين في الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٠، آب / أغسطس.
- نخلة، أميل، (١٩٨٣). "الاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي في الخليج العربي"، تعريب صفاء صالح العمر، **مجلة الخليج العربي** (البصرة)، السنة ٥، الاعداد ٢-٤.
- الهاشمي، علوي، (١٩٩٥). "إشكالية الحركة الأدبية المعاصرة في البحرين"، أبحاث اليرموك، **جامعة اليرموك**، السنة ١٣، العدد ٢.
- هيجان، عبدالرحمن أحمد، (٢٠٠٠). مكافحة الفساد الإداري: الإستراتيجيات والإمكانيات، **مجلة الأمن والحياة**، العدد ٢١٧، أكتوبر.
- هيكل، محمد حسنين، (٢٠٠٠). **كلام في السياسة**، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، فبراير.
- هيلر، مارك، سفران، وندا ف، (١٩٨٥). "الطبقة الوسطى ولستقرار النظام في العربية السعودية"، **المنار**، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر.
- وهيم، طلال محمد، (١٩٨٩). "القبلة الحجازية والقضية العربية: ١٩١٦-١٩٢٤"، **مجلة الخليج العربي**، السنة ١٧، المجلد ٢١.

- (١٩٨٥). "قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط"، باريس، **مجلة المنار**، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر.
- (١٩٩٢). "وقائع حزيران / يونيو ١٩٩٢"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ١١، آب/ أغسطس.

التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢). **خلق فرص للأجيال القادمة**، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك.
- حمزاوي، عمرو، (٢٠٠٦). **المملكة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي**، أوراق كارنيجي، رقم ٦٨، Garnegie Endowment for International Peace ولشنطن دي سي.
- فرجاني،نادر، (٢٠٠٢). **خلق الفرص للأجيال القادمة**، البرنامج، نيويورك، في، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢.
- المنظمة الدولية للتقارير الديمقراطية، وجمعية الشفافية الكويتية، (٢٠٠٨). **تقييم إطار النظام الانتخابي** التقرير النهائي، برلين / الكويت.
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، (٢٠٠٢). **حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل**، الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، نيويورك.

القاموس

- بعلبكي، منير، (٢٠٠٤)، **قاموس المورد**، دار العلم للملايين، بيروت.

- الجر، خليل، (١٩٧٣)، **المعجم العربي الحديث**، مكتبة لاروس، باريس.
- **المنجد في اللغة**، (١٩٩٢)، الطبعة الثالثة والثلاثون، دار الشروق، بيروت.

موسوعة:

- حمد محمد السعيدان، ١٩٨١، الموسوعة الكويتية المختصرة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت.
- محمد محمود ربيع (محرر)، ١٩٩٤، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة .http. // ar. Wikipedia. org

الندوات

- أبو المجد، أحمد كمال، (١٩٨٧). تعقيب على بحث يحيى الجمل، "أنظمة الحكم في الوطن العربي" المقدم إلى ندوة "**أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية.
- الخصوصي، بدر الدين عباس، (١٩٧٥). "العامل الاقتصادي وأثره على إنسان الخليج العربي في العصر الحديث"، في، **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين السابع والثامن**، ١٩٧٤ – ١٩٧٥، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، جمعية الاجتماعيين، الكويت.
- الشايجي، عبد الله خليفة، (١٩٩٩). "عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية: المعوقات ونقاط الالتقاء"، ورقة قدّمت إلى ندوة "**نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية**

ومتطلبات التغيير"، للفترة من ١٥ – ١٧ مايو. التي عقدها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية/ جامعة الكويت، الجزء الأول.

- الشريف، كامل، (١٩٨٧). "الصحوة الإسلامية والمشاركة السياسية"، ورقة قدمت إلى ندوة **منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت لبحوث الحضارة الإسلامية** للفترة من ١٤-١٦ مارس.

الصحف

- أخبار الخليج البحرينية، ٢٠٠٥/٩/١٩.
- جريدة الأهرام، القاهرة ١٩٥٠/١٢/٣٠.
- جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٦٤/٤/٢٥ .
- جريدة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني ٢٠٠٥.
- جريدة الأيام البحرينية، ٢٠٠٥/٤/٢٠.
- جريدة النهضة، الكويت، ١٩٧٠/٢/٢٧.
- جريدة الوطن السعودية، ٢٠٠٩/٢/٢٦.
- صحيفة البيان، الكويت، ٢٠٠٠/٢/٢٣، العدد ١٦٥٢.
- صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/٦/٣١.
- صحيفة الحياة، ٢٠٠٧/٨/١٦.
- صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/١١/٢٤.
- صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/١١/٢٧.
- صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/١٢/٢٦.

- صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/١٢/٢٨.
- صحيفة الحياة، ٢٠٠٥/١٢/٣١.
- صحيفة الشعب المصرية، ١٩٩٢/٥/٢٣.
- صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٣/٧/١٤.
- صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٥/٢/٢٤.
- صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٥/٥/١.
- صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٥/٥/٤.
- صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٨/٥/٦.
- صحيفة القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٤/٢٢.
- صحيفة القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٤/٢٢.
- صحيفة الكويت تايمز ١٢-٢٠٠٨/٥/١٦.
- صحيفة الوسط البحرينية، ٢٠٠٥/٦/٣١.
- صحيفة الوسط البحرينية، ٢٠٠٥/٩/١٣.
- صحيفة الوسط البحرينية، ٢٦-٢٠٠٥/١٢/٢٨.
- طرابيشي، جورج، ١٩٩٩، ثنائي الديمقراطية والفساد، صحيفة الحياة، العدد ١٣٢٧٣.
- وحدة الصحافة الفرنسية، وصحيفة الحياة، ٢٠٠٧/٨/١٦.

وكالات أنباء

- وكالة الأنباء الكويتية ٢٠٠٥/٦/٣١.
- وكالة رويترز، ١٩٩٢/٦/١٨.

إذاعات

- صوت الكويت ، ١٩٩٢/٩/١٨ .
- إذاعة لندن ١٩٩٧/٣/٢.

References

Books

- Alexander Bligh, 1984, From Prince to King: Royal Succession in The House of Saud in 20th Century, New York University Press, New York.
- Amartya Sen, 2001, "Democracy as a Universal Value", In, Larry Diamond and Marc F. Plattner, ed. 6 The Global Divergence of Democracies, The Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Anthony Care Brown, 1990, Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings, Houghton Mifflin Company.
- Arend Lijphart, 1996, Democracy in Plural Societies, Yale Universit Press, New Haven.
- Arend Lijphart, 1999, Patterns of Democracy, Yale University Press, New Haven and London .
- Bahgat, Korany, 1984, "Defending the Faith: The Foreign Policy of Saudi Arabia", In, Bahgat Korany and Ali e. Hillal Dessouki, The Foreign Policies of Arab States, Boulder Co., Westview Press, American University of Cairo Press, Cairo.
- Bahgat, Korany, (1994), Arab Democratization: A Poor Cousin, Political Science and Politics, Cairo.

- Brian Lees, 1980, A Handbook of Al Saud Family of Saudi Arabia, Royal Genealogies, London.
- David Easton, 1965, A Systems Analysis of Political Life, Wiley, New York.
- David Holden and Richard Johns, 1981, The House of Saud: The Rise and Rule of The Most Powerful Dynesty in The Arab World, Holt, Rinehart and Winston.
- De Gaury, 1966, P. 147-151 .
- Donald Hawley, 1970, The Trucial States, George Allen and Unwin, London .
- Donald Horowitz, 1985, Ethnic Groups in Conflict, University of California Press, Berkeley.
- Douglass C North, 1990, Institutions, Institutional Change, and Economic Performance, Political Economy of Institutions and Decisions, Cambridge University Press, New York.
- George T. Abed and Sanjeev Gupta, eds., 2002, Governance, Corruption and Economic Performance, IMF, New York.
- H. Amirsadeghi, ed. 1981, The Security of the Persian Gulf, Groom Helm, London.
- H. R. P. Dickson, 1968, Kuwait and Her Neighbors, George Allen and Unwin Ltd., London.
- Irvine H. Anderson, 1980, Aramco, The United States, and Saudi Arabia. A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950, Princeton University Pres, Princeton, New Jersey.
- J. B. Kelley, Arabia, 1980, The Gulf and The West, Basic Books, New York..

- Jacob M. Landau, ed., Man, 1972, State and Society in the Contemporary Middle East, Pall Mall Press, London.
- Lani Guinier, 1994, The Tyranny of the Majority, Free Press, New York.
- Levon H. Melikian, 1985, "Gulf Reaction to Western Culture Pressures", In, B.R. Pridham (ed.), The Arab Gulf and the West, Center for Arab Gulf Studies, University of Exeter, London.
- Max Webber, 1969, The Theory of Social and Economic Organization, Translated by A. M. Henderson and Talcott Parsons, ed., 6th ed., Free Press, New York.
- Michael C. Hudson, 1977, Arab Politics: The Search for legitimacy, Yale university Press, New Haven, CT.
- Mohammed Amin Sa'aty, 1982, "The Constitutional Development in Saudi Arabia," Clermont Graduate School.
- Mordechai Abir,1974, Oil, Power and Politics, Frank Cass, London.
- Morris Szeftel, 1983, "Corruption and the Spoils System in Zambia", In, Michael Clarke, ed., Corruption Causes, Consequences and Control, Frances Printer, London.
- Muhammad T. Sadik and William P. Snavely, 1972, Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems, and Future Prospects, Lexington Books, Lexington MA.
- Oil Revenues in The Gulf Emirates, Patterns of Allocation and Impact on Economic Development, West View Press, Boalder, 1978.
- Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, 1964, Saudi Arabian. The Coming Storm, Armok, New York.

- Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, (eds.) 1990, Tribes and State Formation in The Middle East, University of California Press, Berkeley CA.
- Reinhard Bendix, 1980, Kings or People and The Mandate to Rule, University of California Press, Berkeley and Lon Angeles.
- Robbins Burling, 1974, The Passage of Power: Studies in Political Successions, Academic Press, New York.
- Said K. Aburish, 1994, The Rise, Corruption and Coming Fall of The House of Saud, Bloomsburry, London.
- Summer Scott Huyette, 1985, Political Adaptation in Saudi Arabia: A Study of The Council of Ministers, West view Press, Boulder and London.
- Susan Rose 1978, Akerman, Corruption: A study in Political Economy, Academic Press, New York.
- Thomas Carothers, 1999, Aiding Democracy abroad: A Learning Curve, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D. C.
- Tibi, Bassam, (1991), The Simultaneity of the Unsimultaneous …, London.
- Watt, William Montegomery, 1974, The Majesty that was Islam, Praeger Publishing.
- William Powell, 1982, Saudi Arabia and Its Royal Family, Lyle Stuart, Secaucus, New Jersey.

Periodicals

- An Observer, November 1978, Oil for Under Development and Discrimination: The case of Kuwait, "Monthly Review, Vol. 30, No. 6.
- Andrei Shleifer and Robert Vishny, August 1993, "Corruption", Quarterly Journal of Economics, Vol. 118, No. 3.
- John Peters and Susam Welch, 1978, "Political Corruption in America: A Research For Definitions and A Theory", Vol. 72, No. 3.
- John Peters and Susan Welch, Political Corruption in American, Op. Cit.
- John Waterbury, 1973, "Endemic and Planned Corruption in Monarchical Regime", World Politics, Vol. 25, No. 4.
- Joseph A. Kechichian, "The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia", International Journal of Middle East Studies, 18:1 , Feb. 1986.
- Joseph A. Kechichian, January 1990, "Islamic Revivalism and Change in Saudi Arabia: Juhayman Al Utaybi's "Letters" to the Saudi People", The Muslim World, 70:1, Jan. 1990.
- Michael C. Hudson, 1986, "Public Opinion, Foreign Policy and the Crisis of Legitimacy in Arab Politics", Journal of Arab Affairs, Vol. 5, No. 2.
- Michael C. Hudson, 1986, "Pulic Opinion, Foreign Policy and The Crisis of Legitimacy in Arab Politics", Journal o Arab Affairs, Vol. 5, No. 2.

- Muhammad M. Abdullah, 1975, "Calnges in the Economy and Political Attitudes and Development of Culture on the Cost of Oman Between 1900 and 1940", Arabian Studies, Vol. 2.
- Philip Odlenburg, 1987, "Middlemen in The Third World Corruption: Implications of An Indian Case", World Politics, Vol. XXXIX , No. 4.
- R. Harair Dekmejian, Aut. 1994, "The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia", The Middle East Journal 48:4.
- R. Harair Dekmejian, Spring 1998, "Saudi Arabia Consultative Council", The Middle East Journal.
- R. Hrair Dekmejian, Autumn 1994, "The Role of Political Islamism in Saudi Arabia" , Middle East Journal, Vol. 48, No. 4.
- Simcha Warner, 1983 "New Directions in the Study of Administrative Corruption", Public Administrative Review, Vol. 3, No. 2.
- William Easterly and Ross Levine, 1997, "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions", Quarterly Journal of Economics, No. 112.

Encyclopedia

- D Pipes, 1987, "Kingdom of Saudi Arabia", In, George E. Delury, (ed), World Encyclopedia of Political Systems and Parties, Vol. II, 2nd ed.

- D. Pipes, 1987, "Kingdom of Saudi Arabia", In, George E. Delury, ed., World Encyclopedia of Political systems and Parties, Vol. II, Facts on File Publications, 2nd ed., New York.
- David M. Chalmers, 1980, Corruption Encyclopedia. Americana Corporation, Vol. 23.

Reports

- C. I. A (Control Intelligence Agency), 1984, Research Reports, The Middle East 1946-1976, Activities of Soviet Agents in Petroleum Industry, 3 August, P. 130.
- Daniel Kaufmann, 1999, Art Kraay and Pablo Zoido – Lobat'n, Governance Matters, Policy Research Working Papers, No. 2196, World Bank, Washington D.C.
- Faiza Saleh Ambah (July 31, 1999), "Crown Prince Popular with Saudis, The Associated Press.
- Governance and Development, World Bank, 1992 Washington D.C.
- IMF, Corruption Around the World, IMF Working Paper (1998), Washington.
- "Introduction to CDLR", Year-book 1994-1995, London: The Committee for The Defense of Legitimate Rights, Nov. 1994.
- King Fahad's Poor Health Could Poring Forward The Crown Prince's Accession, Country Report Saudi Arabia 1-1997, The Economist Intelligence Unit., 1997.
- Simon Henderson, 1995, After King Fahd: Succession in Saudi Arabia, Policy Paper No. 37, 2nd edition, The Washington Institute for Near East Policy, Washing, E. C.

- Vito Tanzi, 1998, Directory of Public Finance Transparency Project, International Monetary Fund (IMF), Washington D.C.

Documents

- In dependent Commission Against Corruption ICAC.
- United Nations Development Programme (UNDP), 1997 Governance for Sustainable Human Development: A UNDP Policy Document, New York: UNDP.

Newspapers

- "Crackdown on Opposition Feared After Alleged Attack", Al-Quds Al-Arabi, Sep. 17, 1993.
- Douglas Jehl, "Sheik Shares His Misgivings, Over U.S. Policies", The New York Times May 31, 1998.
- New York Times , 24/11/1990.
- Richard Engel "Saudi Succession Unresolved", The Washington Times, April 22, 1998.
- تقرير للتايمز عن الاتحاد الأوروبي Times, 26.1.2000
- Yousef M. Ibrahim, "Saudi Crown Prince to Take Over While King Rests, The New York Times, Jan. 2, 1996.
- Yousef M. Ibrahim, "Saudi King Issues Decrees to Revise Governing System", The New York Times, March 2, 1999.

Websites

- http: //www. Muatia.org/ Publications/ arabic/elements. html.
- http:// ar. Qantara. de/webcom/show-article Phpl-C. 492/- nr-546/i.html.
- WWW.gdrc.org/u-gov/governance-underst. @ hotmail.
- Larry Diamond, 4th of December 2000, "Institutions of Accountability to Control Endemic Corruption, Washington D.C., http://www.Csis. Org l energy / event 001204 diamond @ hotmail.

- إبراهيم البيومي غانم، الانتخابات الكويتية بين خصوصية التقاليد وتحديات التحديث، موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الانترنت الرابط

http:// www. Aljazeera. Net/NR/ exeres.

- أحمد حسين، ٢٠٠٨، رؤية حول الإصلاح السياسي في الكويت، على الرابط

http: // www. Awan. Com

- بدر الدين، عبد الحميد، (٢٠٠٣)، **الحياة البرلمانية في الكويت بين الأمس واليوم.**

www.Aljazeera. Net/indepth/Kwaiti elections

- تركي، أحمد السيد، "**الرفاهية في الخليج: إنجازات اجتماعية وتحديات أكبر**".

www. Islamonline. Net.

- توم ديفيز، "الحكومة الالكترونية" تعيد اكتشاف العلاقة بين الحكومة والمواطن.

http:// Uninfo state. Gov / Arabic/ mena / 1107 elec. htm.

- عزة وهبة، الأداء التشريعي للمجالس العربية: موقع برنامج الأمم المتحدة

http: // www. Pogar. Org.

- www.alriyah.com
- www.alwatanvoice.com
- www.Carnegie Endow-ment.Org
- www.df-althani.com
- www.dralfaqih.blogspot.com
- www.freedomhouse.org/template.cfm
- www.kua.net.kw/NewsAgenciesPublicSite

- www.regionalstudiescenter.net
- www.saudiaffairs.net
- www.tarbya.net
- www.transparency.org

Dictionary

- Virginia French Allen and Others, Longman Dictionary of American English, 1983, Longman Inc. New York.
- Webster's II, 1984 New Riverside Dictionary, Houghton Mifflin Co.

الملاحق

ملحق رقم (١)

مذكرة جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت

إلى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية . . في مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد بلاهور _ باكستان في ٣٠ محرم ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٩٧٤ م.

السلام عليكم ورحمة الله وبراكته، وبعد:

جمعية الإصلاح الاجتماعي بالكويت تحييكم، وترجو الله لكم التوفيق والسداد في مؤتمركم هذا . . وتتقدم بهذه المذكرة . . كمساهمة شعبية إسلامية في إنجاح المؤتمر.

فمنذ انفراط عقد الخلافة الأخيرة انفرط عقد المسلمين في العالم. وانقضت عليهم القوى الطامعة كما جاء في الحديث الشريف: "يأتي عليكم زمان تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها"، وظل المسلمون يتطلعون إلى قيام وحدة إسلامية تحقق نداء الآيات القرآنية . . وتصون مصالح المسلمين، وتنشئ لهم وزناً دولياً مرهوب الجانب في عصر التكتلات _ العقائدية والاقتصادية والسياسية.

فلما ظهرت في الأفق بوادر التجمع الإسلامي على مستوى الحكومات استبشر المسلمون خيراً وأخذوا يتابعون مسيرة التجمعات الإسلامية بانتباه واشفاق. انتباه لما يجري واشفاق على التجربة الوليد.ومؤتمركم هذا يمثل حلقة من حلقات التجمع الإسلامي في العصر الحديث وبمقدار القضية تكون المسؤولية. إن الشعوب الممثلة في هذا المؤتمر لا تستطيع أن تنهض وتحقق آمالها في التقدم والتعاون الإسلامي إلا من خلال شكل الحكومة، وصلاحياتها. فلقد أصبحت الحكومة في العصر الحديث تهيمن على كل شيء في المجتمع الذي تحكمه. تهيمن على التربية، والإعلام، والسياسة الخارجية، وتتحكم في نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي. ومن هنا يتضح عظم المسؤولية التي يضطلع بها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية المجتمعون في مؤتمر لاهور. إن الوحدة بين الشعوب الإسلامية قائمة بحكم العقيدة الإسلامية عقيدة التوحيد، والشريعة الواحدة، والقبلة الواحدة. وإن أمام الملوك والرؤساء المحافظة على التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، وتنحية الأشكال الرسمية التي تعيق تحقيق هذه الوحدة أو الاتحاد. وأمام المؤتمر جملة قضايا جديرة بالبحث والاهتمام: قضية فلسطين: فلا شك أنكم تتابعون المحاولات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، والاعتراف من ثم بالكيان الصهيوني في الأرض المحتلة.

من ناحية إسلامية هذه المحولات يحرمها الإسلام تحريماً قاطعاً ويدين أصحابها في الدنيا والآخرة.

ومن ناحية قانونية : الاعتراف بالكيان الصهيوني يعتبرخرقاً للقانون الدولي الذي لا يقر الاستيلاء على أرض الغير بالقوة. ومن ناحية شعبية: فإن شعوب العالم الإسلامي ترفض هذه المحاولات بحزم وشدة. وموضوع القدس، وضرورة هيمنة السيادة الإسلامية المطلقة عليه، وضرورة إعلان الجهاد لتحريره لقد أذن الله في الآيات الأولى من سورة الإسراء بانتقال مواريث النبوة في القدس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَه..}. وأمة الرسول عليه الصلاة والسلام هي الوريثة الوحيدة لنبيها محمد عليه الصلاة والسلام. وفي ضوء هذه الحقيقة الراسخة تقدم عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ ففتح القدس، وتقدم صلاح الدين الأيوبي _ رحمه الله _ فحرره من الاستعمار الصليبي. إن تدويل القدس كلياً أو جزئياً اتجاه يرفضه الإسلام وترفضه شعوبه في قارات الأرض كلها. إن أكثر من سبعمائة مليون مسلم يطالبون بعودة فلسطين والقدس وكل الأراضي المغتصبة إلى السيادة الإسلامية.

المسلمون في الفيليبين:

وهناك قضية اضطهاد المسلمين في الفليبين: ففي الوقت الذي ينعقد فيه مؤتمركم في لاهور يقصف الطيران الكاثوليكي الفليبيني مسلمي الفليبين بالطائرات. ومع خطبة الافتتاح لو أرسلتم الطرف إلى أرخبيل سولو وغيره في الفيليبين لوجدتم أجساد الموحدين _ رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً محترقة في العراء وبين أطلال البيوت المحطمة والمساجد المهدمة.

إن جمعية الإصلاح الاجتماعي تناشدكم الله أن تقفوا وقفة رجل واحد في وجه حكومة الفيليبين لوقف حرب الإبادة ضد المسلمين ومطالبتها بمنح الحكم الذاتي لهم . . فلقد ثبت بالوقائع الدامية أن الحكومة الكاثوليكية تستغل شكلها الرسمي لمحو الإسلام من الفليبين. إن المقاطعة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية من قبل المؤتمرين جميعاً لها أثر فعال بالإبقاء على حياة المسلمين في الفيليبين أهل البلاد الأصليين وتشعر أن إخوانهم في العقيدة يقفون إلى جانبهم. وهناك قضية التبشير النصراني، وغزوه المستمر للعالم الإسلامي على نطاق واسع منظم يتمثل بمدارسه وهيئاته ومستشفياته ورجاله الذين يبثهم في العالم الإسلامي.

إن إندونيسيا تتعرض لحملات تبشير واسعة النطاق تستخدم فيها الأساطيل البحرية والجوية، وفي الحبشة، والسنغال، ومصر، والسودان، وتونس، وباكستان، والخليج العربي، واليمن، ولبنان وغيرها غزو تبشيري خطير مدعم بالمال والرجال يستهدف العقيدة الإسلامية.

إن مقاومة هذا التبشير تتطلب الجهود والأموال والدعاة والإمكانيات والأجهزة. والعمل الجماعي أفضل من العمل الذي تقوم به كل دولة على حدة. إن هذه المشكلة تستحق تشكيل لجنة خاصة مزودة بكل الإمكانات تقاوم التبشير بجدارة وكفاءة وإخلاص.

وهناك قضية الحريات العامة. . فالإسلام لا ينتعش، ودعاته لا يستطيعون الانطلاق الكامل، إلا في جو الحرية، ومناخها الآمن. ويرتبط بقضية الحريات العامة إطلاق سراح دعاة الإسلام ورجاله المعتقلين والمسجونين في كل وطن إسلامي. وهناك قضية التنمية والانتعاش الاقتصادي؛ فقد تحكمت القروض الأجنبية في مقادير العالم الإسلامي. فعبر القرض جاء الغزو العقائدي، والسيطرة السياسية والاقتصادية، وليس من المستطاع تحرير المسلمين بغير النهضة الشاملة والتنمية الكاملة، في قطاعات الزراعة والصناعة والعلم والتقنية. والعالم الإسلامي لا يشكو فقراً؛ ولكنه يشكو سوء توزيع ثرواته.

ولا يشكو ندرة الخبرة الفنية. . ولكنه يشكو هجرتها. إن قيام تعاون اقتصادي بين دول العالم الإسلامي يحرر هذا العالم من السيطرة الأجنبية وينعش اقتصاديات المسلمين في كل مجال. أيها الملوك والرؤساء في مؤتمر لاهور: إن مسؤوليتكم أمام الله عظيمة. إن الأمانة بين أيديكم جد خطيرة. نناشدكم التوصل إلى نتائج إيجابية في مؤتمركم. . نتائج لا تفقد المسلمين الثقة بالتجمعات الإسلامية الرسمية، وتحقق خطوات إيجابية في طريق الوحدة الإسلامية.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ،وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}.{الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ}. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . . جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت

(http://www.iu.edu.sa/magazine/24/18.doc)

ملحق رقم (٢)

عريضة مدنية إلى الملك فهد

إن من فضل الله أنكم قد تقلدتم خلال الأعوام الأربعين الماضية أخطر المسؤوليات الرسمية وأدقها مما وفّر لكم معرفة شاملة بأهم شؤون الدولة، واطلاعاً دقيقاً على شتى متطلبات الإصلاح.

كما أن أبوابكم المفتوحة دائما لكل أبناء الشعب، ورحابة صدركم لكل مطالب الناس، ورعايتكم لكل ما يصلكم من احتياجاتهم، قد جعلت القلوب تنفتح عليكم بصدق، والألسنة تنطلق أمامكم بإخلاص.

ان مجموعة من مواطنيكم ومحبيكم قد أعدّت المذكرة المرفقة بما تراءى لها من سبل الإصلاح، حرصاً على سلامة هذا الكيان الذي نعتز به، ودعماً لأمنه واستقراره، واستهدافهاً لرقيه وازدهاره، وأداءً لحق ولاة الأمر في أعناقهم، وقياماً بما افترضه المولى عزّ وجلّ عليهم من واجب النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

انهم إذ يضعون هذه المذكرة بين أيديكم، يا خادم الحرمين، إنما يعبرون عن ثقتهم بأنكم خير من يجسد آمالهم ويزكّي إخلاصهم.

حفظكم الله ورعاكم، وأيدكم، وسدّد على الخير خطاكم.

معالم مقترحة لسبل الإصلاح والتطوير

إن الظروف العصيبة والأحداث الأليمة التي تمر بها المنطقة والأمة ووطننا في القلب منها، والتي جاءت مفاجئة وعنيفة باحتلال الكويت وتشريد أهله، تُعتبر نذيراً خطيراً، وتجعل من أوجب الواجبات على كل مواطن أن يبذل النصح لولاة الأمر، في ما يرى أنه الحق، وأن يشاركهم بالعمل والرأي في كل ما يعتقد بفائدته للوطن الذي هو مُلك للجميع، يتحملون معاً مسؤولية بنائه ويشتركون في مغانمه ومغارمه.

وفيما أكد القرآن الكريم هذا الواجب الشرعي على وجه العموم في قوله عزّ وجلّ {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون، ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البيّنات وأولئك لهم عذاب عظيم }،مما يحمل إشارة واضحة إلى أن تجنب الدعوة إلى الخير والنكوص عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يؤديان بالضرورة إلى تفرق الجماعة واضطراب أمرها واختلافها على بعضها البعض.

فإن السنة المطهرة قد أوضحت درجات هذه الفرضية، والجهات المتوجبة لها في قوله صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم".

فالنصيحة إذاً، هي جماع الدِّين كله، وهي واجبة لله ولرسوله. أولاً، امتثالاً لأمرهما إخلاصاً للطاعة لهما، والتزاماً بأوامرهما، ولائمة المسلمين. ثانياً، تأكيداً للولاء لهم، وانطلاقاً من واجب معونتهم، ودعم جهودهم، ولعامة المسلمين. ثالثاً، إيثاراً لهم، وحرصاً على مصالحهم، ورعاية لشؤونهم، واستغراقاً للجهد في خدمتهم.

تلكم هي الركائز الثلاث التي يقوم عليها بنيان الأمة كما حدَّدها الحديث الشريف.

أولاً، شريعة الله: التي تحكم حياة الناس، وتقنّن حركة المجتمع، وتُمثّل كلمة الفصل في كل شأن من شؤونه.

ثانياً، ولاة الأمر: الذين يتحملون مسؤولية تطبيق الشرع، ويسهرون على مصالح العباد، ويقومون بخدمة الأمة.

ثالثاً، عامة الناس: الذين يمثلون مجموع الأمة وجماعة المؤمنين المخاطَبين بالتكليف.

وعبر مراحل التاريخ الإسلامي كله، كانت أحوال المجتمعات الإسلامية تزدهر بقدر ما ظلت هذه الركائز الثلاث بخير، فاستد سلطان الشرع ونُفّذت كلمته، واستقام ولاة الأمر على أداء الواجب والتزام أوامر الله، وكان مجموع الأمة في موقع المسؤولية والمشاركة الكاملتين.

وبقدر ما اختل أمر هذه الركائز الثلاث، اضطربت أحوال المسلمين اضطراباً عظيماً. وإذا كان الشرع الحنيف قد أوجب النصيحة لولاة الأمر على عامة المسلمين، فإنه أكد وأوجب على ذوي الرأي منهم، ونحسب أنفسنا من هذه الطائفة ولا نزكي على الله أحداً. . .

وإذا كانت هذه النصيحة فريضة ماضية في كل وقت وحين، فإنها أشد مضاء والزاما في الأوقات العصيبة من الشدة و البأس، و في مواجهة مثل هذه الأحداث الجسيمة المروعة التي نشهدها هذه الأيام ، و منعطفات التاريخ التي تطرق أبواب المنطقة و العالم كله بعنف و إصرار .

و من منطلق الالتزام بالشرع الحنيف والولاء والحب لولاة الأمر، و الإخلاص لهذا الوطن و لعامة المواطنين،رأينا من الواجب أن نضع بين أيديكم هذه الخلاصة من الآراء والاجتهادات والأطر التي تستهدف تدعيم قواعد هذا الوطن، والأخذ بمسيرته قُدُماً نحو المزيد من الإنجاز، وبصورة تستبق الحوادث ولا تتعامل معها بأسلوب ردود الفعل، ولتحقيق هدف رئيسي يتمثّل في :

– ترسيخ التطبيق الكامل للشريعة الغرّاء، كما هي سياسة المملكة منذ إنشائها، بغية الوصول إلى المقاصد العليا للشريعة، من إقامة العدل، وتحقيق المساواة، وإشاعة الإصلاح، وإيتاء كل ذي حق حقَّه، بما يجعل من مجتمعنا صورة كريمة للدولة الإسلامية المعاصرة، ومثلاً يتحدى في تطبيق الإسلام العظيم.

– التمسك بنظام الحكم القائم والحفاظ على الأسرة المالكة الكريمة، رمزاً للولاء، ومحوراً للوحدة، وحكماً عادلاً لمصلحة البلاد والأمة، والنأي بها عن أن تكون موضع ملاحظة أو خلاف، أو مثار نقد أو وسيلة من وسائل تعطيل الأنظمة وتجاوزها.

وفي ما يلي إجمال لهذه الخلاصة :

أولاً، وضع إطار تنظيمي للفتوى الشرعية، يأخذ في الاعتبار الشرع الحنيف، والمعصوم من الخطأ، المنزّه عن التبديل والتغيير، يتمثّل في النصوص القطعية من الكتاب والسنة. وكل ما عدا ذلك من فقه الفقهاء ومناصب العلماء، وأقوال المفسرين، وفتاوى المفتين، إنما هو اجتهاد بشري لفهم النصوص الشرعية، يتأثّر بحظ أصحابه من الفهم، وبمقدار ما أوتوا من الدراية والعلم. كما يتشكل بأحوال الزمان والمكان، ومن ثم فهو عرضة للصواب والخطأ، والأخذ والردّ. ومن هنا كان اجماع أهل العلم على أنه لا يمكن لأحد مهما كان أن يحتكر لنفسه تحديد مراد الله ورسوله في الكتاب والسنة. أو الأفراد بتقرير الأحكام الشرعية على طريق الإلزام لعموم الأمة.

والمطلوب أن نفصل في حياتنا بأسلوب عملي وحازم، بين معالم الشرع الإلهي المنزه عن الخطأ والواجب القبول والنفاذ، وبين آراء العلماء واجتهاداتهم البشرية، التي يجب أن تخضع للتمحيص والتقويم، وتكون موطناً للأخذ والرد من دون حدود أو قيود، وأن نأخذ من مذاهب الأئمة وأقوال العلماء المعتمدة في القديم والحديث ما يعيننا على أن تكون بلادنا مثلاً كريماً للدولة الإسلامية المعاصرة، وأنموذجاً يُقتدى به لتطبيق الشريعة السمحاء.

ثانياً، النظر في أوضاع النظام الأساسي للحكم على ضوء ما جاء من تصريحات وبيانات أدلى بها ولاة الأمر في أوقات متعددة.

ثالثاً، الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة أهل الرأي والكفاءة والعلم، من المشهود لهم بالاستقامة والنزاهة، المعروفين بالحيدة والخلق القويم، وسابقة العمل المتجرد للصالح العام في البلاد من مختلف مناطق المملكة. ويكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير وإقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها، والرقابة على إعمال وواجبات الأجهزة التنفيذية.

رابعاً، إحياء المجالس البلدية، وتطبيق نظام المقاطعات، وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن.

خامساً، النظر في أوضاع القضاة بمختلف درجاته وأنواعه وسلطاته، وتحديث أنظمته، ومراجعة مناهج اعداد القضاء ومساعديهم، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته، وبسط نفوذه وتثبيت قواعده.. ولا بد من أن تكون معاهد التأهل لمراتب هذا المرفق الهام، متاحة أمام كل المواطنين، وألا تقتصر على فئة من دون الأخرى على أساس مبدأ تكافؤ الفرص الذي جاء به الشرع الحنيف.

سادساً، تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات من دون تمييز يقوم على أساس من العرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي، وترسيخ مبدأ عدم التعرُّض للمواطن في أي شأن إلاّ بحكم شرعي.

سابعاً، إعادة النظر في أوضاع الإعلام وفق قانون دقيق وشامل يعكس أحداث ما توصلت إليه القوانين المماثلة في العالم، ويمكّن الإعلام السعودي، بمختلف أنواعه، من ممارسة كافة حرياته للدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح.

ثامناً، إصلاح شامل لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووضع نظام دقيق لمهامها، وتوصيف شرعي لعملها وقواعد صارمة لاختيار أعضائها ورؤسائها، مما يؤكد أسلوب الحكمة والموعظة الحسنة في الأداء، ويخلق الغايات المتوخاة من هذا الجهاز الحساس.

تاسعاً،مع إيماننا بأن رعاية الأجيال الجديدة هي الواجب الاسمى للمرأة المسلمة، إلاّ أننا نعتقد أن مجالات كثيرة من المشاركة في الحياة العامة يمكن أن تُفتح أمام المواطنات في نطاق الشرع الحنيف، تكريماً لهن واعترافاً بدورهن في الإسهام في بناء المجتمع.

عاشراً، لقد نزلت كافة كتب الله ورسله لتعليم الإنسانية وتربية البشر، مما يبرز الأهمية القصوى للتعليم كأساس لا غنى لنهضة الأمم وتقدُّم الشعوب.

ونعتقد أن نظام التعليم في بلادنا يحتاج إلى إصلاح جذري شامل لتخريج أجيال مؤمنة مؤهلة للإسهام الإيجابي والفعّال في بناء حاضر الوطن ومستقبله، وقادرة على مواجهة تحديات العصر، ونقل الأمة للّحاق بركب الأمم التي سبقتها سبقاً هائلاً في كل مضمار.

تلك هي خطوط عريضة لاجتهادات تظل في حاجة إلى الكثير من الدراسات والتفاصيل، ولا شك في أنكم تفكرون فيها كما يفكر مواطنوكم، وتحرصون عليها كما يحرصون. وقد عاهدنا الله أن نصْدقكم القول، وأن نفتح لكم قلوبنا بإخلاص أداءً لما أفترضه الله، وتعبيراً عن الحب والولاء، ذلك أن العالمين العربي والإسلامي والأسرة الدولية كلها، تدخل عصراً جديداً تبدّلت فيه المفاهيم وانقلب الكثير من الأوضاع، وتغيّرت موازين القوى، ممّا يُلزم أن نعيد النظر في بعض شؤوننا بتجرُّد، وأن نقوم بمواجهة لمجمل أوضاعنا بفاعلية وصدق، حتى نكون على استعداد لمواجهة ما تحمله لنا الأيام القادمة من أحداث وما تخبئه من مشكلات. ولا بدّ من أن نضيف أن الموقعين هم نخبة من مواطنيكم من إخوانكم وأبنائكم ممن تعلمون علم اليقين أنهم ليسوا موتورين ولا حاقدين، ولا أصحاب غرض أو هوى، ولا مستهدفين مصالح شخصيّة أو مطامع ذاتية، وإنما رائدهم، إن شاء الله تعالى، الحق والخير، وهدفهم المصلحة العليا، كما أن مبتغاهم الأول والأخير هو الحفاظ على هذا الكيان العظيم واستمرار استقراره وأمنه وسلامته.

والله ولي التوفيق. . .

الموقّعون:

احمد صلاح جمجوم. / د. محمد عبده يماني./عبد المقصود خوجه./محمد صلاح الدين./راشد المبارك./أحمد محمد جمال./صالح محمد جمال./عبد الله الدباغ./محمد حسن فقي./محمد سعيد طيّب./محمد علي سعيد العامودي./عبد الله بن عبد الرحمن آل إبراهيم./د. عبد الرحمن المريعي./يوسف محمد المبارك.

د.مرزوق بن صنيتان./د.إبراهيم بن عبد الرحمن المد يبغ./عامل جمال./فهد علي العريفي./صالح عبد الرحمن العلي./عبد الله حمد الصبخان./صالح عبد الله الأشقر./عقل راجح الباهلي./د.أحمد مهدي الشويخات./علي جواد الخُرس./عيسى فهد./د.سعد العبد الله الصويان./ د. عبد الخالق عبد الله آل عبد الحي./عبد الكريم حمد العودة./عبد الله يوسف الكويليت./ حمد إبراهيم الباهلي./عبد الجبار عبد الكريم اليحيى./إبراهيم الحمدان./إسحاق الشيخ يعقوب./محمد عبيد الحربي./شاكر عبد الله الشيخ./عبد الرؤوف الغزال./علي الدميني./حمد العلي./عبد الرحمن عبد العزيز الحُصين./إبراهيم فهيد العقل./جمعان عبد الله الواقدي./عبد الله بخيت العبد العزيز.

ملحق رقم (٣)

عريضة دينية إلى الملك فهد

خادم الحرمين الشريفين وفقه الله،

السّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته، وبعد،

فقد تميزت هذه الدولة بإعلانها تبني الشريعة الإسلامية، وما زال العلماء وأهل النصح يسدون لولاتهم ما فرضه الله عليهم من النصيحة. وإننا، في هذه الفترة العصيبة التي أدرك فيها الجميع الحاجة إلى التغيير، نجد أن أوجب ما تتوجه إليه العزائم هو إصلاح ما نحن فيه مما جلب علينا هذه المحن. ومن أجل ذلك، فإننا نطالب ولي الأمر بتدارك الأوضاع التي تحتاج إلى الإصلاح في النواحي التالية:

إنشاء مجلس للشورى للبت في الشؤون الداخلية والخارجية يكون أعضاؤه من أهل الاختصاصات المتنوعة المشهود لهم بالاستقامة والإخلاص مع الاستقلال التام من دون أي ضغط يؤثر في مسؤولية المجلس الفعلية.

عرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها على أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم إلغاء كل ما يتعارض معها،ويتم ذلك من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية.

أن تتوافر في مسؤولي الدولة وممثليها في الداخل والخارج، استقامة السلوك مع الخبرة والتخصص، والإخلاص والنزاهة. وإن الإخلال بأي شرط من هذه الشروط لأي اعتبار كان، تضييعٌ للأمانة، وسبب جوهري للإضرار بمصالح البلد وسمعته.

تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة من دون محاباة للشريف أو منة على الضعيف.وإن استغلال النفوذ أياً كان مصدره في التملص من الواجبات أو الاعتداء على حقوق الآخرين، سببٌ لتمزق المجتمع والهلاك الذي أنذر به النبي صلى الله عليه وسلم.

الجدية في متابعة كل المسؤولين ومحاسبتهم بلا استثناء، لا سيما أصحاب المناصب الفعالة، وتطهير أجهزة الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد أو تقصير بصرف النظر عن أي اعتبار.

إقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته، وإلغاء الضرائب وتخفيف الرسوم التي أثقلت كواهل الناس وحفظ موارد الدولة من التضييع والاستغلال، ومراعاة الأولوية في الصرف على الاحتياجات الملحّة، وإزالة كافة أشكال الاحتكار والتملك غير المشروع ، ورفع الحظر عن البنوك الإسلامية وتطهير المؤسسات المصرفية العامة والخاصة من الربا الذي هو محاربة لله ورسوله وسبب لمحق البركة.

بناء جيش قوي متكامل مزوّد بأنواع الأسلحة من مصادر شتى، مع الاهتمام بصناعة السلاح وتطويره، على أن يكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته.

إعادة بناء الإعلام بكافة وسائله وفق السياسة الإعلامية المعتمدة للمملكة ليخدم الإسلام، ويعبّر عن أخلاقيات المجتمع ويرفع من ثقافته، وتنقيتُه من كل ما يتعارض مع هذه الأهداف، مع ضمان حريته في نشر الوعي من خلال الخبر الصادق والنقد البنّاء بالضوابط الشرعية.

بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع، وتبني قضايا المسلمين مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الإسلامية لهذا البلد.

تطوير المؤسسات الدينية والدعوية في البلاد، ودعمها بكل الإمكانات المادية والبشرية، ﷺازالة جميع العقليات التي تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الأكمل.

توحيد المؤسسات القضائية، ومنحها الاستقلال الفعلي والتام، وبسط سلطة القضاء على الجميع، وتكوين هيئة مستقلة مهمتها متابعة تنفيذ الأحكام القضائية.

كفالة حقوق الفرد والمجتمع ﷺازالة كل أثر من آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم، بما يضمن الكرامة الإنسانية حسب الضوابط الشرعية المعتبرة.

الموقعون:

الشيخ عبد العزيز بن باز.

الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

الشيخ حمود بن عبد الله التويجري.

الشيخ عبد الله بن جبرين.

الشيخ عبد المحسن العبيكان.

الشيخ سفر الحوالي.

الشيخ سعيد القحطاني.

الشيخ سليمان العودة.

الشيخ عبد الله الجلالي.

الشيخ محمود الشيهاء.

الشيخ سعيد بن زعير.

د.أحمد التويجري.

د.توفيق القصير.

Filename: a
Directory: C:\Users\user\Desktop
Template: C:\Users\user\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
Title: بسم □ الرحمن الرحيم
Subject:
Author: user
Keywords:
Comments:
Creation Date: ١٢/١/٢٠١٠ ٢:٥٢:٠٠ م
Change Number: 2
Last Saved On: ١٢/١/٢٠١٠ ٢:٥٢:٠٠ م
Last Saved By: user
Total Editing Time: 6 Minutes
Last Printed On: ١٢/١/٢٠١٠ ٢:٥٢:٠٠ م
As of Last Complete Printing
Number of Pages: 254
Number of Words: 74,289 (approx.)
Number of Characters: 423,449 (approx.)